جلمعة وهران

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التحول السياسي والتنمية في الجزائر من سنة 1989 إلى سنة 2009

مدكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص تنظيمات سياسية وإدارية

من إعداد الطالبة

ارجيلوس نسرين

تحت إشراف:

د. فاصلة عبد اللطيف

السنة الدراسية:2013/2012

الـــمـــــقـــــدمـــــة

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة واحدة من الظواهر السياسية ذات الأهمية البالغة والتي لم يتوقعها، أو هناك من يتوقع التغيير ، وهي إنتقال عدد كبير من دول العالم من أنظمة حكم إستبدادية وشمولية إلى أنظمة ديمقراطية أو شبه ديمقراطية.

في هذا السياق من المتغيرات بدأ الإهتمام بعملية التحول السياسي، ويبدو ذلك متسقا مع بناء إستراتيجية تنموية لخلق التنمية ، والتي شكلت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، الشغل الشاغل للإقتصاديين ورجال البحث العلمي.

كما أصبحت القضية الأساسية المتداولة سواء على النطاق المحلي في الدول المتخلفة أو على النطاق الدولي، ويرجع هذا الإهتمام بالتنمية إلى تطور الفكر الإقتصادي وكذا إلى التغيرات الإجتماعية والسياسية والبشرية والثقافية ، وبروز الضغوط الأمريكية والأوروبية على النظم، والسلطات والضغوطات الحاكمة في العالم العربي، وضرورة إحداث إصلاحات تنموية ، ترمي إلى إستيعاب تطلعات وضغوط وإحباطات الأجيال الشابة في المنطقة ، في أطر وقنوات سياسية سليمة .

لقد أشار العديد من المفكرين إلى موضوع التحول السياسي ، وتناولوه بالبحث والدراسة، وقد أطلق الأ كاديمي صموئيل هنتنجتون على هذه الظاهرة إسم الموجة الثالثة للديمقراطية، مشيرا إلى أن تاريخ التحول إلى الديمقراطية في العالم ليس عبارة عن حركة تقدم بطيئة مستمرة، وإنما موجات متلاحقة من التقدم والإنطلاق، أو التراجع والإنكفاء ، وقد بدأت أولى هذه الموجات في أعقاب الثورة الأمريكية سنة1776م، والثورة الفرنسية سنة 1789م، وإستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، أما الموجة الثانية فقد بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية وعودة الحكم الديمقراطي إلى ألمانيا وإيطاليا واليابان ، أما الموجة الثالثة فقد بدأت في منتصف السبعينات في جنوب أوروبا ، إذ قادت عملية التحول البرتغال بإنهاء حكم العسكر سنة 1974م، ثم تبعتها اليونان بعد ذلك بأشهر قليلة، ثم إسبانيا سنة

1976م بزوال حكم "فرانكو"، و بذلك إ ستمرت التحولات الديمقراطية في الثمانينات والتسعينات حتى الوقت الحاضر في كافة دول العالم، فالتحول السياسي مسيرة تحول طويلة ومستمرة ومعقدة، وهي عمليات متنوعة ومتعددة في مناطق مختلفة من العالم، وذات دوافع وأبعاد مختلفة، وتتم وقف آليات ومسالك ومؤسسات متنوعة.

وشهد الوطن العربي في النصف الأول من التسعينيات صخبا سياسيا واسعا ، بدأ بتصاعد المناشدات والإحتجاجات السياسية للمطالبة بضرورة إحداث تحولات سياسية ، بعيدا عن النظم السلطوية ونظم الحزب الواحد والنظم العسكرية في صورة التحولات السياسية ، بما تتضمنه من تعددية سياسية، وتبني إنتخابات تنافسية، وإقرار مبدأ التداول على السلطة وأيضا على الإصلاحات لبعث التنمية الإجتماعية والإقتصادية والبشرية والثقافية ، بما يعنيه ذلك من حرية التجارة وحرية إنتقال عوامل الإنتاج ، وتخفيض سيطرة الدول عليها وسيطرة القطاع الخاص ، والأسواق المفتوحة وتحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرفاه للمواطن ، بالإضافة إلى تحقيق إقلاع إجتماعي ينعكس على مستويات الدخل، والعمل، والتمدرس، والتغطية الإجتماعية. بالإضافة إلى تحقيق تنمية بشرية، بصورة مستدامة وغير قابلة للإنتكاس، وتنمية ثقافية عبر تقوية مختلف أشكال التعبير الثقافي، ونشر الثقافة من خلال توفير الظروف المناسبة للإنتاج وللإبداع.

وعلى إعتبار أنه ليس ثمة نهضة حدثت في التاريخ الإنساني إلا وتقدمها فكر واضح وإرادة فاعلة، فقد شهدت الجزائر وضع مجموعة من الأفكار والآراء والتصورات حول مسألة التحول السياسي كرد فعل عن حقبة نظام الحزب الواحد والإنغلاق السياسي المتسم بإنعدام حرية الرأي.

واكب هذا التحول السياسي تحول تنموي بإعتبار التنمية مركز الإهتمام وبالتالي ضرورة التغيير في الأولويات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبشرية ، عن طريق خطط تنموية مختلفة من حيث ترتيب الأولويات والدعائم والقطاعات التي تستند إليها، إلا أنها تهدف كلها إلى تطوير الجانب المادي والمعنوي للمجتمع من أجل إيجاد إنسجام بين مختلف الطبقات والقوى الإجتماعية ، بغية ضمان إستقرار سياسي وإستمرارية السياسات الوطنية الهادفة إلى

الرفع من المستوى المعيشي للفرد والمجتمع الجزائري بحيث تشكل في منطلقها ومستقرها سبيلا لإعادة تأسيس المفاهيم ، وأداة للتميز بين مجموعة جديدة وأخرى قديمة من المفاهيم الملتبسة لمحاولة إعادة إنتاج أدواتها و بصورة جديدة ، وفي واقع يبرز أهمية التنمية بإعتبارها القاعدة المادية المتينة في الإقتصاد والإنتاج الثقافي وتحسين الوضع الإجتماعي والسياسي ، للتأسيس لتحول سياسي لا عودة عنه إلى مواقع الجهل والتخلف والإستبداد، وبذلك تبنت الجزائرالتحول السياسي الذي شهد النهج الديمقراطي كأسلوب في الحكم والتغيير وإحداث التنمية.

من هنا تبين حاجة الجزائر لإصلاحات سياسية وإقتصادية و إجتماعية، ذلك أن التحول السياسي وفق منظومة القيم الديمقراطية مرتبط بدرجة معينة من تحقيق التنمية في فروعها المختلفة وإستمرار الأوضاع السيئة على حالها أضحى مكلفا للوطن ، وللمجتمع أكثر من أي وقت مضى ، وبات الوضع لا يحتمل التأجيل ،لأن البطئ والتراخي في تنفيد خطوات عملية التحول السياسي والتنمية قد كلف الجزائر الكثير وهو ما تطلب العمل على الإصلاحات بوصفها خيار إستراتيجي ، وليس مسألة تكتيكية لكسب الوقت والإلتفاف على مطالب المواطنين.

ستكون تجربة التحول السياسي والتنمية الجزائرية محل دراستنا بإعتبارها أحد التجارب العربية الواعدة ، وذلك بإستعراض مراحل هذه التجربة وملامحها ، والوقوف على أبرز العقبات والتحديات التي تواجهها ، وأخيرا إستشراق مستقبلها في ظل الظروف والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

إشكالية الدراسة:

عاشت الجزائر خلال العشريتين الأ خيرتين أوضاعا سياسية ،إجتماعية، ثقافية ، بشرية وإقتصادية تميزت بتسارع الأحداث وتنوعها ، وهو ما يتعلق بالسياسات الحكومية المتخذة ، والأدوار السياسية الجارية ، التي لا ترضي الشعب ولاتعبر عن إراداته وطموحاته وواقعه المعاش ، فضلا عن أسلابها لحقه في التعبير وعدم الإستجابة لمتطلباته وحاجاته السياسية

والأساسية ، ما يرادف ذلك من إرادة التحول السياسي ، وأما الثاني فتعني إتخاذ سياسات من شأنها بعث العديد من الإصلاحات وتغيير الواقع المعاش بضرورة تحقيق التنمية في الجزائر.

ومن هنا تتضح مشكلة دراستنا والمتمثلة في فيما تمثلت مظاهر تأثير التحول السياسي الذي عرفته الجزائر بداية سنوات التسعينات من القرن المنصرم على التنمية الحقيقية.

حدود الدراسة:

تتناول الدراسة زمنيا الفترة الممتدة من سنة 1989 إلى غاية سنة 2009، كفترة تجسد تزامن تطبيق التحول السياسي في الجزائر، و مختلف التجارب التنموية فيها ، وذلك لوجود تطورات متسارعة حدثت في هذه الفترة حيث شهدت الجزائر تحولا سياسيا في نظامها والذي تمثل في الإنتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية السياسية ، من تأسيس دستور 1989، وكذلك فتح المجال أمام التعددية الحزبية وحرية الرأي والتي تعبر عن السمات البارزة للديمقراطية، وهذه التطورات دفعت في إتجاه إحداث إصلاحات تنموية ، والجزائر تعتبر واحدة من بلدان العالم الثالث التي تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات و الميادين المختلفة ، وذلك بدعم برامج التنمية و توجيهها نحو المسار الصحيح.

وتم تحديد مكان الدراسة في الجزائر، وإستنادا لذلك جاء تناول طبيعة التحديات والإنعكاسات التي فرضتها الأحداث والتطورات التي شهدتها الجزائر وما ترتب عن هذا التحول والتنمية من تداعيات، وهنا يجب التأكيد على أن هذا التحديد لا يعني إهمال الفترات التاريخية السابقة أو التالية التي مرت بها الظاهرة محل الدراسة سواء من حيث المقارنة أ و المغزى التاريخي ، ولكنه جاء لتحقيق درجة أعلى من الدقة في تناول الظاهرة محل الدراسة والإحاطة بأبعادها المختلفة.

أسئلة الدراسة:

تتمحور هذه الدراسة حول عدة أسئلة رئيسية ، ماهي المعايير والمتطلبات التي يجب توافرها حتى يتم الحكم على نظام سياسي بأنه يمر بتحول سياسي، ومدى توافر هذه المتطلبات في التجربة الجزائرية؟ والى أي مدى سيمكن الإستفادة من عملية التحول السياسي في التنمية وإعادة البناء ؟و ماهي الشروط اللازمة التي تسمح للتنمية أن تقود عملية التحول السياسي ؟هل الإصلاحات تفرض أن تحقق نتائج موضوعية غير معيقة للنمو الفعلي وتحقيق العدالة الإجتماعية وفي الجانب السياسي تحقيق التعددية والتداول السلمي؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء التساؤلات السابقة، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات العلمية التي تساعد على رسم المحاور التحليلية الأولية ،وتنطلق هذه الدراسة من فرضية أن التغيرات التي طرأت على الوضع السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي للجزائر لعبت دورا بالغ الأهمية في وصول النظام السياسي الجزائري إلى الحالة الراهنة . وتنبثق من هذه الفرضية فرضيات جزئية : كلما زاد نضج التنمية ووضوح برنامجها كلما زاد دورها في عملية التحول السياسي.وأيضا كلما زادت رشادة التحول السياسي كلما زادت التنمية .

أهمية و أهداف الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول إحدى تجارب التحول السياسي في الوطن العربي ، التي بدأت منذ منتصف الثمانينات ، ولا تزال تسير بخطى بطيئة، في الوقت الذي تتسارع فيه الشعوب والأنظمة السيـــــاسية في العالم بشـــــــكل عام في التحول نحو ديمـــــقراطية حقيقية وتنمية كاملة، وتزداد أهمية هذه الدراسة بزيادة الأصوات الداخلية

المطالبة بضرورة إجراء تحولات حقيقية في الجزائر والوطن العربي بشكل عام، وتعد هذه الدراسة محاولة واعدة من قبل الباحث من أجل إستكمال النواقص المتعلقة بالموضوع والتي شهدتها دراسات سابقة.

مصطلحات الدراسة:

1)- تعريف التعددية السياسية:

تعرف التعددية السياسية عند" الجابري " بأنها من مظاهر الحداثة السياسية، بمعنى وجود مجال إجتماعي وفكري يمارس فيه الناس الحرب بواسطة السياسة، أي بالحوار والنقد والإعتراض والأخذ والعطاء وبالتالي حصول التعايش، ويعتبر أصحاب نظرية التعددية الأمريكية الأوائل أمثال مادسون، وأرثر بنتلي، وديفيد ترومان، وروبرت دال الفكر الداعي إلى التعددية قد تمحور حول النشاط الفئوي وكيفية السيطرة عليه عن طريق الوسائل الدستورية والقانون.

ويعريف الدكتور سعد الدين إبراهيم في النظر إلى التعددية حيث يقصد بها :مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها، ويبين أن الإختلاف في آراء الجماعة يعتبر شرطًا في ضرورة إنعكاسه على مجرى الأحداث السياسية[1]

2)- تعريف النظام السياسي:

يرجع الأصل لمفهوم النظام إلى العلوم الطبيعية، ويشير إلى العلاقات بين مجموعة أو عدد من العناصر المشكلة لظاهرة معينة، أو كل مركب، بحيث تتفاعل أجزاؤه فيما بينها بالشكل المعين، وأن أي تغيير في جزء منها يؤثر على الكل، وقد تم إقتباس هذا المفهوم وطبق في الدراسات السياسية، على هذا الأساس قام عدد من العلماء بتعريف النظام السياسي .

[1] سليم فرحان جيثوم التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة مركز الفرات للدراسات والتنمية الإستراتيجية، نظربتاريخ2010/04/06 http://fcdrs.com/magazem/211.htm l

لقد عرف عالم الإجتماع الأمريكي "ماكس فيبر"النظام السياسي من منطلق وظيفي، إذ ينظر إليه على أساس وجود إرتباط بينه وبين عنصر القوة، ويرى أن هذا النظام هو الذي يحتكر أو يملك حق الإستخدام الشرعي للقوة، الذي تربطه عناصر الشرعية، والذي يخول إستخدام القوة، وأن شرعية النظام تتحقق من خلال المصادر البدائية : التقاليد والأعراف والموروث الثقافي والدين، والسمات الشخصية والتفوق والبطولة والخلق الحسن، والمصادر القانونية التي ترتبط بالقواعد الدستورية والحدود والقواعد القانونية التي حازت على الرضا وقبول المجتمع[1].

ويعرف أستاذ العلوم السياسية "ديفيد أيستون"النظام بصفة عامة بأنه : مجموعة التفاعلات المرتبطة بنمط سلوكي محدد، ويعرف النظام السياسي بأنه :التوزيع السلطوي للقيم التي تكون مادية أو رمزية .

كما يعرف الكاتب والمحلل السياسي الأمريكي"غابريل آلموند " النظام السياسي بأنه مجموعة هامة من المؤسسات الإجتماعية التي تعنى بصياغة الأهداف العامة لمجتمع ما، أو لمجموعة ضمن هذا المجتمع والعمل على تنفيذها، وتدعم قرارات النظام السياسي عادة الشرعية القصرية، ويمكن الخضوع لها بالقوة القصرية .[2]

3)- تعريف الديمقراطية:

وتعرف الديمقراطية في أبسط صورها بأنها" نظام سياسي إجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأي المساواة بين المواطنين، والمشاركة الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة، وقد أجمع الباحثون المعاصرون على أن الديمقراطية المعاصرة منهج لإتخاذ القرارات العامة وليست عقيدة .[3]

---

[1] جمال سلامة، النظام السياسي والحكومات الديمقراطية،ط2،القاهرة:دار النهضة العربية،2007، ص21 .

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية والسياسات العامة ، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة ، ط1،عمان:دار المجدلاوي للنشر والتوزيع،2004، ص23 -24.

[3] جمال منصور، التحول الديمقراطي الفلسطيني، وجهة نظر إسلامية، نابلس :مركز البحوث والدراسات الفلسطينية،دائرة السياسة والحكم، 1999، ص14 .

لقد وردت العديد من التعريفات للديمقراطية إذ أصبح بعضها أكثر شيوعا ، فعرّفت الديمقراطية بأنها :حكم الشعب بالشعب وللشعب، وعرفها "ألن تورن " بأنها إختيار حر للحاكمين من قبل المحكومين يتم خلال فترات منتظمة .[1]

وتعرف الموسوعة السياسية الديمقراطية بأنها :نظام سياسي وإجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع في الدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة .[2]

كما يعرفها عالم الإجتماع "جوزيف شومبتير"حين يقول :إن الديمقراطية هي ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية، والذي يمكن الأفراد من خلال إكتساب السلطة للحصول على الأصوات عن طريق التنافس .[3]

تم التعرف على مفهوم الديمقراطية بالمعنى السياسي" :بأنها عبارة عن شكل لتنظيم الحياة السياسية للمجتمع على أساس أن الشعب هو مصدر السلطة، وعلى أسس العدالة والمساواة في المشاركة في صنع القرار"[4]، يتضح مما سبق أن الديمقراطية هي طريقة للإدارة سواء كانت إدارة شؤون الدولة أو أي مؤسسة فيها مهما كبر أو صغر حجمها، وهي وسيلة وليست هدفا مستقلا، كما أن الديمقراطية ليست نمطا من التفكير والإعتقاد أو نمط ثقافي محدد، وإنما هي آلية للمساهمة في صنع القرار، وفي حالة الدولة فهي آلية لصنع القرار السياسي المتعلق بحياة الشعب، وأن عملية قياس الديمقراطية في أي مجتمع يكون عبر قياس مدى المشاركة الفعلية للمواطنين في صنع القرار المتخذ ديمقراطيا .[5]

منهجية الدراسة:

لقد إقتضت الدراسة الإستعانة بالمناهج التالية:

---

[1] محمد عبد الفتاح فتوح، الديمقراطية والشورى في الفكر الإسلامي المعاصر، ط1 ، القاهرة :مكتبة الشروق الدولية،2006، ص24 .
[2] محمد عبد الفتاح فتوح، الديمقراطية والشورى في الفكر الإسلامي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص24 .
[3] آريان الفاصد، تقرير حول آليات المسألة وسيادة القانون في فلسطين، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 1999 ، ص2 .
[4] جمال منصور، التحول الديمقراطي الفلسطيني، وجهة نظر إسلامية، مرجع سبق ذكره، ص14 .
[5] محمد عبد الفتاح فتوح، الديمقراطية والشورى في الفكر الإسلامي المعاصر، مرجع سبق ذكره، 2006، ص24 .

1) منهج دراسة حالة : وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما إجتماعيا أو مجتمعا عاما، بقصد الوصول إلى تعميميات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها [1]،وضمن هذه الدراسة نأخذ الجزائر كوحدة سياسية ، نجمع حولها البيانات المختلفة ثم تأخذ كعينة نقيس عليها درجة التحول السياسي والتنمية.

2) المنهج التاريخي: ويعني الكشف عن الظروف المحيطة بميلاد ظاهرة ما ثم تفسيرها تفسيرا علميا لا يتوخى فقط سرد الوقائع ورصدها قصد بناء أطر للتحليل والإستنتاج، بل نحتاج ضمن هذه الدراسة إلى معرفة الظروف والوقائع للإلمام بمسار التحول السياسي والتنمية في الجزائر، ومعرفة كذلك الظروف المصاحبة لنشأتها فلا يمكن فهم عملية التحول السياسي والتنمية في الجزائر دون الرجوع إلى الإمتدادات والخلفيات التاريخية وهو ما سيمكننا من وصف الحاضر وتفسيره.

3) المنهج التحليلي: الذي يقوم على تحليل الظاهرة و ربطها بمجموعة علائق إرتباطية، بغية الوصول إلى تحـــــــليل أو تفسير مقنع لمدى نجاح أو فشـــــــــل تجربة التنـــمية في الجزائر و مدى إرتباط ذلك بالتحول السياسي الذي أثر بشكل كبير على مسارها.

الدراسات السابقة:

لم تنل عملية التحول السياسي والتنمية بأنواعها في الجزائر إهتماما كبيرا من قبل الدارسين والمحللين السياسيين وركزت معظم الدراسات التي أمكن الإطلاع عليها على التحول الديمقراطي بشكل عام، غير أن هناك بعض الدراسات التي تناولت الموضوع ولكن من زوايا أخرى نشيرمنها إلى :

من خلال كتاب مستقبل الديمقراطية في الجزائر[2] ، والتي حاول من خلالها مؤلفوه أن يقاربوا ميدانيا مسار الديمقراطية في المجتمع الجزائري، بدراسة تندرج ضمن مشروع طموح يتبناه مركز دراسات الوحدة العربية .وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أوجزت عقبات

[1] محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي ،المفاهيم و المناهج و الإقترابات و الأدوات، دار هومه، الطبعة الرابعة ، الجزائر ،2002، ص 87.
[2] زهرة زرقين ، أزمة الديمقراطية في الجزائر بين الفكر و الممارسة مقاربة ميدانية ، مجلة الباحث الإجتماعي ، العدد 10-09-2010، ص 135.

ومعوقات التحول الديمقراطي في الجزائر، بحيث تحدث عن عدم التوازن بين صلاحيات السلطات الثلاث، وهيمنة مؤسسة الرئاسة، إضافة إلى تجربة التشكيلة السياسية وتفشي روح الزعامة، والقداسة الشخصية الروحية الثقافية، والجهوية والتاريخية في الأوساط الشعبية وأيضا الإختلاف حول مفهوم وأبعاد الفعل الديمقراطي، الذي يتناسب مع طبيعة المجتمع الجزائري وخصوصياته الحضارية، كما أن تجذر الثقافة الشعبية" الطرقية "المعيقة للتحول الديمقراطي، وإنتشار الأمية وإنخفاض مستوى الحس المدني لدى شريحة واسعة من أفراد المجتمع،وتم الحديث أيضا عن تدخل الجيش المباشر وغير المباشر في الحياة السياسية والإدارية والإقتصادية.

وفي الموضوع نفسه وتحت عنوان " المسألة الديمقراطية في الوطن العربي [1]" الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية والتي قام بها نخبة من الباحثين نذكر منهم عبد الإله بلقزيز، فقد قدم ورقة تحت عنوان " الإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي،العوائق والممكنات " وضح فيها معنى الإنتقال الديمقراطي وآلية هذا الإنتقال التي أصبحت تفرض نفسها نتيجة عدة عوامل أهمها :الإخفاق السياسي للأنظمة بعد فشلها في إنجاز وعودها المتعلقة بالتنمية السياسية والديمقراطية، وفشلها في إعادة إنتاج شرعيتها غير المستمدة من الأمة، وإنتهاء فترة التسلط والإرهاب إلى حد ما من قبل السلطة والتي إعتمدتها لحماية نفسها من العنف الشعبي ، كما وأسهم الضغط الدولي الذي تجاهل لعقود طويلة إنتهاك هذه الأنظمة للحريات والحقوق الأساسية للمواطن ، أسهم اليوم في فتح ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان، نتيجة لضغوطات الرأي العام داخل المجتمعات المتقدمة ومنظمات حقوق الإنسان، وضغوطات المؤسسات المالية العالمية، مثل صندوق النقد والبنك الدوليان، وأخيرا نتيجة نمو ثقافة سياسية، أسهم في بنائها توسع التعليم وإنتشار الصحافة والإعلام والإحتكاك بالعالم الخارجي.

و تحت عنوان " النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار والتغيير [2]"لعلي الدين هلال ونفين مسعد تناولت الدراسة أولا خصائص النظم السياسية العربية، وقد قدمت الدراسة تصنيفا للنظم السياسية العربية، إعتمدت ثلاثة معايير الأول :تناول الأنظمة من ناحية شكل رئاسة

[1] مها سامي فؤاد المصري ، دور النظام السياسي العربي في إعاقة بناء المجتمع معرفة عربي ، مذكرة ماجستير ، جامعة النجاح ، نابلس ، فلسطين 2005 ، ص 24.

[2] مها سامي فؤاد المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

الدولة وتتضمن النظامين الملكي والجمهوري ، أما المعيار الثاني فقد إعتمد على طبيعة العلاقة بين السلطات بما فيها نظام الحكم الرئاسي ، ونظام حكم الجمعية الوطنية، ثم نظام الحكم البرلماني،والمعيار الثالث تناول طبيعة النخب السياسية ومدى تأثيرها ونفوذها في عملية صنع القرار . وأيضا دراسة" دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر" [1]: تناولت هذه الدراسة علاقة الدولة بالتنمية مع التطرق لبعض النماذج لتبيان هذه العلاقة، وذلك في الدول المتقدمة أو النامية ، كما أشارت الدراسة إلى أن التنمية والديمقراطية متلازمان، ولا يمكن التكلم عن الديمقراطية ومفاهيمها في غياب الرفاهية الإقتصادية ، كما أن التنمية في الجزائر كانت ترتكز على الدولة كوكيل رئيسي شكلت عامل مهم في إعادة إنتاج النظام السياسي،وإبتداءا من سنة 1980تم العدول عن النموذج التنموي الأول ، والإنتقال إلى إقتصاد السوق ،فتقلصت إستراتيجية التنمية فيه، وأرجعت الدراسة فشل التنمية في الجزائر إلى عدم قيام الدولة بالمهام التي أوكلت إليها ، وبذلك فإن الإنتقال إلى إقتصاد السوق ليس الحل السحري للخروج من التخلف ، وإنما من الضروري وجود الدولة في ظل إقتصاد مختلط وما خرجت به الدراسة هو أنه هناك علاقة قوية بين الدولة والتنمية، ولكن الواقع أثبت غير ذلك بل وضرورة مشاركة قطاع خاص وطني.

أقسام الدراسة:

إشتملت الدراسة على ثلاثة فصول جاءت على النحو التالي:

الفصل الأول: تحت عنوان الإطار النظري لمفهوم التحول السياسي وشمل مبحثين تناولنا في المبحث الأول مدخل نظري لمفهوم التحول السياسي وعوامله والمداخل المفسرة لعملية التحول السياسي . وفي المبحث الثاني تناولنا عملية التحول السياسي من سنة 1989 إلى سنة 2009الأخذ في البروز داخل الساحة الجزائرية في الفترة ما بعد إنشاء دستور 1989،ومدى تأثره بقوى النظام السياسي القائم.

[1] مليكة فريمش، دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2000-2001 .

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان ،التنمية في الجزائر من سنة 1989 إلى سنة 2009 تطرقنا في المبحث الأول لمفهوم التنمية ،أهدافها، ومؤشراتها، ومضامينها.أما المبحث الثاني فيتناول أشكال العمليات التنموية بمستوياتها الإقتصادية، سياسية، بشرية، ثقافية وإجتماعية. وذلك للوقوف على عوامل التغيير والإستمرارية في الرؤية التنموية للجزائر في الفترة الممتدة من سنة 1989إلى سنة 2009.

أما الفصل الثالث: تمت عنونته بـتقييم علاقات التلازم بين التحول السياسي وأشكال العمليات التنموية في الجزائر من سنة 1989 إلى سنة 2009 ، و سيكون ذلك من خلال تناول محددات التحول السياسي على عملية التنمية بأنواعها في الجزائر لفهم عملية التنمية في ظل التحول السياسي الذي عرفته الجزائر. ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى محددات السياسات التنموية في الجزائر في ظل التحول السياسي من سنة 1989 إلى سنة2009 وذلك من خلال تناول مسار التحول السياسي ومدى تأثره بضغوط مستويات التنمية وأنواعها، كما يركز على حال الجزائر ومدى إستعداده الراهن للتحول السياسي والإنتقال نحو نظام ديمقراطي بالإضافة إلى مدى إمكانية الوصول لتنمية حقيقية.

ويجمل الدراسة الإستنتاجات التي توصلت إليها الباحثة ، ومن ثم تأتي الخاتمة فقائمة المراجع.

الفصل الأول:

التحول السياسي في الجزائر من 1989 إلى سنة 2009

شهدت معظم دول العالم الثالث في نهاية الثمانينات إنتشار المد الديمقراطي، تلقت فيه قدرا من الدفع نحو التحول السياسي بإتجاه الديمقراطية ،عقب إنهيار الإتحاد السوفياتي وفي محاولة هذه الدول تجديد شرعيتها والإستجابة لمتطلبات الواقع السياسي.

تعتبر الجزائر واحدة من بين الدول التي عمدت لتبني التحول السياسي نحو الديمقراطية منذ إقرار دستور 23 فيفري 1989،الذي إنتقلت بموجبه من نظام سياسي قائم على الحزب الواحد إلى نظام متعدد الأحزاب يتجه لتكريس هذا التوجه كنقطة إنطلاق لإخراج النظام السياسي من الأزمة التي شهدتها البلاد ، وبذلك شكلت أحداث الخامس من أكتوبر نقطة تحول حاسمة في تاريخ الجزائر،فالجزائر وكغيرها من الدول مطالبة وأكثر من أي وقت مضى بمسايرة مختلف التحولات السياسية الإقليمية منها والدولية .

نركز في هذا الفصل على تحديد الإطار النظري والمفهوماتي لـلتحول السياسي، ولهذا فقد جاء التركيز في المبحث الأول على تحديد المقصود بالتحول السياسي ، كما أن تنوع المداخل أو المقاربات النظرية في تفسير عملية التحول السياسي وشروطها وكيفية حدوثها،أدى بدوره إلى ضرورة توضيح المقصود بالتحول السياسي ، بالإضافة إلى الإشارة إلى أسبابها وكيفية حدوثها وشروطها المختلفة ، إنطلاقا من تفسيرات المداخل النظرية المختلفة لعملية التحول السياسي، كما تحتاج عملية التحول السياسي إلى تدعيم ممارستها هو ما دفعنا إلى تناول عوامل داخلية وخارجية يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر في ولادة التحول السياسي وإستقراره.

أما في المبحث الثاني تعرضنا ل لتحول السياسي في الجزائر من سنة 1989إلى سنة2009 ، سنتناول من خلال هذا المبحث واقع عملية التحول السياسي التي بدأتها الجزائر

منذ الإصلاح الدستوري لسنة 1989 بالبحث عن أسباب هذا التحول، مركزة بالدرجة الأولى على أحداث أكتوبر وما نتج عنها من تعديلات دستورية أقرت التعددية السياسية والحزبية، كصيغة نظامية سياسية بدلا من نظام الحزب الواحد ،كما سأركزعلى القوى السياسية التي دخلت غمار اللعبة السياسية، وكانت طرفا مهما وفعالا في معادلة التحول السياسي. وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

- المبحث الأول:الإطار النظري لمفهوم التحول السياسي.

- المبحث الثاني: التحول السياسي في الجزائر من سنة 1989 إلى سنة 2009.

المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم التحول السياسي.

يعتبر مفهوم التحول السياسي من المفاهيم التي شغلت طموح المجتمع السياسي ، فكل الفاعلين السياسيين يعلقون آمالا واعدة على المرحلة الراهنة، سيما وأن فكرة الإنتقال نحو أنظمة تعترف بحقوق الفرد وحرياته وبفائدة التعددية السياسية.

فالتحول السياسي أصبح يحتل القيمة الأولى في سلم المعايير السياسية، كما أضحى مطلبا من بين المطالب الإجتماعية الأولى، بل من الإحتياجات الأولى التي أصبح المواطن في حاجة ماسة إليها، ويتمثل التحول السياسي في التغيير البطيء والتدريجي للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية .

المطلب الأول: تعريف التحول السياسي

يقصد بالتحول السياسي الإنتقال أو التغير من حال إلى أخر أو التحول عن شيئ ، والإنصراف عنه إلى سواه[1]، والتحول يعرفه البعض بأنه عملية يقصد بها إنتقال المجتمعات تدريجيا عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية وإتجاهاتها ، من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية [2] .

ويشير لفظ التحول لغة إلى التغيير ، فيقال حوّل الشيء أو غيره أو نقله ، وتعتبر عملية التحول المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي ، وهي فترة إنتقالية تمتد بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي سابق وتأسيس نظام سياسي لاحق [3] ، يعني التحول السياسي إنتقال من موقع إجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى آخر، كالإنتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ومن الفقر إلى الغنى ، وتغيير الولاء للشخص أو للحزب، كل ذلك يجري وفق حركية غير مضبوطة، مما يفتح المجال لكلّ الإحتمالات[4]. وهناك من ربط المفهوم بما حدث في أوروبا الشرقية، فعرف التحول السياسي بأنه إنتقال الأنظمة السياسية في شرق أوروبا وإنتقال الشيوعية الإشتراكية إلى الديمقراطية الإشتراكية [5].

ويعرفه كل من غلير مواودونيل وشم يتر بالفترة التي تعقب الإنقسام والصراع داخل بنية النظام،حيث يقضي الوضع إلى إعادة توزيع الموارد العامة ، وتؤدي حدة المواجهات والمجادلات إلى إنتاج قواعد سياسية جديدة [6] . أما هاري أكستاين فيعرف التحول السياسي

---

[1] ماما دو ضيوف،ليبرالية سياسية أم إنتقال ديمقراطي،منظورات إفريقية،ترجمة،محمد مجدي الجمال،القاهرة،مركز البحوث العربية،1988،ص25.

[2] بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى،مكتبة مدبولي،الطبعة الأولى ،القاهرة ،2004، ص28.

[3] بلقيس أحمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[4] محمد عابد الجابري ،إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي ،في مسألة الديمقراطية ففي الوطن العربي ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000،ص197.

[5] إنصاف جميل الريضي، التحولات السياسية والإقتصادية في دول أوروبا الشرقية،الطبعة الأولى، عمان ، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1995، ص58.

[6] عمرو عبد الكريم سعداوي، التعددية السياسية في العالم الثالث، الجزائر نموذجا، السياسة الدولية، العدد138، أكتوبر1999 ، ص58.

بكونه عملية إستعمال الضغط والقوة لإعادة هندسة البنى السياسية والإجتماعية هندسة جوهرية راديكالية[1]. كما تذهب الدكتورة ثناء فؤاد عبد الله في تعريفها، إلى إعتبار التحول السياسي نتاج لمواجهات وصراعات الفواعل والقوى المتضادة ، والتي تتعاقب تاريخيا مثلا قوى الوحدة ضد قوى التجزئة، وقوى التغير ضد قوى الثبات، قوى اليسار ضد قوى اليمين[2].

في نفس السياق يذهب لاري دياموند إلى القول، أن التحول ال سياسي هو الإنتقال إلى نظام حكم يتمكن فيه المواطنون من إختيار حكامهم أو ممثليهم ، كما يتمكنون من تغييرهم بطريقة منتظمة بواسطة إنتخابات حرة ونزيهة[3]. كما أن البعض يرى أن التحول السياسي هو عبارة عن ثورة سياسية بيضاء، والثورة البيضاء هو مصطلح يطلق لوصف التغيير الجذري في قمة الهرم،السياسي والإجتماعي من خلال إحداث إنقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية[4]. أما عبد الإله بلقزيز فيرى أن إنجاز هدف الديمقراطية هو بجميع المقاييس المقاييس ثورة حتى و لو كانت ثورة بيضاء لا تجري في أنهرها الدماء[5].

ومن جهته يرى محمد عابد الجابري بأن التحول السياسي عبارة عن عملية تعد بمثابة إحداث إنقلاب تاريخي، وهو ما تذهب إليه الدكتور ثناء فؤاد عبد الله ، فالديمقراطية هي إنقلابا تاريخيا على صعيد الفكر والمعتقد، و إنقلابا في الوعي[6] .

إن التحول السياسي بالأساس هو إنتقال نوعي في طبيعة النظام السياسي و أليات عمله،قد يكون سلمي على شكل ثورة سياسية بيضاء،أو عنيفا حينما يتعذر تحقيقه بالطرق

---

[1] harry Eckstein,regading polities,essays on political theory,stability and change,berkeley ,university of California ,press 1992,p278.

[2] ثناء فؤاد عبد الله ،أليات التغير السياسي في العالم العربي، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،1997، ص 94.

[3] larry diamond ,democracy development and good governence,britiche, Accra,Ghana, 2005, p 01.

[4] إنصاف جميل الريضي، مرجع سبق ذكره ، ص 58.

[5] عبد الإله بلقزيز ، الإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي: المعوقات و الممكنات في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 2000 ، ص 136.

[6] ثناء فؤاد عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 44.

السلمية.أما من حيث الدرجة فقد يكون جزئيا أو شاملا حينما لا يكتفي ب إجراء بعض التعديلات السياسية والإقتصادية على النظام السياسي القائم.

من خلال ما سبق يتضح أن تعدد التعاريف المقدمة للتحول السياسي إنما تعود لنظرة كل مفكر وتركيزه على متغير معين للتعبير عن عملية التحول السياسي.

المطلب الثاني :عوامل التحول السياسي

تظافرت الجهود منذ أواخر الثمانينات إلى يومنا هذا من أجل النهوض بالأنظمة من خلال الإقبال على التحولات السياسية حتى لا تبقى بعيدة عما يجري حولها ،ما جعل هذه التحولات تساهم فيها عدة عوامل داخلية وخارجية مهدت لإنطلاق مسار التحول السياسي.

الفرع الأول: الأسباب الداخلية

ويمكن إجمالها فيما يلي:

1- **<u>إنهيار شرعية النظام السلطوي</u>**: ينصرف مفهوم شرعية النظام الحاكم بشكل مبسط إلى مدى قبول المواطنين به، فالنظام الشرعي هو الذي يتمتع بقبول المواطنين، أما النظام غير الشرعي ، فهو الذي لا يتمتع بهذا القبول، وكون النظام يستند إلى إطار قانوني يعينه لا يعني شرعية هذا النظام، ذلك أن ثمة فارقا كما هو معروف بين مصطلحي الشرعية ، والمشروعية التي تتجسد في التوافق مع الإطار القانوني القائم.

وفي هذا الإطار ، يذهب ماكس فيبر إلى أن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه بأن ذلك النظام يستحق التأييد ،وقد ينبع هذا التأييد من أسباب دينية أو روحية أو عقلية دنيوية[1]. ويتحقق هذا الأمر بتوافر مجموعة من الأسباب أهمها عدم الرضا على المؤسسات السياسية القائمة مما يجعل أزمة الشرعية أساسها دستوري، و عدم تمكين

[1] السيد عوض عثمان وأخرون،التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي،مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،2004 ص63.

النظام السياسي على إستيعاب التغيرات الجديدة في المجتمع، وفي مقدمتها ظهور فئات جديدة لم توفر لها فرص المشاركة، بالإضافة إلى ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي[1] .

2- **الأزمات الإقتصادية:** حينما تواجه النظم غير الديمقراطية أزمات إقتصادية، فإن ذلك يزيد من أسباب عدم شرعيتها ويعرضها للمزيد من عوامل عدم الإستقرار ،وهذا الوضع قد يكون مدخلا مناسبا لدفع النظام في سبيل التحول الديمقراطي [2]، قد تؤدي هذه الأزمات إلى حالة عدم الإستقرار بسبب عدم شرعية النظم غير الديمقراطية.

3- **تصاعد قوة ونفوذ المجتمع المدني** :قد يؤدي نمو وتطور المجتمع المدني إلى الدفع نحو التغيير والتحول وذلك بفعل الضغوط التي تمارسها منظمات المجتمع المدني[3]، و هو عامل يساعد على زعزعة مركز الأنظمة السلطوية، فعلى المستوى الإجتماعي و التنمية الإقتصادية و التصنيع و التحضر، تعمل هذه المتغيرات جميعا على خلق و تقوية جماعات المصالح و التجمعات الطوعية.

فالعديد من هذه الأنظمة كما أشار دي توكفيل هي حجر الأساس للديمقراطية، حيث أصبحت المصادر البديلة للمعلومات و الإتصالات ، فهم يتحدون مباشرة الأنظمة السلطوية من خلال تتبع المصالح التي تتصارع ، و التي تؤدي إلى تآكل قدرة الحكام السلطويين على السيطرة على مجتمعاتهم ، أما على المستوى الفرد فإن تزايد التعليم و الثقافة ، أمدت و زودت الجماهير بالمعلومات و المعرفة و المهارات، والحوافز لمتابعة الإصلاحات الديمقراطية، فالتوسع في التعليم و تطور برامجه و إنتشار الصحافة و الإعلام السمعي و البصري ، رفع من معدلات النمو الثقافي لدول العالم الثالث وزاد من إدراك الجماهير لحقوقهم الطبيعية.

---

[1] علي الدين هلال ، المجتمع العربي والتعددية السياسية في الواقع العربي وتحديات قرن جديد، الأردن ، مؤسسة عبد الحميد تومان، 1999 ، ص56.

[2] السيد عوض عثمان وأخرون،التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي،مرجع سبق ذكره،ص 302.

[3] فرحاتي عمر، معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية،مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، 2008 ،ص140.

الفرع الثاني :الأسباب الخارجية

ترجع هذه الأسباب إلى تلك الضغوط النابعة من خارج بيئة النظام السياسي سواء تلك القادمة من البيئة الدولية أو الإقليمية، ويؤكد الأستاذ محمد الجابري على دور العوامل الخارجية ، قائلا أن نقطة الحرج في عملية التحول المعاصرة ، أنها تتم بسرعة كبيرة جدا ، ودوافع الإنتقال ليست نابعة من جوف المجتمع بفعل تطور داخلي كما حدث في أوروبا الحديثة، بل إنه إنتقال أو تحويل يتم تحت ضغط حضارة عالمية ، إكتسحت العالم بمنجزاتها، ففرضت نفسها كحضارة للعالم كله[1].

ويمكن حصرها في ضغوط المؤسسات المالية وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذين يفرضان التوجه نحو التحول الديمقراطي للدول المقترضة، حيث ترتبط الدول المانحة مساعداتها الإقتصادية بضرورة توسيع عملية المشاركة السياسية وقاعدة الحريات العامة في الدول التي تتلقى المساعدات.

وفي الواقع فإن إستخدام المساعدات كسلاح سياسي ليس جديدا، وقد إستخدمته على نطاق واسع كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي السابق، لفرض توجهات بعينها على الدول المتلقية للمساعدات المقدمة من كليهما ، وبالإضافة إلى ذلك يمكن الإشارة إلى الدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية التي تم تأسيسها من أجل تحفيز عملية التحول الديمقراطي في الدول النامية[2].بالإضافة إلى ضغوط المنظمة العالمية للتجارة والشركات المتعددة الجنسيات وهي مؤسسات أصبحت الإطار العالمي الأساسي لتنظيم التجارة العالمية، وهي تفرض إصلاحات إقتصادية وسياسية على حد سواء تدفع نحو التحول الديمقراطي.

وفي نفس السياق نذكر ضغوط القوى المهيمنة وهي الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تفرض في سياق تحكمها على العالم تجسيد القيم الغربية القائمة على ضرورة التحول الديمقراطي ، وقد أعدت عدة مشاريع لهذا الغرض منها مشروع الشرق

[1] Amy Hawthorne, Middle eastern democracy, is civil society the answer? Carnegie papers, № 44 March2004, p.5.

[2] السيد عوض عثمان وأخرون،التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي،مرجع سبق ذكره،ص306.

الأوسط الكبير وشمال إفريقيا، يمكن القول أن إتساع مساحة الديمقراطية على الصعيد الدولي، وتحول نظم غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية يخلق ضغطا قويا على الأنظمة غير الديمقراطية للتحول الديمقراطي، وما حدث أن نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن الماضي قد شهد إتساع مساحة الديمقراطية على الصعيد الدولي، بفعل إنهيار الإتحاد السوفياتي وسقوط النظم الشيوعية في شرق أوروبا [1]، فمن الناحية التاريخية إرتبط الحديث عن البعد الخارجي في عملية التحول الديمقراطي إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، بحالتين أساسيتين هما حالة اليابان وحالة ألمانيا الغربية المتحولتين بفعل عسكري خارجي.

ساهمت العوامل الداخلية بقدر ما في التأثير على التحولات السياسية سواء كانت إقتصادية أم إجتماعية، سياسية أوثقافية ، غير أنها ليست وحدها الكفيلة بتحقيق هذا التحول بل هناك عوامل خارجية والتي برزت أهميتها بعد الحرب الباردة والمتمثلة في الظروف العالمية والمناخ الدولي وبروز ملامح نظام عالمي جديد أمام إنهيارالأنظمة الديكتاتورية كلها دفعت بالدول لإحداث النقلة السياسية إبتداءا من نهاية الثمانينات وبداية التسعينات.

المطلب الثالث : المداخل النظرية لدراسة التحول السياسي.

يعتبر مفهوم التحول السياسي مفهوما واسعا ينطوي على مفاهيم أخرى مرتبطة به وهي التحول الديمقراطي، الإصلاح السياسي ، التنمية السياسية .

الفرع الأول : التحول الديمقراطي .

يعد التحول الديمقراطي من أهم المداخل النظرية الرئيسية لدراسة التحول السياسي، وذلك لإعتباره الظاهرة العالمية الأهم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، وبذلك أصبح لديها تداول واسع في العديد من الأدبيات المتخصصة، و من ذلك تعريف شو مبيتر بقوله أن

[1] السيد عوض عثمان وأخرون،مرجع سبق ذكره،ص305.

التحول الديمقراطي هو عملية التغيير تهدف إلى إقامة نظام مؤسسي يؤدي إلى توسيع مشاركة الأفراد في إتخاذ القرارات السياسية[1].

1) تعريف التحول الديمقراطي.

يعرف بلقيس أحمد منصور التحول الديمقراطي بأنه عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية، و إتجاهاتها من خلال عمليات و إجراءات ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية، ونمط الثقافة السياسية السائدة ، وشرعية السلطة السياسية[2].

2) المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي

قامت المدارس الفكرية المختلفة ب إعتماد ثلاث مداخل نظرية لتفسير أنماط التحول الديمقراطي، وهي المدخل التحديثي، المدخل الإنتقالي ، المدخل البنيوي.

ا)المدخل التحديثي:

وهو المدخل الذي يربط بين الديمقراطية الليبرالية والتقدم الإقتصادي ويؤكد على عدد من الشروط الإقتصادية والإجتماعية لنجاح عملية التحول الديمقراطي.

ولعل من أهم ممثليه آدم سميث بإعتباره أول من عبر عن هذا الإتجاه، من خلال دعوته لليبرالية السياسية كشرط ضروري لفعالية أداء السوق وتحقيق الحرية الفردية والمنافسة والنمو الإقتصادي، وأما مارتن ليبست قام بالبحث حول الشروط اللازمة للإستقرار السياسي مادام أن هناك علاقة وطيدة بين التنمية الإقتصادية والديمقراطية .أي أن النظم الديمقراطية لا تنشأ ولا تتطورإلا في ظل المجتمعات المتقدمة إقتصاديا ،وأن التنمية الإقتصادية ترتبط

[1] Joseph schumpeter , capitalisatione, socialisme et democratie ,emile boulex , 2002, p 110.

[2] بلقيس أحمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص 28.

بصفة خاصة بمستوى الدخل والتصنيع والتحضر والتعليم والإتجاه نحو المزيد من المشاركة والإستقرار السياسي.

ولقد كان آدم سميث أول من عبرعن هذا الإتجاه في كتابه الشهير ثروة الأمم من خلال دعوته لليبرالية السياسية، بإعتبارها شرطا ضروريا للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الإقتصادي، وبالنسبة لآدم سميث فإنه من المستحسن عدم تدخل الحكومة، فذلك يؤدي إلى إزدهار الحرية الفردية القائمة على التنافس، مما يعني تعظيم الأرباح وبالتالي إحداث تنمية إقتصادية.

لم يكن آدم سميث وحده هو من ربط ما بين الديمقراطية والتنمية الإقتصادية، فعالم الإجتماع السياسي الأمريكي ليبست، قدم أطروحته لأول مرة عام 1959 في مقالته الموسومة بعض الإشتراطات الإجتماعية للديمقراطية : التنمية الإقتصادية والشرعية السياسية ، وفي عام 1960 نشر كتابه الرجل السياسي، الذي يعتبر أشهر وأهم كتاب حول هذه الأطروحة.

ولإثبات فرضيته قام ليبست بتصنيف الأنظمة ما بين ديمقراطيات مستقرة، وديمقراطيات غير مستقرة، وإستبداديات مستقرة، وإستبداديات غير مستقرة، وكانت النتيجة دائما في صالح البلدان الديمقراطية التي تتمتع بأعلى نسبة من مستويات التعليم، ودرجة التصنيع وهي مؤشرات مهمة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية في أي مجتمع.

توصل ليبست إلى نتيجة مؤداها أن العلاقة طردية ما بين التنمية الإقتصادية والإجتماعية وبين الديمقراطية، وكلما كانت البلدان تتمتع بمستويات أعلى من التنمية الإقتصادية والإجتماعية فهي بالتالي أكثر ديمقراطية .

وفقا لليبست فمن شأن التنمية الإقتصادية أن تخفف من حدة التفاعلات السياسية مما يساهم في خلق جو من الإستقرار السياسي والمشاركة، وتوفير مجال خصب لإزدهار ونمو وفاعلية المجتمع المدني ، وهذا التحليل ساعد بدوره على بروز العديد من الدراسات في هذا

الإتجاه مثل: دراسة دانيال ليرنر التي إستخدم فيها أربع مؤشرات لتغطية جوانب التنمية السياسية في المجتمع الحديث تتعلق بدرجة التحضر والتعليم والتطور الإتصالي ونسبة المشاركة السياسية.

وذهب كل من صاموئيل هانتنغتون وجوان نيلسون إلى القول بوجود علاقة سببية تربط بين التحديث والتطور الإقتصادي وبين المشاركة السياسية، فكما توفر التنمية الإقتصادية ما تتطلبه المشاركة السياسية من إرتفاع مستوى الدخل والحراك الوظيفي وتطور التنظيمات الجماعية، يكاد يتفق معظم الباحثين على وجود أربعة أبعاد أساسية للتحديث السياسي هي[1] :

ترشيد بناء السلطة من حيث بناء سلطة الدولة على أسس عقلانية، تمايز البنى والوظائف السياسية، تدعيم قدرات النظام السياسي على التكيف والإبداع،و إشاعة روح المساواة في الحقوق والواجبات.

وفي المقابل، ذهب آخرون إلى إثبات مدى التأثير الإيجابي للديمقراطية على التنمية الإقتصادية أمثال سيغل، وفايتز شتاين، وهالبرين ، على أساس أن الميزة التنموية تتحقق بالديمقراطية التي تعتمد على مبدأ المراجعة والموازنة ، وتضمن خضوع الحاكمين للمساءلة وتفرض وضع السياسات العامة بما يتماشى والمصلحة ، من جهة أخرى يعارض فرانسيس فوكوياما وبعض الباحثين الغربيين النظرية التحديثية، فالديمقراطية هي عملية سياسية وغير مرتبطة بالإقتصاد ويستندون في طرحهم إلى تجربة النمور الآسيوية والتي حققت معدلات إقتصادية عالية ، في حين أنها لم تشهد إصلاحات ديمقراطية إلا في مرحلة لاحقة ومتأخرة للطفرة الإقتصادية.

ب) المدخل الإنتقالي

يذهب أصحاب هذا الإتجاه إلى تفسير عملية التحول الديمقراطي من خلال دور وفعل النخب السياسية وليس حسب مفهوم وفكرة القوى والسلطة المتغيرة، وإبراز التمايز بين

[1] السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في الإجتماع السياسي، الجزء الأول، مصر:دار المعرفة الجامعية، 2002، ص95-100.

المسار الأولي للإنتقال إلى الديمقراطية وبين كيفية تعزيزها، أي دراسة أليات الإنتقال نحو الديمقراطية الليبرالية عوض العوامل أو الشروط التي تمهد الطريق أمام نشوئها [1].

جاء التحدي المبكر والمهم لأطروحة ليبست، وللمدخل التحديثي بصفة عامة، من الباحث السياسي دانكورت روستو ، أشارفي مقالته " Transition to Democracy، 1970، إلى أن الإرتباطات بين التنمية الإجتماعية والإقتصادية وبين الديمقراطية التي إفترضها ليبست وغيره كانت مدفوعة أساساً بالإهتمامهم بالعوامل التي تؤدي إلى إستمرارية وترسيخ الديمقراطية، بيد أن إهتمام روستو وغيره من الباحثين يتمحور حول تساؤل مختلف هو كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول.[2]

يزعم روستو أن النوع الأخير من التساؤلات والإهتمامات يتطلب مدخلاً تطورياً تاريخياً يستخدم منظوراً كلياً لدراسة حالات مختلفة ، يوفر أساساً أفضل للتحليل من مجرد البحث عن الشروط والمتطلبات الوظيفية للديمقراطية، حدد روستو إستناداً على تحليل تاريخي مقارن لتركيا والسويد، مساراً عاما تتبعه كل البلدان خلال عملية الديمقراطية .

ويتكون هذا المسار من أربعة مراحل تبدأ بمرحلة تحقيق الوحدة الوطنية والتي تشكل خلفية الأوضاع ، ولا يعني روستو بتحقيق الوحدة الوطنية توافر الإجماع والإتفاق العام، بل مجرد بدء تشكل هوية سياسية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين.

تليها المرحلة الإعدادية و تتميز بصراعات سياسية طويلة وغير حاسمة، على شاكلة الصراع الناجم عن تزايد أهمية نخبة صناعية جديدة خلال عملية التصنيع تطالب بدور وموقع مؤثر في المجتمع السياسي في مواجهة النخب التقليدية المسيطرة التي تحاول المحافظة على الوضع القائم، ورغم إختلاف التفاصيل التاريخية لحالات الصراع من بلد لآخر، فإن هناك دائماً صراعاً رئيساً وحاداً بين جماعات متنازعة، قد يكون الصراع حاداً بالدرجة التي تؤدي إلى تمزيق الوحدة الوطنية، أو أن يؤدي إلى تزايد قوة إحدى الجماعات

[1] إسماعيل الشطي وأخرون، مداخل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية ،مرجع سبق ذكره ،ص65.

[2] Anderson L ,transition to democracy new york, Colombi university ,press, 1999, p 14-17.

بالدرجة التي تمكنها من التغلب على قوى المعارضة وإنهاء الصراع السياسي لصالحها وسد الطريق أمام التحول الديمقراطي.

وبعدها مرحلة القرار هنا تبدأ عملية الإنتقال والتحول المبدئي ، حيث هي لحظة تاريخية تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات .

وأخيرا مرحلة التعود يرى روستو أن قرار تبني القواعد الديمقراطية خلال اللحظة التاريخية قد يكون قراراً ناتجاً عن إحساس أطراف الصراع غير المحسوم بضرورة التوصل إلى تسويات وحلول وسط، وليس ناتجاً عن قناعة ورغبة هذه الأطراف في تبني القواعد الديمقراطية، بيد أنه وبصورة تدريجية ومع مرور الوقت، تتعود الأطراف المختلفة على هذه القواعد وتتكيف معها، قد يقبل الجيل الأول من أطراف الصراع القواعد الديمقراطية وبحكم الضرورة ، إلا أن الأجيال الجديدة من النخب السياسية تصبح أكثر تعوداً وقناعة وإيماناً بالقواعد الديمقراطية ، وفي هذه الحالة يمكن القول إن الديمقراطية قد ترسخت في المجتمع السياسي.

ج)المدخل البنيوي

تستند تفسيرات المدخل البنيوي على عمليات التغـــير التاريخي الطويلة المدى، إلا أن هذا المدخل ، لا يفسر عـــمليات الـــتحول الديمـــــقراطي من خلال دور وفعل الـــــنخب السياسية، بل يفسرها وفقاً لفكرة ومفهوم بنى القوة والسلطة المتغيرة.

فحسب هذه المدرسة يتم إكتساب السلطة السياسية من طرف كل الفاعلين الإجتماعيين بناء على مصالحهم الإقتصادية ومحدداتهم البنيوية ، وتبدأ الديمقراطية في الظهور كمحصلة لتحقيق نوع من توازن القوى وبروز الط بقة الوسطى في المجتمع [1] . و تتمثل الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنيوى في دراسة بارنجتون مور والتي تمحورت حول محاولة تفسير إختلاف المسار السياسي الذي إتخذته إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة مسار الديمقراطية الليبرالية ،عن المسار الذي إتبعته اليابان وألمانيا مسار الفاشية ،وعن المسار الذي إتجهت إليه روسيا والصين مسار الثورة الشيوعية، خلال عملية التحول التاريخي التدريجي من

[1] إسماعيل الشطي وأخرون،مداخل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،أكتوبر،2003،ص55.

مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية حديثة ما بين القرن السابع عشر ومنتصف القرن العشرين.

إستندت مقاربة مور لهذا الموضوع على المقارنة التاريخية لهذه البلدان، ليس في إطار مبادرات النخب، بل في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة، ثلاث منها كانت طبقات إجتماعية تضم الفلاحون، طبقة ملاك الأرض الأرستقراطية، والبرجوازية الحضرية بينما تمثلت البنية الرابعة في الدولة[1].

تمثلت النتيجة الأولى التي توصل إليها مور إلى أن مسار وشكل الديمقراطية الليبرالية كان بصفة عامة، نتاجاً لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين الفلاحين وسادة الأرض والبرجوازية الحضرية والدولة ، ووضع الفقيه بارنجتون مور خمسة إشتراطات عامة للتنمية الديمقراطية تتبلور في: تطور حالة توازن للحيلولة دون وجود دولة قوية أكثر من اللازم، ودون نمو طبقة أرستقراطية مالكة للأرض ذات إستقلالية أكثر من اللزوم ، التحول نحو شكل مناسب من الزراعة التجارية ، إضعاف أرستقراطية الأرض ، الحيلولة دون بناء تحالف بين البرجوازية والأرستقراطية في مواجهة تحالف العمال والفلاحين ،و إنفكاك فوري عن الماضي بقيادة البرجوازية.

على العكس من ذلك، برزت الفاشية ضمن أوضاع كانت فيها البرجوازية الحضرية ضعيفة نسبياً و إعتمدت على الطبقات الأرستقراطية المهيمنة على الدولة لتمويل الزراعة التجارية، وحدثت الثورات الشيوعية ضمن أوضاع إتسمت بضعف البرجوازية الحضرية وخضوعها لهيمنة الدولة، وكان الإرتباط بين سادة الأرض والفلاحين ضعيفاً، وفشل سادة الأرض في تحويل الزراعة إلى زراعة تجارية، وكان الفلاحون متماسكين وعثروا على حلفاء ذوي مهارات تنظيمية.

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية و الإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات، ورقة بحثية قدمة إلى ندوة الديمقراطية و الإصلاح السياسي في الوطن العربي ،جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية ، 22-8-2005.

3)أنماط التحول الديمقراطي:

و يقصد بها تلك الأشكال التي إتخذتها عملية التحول الديمقراطي، و الإجراءات التي إتبعت للإطاحة بالنظام غير الديمقراطي ، و هنا نميز بين ثلاثة أنماط للتحول الديمقراطي هي: التحول ، الإحلال، الإحلال التحولي.

أ) **التحول**: هو عبارة عن تغير من فوق يبادر به الزعماء السياسيون المسيطرون على هرم السلطة في النظام السياسي الفاسد ، من خلال شروعهم في إجراء تغيرات عميقة وشاملة غير مسبوقة ، ويعود لهم بالتالي الفضل في وضع حد للنظام السياسي الفاسد و إستبداله بأخر صالح[1].

بمعنى أن النخبة الحاكمة في النظام الشمولي هي التي تأخذ بزمام المبادرة، فتلعب دورا حاسما في ديمقراطية النظام السياسي ، يتطلب هذا النمط وجود حكومة أقوى من المعارضة من حيث إحتكار وسائل الإكراه الشرعي أو الإنجازات الإقتصادية ، ويتميز ه ذا النمط بظهور زعماء إصلاحيين يؤمنون بالقيم الديمقراطية التي يستعملونها للحفاظ على مصالحهم، و إستمرار نظامهم بواسطة ترويض المعارضة بإجراء مشاورات مع قادة المعارضة أو الأحزاب السياسية أو الفئات الإجتماعية التي لها وزن في المجتمع، كما تجب مراعات قوة الحكومة على المعارضة، أي إحتفاظ الحكومة الإصلاحية بالمبادرة والسيطرة على عملية التحول.

وبالتالي قدرة الإصلاحيين على إنجاح التحول تتوقف على تحييد المعارضة عن طر يق إضعافها أو طمأنتها بفكرة الإصلاح و يجري في الغالب الإعتماد على الزعماء السياسيين الديمقراطيين الذين يحظون بتأييد واسع النطاق في الداخل والخارج في تحدي ومقاومة التيار المحافظ [2]، من خلال الحفاظ على الشرعية من خلال التأكيد على عناصر الإستمرارية مع الماضي و السعي إلى الإيحاء إلى أن النظام الجديد الجاري إنشائه ناجم في

[1] هانتجتون،الموجة الثالثة،التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين،ترجمة عبد الوهاب علوب،الكويت،دار سعاد الصباح، 1993،ص185-197.

[2] محمد عابد الجابر،إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي،في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2000،ص199.

الأصل عن النظام القديم الذي يعترف به الديمقراطيون المعتدلون،إضافة إلى التحالف مع المعارضة من خلال إجراء مشاورات مع العناصر الفاعلة في المعارضة و الأحزاب السياسية ومختلف الفئات والقوى السياسية والإجتماعية التي لها وزن في الساحة السياسية في البلاد.

ب) <u>الإحلال</u>:

تنتج عملية التحول الديمقراطي في النمط الإحلالي في الغالب عن عجز النظام التسلطي حيال أزمة وطنية خطيرة ،مما يعرض النظام لضغوط كبيرة من المعارضة الشعبية أما النخب فإنها ترغم على الخضوع للإرادة الشعبية الغاضبة، وفقا لهنتغتون فمن غير المحتمل أن يستقر النظام الديمقراطي وفقا لهذا النمط الإحلالي ، فبالإمكان عودة نظم تسلطية بأشكال جديدة تظل قائمة.

إن التحول الديمقراطي حسب ه ذا النمط يحدث عندما تنهار الحكومة التسلطية أو عندما تصل المعارضة إلى السلطة، حيث يجب على المعارضة في هذه الحالة أن تعمل على إنهاك قوى السلطة ، مع كسب موازين القوة لصالحها .يتميز هذا النمط بأن جماعات المعارضة تكون موحدة قبل سقوط النظام الشمولي ،لكن بعد سقوطه يظهر الصراع في صفوفها حول إقتسام السلطة أو حول تحديد طبيعة النظام الجديد ، في هذه الحالة فإن مصير التحول الديمقراطي يتحدد حسب موازين القوة السائدة.

حيث يمكنها أن تركز على المؤسسة العسكرية فقد يغير قادتها من موقفهم المؤيد للسلطة الحاكمة بسبب تغير الظروف الداخلية والخارجية ، و إعتقادهم أن من مصلحتهم إلتزام الحياد أو تفادي اللجوء الى إستعمال القوة ضد العناصر المناوئة للنظام ، إضافة إلى المثقفون حيث يشكل الطلبة والمثقفون رواد الطبقة السياسية ت أثيرهم و المرهون بفهمهم للواقع المعقد وتجاوز ضغط المصالح الأنية ، كما أن الجماهير تعمد للمظاهرات والإحتجاجات والتي تلعب دورا محوريا في عملية الإطاحة بنسق الحكم الفاسد.

ج) <u>الإحلال التحولي</u> :

يتطلب هذا الأسلوب وجود قوى ديمقراطية معارضة في المجتمع، تكون قادرة ليس فقط على إجبار الحكام بوسيلة من الوسائل على تقديم تنازلات، وإنما أيضا على تجسيد الديمقراطية، والحفاظ عليها وتفادي ظهور أو قيام نوع آخر من الحكم الديمقراطي [1]، إذن يأتي الإحلال التحولي نتيجة عملية حسابية براغماتية عقلانية يؤمن بموجبها الطرفان الحكومة، والمعارضة بالديمقراطية كآلية للتعامل مع مختلف الأزمات المترتبة عن الشمولية، وذلك عن طريق اللجوء إلى مجموعة من الإجراءات ، من بينها إجراء صفقة سياسية ممكنة بين الحكومة والمعارضة، مما يدفع إلى التفاوض حول تغييرالنظام السياسي القائم، وتتطلب هذه العملية التوصل إلى صفقة سياسية من خلال إبرام عقد سياسي بين السلطة والمعارضة يضمن إنتقال سلمي بدون صدمات إلى نسق حكم صالح [2].

الفرع الثاني: الإصلاح السياسي

كثرت الأحاديث عن الإصلاح السياسي ووجوب تطبيقه لأنه البديل الوحيد لتفادي الخراب وبالرغم من أنه ضرورة ملحة، إلا أنه مازال مث يرا للجدل للكثيرين في العالم العربي سواء كانو قادة أو مفكرين أو جماهير بالرغم من أنه قبل أن يصبح مفهوم الإصلاح مفهوما متداولا ومستقلا في الأدبيات السياسية الحديثة ، ف إن أبعاده ومضامينه السياسية والإقتصادية والإجتماعية متضمنة في الكثير من المفاهيم الشائعة مثل التنمية السياسية أو التحول.

---

[1] بلخيرة محمد ،التحولات السياسية في الإتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية الوطني، رسالة ماجستير ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر2003–2004،ص48.

[2] عبد الإله بلقزيز، مرجع سبق ذكره ، ص 149.

1) تعريف الإصلاح السياسي

الإصلاح لغة من فعل أصلح يصلح إصلاحًا،أي إزالة الفساد بين القوم،و التوفيق بينهم وهو نقيض الفساد ،فالإصلاح هو التغير إلى إستقامة الحال على ما تدعوإليه الحكمة ،ومن هذا التعريف يتبين أن كلمة إصلاح تطلق على ما هو مادي، وعلى ما هو معنوي ،فالمقصود بالإصلاح من الناحية اللغوية ،الإنتقال أو التغير من حال إلى حال أحسن ،أو التحول عن شيئ الإنصراف عنه إلى سواه.

أما إصطلاحًا فيعرفه قاموس أكسفورد بأنه : تغير أوتبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص ،وخاصة في المؤسسات و الممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة. والإصلاح يوازي فكرة التقدم ،وينطوي جوهريًاعلى فكرة التغيير نحوالأفضل، وخاصة التغير الأكثر ملائمة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل أصحاب القرار في حقل معين من حقول النشاط الإنساني[1] ، ويعرف قاموس وبستر للمصطلحات السياسية الإصلاح السياسي بأنه تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والإستبداد.

ويعتبر الإصلاح السياسي ركنا أساسيا مرسخا للحكم الصالح ،ومن مظاهره سيادة القانون و الشفافية و المشاركة الشعبية في إتخاذ القرار، والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة و المحاسبة والمسائلة والرؤية الإستراتيجية ،وهو تجديد للحياة السياسية ،وتصحيح لمساره ا ،ولصيغها الدستورية ،والقانونية ،بما يضمن توافقًا عامًا للدستور ،وسيادة للقانون،وفضلا للسلطات،وتحديدًا للعلاقات فيما بينها .

فالإصلاح السياسي يحتاج إلى حركات ومؤسسات تناضل من أجله ، وفي ظل تهميش أو تغييب أو تقييد حرية وحركة هذه المؤسسات فإنه ينتشر الفساد والإضطهاد والقمع وغيرها من ملامح الإستبداد السياسي.[2]

إن الإصلاح السياسي يجب أن يستند على قاعدة عريضة وشاملة، ويجب أن يعمل كل أفراد المجتمع من أجل تعزيز الإصلاح وتعزيز العناصر الثلاثة الأساسية للديمقراطية إذا أن

---

[1] تيسير محيسن ، محاولة أولية لتأصيل في مفهوم الإصلاح ،مجلة رؤية ،فلسطين ، الهيئة العامة للإستعلامات ، العدد 29، فيفري 2006،ص03.

[2] Augustus Richard Norton, Civil Society in the Middle East, New York: E. J. Brill, 1996.

إجراء إنتخابات تعددية حرة ونزيهة هو مجرد عنصر واحد من عناصر النظام الديمقراطي ، كما يجب أيضا توافر المؤسسات الحكومية المسئوولة بما في ذلك القضاء المستقل، وسيادة القانون، ففي ظل النظام الديمقراطي ينبغي أن تتوافر لمواطني كل بلد ضمانات بأن سياسات حكوماتهم سوف تكون عرضة للمحاسبة والنقد من جانب صحافة حرة مستقلة دون تدخل من الحكومة ، وقدرة المواطنين على ممارسة الحريات الأساسية في التعبير وتكوين الجمعيات ، ووجود أجهزة إعلام مستقلة ومحترمة ووجود مجتمع مدني حيوي ، وتوفر الفرص الإقتصادية والتعليمية لجميع المواطنين، كل ذلك يعتبر أمرا ضروريا لقيام ديمقراطية فاعلة بشكل تام وتحقيق النجاح[1].

وبالخلاصة فان الإصلاح أو التغيير السلمي ، أو ما يمكن تسميته بالثورة الهادئة الذي عادة ما تكون بالوسائل والأدوات الديمقراطية وعلى رأسها الإنتخابات، هو الذي تسعى معظم الشعوب إلى بلوغه ،وما يجعله عملية طبيعية وحضارية لا بد من الدخول فيها من أجل تغيير الواقع الراهن بواقع أفضل تسود فيه قيم العدالة والمساواة والحرية وإحترام حقوق الإنسان وإنخفاض نسب الفقر والبطالة والأمية والفساد والإستبداد والطغيان.

2)عوامل الإصلاح السياسي .

يحدث الإصلاح السياسي في بلد معين نتيجة لتوفر مجموعة من العوامل الرئيسية والتي تنقسم إلى قسمين أولهما العوامل الداخلية ،وترتبط بالأوضاع الداخلية السائدة داخل المجتمع في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية بحيث تشكل ه ذه الأوضاع ضغطا أو دافعا للنظام السياسي من أجل التغيير ، وهي تشتمل على ظهور الأزمة السياسية من خلال أزمة المشاركة السياسية وضعف شرعية النظم الحاكمة ،مع تدهور مصداقيتها لدى الأفراد والجماعات ، مما يساهم في ظهور أزمات سياسية حادة و إنتشار العنف

[1] دايفيد كرايمر، الإصلاح السياسي، منتدى المستقبل للشرق الأوسط و شمال إفريقية، كلمة ألقاها مساعد وزير الخارجية لشؤون الديمقراطة و حقوق الإنسان ،16 –07– 2008.

السياسي،إضافة إلى إنتشار الفساد ا لإقتصادي الذي أدى إلى فشل النما ذج الإشتراكية في التكيف مع الإقتصاد العالمي والتحولات الدولية .

و بعد تعرض الإقتصاديات الإشتراكية إلى أزمات حادة نتج عنها تزايد الضغوط الإجتماعية على النظام السياسي لا سيما التراجع في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين مثل التعليم، الصحة،السكن،التوظيف،وإنتشار البطالة ، وضعف القدرة الشرائية للمواطنين، مما يؤدي إلى تنامي حركات المعارضة السياسية الجماهيرية والإنتفاضات الشعبية ، كما أن لتنامي دور المجتمع المدني دور هام مند سنوات الثمانينات وبصفة خاصة عند تنامي دور الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية ،وجمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان ،ومختلف المنظمات الشعبية، التي كان لها دور في مقاومة النظم التسلطية وتسريع التخلص منها، مثلما حدث في دول أوروبا الشرقية في نهاية الثمانينات.

ثانيهما العوامل الخارجية و تتمثل في الضغوط الخارجية التي تتعرض لها النظم السياسية بحيث تنقسم إلى قسمين، ضغوط خارجية مباشرة وضغوط خارجية غير مباشرة.

فالضغوط الخارجية المباشرة تصدر مباشرة من القوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية مع دول الإتحاد الأروبي ، في هذا السياق قد يكون التدخل الأجنبي المباشر بإستعمال الضغط على الحكومات من أجل إجراء الإصلاح ، أو بواسطة تقديم المساعدات لمنظمات المجتمع المدني كالأحزاب السياسية وقوى المعارضة المؤيدة للقوى الكبرى ، بهدف تدعيمها وإيصالها إلى مراكز السلطة.

أما الضغوط الخارجية الغير مباشرة تصدر من المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي، البنك العالمي،المنظمة العالمية للتجارة ، بحيث تستخدم هذه المؤسسات أسلوب المشروطية السياسية للضغط على الدول المتخلفة من أجل المبادرة بالإصلاح السياسي، لكن وفقا لمصالح الدول الغربية المانحة ، كما يمكن أن تأتي الضغوط من المنظمات الدولية غير الحكومية كمنظمة العفو الدولية،المنظمات الدولية لحقوق الإنسان ، وقد وجه نقد شديد إلى دور القوى الخارجية في الإصلاح السياسي ،لأن الدول الكبرى لا تعمل على إقامة مؤسسات ديمقراطية حقيقية بما فيها مؤسسات المجتمع المدني في الدول التي تضغط عليها ، كما أنهالا ترعى

الخصوصيات المحلية للدول المختلفة بل تفرض عليها الحلول الخارجية دون أي إعتبار أخر.

3) مضمون الإصلاح السياسي .

أ) الإصلاح الإداري:

يربط العديد من الباحثين الإداريين الإصلاح الإداري بالإصلاح السياسي أوبالنظام السياسي، لدرجة أن البعض يؤكد أن الإصلاح الإداري يقوم أساساً على الإصلاح السياسي وبدون هذا الأخير لا معنى للأول وخاصة في الدول النامية ، وهذا يستتبع أن مشاكل الجهاز الإداري هي بالأصل سياسية وبالتالي فإن معالجتها يجب أن تأتي من قمة الهرم السياسي،على إعتبار أن وظائف الدولة تتسع وتتعمق أفقياً و شاقوليا . يؤخذ على هذا المدلول أنه يوازن مابين السلطة التنفيذية وباقي سلطات الدولة من حيث ضرورة التوافق في برامج الإصلاح بالنسبة لمستويات التنظيم الإداري والسياسي ، لأن تغليب الإصلاح الإداري على السياسي سيقود إلى سيطرة الجهاز الإداري على سياسة الدولة ، لهذا فإنه من المطلوب تحقيق التوافق في برنامجي الإصلاح الإداري والسياسي معاً.

يهدف الإصلاح الإداري إلى تحقيق التنمية الإدارية من خلال المبادرة بإجراءات الإصلاح الإداري الشامل المتمثلة في إصلاح التنظيم الإداري ،وإصلاح أساليب العمل الإداري،والإستخدام الأمثل للمواردالبشرية [1]، من هنا تبرزضرورة تحقيق التنمية الإدارية من خلال المبادرة بإجراءات الإصلاح الإداري الشامل المتمثلة في إصلاح التنظيم الإداري وإصلاح أساليب العمل الإداري والإستخدام الأمثل للموارد البشرية، وكما يتطلب وضع حدّ

[1] موسى اللوزي ،التنمية الإدارية المفاهيم الأسس و التطبيقات ، دار وائل للنشر ، عمان ،الطبعة الأولى ، 2000، ص 32.

لخسائر المؤسسات العامة تمهيداً لتخصيص ما تشرف عليه هذه المؤسسات من مرافق وخدمات، وإلغاء المؤسسات العامة غير الفاعلة، ووقف الهدر.

لذا يتطلب الإصلاح الإداري وضع برنامج محدد يهدف على المدى القصير إلى تنظيم وزيادة ساعات العمل الفعلية بحيث يعمل القطاع العام قبل الظهر وبعده، بشكل يزيد من إنتاجيته وتنتفي معه الحاجة إلى المزيد من الموظفين في ظل عدم التدخل السياسي في أعمال الإدارة، إضافة إلى مكافحة الفساد الإداري المتزايد في ظل تفعيل الرقابة والمحاسبة في النظام الإداري مع تجنب الطائفية في نظام تعيين وترفيع الموظفين مع إعادة النظر ببرنامج المباريات والإمتحانات، والأخذ بعين الإعتبار التطبيق الفعلي لنظام توصيف الوظائف .

أماعلى المدى المتوسط يهدف هذا الإصلاح إلى إعادة هيكلة الإدارة العامة بشقيها المدني والعسكري، كما يسعى إلى زيادة إنتاجية الإدارة العامة من خلال تبسيط المعاملات، والتشدد في المساءلة والحساب ، إضافة الى إعادة النظر في هيكلية هيئات الرقابة وأساليب عملها بما يمكنها من الإضطلاع بمهامها في عملية الإصلاح الإداري مع تعزيز الثقة في الإدارة والشعب ونشر التوعية بشأن حقوق وموجبات المواطن ، وضرورة إجراء تقييم شامل للموارد البشرية في القطاع العام ووضع برامج لتطوير مؤهلات وكفاءات الموظفين حيث تدعو الحاجة[1].

ب) الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي:

يتضمن الإصلاح الإقتصادي في المفهوم التقليدي الإجراءات التي تهدف إلى تغيير الوضع الإقتصادي من حال غير مرغوب فيه إلى حال أفضل يتميز بالأداء الجيد والفعالية في التسيير وطرقه لإنتاج الخيرات المادية والخدمات بغرض تحسين مستوى معيشة

[1] الهيئات الإقتصادية اللبنانية ، الإصلاح و الإنماء و النمو رؤيا إقصادية شاملة، بيروت ،14-06-2005 .

السكان، والقضاء على أساليب الفقر والتهميش من خلال إعادة النظر في توزيع الثروة على أساس عادل، مما يساهم في تصنيف الفجوة بين الطبقات والفئات والمناطق ، ونوع التنمية الإقتصادية في خدمة الحاجات الإجتماعية، بمعنى توفير الظروف الإجتماعية المناسبة للمواطنين كالمسكن والعلاج والخدمات التعليمية والعمل[1].

ويعرف الدكتور محمد ناظم حنفي الإصلاح الإقتصادي بأنه عملية تحتوي على تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي والإقتصادي والإجتماعي بحيث تشتمل هذه السياسة على ديمقراطية سياسية وحرية إقتصادية تؤدي إلى تغيير في سلوك الأفراد ووحدات الإنتاج والخدمات[2] .

ويتكون الإصلاح الإقتصادي من شقين من السياسات ، الشق الأول يتم على المدى القصير ويسمى بسياسات التثبيت، أما الشـــق الثاني فهو يوصف للإقتصاديات التي تتمـــيز بإخـــتلال داخلي وخارجي مزمن ، ويسمى بسياسات التعديل الهيكلي ويتبناه البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي ،ومع زيادة درجة التنسيق بين دور كلا منهما أدى ذلك إلى إهتمام صندوق النقد الدولي بقضايا جانب العرض التي هي من صميم برامج البنك الدولي ، كما أهتم البنك الدولي بقضايا جانب الطلب ، ويشار إلى هذه الفلسفة بإتساع نطاق المشروطية ، حيث أصبح شرطا للإستفادة من مساندة الصندوق الوصول إلى إتفاق حول برنامج التكييف مع البنك الدولي والعكس صحيح[3].

وبالنسبة للنظام السياسي هناك أسلوب التخطيط أو الحكم العسكري ومن ذلك تفاوت الجدية في عملية الإصلاح الإقتصادي وتفاوت النتائج ، فالإصلاح الإقتصادي يختلف بإختلاف توافر رؤوس الأموال ، أو ندرتها ، وكذلك نجد أن معدل السكان يختلف من منطقة

---

[1] برهان غليون ، الديمقراطية العربية جدور الأزمة و أفاق النمو، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، 1994، ص 140-145.

[2] محمد ناظم حنفي، الإصلاح الإقتصادي وتحديات التنمية ، 1992 ، ص 191 .

[3] إيهاب الدسوقي ، برنامج التخصصية في مصر دراسة لكفاءة الأداء وأفاق المستقبل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز دراسات الدول النامية مؤتمر مصر في عيون شبابها ، ص 4-5 .

لأخرى وإختلاف تلك العوامل يؤدي إلى إختلاف البرامج ومن ثم النتائج [1] . وتنشأ الحاجة لبرامج الإصلاح نظرا لوجود العديد من الإختلالات الهيكلية، والتي تتطلب وضع مجموعة من الدعائم التي ترتكز عليها برامج الإصلاح، مثل زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي والطاقة علاج عجز الميزانية العامة للدولة ، وعجز ميزان المدفوعات ،علاج المشكلة السكانية ، ورفع مستوى أداء الخدمات التعليمية والصحية .

أما الإصلاح الإجتماعي فترجع أهمية هذا المدلول إلى نشأة علم إجتماع الإدارة،حيث أن الأساليب والمفاهيم الإدارية ماهي إلا العناصر اللازمة لكي تحقق المنظمات الإدارية أهدافها في إطار إجتماعي محدود لها في ضوء الظروف والمعطيات الإجتماعية، وله ذا فان العملية الإدارية لا يمكن إستيعابها إلا بالفهم الكامل لأبعاد الوظيفة الإجتماعية للمنظمة ،حيث أن المنظمات الإدارية ماهي إلا أنظمة إجتماعية فرعية تتكامل في نظام أكبر هو النظام الإجتماعي[2]، ويؤكد بعض الخبراء البعد الإجتماعي للإصلاح الإداري الذي يربطه بعملية ترشيد وإصلاح يساعد على التقدم والتحول في البناء الإجتماعي وهو يعكس إلى حدٍ ما إيديولوجية النظام الإقتصادي والإجتماعي السائد في الدولة.

يعتبر جيرالد كايدن من أهم أنصار البعد الإجتماعي للإصلاح الإداري حيث يرى أن التغير الإجتماعي يشكل الإطار العام للإصلاح الإداري ، ولا يمكن التحدث عنه بمعزل عن التغير أو التطور الإجتماعي ،إذ أن كليهما يساند الآخر ويتداخل معه ا، وهي حقيقة علمية تقوم عليها نظرية الإدارة العامة ، ولا مناص من الأخذ بها كشرط أساسي لتطبيق الأسلوب العلمي للإصلاح الإداري ، من خلال الإستعراض السريع لمدلولات الإصلاح الإدارى من النواحي الإدارية والسياسية والإجتماعية والإقتصادية ، فإنه لا يمكننا إلا أن نسلم بضرورة تكامل هذه الأبعاد مع بعضها البعض لتشكل النسيج الشامل والمتوازن لمفهوم الإصلاح الإداري الذي لا تكتمل مضامينه في ظل غياب الأبعاد السياسية والإجتماعية والإقتصادية.

---

[1] علي لطفي ، محاضرات في المشاكل الاقتصادية ، 1989 مصدر غير منشور.

[2] عبد الرحمن تيشوري، الإصلاح الإداري المفهوم و المدلول و الإشكال ، مقالة إلكترونية نظر يوم 01-04-2011
http://www.hrdiscussion.com/hr21317

الفرع الثالث: التنمية السياسية

لقد ظهرت نظرية التنمية السياسية بهدف دراسة النظم السياسية ،و التي من خلالها إنتقلت الدراسات السياسية من حقل الدراسات القانونية الشكلي ، لحقل الدراسات السلوكية ، ولرصد مفهوم التنمية السياسية سنتطرق إلى مفهوم أزمات التنمية السياسية ، فالتنظير في التنمية السياسية إرتبط أساسا بالسوسيولوجية الأنكلوسكسونية، إذ تم إنشاء "مجلس أبحاث العلوم الإجتماعية" بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1923، الذي إنبثقت عنه "لجنة السياسية المقارنة" التي توجت أعمالها بإصدار خمس مؤلفات في التنمية [1] .

وقد برز التنظير في التنمية السياسية كحقل معرفي مستقل عن علم السياسة في بداية الستينات من القر ن العشرين ، وإستفاد من إستثمار مختلف التنظيرات والأفكار السياسية السابقة، والإعتماد على مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية لقياس درجة التطور والتقدم في كل نظام سياسي، وكذا الإعتماد على مجموعة من المعطيات المتعددة والمختلفة والمتكاملة فيما بينها، إقتصادية، إجتماعية، سياسية، والتنظير التنموي ينطلق من تجارب الدول المتقدمة لقراءة ودراسة الدول النامية، ويسعى إلى تحويل المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات حديثة.

1) تعريف التنمية السياسية

إن للتنمية السياسية تعاريف متعددة، فقد عرفها روبيربركنهايم بحيث أعطاها خمس مدلولات ، فالمدلول القانوني يهتم بالبناء الدستوراتي للدولة، بمعنى الأسس الديموقراطية بكل أبعادها،أما المدلول الإقتصادي فيعني تحقيق نمو إقتصادي يوافق تطلعات الشعب الإقتصادية أما المدلول الإداري فهو مبني على ضرورة وجود إدارة مواطنة ملتزمة بإحترام مبادئ

[1] محمد الرضواني ،التنمية السياسية بين غموض المعنى والخلفيات الإيديولوجية، المجلة المغاربية للكتاب مقدمات، الإصلاحات المؤسساتية بالمغرب الحصيلة والآفاق، فصيلة عدد 36 خريف 2006، ص38-39.

المشروعية الإدارية والقانونية مع تحقيق شروط الفعالية والكفاءة والعقلانية، أما المدلول سياسي فيسعى لتحقيق الإنصهار في منظومة مجتمعية، والمشاركة في الحياة السياسية ،أما بالنسبة للمدلول الثقافي فيرى أن التنمية السياسية بإعتبارها تحديثا تأتي نتيجة لثقافة سياسية معينة[1].

كما عرفها لوسيان باي بأنها عملية تغيير إجتماعي متعددة الجوانب غايتها الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة، وتتميز بثلاث مظاهر، تتمثل في التمايز البنيوي، وقدرة وكفاءة النظام، تم الإتجاه نحو المساواة [2] .

لقد حدد لوسيان باي "PYE Lucien" عشرة تعاريف تتداولها الأوساط السياسية تم تصنيفها من طرف محمد الرضواني إلى ثلاثة أصناف ، صنف أول يعتبر النمو الإقتصادي أساس تحقيق التنمية السياسية ، ويرتكز البحث في هذا الشأن حول النظام السياسي الأنسب لتحقيق الإقلاع الإقتصادي،غير أن الصنف الثاني يرى أن التنمية السياسية تتحقق بإقرار مجموعة من الخصائص التي بلغتها الممارسة السياسية في البلدان الديموقراطية ، أما الصنف الثالث فيرى أن التنمية السياسية بعد من أبعاد النمو الإنساني عامة، وهي عملية تغيير تمتاز بخصائص معينة، وجانب من جوانب التغيير بصفة عامة [3]. فالتنمية السياسية عملية تغيير ثوري، تطال النسق السياسي، وتستهدف إحداث تغييرات إيجابية، وتسعى إلى ترسيخ قيمتي العقلانية والحرية .

كما أن التنمية السياسية تنفي الثقافة التقليدية وتسعى إلى إحلال ثقافة جديدة، كما تنفي المؤسسات التقليدية المدعمة لثقافة الخضوع، والمفسرة للإستغلال والتخلف كنوع من

---

[1] مصطفى الصوفي، الجماعات المحلية والتنمية السياسية، ص96.

[2] محمد الرضواني، مرجع سبق ذكره، ص33-34.

[3] محمد الرضواني ، مرجع سبق ذكره، ص 34.

القدرية، وتريد إحلال المؤسسات الحديثة التي تحاول أن تخلق لدى الفرد نوعا من الإهتمام، وتشجعه على النقد وإستعمال العقل في إطار من الحرية . إن للتنظير التنموي جوانب إيديولوجية، تتمثل في أنه يسعى إلى تسويق القيم الأوربية، ويتخذ النموذج الأوربي كمقياس لدراسة مستويات التنمية في الدول النامية، وهذا يعني إلى حد ما إعتبار المجتمعات الأخرى مجتمعات دنيا، وكذلك تفوق للمؤسسات والقيم الأوربية ، وقد حاول التنظير التنموي خلق إطار نظري لمنافسة النظريات التي تفسر التحولات الإجتماعية، كذا لخدمة المصالح الأمريكية في البلدان النامية.

فالخارجية الأمريكية تبنت بعض الدراسات التي تسير مع أهدافها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر دراسة لوسيان باي حول حرب العصابات الشيوعية في ماليزيا التي خلصت إلى ضرورة توفير أطر جديدة لرعاية عملية التحول من العلاقات التقليدية إلى الحديثة لمواجهة المد الشيوعي في آسيا".[1] دعى بعض المنظرين الحكومة الأمريكية إلى تبني بعض الخلاصات النظرية التي توصلوا إليها ، حيث دعى صمويل هانتنغتون، وجوان نلسن في مؤلفهما إختبار غير سهل المشاركة السياسية والدول النامية سنة 1976 إلى ضرورة إستجابة الكونجرس والرئيس الأمريكي ، بمطالبة العديد من الأمريكيين بالإقتصار في منح المعونات الإقتصادية على الدول النامية التي تتسم نظمها السياسية بالرغبة والإستعداد لمحاكاة النموذج الأمريكي الإنمائي، بإعتباره السبيل الفعال لتحقيق التنمية الإقتصادية والديموقراطية والمشاركة السياسية والإستقرار السياسي[2] .

فالتنمية السياسية تسعى إلى بناء دولة مؤسسات على أن تقوم العلاقة بين هذه المؤسسات على أساس التمايز والتخصص الوظيفي، فالمكانة الإجتماعية تكتسب عن طريق الإستحقاق وليست متوارثة إضافة إلى أن الوصول إلى السلطة يكون عن طريق إنتخابات

[1] محمد الرضواني ، مرجع سبق ذكره، ص38.

[2] محمد الرضواني، مرجع سبق ذكره ، ص38.

نزيهة وتنافس حر، كما يكون للبرلمان دور يتمثل في تشكيل الحكومة والمساهمة في صناعة السياسات العامة في ظل وجود ثقافة سياسية مبنية على أساس ثقافة دنيوية، عقلانية، تشاركية، وليست لاهوتية، مقدسة وتراتية [1].

كما يرى صامويل هنتنجتون أن التنمية السياسية تتحقق عندما تتوفر ثلاثة عوامل تتمثل في ترشيد السلطة، أي أن يتم ممارستها وتداولها على أساس قانون أو دستورمحدد،إضافة إلى تمايز وتنوع الوظائف السياسية وإيجاد أبنية متخصصة لها ،مع التركيز على زيادة المشاركة السياسية من قبل المواطنين، ومن خلال قنوات وآليات للمشاركة[2]،و رأى إيزنستادت أن التنمية السياسية تقوم على تنمية أبنية سياسية عالية التخصص كما أنها تقوم أيضا على التوسع المستمر في أنشطة الحكومة المركزية، بالإضافة إلى إضعاف الصفوات التقليدية[3] .

نرى من التعريفات السابقة للتنمية السياسية إرتباطها بالمنظور أو التنميط الثنائي الذي يسوق خصائص ومواصفات للمجتمعات الحديثة والمجتمعات التقليدية، وإعتماده على الأنماط المثالية للحداثة كما يراها منظري نظرية التحديث ، ويعتبر لوسيان باي أن التنمية السياسية لا تسير بشكل خطي صاعد، ولا تسير بمراحل ومسارات محددة سلفا، بل قد يحكمها عدد من المشكلات المتزامنة والمنفصلة .[4]وبناءا على ذلك أصبحت التنمية السياسية عند جزء مهم من منظريها وكأنها تتحقق عندما ينجح النظام السياسي في معالجة مشكلات أو أزمات التنمية، ويتغلب عليها من خلال رفع فعالية وكفاءة النظام وزيادة قدراته المختلفة.[5]

2) أزمات التمية السياسية

[1] محمد الرضواني، مرجع سبق ذكره ، ص36–37.

[2] غانم، السيد عبد المطلب، دراسة في التنمية السياسية، القاهرة ، مكتبةنهضة الشرق ،1981، ص 76.

[3] غانم، السيد عبد المطلب، مصدر سبق ذكره، ص76–77.

[4] غانم، السيد عبد المطلب،مصدر سبق ذكره، ص 74.

[5] غانم، السيد عبد المطلب،مصدر سبق ذكره، ص 20.

صنفت الأزمات من منظري التنمية السياسية بطرق مختلفة، حيث يرى ألموند أن أزمات أو مشاكل التنمية تتمثل في مشكلة بناء الدولة وهي تتعلق بعدم قدرة السلطة المركزية على التوحيد والسيطرة وإخضاع كافة فئات المجتمع لسلطتها ، ومشكلة بناء الأمة و التي ترتبط بالهوية وولاء الجماعة، حيث أن هناك ولاءات محلية أقوى من الولاء للأمة ، وهناك أيضا مشكلة المشاركة والتي تعني عدم وجود فرص للمشاركة وغياب آليات لمشاركة المواطنين في عمليات صنع القرارات في النظام السياسي.

وأخيرا مشكلة التوزيع أي عدم توزيع القيم والسلع والخدمات بصورة عادلة وكافية من النظام السياسي إلى المواطنين. أما لوسيان باي فقد إعتبر أن هناك أزمات للتنمية تتمثل في أزمة الهوية ، أزمة الشرعية، أزمة التغلغل، وأزمة المشاركة.

فأزمة الهوية، وهي مشكلة الولاء والإنتماء إلى جماعات محدودة مثل الولاء العشائري مقابل الولاء للمجتمع القومي ، فيما أزمة الشرعية تتعلق بدرجة قبول ورضا الناس عن النخب الحاكمة وسياساتها ، وبالنسبة لأزمة التغلغل، فهي مدى سيطرة النظام

وإمتداد سيطرته وسلطاته إلى كافة أطراف المجتمع ، وقدرته على التأثير الفعال في مختلف أرجاء الإقليم أما أزمة المشاركة فتشير إلى مدى مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وفي صنع القرار، بالإضافة الى أزمة الإندماج ، وتتعلق بمدى تنظيم النظام السياسي ككل ، كنظام علاقات متفاعلة، وتشير إلى علاقة شاغلي الأدوار بوكالات الحكومة وعلاقة الجماعات ببعضها وقدرة الأجهزة الإدارية والسياسية على أداء الوظائف المنوطةبها،وأخيرا أزمة التوزيع،وتشير إلى توزيع الموارد والقيم المادية والمنافع، لتلبية إحتياطات ومطالب المواطنين والمجتمع[1].

ويؤكد الدكتور أحمد وهبان في مؤلفه التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ما طرحه لوسيان باي، لكنه يرى أن هناك أزمتان إضافيتان لما جاء به هما: أزمة الإستقرار،

[1] غانم السيد عبد المطلب ، مصدر سبق ذكره، ص 57 – 58.

التي تشير إلى وجود مشاكل تعاني منها مجتمعات العالم الثالث، بسبب التنوع العرقي، أو غياب إيديولوجيا واحدة وقيم وأهداف متفق عليها، وأزمة تنظيم السلطة، التي تتعلق بعدم خضوع الوصول إلى السلطة وممارستها وتداولها لنظام قانوني يلزم الحكام، حيث أن السلطة في دول العالم الثالث هي سلطة مشخصة .

إن إنهاء أزمات التنمية السياسية يتوقف على تلك الحلول المقدمة لمعالجة الوضع السياسي المستقبلي، وحلّها حلاً جذريا بصورة شفافة تنقل الدولة من حالة التأزم والغموض وفقدان الشرعية ، وغياب المشاركة وتداول السلطة وسوء توزيع المكتسبات إلى حالة النهوض والصعود وإقامة شروط العدل والمساواة السياسية والإجتماعية ، التي تقوم على الحوار الوطني والمشاركة التنموية الفاعلة وإطلاق الحريات المسؤولة وتأسيس مرحلة تداول السلطة المضبوطة بقواعد المصلحة العامة.

وهذه الأزمات في التنمية السياسية في كثير من الدول العربية صنعتها أطراف ثلاثة وهي النخب الحاكمة وقيادة المعارضة من الأحزب السياسية والقبلية والعشائرية.فالدولة العربية بحاجة إلى أعادة صياغة أدوارها ووظائفها الحالية والإستفادة من النهضة السياسية في الدول الغربية بعد الحرب العالمية الثانية حيث أسست لمرحلة ديمقراطية إنتهت عندها النظرية السياسية.

المبحث الثاني

عملية التحول السياسي في الجزائر من سنة1989 إلى سنة 2009

عرفت الجزائر التحول السياسي مع بداية دستور 1989، والذي رافقه تغيير في الأولويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، غير أن الإهتمام الأبرز لدى القادة

السياسيين يتمثل في البحث عن الحلول المناسبة للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ، إلا أنها تهدف كلها إلى تطوير الجانب المادي والمعنوي للمجتمع من أجل إيجاد إنسجام بين مختلف الطبقات والقوى الإجتماعية بغية ضمان إستقرار سياسي و إستمرارية السياسات الوطنية الهادفة إلى الرفع من المستوى المعيشي للفرد والمجتمع الجزائري .

المطلب الأول : الظروف و الأسباب المؤدية لإنتهاج التحول السياسي

تنقسم أسباب التحول السياسي إلى مجموعتين الأولى تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي والثانية تنبع من خارج ه ذه البيئة وفي بعض الأحيان تكون الضغوط الداخلية هي العامل الرئيسي للتحول السياسي ،وبذلك فان للتحول السياسي أسبابا معينة تدفع في سبيل حدوثه ،وليس ثمة تحول سياسي يحدث دون وجود لتلك الأسباب لتخلق ضغوطا ومطالب وتأثيرات كان لها أثر كبير في دفع النظام السياسي في الجزائر إلى ضرورة التحرك في إتجاه يضمن إستمراريته والتقليل من خسائره ،وبذلك سنتطرق في ه ذا المبحث إلى تلك العوامل الداخلية والخارجية مع التركيز على العوامل الخارجية نظرا لأهميتها في تجربة التحول السياسي في الجزائر.

الفرع الأول: العوامل الداخلية

يشير السياق التاريخي للتحول في الجزائر إلى دخول الدولة والمجتمع في أزمة متعددة الجوانب حتمت اللجوء إلى إحداث التغيير في النظام السياسي لمنع النظام من الإنهيار من خلال الإتجاه الإصلاحي منذ أواخر الثمانينات وبداية التسعينات ويمكننا رصد مجموعة من ه ذه الأزمات :

أزمة الشرعية : فقد عانى النظام الجزائري من أزمة شرعية حادة،حيث إستندت النخبة العسكرية الحاكمة إلى شرعية ثورية تعبوية لم تتأسس على تراض إجتماعي، يضاف إلى ذلك تفشي الأزمة الإقتصادية والإجتماعية التى نتجت عن فشل البرنامج التنموي الوطني

الإشتراكي في تحقيق أهدافه مما عمق من أزمة الشرعية، لذا لجأ النظام لمحاولة تعويض شرعيته الوطنية القومية بشرعية ديمقراطية[1] ، فنظام الأحادية القائم على حزب الدولة، الذي إرتكزت عليه الجزائر منذ إعادة بناء الدولة، يتميز بإمكانية توحد الحزب مع الدولة أو التطابق معها، سواء كان الحزب هو الذي يتجه لإستيعاب الدولة، كما حدث في مرحلة حكم الرئيس أحمد بن بلة أولوية الحزب على الدولة، أو إتجاه الدولة لإستيعاب الحزب كما حدث في مرحلة حكم الرئيس هواري بومدين أولوية الدولة على الحزب.

وظلت بذلك جبهة التحرير الوطني طيلة ثلاث عقود هي الحزب الوحيد الذي يملك الشرعية وقائد الأمة في ظل المشروع التاريخي الثوري التحرري، بحجة أن الإعتماد على الحزب الواحد هو أمر ضروري لإعادة بناء الدولة الجزائرية .وهو ما أكد حتمية إرتباطه بهذه الدولة التي تمثل الجميع، وتقف ضد الإنشقاقات والتحزب وتدينه بإعتباره ضد الوحدة الوطنية[2]

أزمة المشاركة السياسية: تمثلت أزمة المشاركة السياسية في عجز مؤسسات الدولة عن إستيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع ، و إقصاء بعض التيارات السياسية والفئات الإجتماعية الهامة، وكان التصور السائد للمشاركة في هذا الإطار أقرب لمفهوم التعبئة منه للمشاركة ، وجاءت أحداث أكتوبر 1988 لتعبر عن أزمة مشاركة عميقة تجسدت وتبلورت منذ أمد طويل فلجأ النظام إلى محاولة إضفاء صبغة ديمقراطية لتنفيس الإحتقان السياسي[3]، ولقد نتج عن ذلك تغييب لمختلف التنظيمات السياسية والإجتماعية، التي سعت إلى تحقيق الإستقلال أو الشعور به كتنظيمات الحركة الوطنية ، حيث كان من المفروض أن يكون

[1] أحمد التهامي عبد الحي ، الإنتخابات البرلمانية و ظاهرة العنف السياسي في الجزائر،رواق عربي ، العدد ثمانية ، السنة الثانية ، 1997، ص 78.

[2] نور الدين ثنيو،الدولة الجزائرية المشروع العصي، مجلة المستقبل العربي،242 ، 1999، ص36.

[3]أحمد التهامي عبد الحي ، مرجع سبق ذكره ، ص 78.

التعدد من جملة الحوافز التي تدفع بالإتجاه نحو الديمقراطية، إلا أن تجاهل تعددية الحركة الوطنية بإختلاف مشاربها كان سببًا قويا وراء إضعاف الديمقراطية في الجزائر[1].

أما بالنسبة للرجوع إلى العوامل الإقتصادية بإعتبار أن الإقتصاد الجزائري هو إقتصاد ريعي بالدرجة الأولى يعتمد على عوائد البترول بنسبة كبيرة، أي على عوامل غير ذاتية في إعادة إنتاج منظومته الإقتصادية، فإن أول إنخفاض لسعر البترول في الأسواق العالمية في تلك الفترة إلى ما دون عشرة دولارات، أحدث هزة كبيرة أفضت إلى أزمة إقتصادية سببت خللا في التوازنات الإقتصادية الكبرى[2]، وأسفرت بذلك الأزمة الإقتصادية وإنعكاساتها الإجتماعية إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن، وعبرت عن إنفراق مجتمعي بين أقلية زادت غنا وأغلبية سكان جددت ربطها مع أهوال الفقر والإستعباد الإجتماعي، ما نتج عنه إنحلال الطبقة الوسطى التي تعتبر عماد الإستقرار السياسي والإجتماعي[3].

وبذلك فقد كان الهدف من وراء التعددية السياسية إشراك الشعب في تحمل تبعات الأزمة الإقتصادية ولو من الناحية النظرية، من خلال المشاركة الرمزية أو الفعلية في صنع القرار متمثلة في حرية تأسيس الأحزاب والتجمعات ذات النشاط السياسي. فقد أدت المشكلة الإقتصادية بأعراضها المختلفة .

الفرع الثاني : العوامل الخارجية

لقد لعبت العوامل الخارجية دورا مؤثرا في تحول الجزائر نحو التعد دية السياسية فعلى الصعيد الإقليمي تـأثرت الجزائر بالنظامين العربي الإقليمي والمغربي العربي، فقد شهد النظام العربي تراجعا في دور القوة الراديكالية لصالح القوى المحافظة.

[1] جين سعيد المقدسي وأخريات، المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي ، بيروت : مؤسسة فريد ريش إيبرت ، ص53 .

[2] نور الدين زمام ، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالجزائر 1962–1990،الجزائر،دار الكتاب ، 2000، ص 170.

[3] محمد الميلي ، الجزائر.... إلى أين، مجلة المستقبل العربي، العدد2001،271،ص18.

كما شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولي في أروبا الشرقية والإتحاد السوفياتي السابق ، وتحول معظم هذه الأنظمة لتبني الديمقراطية أدى إلى تدعيم الإتجاه نحو التغير لدى حكام الأنظمة الشمولية في مختلف بلدان العالم الثالث ،من جانب أخر فان نظام المشروطية الذي بموجبه إشترطت الدول المانحة الدائنة على الدول المتلقية للمساعدات أن تتبنى النظام الديمقراطي شكل ضغوط على دول العالم الثالث ومن بينها الجزائر ودفعها نحو تحريك الأوضاع الراكدة بإتجاه التحول الديمقراطي[1].

كل هذه الأوضاع الإقتصادية والسياسية ورفع الأسعار التضخم وتخلي الدولة عن دعم الأسعار للمواد المستهلكة ، وتجميد الأجور أدت إلى فقدان الثقة بالسلطة ورموزها، وبوجود حالة من اليأس والحرمان أنتجت أفعال عنيفة تطالب بالتغيير والتحول تجسدت في أحداث أكتوبر 1988 والتي تعتبر نقطة التحول في تاريخ الجزائر السياسي ،أما التغيرات الخارجية وعلى المستوى الدولي، فقد لعبت مؤسسات الدولية والمنظمات المختلفة دورها في ممارسة الضغوط للإسراع في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في أروبا الشرقية كثيرا من الدول إلى تبني ذلك الخيار، وعلى الصعيد الإقليمي تأثرت الجزائر بتجارب الدول الإسلامية لاسيما تلك التي سبقتها في الإنفتاح.

المطلب الثاني : دستور سنة 1989 وبداية التحول السياسي في الجزائر

إن دستور 23 فيفري لم يكن وليد ظروف عادية و إنما وضع تلبية لمطالب عميقة ، جسدتها ثورة أكتوبر 1988 ،هذه الحركة التي جاءت كرد فعل لأوضاع سياسية و إقتصادية و إجتماعية مزرية .

[1] أحمد التهامي عبد الحي ، مرجع سبق ذكره ، ص65-66.

الفرع الأول: تفسير أحداث أكتوبر 1988

شكلت أحداث أكتوبر إستجابة ورد فعل لمطلبين أساسيين هما أزمة النظام السياسي وضغط البيئة الخارجية للنظام، وشكلت في الوقت نفسه دافعا رئيسيا لإجبار النظام السياسي لإجراء التحولات الديمقراطية، لاسيما أن تلك الأحداث كشفت عن عمق الأزمة التي يعيشها النظام السياسي،ويبدو أن المدخل السياسي[1] المرافق لتدهور الوضع الإقتصادي هما من أبرز المداخل لتفسير العوامل التي قادت إلى أحداث أكتوبر 1988 ،لاسيما المدخل السياسي ركز على أن طبيعة النظام السياسي القائم على الحزب الواحد وما صاحبه من إحتكار للسلطة وممارستها من نخبة سياسية– عسكرية.

فضلا عن غياب المشاركة السياسية ضمن إطار شرعي مؤسسي ،أدت إلى أن تبلغ التناقضات مستوى يفوق قدرة مؤسسات النظام القائمة معالجتها بأسلوب ديمقراطي، فالنظام الجزائري لم يملك أي تقاليد ديمقراطية أو يمتلك ميراثا يبين مشاركة سياسية حقيقية، فالقيمة السياسية السائدة هي التعبئة وليس المشاركة، وقد أدى ذلك إلى توسيع الفجوة بين الدولة ونظامها السياسي بكل عناصره من جهة ،وبين المجتمع وقواه السياسية والإجتماعية من جهة أخرى، مما جعل مؤسسات الدولة تفقد مصداقيتها لدى أغلب الطبقات والفئات الواسعة من المجتمع.

إن عناصر متعددة ومنتوعة تطفو زمن الأزمات لتطرح علاقة الدولة بالمواطنة معبرة عن رفض عميق لنموذج العلاقات القائمة بين الأفراد والمؤسسات من جهة ، وبين السياسية والإجتماع من جهة أخرى وهو ماعبر عنه في أحداث أكتوبر 1988، ذلك أن هذا الحدث لم يكن عرضيا حتى يعتبر طفرة أو إنتفاضة مؤقتة[2]، بقدر ماكان جزء أساسي من تراكمية النسق السياسي وجزء أيضا من خصوصيته التاريخية، كل شيء بدأ في سبتمبر 1988 عندما ألقى الشادلي بن جديد خطابا إنتقد فيه حزب جبهة التحرير الوطني وحمل رجال الدولة

[1] عبد الباسط دردور،العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي، دار الأمين،القاهرة، 1996،ص57.

[2]Mohammed Bokhobza,Octobre 88,évolution ou rupture Alger :Editions Bouchene,1991 ، p19 –28.

مسؤولية تضييع الجزائر ، ودعا الشعب الجزائري للدفاع عن نفسه . بعض العالمين بشؤون البيت الجزائري يرون أن الشادلي طرح مشروعا إصلاحيا ولكن إعترض عليه رجال السلطة للحفاظ على إمتيازاتهم، فأراد أن يسحب من تحتهم البساط بتحريك الشارع الجزائري، وبعد هذا الخطاب مباشرة تكاثرت الإضرابات في الجزائر. وبالرغم من ذلك فإنه لا يمكن تجاهل الأحداث التي عرفتها الجزائر قبل 5 أكتوبر، فمن الربيع الأمازيغي لسنة 1980،إلى أحداث الجامعة المركزية في سنة 1982،مرورا بـأحداث قسنطينة في سنة 1985، و سطيف في سنة 1986 وصولا إلى تمرد مصطفى بويعلي ومجموعته على النظام في سنة 1987.

بدأت الأحداث مساء يوم 4 أكتوبر1988 بمظاهرات شارك فيها الشباب المنفصلون عن الدراسة والبطالون والمنتمون إلى الطبقات الشعبية [1]بالعموم،كما شملت هذه المظاهرات الأحياء الشعبية بالعاصمة ،والتي إنتهت بأعمال شغب مست كل ما يرمز للدولة والحزب أنذاك وحسب "الهادي لخديري" الذي كان آنذاك وزير الداخلية "أن أولى المناوشات بدأت في باب الواد، وأنها شملت في البداية بعض الدكاكين والمرافق العمومية، ثم تعرف مظاهرات شبيهة لها في مناطق أخرى من العاصمة كباش جراح وبلكور وأول ماي وحتى باب الزوار، وقد ركز المتظاهرين جهودهم على إقتحام كل ما يرمز للدولة فقاموا بضرب مقرات الشرطة"[2].

أما الوجه الأخر كان موجه أساسا للمساحات الكبرى التابعة للقطاع العام ،الوزارات وأسواق الفلاح، وبقيت كافة المحلات الخاصة سليمة بعيدة عن كل عطب ، وهذا ما فسره البعض برفض الإحتكار والمطالبة بفتح السوق أي إقامة إقتصاد السوق ، فالأحداث سرعان

[1] علي الكنز ، حول الأزمة دراسات حول الجزائر و العالم العربي ، الجزائر ، دار لوشان للنشر ،1990 ، ص 8.

[2] محمد تامالت، الجزائر من فوق البركان، الطبعة الأولى، الجزائر، 1999، ص 12.

ما تطورت صبيحة يوم 5 أكتوبر لتأخذ بعدا جماهيريا مستهدفة رموز الدولة من قسمات الحزب ومقرات الوزارات ،وبصفة أخص مركزات الحافلات ،الشرطة، وأسواق الفلاح رمز معاناة المواطنين اليومية.[1]

يوم 07 أكتوبر 1988 المصادف ليوم الجمعة، حاول بعض قادة التيار السلفي في الجزائر قيادة مسيرة في شوارع باب الوادي إنطلاقا من مسجد "السنة" الذي كان يتواجد به علي بلحاج، وقبل إنطلاق المسيرة، دعا المرحومان أحمد سحنون ومحفوظ نحناح المصليين للتعقل، غير أن هؤلاء لم يستجيبوا لنداءات الشيخين اللذين كانا يحظيان بمصداقية لدى عامة الناس، وقد حاول كل من أحمد سحنون ونحناح وعباسي مدني التوجه إلى رئاسة الجمهورية لدعوة الرئيس الشاذلي بن جديد لوقف إطلاق الرصاص على المتظاهرين وإطلاق سراح الموقوفين من المتظاهرين، لكن مصالح الأمن رفضت ذلك ومنعتهم من الوصول إلى مقر الرئاسة.

لقد واصلت المظاهرات توسعها إلى مدن أخرى كوهران ،عنابة، قسنطينة، وهو ما دفع برئيس الجمهورية الشادلي بن جديد إلى إعلان حالة الحصار يوم 6أكتوبر طبقا لأحكام المادة 119 من دستور سنة 1976،كما صدر بيان عن القيادة العسكرية يعلن منع حظر التجول من منتصف الليل إلى السادسة صباحا بين منطقتي الرويبة إلى الشراقة، وإنتشرت قوات الجيش عبر كامل أحياء العاصمة حفاظا على ما تبقى مما خربه المتظاهرون . وفي 08 أكتوبر، بدأ عدد من الشخصيات والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومنهم علي يحيى عبد النور وعدد من ممثلي تيار اليسار، في التحرك للمطالبة بالإفراج عن الموقوفين بعد أن تسربت معلومات عن تعرض العديد منهم للتعذيب، و إمتدت هذه المطالبات إلى جامعة بن عكنون حيث عقد الطلبة والجامعيون جمعيات عامة تطالب بالإفراج عن الموقوفين ، وبذلك

[1] عروس الزبير،نقلا عن محمد ظريف،الإسلام السياسي في الجزائر،الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1994،ص148.

فقد شكلت أحداث أكتوبر 1988 الإختبار الأول لإمكانية إجراء الإنفتاح السياسي المقيد أو المحكوم.

تضافر الغضب الشعبي خاصة من فئات الشباب التي تعاني البطالة والحرمان الإقتصادي والسياسي، مع مصالح الحرس القديم في النظام في إجهاض التحول ، وأفرزا إضطرابات أكتوبر 1988 التي إنتهت بتدخل الجيش لقمع المظاهرات و إطلاق النار على المتظاهرين في الشوارع لأول مرة منذ إستقلال الجزائر، وهو ما كان بمثابة بداية المعضلة الجزائرية في التحول ما بين القوى الشعبية الغاضبة بتياراتها المختلفة من ناحية والحرس القديم في الحزب والقوات المسلحة الرافضة للتغييير من ناحية ثانية.[1]

فلا عجب إذن أن يكون تنامي قوة النظام القهرية ، قد قابله ضعف مواز في قوته الإقناعية، ماكان على أجهزة الأمن ،إلا أن تلجأ إلى البطش لإنقاد نظام سياسي متداع، فوقع القتل والتعدي ليس بالقدر ال ذي كانت تدعو إليه حالة الطوارئ و إنما بقدرما تراكم لدى الأجهزة من قمع، فتحول بذلك إلى إحتكار القهر الرسمي الذي هو ركن من أركان الدولة العصرية .[2]

وبتاريخ 10 أكتوبر، ظهر "الشاذلي بن جديد" على التلفزيون، ودعا المواطنين للتعقل، ووعدهم بغد أفضل، وبإصلاحات في جميع المجالات السياسية والإقتصادية، وكان الهدوء قد عاد إلى كل أحياء العاصمة وما جاورها، أما حصيلة الأحداث فهي جد ثقيلة ،هناك العديد من الضحايا والإعتقالات ،بالإضافة إلى الخسائر الكبيرة التي عرفها الإقتصاد.

[1] William Quandt,Between Ballots& Bullet:Algeria's Transition from Authoritarianism,Washington D C:Brookings Instittion Press:1988,P 37-39.

[2] علي الكنز، حول الأزمة 5 دراسات حول الجزائر والعالم العربي ،مرجع سبق ذكره،ص10-11.

فقد قدم السيد "الهادي لخضيري" وزير الداخلية الحصيلة الرسمية والتي قدرت ب150قتيلا و500جريحا[1]،أما حسب التقديرات الغير رسمية أي الطبية والرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان فذكرت أن عدد الضحايا بلغ 500 قتيلا بالإضافة إلى ألاف الإعتقالات ، مع تسجيل خسائر قدرت ب160 مليار سنتيم[2].

أما الدرك الوطني فقدر عدد الضحايا ب 144 قتيلا و 1221 جريحا، وفي 12 أكتوبر 1988يعلن الشاذلي بن جديد عن تنظيم إستفتاء يوم 03 نوفمبر، يعطي فيه للشعب كلمة الفصل في الإصلاحات المزعم القيام بها، وقد تمت صياغة مشروع التعديل دون أن يكون الحزب طرفا فيه[3].

إذ لم يعلم أعضاء اللجنة المركزية للحزب بهذا المشروع إلا يوم 24 أكتوبر 1988 أي تاريخ نشر بيان رئاسة الجمهورية الذي يحدد نقاط التعديل [4]، وفي الثاني عشر من أكتوبر رفعت حالة الحصار بعد أن أعلن "الشادلي بن جديد " عن الشروع في إجراء إصلاحات سياسية واسعة ، وقد أدان الإسلاميون بشدة القمع السلطوي ودعو إلى ضرورة التغيير الجدري ورد الكلمة للشعب الجزائري، وإنهاء الديكتاتورية السياسية المتبعة في تسيير شؤون الحكم ، وبعد أحداث أكتوبر بشهور وجيزة دعا الشادلي بن جديد الشعب الجزائري للمشاركة في الاستفتاء الشعبي الموسع حول الدستور الجديد المعدل .

[1] Séverine Labat , les Islamistes Algériens :entre les uns et le maquis,PARIS ,Ed seuil,1995,p51.

[2] Paul Balta , claudine Ruteau,Le Grand M aghreb des Indépendants a' l' an 2000, Alger,Ed ,Laphonic ,1990 ,p101.

[3] Abed Alkader eghloul,Le multipartisme a L'Algérienn Maghreb,N°127 janvier.mars.1990.p196.

[4] سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 1990 ، ص170.

وفي فبراير 1989 صوت الشعب الجزائري لصالح الدستور الجديد وال ذي يقر مبد أ التعددية ومبدأ التداول على السلطة الحزبية والإعلامية [1]. وفهم الجزائريون أن ثمة تلميح لتغيير في نظام الحكم، وأن الجزائر مقبلة على الإنفتاح، وهو ما تم فعلا، حيث رحل "شريف مساعدية" عن جبهة التحرير الوطني ليخلفه "عبد الحميد مهري"، وأقر الشاذلي دستورا جديدا أقر التعددية السياسية والإعلامية في الجزائر، وفتح مجال النشاط واسعا لكل التيارات السياسية مهما كان إنتماؤها، وأقر حرية التعبير أيضا، كما فتح المجال الإقتصادي للقطاع الخاص.

تعددت الأطروحات حول أسباب وقوع هذه الأحداث بإختلاف تصور وتحليل كل شخص وخلفياته، وخاصة موقعه من النظام لكن على العموم يمكن حصرها في ما يلي:

الإتجاه الأول: الأحداث رد فعل عفوي

يرى أصحاب هذا الإتجاه بأن هذه الأحداث هي نتيجة لرد فعل عفوي، كان منتظرا من الشعب الجزائري نتيجة للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الصعبة.

و يرجع ذلك للأزمة الإقتصادية والإختناقات التي كان يعيشها المواطن فصيف 1988 كان يعلن بإندلاع جماعي وهذا راجع لإنخفاض سعر البترول. كما يرى الرئيس الأسبق "بن بلة" أن سبب هذه الأحداث هو وجود أزمة إجتماعية وإقتصادية كظاهرة ندرة المواد الأساسية،أزمة السكن ،تدهور المنظومة الصحية ،ضعف التعليم وظاهرة التهميش ، خاصة الشباب[2] ، وحسب الدكتور سعيد بو شعير فإنه يرى في الأحداث أن الإضطرابات التي

[1] يحى أبو زكريا،الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر 1978–1993، مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت، ط1، 1999 ،ص 55.

[2] عبد العالي رزاقي،الأحزاب السياسية في الجزائر،خلفيات وحقائق،الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990، ص27.

عرفتها الجزائر كانت ورائها أسبابا عديدة منها سياسة التقشف التي إنتهجتها الحكومة نتيجة إنخفاض سعر البترول ،إلى جانب تدني القدرة الشرائية للمواطن ، وتجميد الأجور مند أربع سنوات، وإرتفاع أسعار المواد المختلفة بطريقة فوضوية وضعف الإنتاج الفلاحي وقلة مردودية المؤسسات الإقتصادية التي وصل عجزها إلى ما يقارب 110 مليار دينار وإرتفعت ديون الجزائر من مليار دولار سنة 1970 الى19 مليار دولار سنة 1980 .[1]

الإتجاه الثاني : فاعلون وراء الأحداث

كما ذهب البعض بالقول بأن أحداث أكتوبر من صنع النظام نفسه ، وأرجع مسؤولية الأحداث إلى الإصلاحيين أي من صنع التيار الإصلاحي بقيادة الرئيس بن جديد ، وهذا بعد أن إشتدت معارضة الجناح المحافظ عليه وعلى الإصلاحات التي كان يرغب في تجسيدها ، وهو ما أكده خالد نزار "أؤكد أن أحداث الخامس من اكتوبر 88، كان الإصلاحيون من ورائها."[2] كما إعترف " خالد نزار " في وثيقة واجب وحقائق التي نشرتها الصحافة الوطنية بأن هذه الأحداث "لم تكن حدثا عفويا ولا بحثا عن العفوية والديمقراطية، فرغم غياب تحقيق رسمي وهو المطلب الذي لم يتجسد، يمكننا التأكيد أن أصل المشكل لم يكن سوى إضطرابات مفتعلة إستعدادا لمؤتمر جبهة التحرير الوطني السادس، بهدف خدمة وتغليب كفة تيار معين". ثم فلتت المظاهرة من أيدي مدبريها وركبتها أطراف وجماعات أخرى من مختلف الإتجاهات والإنتماءات، كما إعتبرها السيد "محمد الشريف مساعديه "مؤامرة على الحزب والجيش ،

[1] سعيد بوشعير،النظام السياسي الجزائري،ط2،الجزائر دار الهدى،1993،ص179.

[2] سعيد مقدم ،خالد نزار يعرض كتابه الأخير الإصلاحيون كانو وراء أحداث أكتوبر 88، الخبر،العدد 3384،الصادرة بتايخ 23 سبتمبر 2002، ص08.

نفذت بأجهزة تابعة للنظام وبتواطئ مع الخارج[1].وأما الدكتور" طالب الابراهيمي" في حوار له مع جريدة الصحوة يقول ب أن الشادلي بن جديد هو ال ذي خطط لهذه العملية بمساعدة جماعته، وهذا بهدف القضاء على المعارضة وفتح الليبرالية[2].

غير أن الشهادة التي كتبها الجنرال المتقاعد ر شريد بن يلس[3] بما يتعلق بأحداث أكتوبر 1988، وقال فيها بأن أحداث أكتوبر سببها مؤامرة داخلية بين أجنحة في داخل السلطة أي بين كل من الرئيس الشادلي بن جديد ووزير الداخلية الهادي لخضيري من جهة و محمد شريف مساعديه والجنرال لكحل عياط ضد المحافظين ،حول السياسة المقرر تبنيها في المؤتمر السادس لجبهة التحرير الوطني بأنها تحليلات خاطئة.

فالأسباب التي وراء ذلك هي الوضعية المزرية الإقتصادية والإجتماعية التي يعيشها الجزائريين ، كما أن أحداث أكتوبر1988 كانت أيضا مطلبا سلطويا بل هي أزمة مجتمع برمته ، أكتوبر ليس ثورة السميد وليس أزمة داخل الحزب الواحد ال ذي يريد تحقيق الإصلاحات ، وهناك معارضة من طرف الجناح الأرثودكسي فهي في حقيقة الأمر ثورة ضد نمط تسيير الحياة الإقتصادية والسياسية التي تهمش مختلف القوى الإجتماعية خاصة الشباب [4]

لقد أوشكت أحداث أكتوبر 1988 أن تؤدي إلى إنهيار العام غير أن إعلان التوجه الجديد والذي يدعو إلى فتح مجالات جديدة للتغيير السياسي ، وإقرار التعددية السياسية كمشهد جديد في الحياة العامة ، وهو ما أحدث القطيعة مع النظام السابق وكرس التوجه نحو التحول

---

[1] سعيد بوعقبة،حقيقة حوادث أكتوبر،مجلة الوحدة،العدد 458،الصادرة بتاريخ 16-11-1990،ص4-5.

[2] حوار مع الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي الصحوة، العدد51الى07،55 جويلية199،ص06.

[3] Rachid Ben Yelles , les Evenements d' octobre 1988 , la tribune,N°122 ،,28-05-1996, p 11-13.

[4] Naceur Bourenane ,pouvoir d'etat et société civil en Algérie, quelques réfléxions : a partir des évenements du 05 octobre 1988 en Aalgérie Africa development ,vol, N°23.

السياسي، وبذلك يعتبر ظهور دستور 1989 ثالث قفزة سياسية تمر بها الجزائر وقت حدوث إضطرابات سياسية داخلية بعدما كان النظام يعتمد على الأحادية الحزبية لينتقل إلى التعددية الحزبية .

الفرع الثاني : المظاهر السياسية للتحول السياسي

تشتمل المظاهر السياسية للتحول السياسي على ثلاثة مظاهر، و هي المظاهر التأسيسية والمظاهر المؤسساتية ، إضافة إلى المظاهر الممارساتية .

1) المظاهر التأسيسية:

يقصد بالمظاهر التأسيسية تلك المظاهر الدالة على النصوص والتشريعات القانونية المنظمة والمؤسسة لمختلف ممارسات وأنشطة التحول اليمقراطي ،التي من دونها ماكانت لتجد السند القانوني والقوة القهرية.

أ) إقرار دستور23 فيفري 1989

شهدت الجزائرمنذ الإستقلال تعديلات دستورية متتالية حيث صدر الدستور الأول للجزائر في سبتمبر سنة 1963،وألغي في أكتوبر سنة 1963، وعاشت الجزائر بدون دستورحتى صدور الدستور المؤقت في سنة1965. وتم صدورالدستور الثالث في سنة 1976 والذي طرأ عليه عدد من التعديلات في سنتي 1980 و1988.

وجاء الدستورالرابع في سنة 1989 ليمثل تخليا صريحا عن المبادئ الأساسية لدستور1976 ويدشن الحقبة التعددية في تاريخ الجزائر ، وفي سياق تطور النظام السياسي بصدور دستور 1989م، الذي نقل الجزائر ولو نظريا من أنماط بنائية وظيفية لنظام سياسي عمر أكثر من ربع قرن ، إلى أنماط قائمة على فلسفة حكم ميزها المشاركة السياسية

والإنفتاح وضبط وحماية الحريات، و إعتبار قوى المجتمع شريكا في العمل السياسي ، وفاعلا أساسيا في الميدان الإقتصادي [1] ، وقد نص دستور 1989 على عدد من الإصلاحات السياسية أهمها:[2]

تكريس الفصل ما بين الحزب والدولة و إلغاء التأطير الدستوري للتنظيم السياسي الوحيد متمثلا في حزب جبهة التحرير ،ومن ثم السماح بالتعددية السياسية حيث نصت المادة 39 من الدستور على أن "حريات التعبير والجمعيات والتجمع مضمونة للمواطنين" ،كما نصت المادة(40)على أن "حق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي معترف به ."[3] كما تضمن إلغاء النص على أن رئيس الجمهورية يجسد وحده القيادة السياسية للحزب والدولة وإلغاء النص على أن رئيس الدولة يعين الحكومة ويحدد سياستها.

كما أقر دستور 1989 تقليص محدود لصلاحيات رئيس الجمهورية الذي تنازل عن حقه في المبادرة بتقديم القوانين إلى البرلمان حيث إنتقل هذا الحق إلى رئيس الحكومة ، بالإضافة إلى إستحداث عدد من النصوص في مجال حقوق الإنسان والحريات والتي شكلت الفصل الرابع من دستور1989.

كما أكد على إستقلالية السلطة القضائية وحماية القاضي ضد أي شكل من أشكال التدخل أو الضغط ، كما تم النص لأول مرة على إستقلالية القضاء في المادة 29 من دستور1989، و إقامة مجلس دستوري وظيفته حماية الدستور بموجب المادة 153 من دستور1989. كما حدد إنهاء الدور السياسي للجيش اذ نص دستور 1989 على إنحصار مسؤولية الجيش في حفظ الإستقرار أو السيادة الوطنية والدفاع عن حدود البلاد في حين أن

---

[1] صالح زياني وأخرون، التحولات ا لسياسية في الجزائرمنظورسوسيو-إقتصادي،دار قانة،باتنة،2008،ص33.

[2] عمرو عبد الكريم سعداوي،التعددية السياسية في العالم الثالث الجزائر نموذجا،السياسة الدولية ،العدد138،أكتوبر1999،ص67.

[3] إسماعيل قيرة وأخرون،مستقبل الديمقراطية في الجزائربيروت مركز درسات الوحدة العربية،2002،ص164.

دستور1976 كان ينص على دور الجيش في بناء الإشتراكية ، ومن ثم فقد أرسى دستور1989 عدة مبادئ رئيسية لتطور النظام السياسي بـإتجاه الديمقراطية هما الفصل ببين السلطات ووجود حكومة منتخبة وشرعية ، وخضوع ه ذه الحكومة في ممارستها لمهامها لرقابة برلمانية من جانب نواب الشعب.

كما أقر دستور 1989 مبدأ التعددية الحزبية والسياسية بعد أن ظل النظام السياسي في الجزائر مند الإستقلال سنة 1963 حتى سنة 1989 قائما على إحتكار السلطة من قبل حزب جبهة التحرير الوطني وشرعيتها السياسية، وبالتالي أدخل الدستور الجديد الى اللعبة السياسية مفهوم الشرعية السياسية والشعبية كبديل أو مكمل للشرعية الثورية التي بررت للحزب الذي قاد حرب التحرير إحتكار السلطة لما يقرب من ثلاثة عقود.[1]

على صعيد أخر شكلت المادة 40 من الدستور الأساس الذي ظهرت من خلاله مختلف الأحزاب ورغم تحفظ المشرع على تسمية الأحزاب السياسية محب ذا عبارة الجمعيات ذات الطابع السياسي ، فإن الملفت للإنتباه ومن خلال الدستور أن ه ذا الحق يتمتع به الجميع شريطة عدم المساس بالحريات الأساسية والوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني ، كما أن الدستور لا يحدد عدد الأحزاب التي ستشكل الحقل السياسي كما أنه لم يشر للحزب الواحد سابقا، مما يعني أنه وضعه على قدم المساواة مع الأحزاب الأخرى وه ذا ما يفسر حجم الإصلاحات وشكلها.

التحول السياسي في الجزائر لم يحدث داخل الحزب الحاكم بناءا على تشاور مناضليه بل أنه يعبر في الحقيقة عن إرادة رئيس الجمهورية لبعث التعددية السياسية ، ولقد عبر هذا الخيار عن الصراع بين الأمين العام محمد شريف مساعديه ورئاسة الجمهورية، وإنتهى بإقالة محمد شريف مساعديه من منصبه و إستخلافه بعبد الحميد مهري في 30

أكتوبر1988[1]،والذي يعتبر من المدافعين عن سياسة التحرير السياسي والإقتصادي .وبهذا فقد تم تمرير إرادة الرئاسة عبر الإصلاح الدستوري الذي صوت عليه الشعب بأغلبية كبيرة، ولعل أهم المكاسب التي جاء بها دستور 1989 هي فتح باب التعددية السياسية ضامنا حق تكوين جمعيات ذات طابع سياسي ، ومعترفا بالليبرالية كمنهج إقتصادي.

يمكن القول بأن دستور 1989 ساهم في بروز الأحزاب السياسية عبر المادة 40 كما أنه فرض تطوير ه ذه المادة بظهور قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي قانون 89-11المؤرخ في 5 جويلية 1989 ، والذي حدد شروط التكوين وقوانين العمل ورقابة النشاط. ويتضح من خلال المواد 5 و 6 [2] من قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي تركيز المشرع على منع ظهور الأحزاب القائمة على الممارسات الطائفية والجهوية والإقطاعية كما يلاحظ عن ه ذا القانون الطابع الإلزامي بغية تقنين كل التظاهرات السياسية،وتجنب الأخطار التي يمكن أن تنجم عن ظهور أحزاب تهدد الإستقرار الوطني.

عدا ه ذه الشروط فإن تكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي لا يخضع إلى صعوبات إذ يكفي لمجموعة صغيرة مقدرة ب 15 شخص تكوين جمعية ذات طابع سياسي ،ويأتي ه ذا استجابة للحضر الذي مارسته السلطة على حرية التعبيروالتجمع.

في كتابه الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية يفسر الباحث عبد القادر بهلول هذه الطفرة الكمية في عدد الجمعيات بقوله":في تقديرنا إن ضياع الثقة بين الأفراد في المجتمع، والصراع السياسي بين الأشخاص الذين مارسوا العمل السياسي قبل الثورة التحريرية وأثناءها في نظام الحزب الواحد، هما سببان في تشكيل الأحزاب، أما الجانب

[1] El Hadi Chalabi,L'Algerie l'état et le droit,paris : Arcantére édition,1989,p266.

[2] قانون رقم 89-11 المؤرخ في ذي الحجة عام 1409 الموافق 5 يوليو 1989 يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية ،العدد 27 بتاريخ 05-07-1989.

الشكلي فهو عامل التسهيلات المفرطة التي يقدمها نص قانون الجمعيات، حيث يكفي أن يجتمع على الأقل خمسة عشر شخصا ليؤسسوا جمعية. [1]

وفي نفس الإطار تؤكد المادة 06 من قانون الجمعيات على ما يلي: تتكون الجمعية بحرية وإرادة أعضائها المؤسسين إثر جمعية عامة تأسيسية، تجمع خمسة عشر عضوا مؤسسا لها على الأقل، وتصادق على القانون الأساسي وتعين مسئولي هيئاتها القيادية ، إن مضمون هذه المادة يعد ركيزة أساسية في تسهيل عملية تأسيس الجمعيات ذات الطابع الإجتماعي، وهذا ما أدى إلى تغيير في مفهوم المشاركة السياسية لدى هيئات المجتمع المدني الجزائري ، إن القراءة السريعة لقانون89-11 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي يبين لنا أن المشرع إستوحى هذه المواد من النظام الليبرالي الذي يسمح بالحرية في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ،وهذا تماشيا مع رغبة السلطة في إحداث القطيعة مع النظام السابق،كما سمح دستور فيفري 1989 بتأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي،حيث تضمنت المادة40 من الدستور مايلي :حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ، ولا يمكن التدرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية ، كما أعطى الدستور مجالا واسعا لحقوق وحريات المواطنين حيث جاءت المواد 31،36،39 لتؤكد على مكانة وأحقية حرية التعبير وإبداء الرأي،وجاء أيضا بإستقلالية السلطات الثلاث والفصل بينها.

ولعل أهم مادة في سياق الانتقال السياسي هي المادة (40) التي جسدت الإعتراف بالتعددية السياسية ، وحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ،بعد أن كانت المادة (94) من دستور 1976 م تنص على نظام الحزب الواحد.[2]

[1] عبد القادر بهلول، الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية، الجزائر :دار دحلب للطباعة، 1993، ص86.

[2] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية لسنة 1989،المادة40 .

ب) تطوير المنظومة القانونية

لقد نتج عن الإصلاحات التي حملها دستور 1989 ظهور العديد من التنظيمات والممارسات الجديدة و منها نجد قطاع الإعلام في عمق التحولات التي عرفتها البلاد أثناء حالة الحصار الناتجة عن أحداث اكتوبر 1988 ، بدأ الحديث يتنامى بشكل مثير حول قضايا حرية الإعلام والتعبير ،وحول دور وسائله في ترسيخ وتركيز الديمقراطية والتحول السياسي وأيضا حول مهنة الإعلام . فالصحافة قبل المصادقة على دستور 1989 لازالت محكومة بمقتضيات قانون 1982 رقم08-01.ولكن عندما وضع الدستور ، وضع مباشرة بعد قانون رقم 98-01 بتاريخ 06 أبريل1982 غير دي جدوى ولا معنى ، وهكذا أقر دستور 23 فيفري 1989 التعددية الإعلامية مثلما أقر التعددية السياسية،وقرأت فاتحة الكتاب على قانون الإعلام لسنة 1982 ليخلفه قانون 1990 بغية تقنين وتنظيم العملية الإعلامية ، وكرس ه ذا القانون حرية التعبير و إستقلالية الصحف وحرية إصدار صحف مستقلة وحزبية خاصة وأن دستور23 فيفري1989 قد خصص عدة مواد لحرية الرأي والتعبير بشكل صريح ، وهي المواد التالية المادة 35،والمادة 36 ،والمادة 39.

فالوضع القائم يحتم على المشرع تنظيم مجال الإعلام بما يتماشى ومقتضيات الدستورومع واقع الظروف السياسية ، ما يفرض عليه أن يأخذ بعين الإعتبار تعددية الرأي والفكر والإعلام فالحقل الإعلامي صار متعددا. [1]

ومن خلال ما أسفرته التحولات التي عرفها قطاع الإعلام، وما تبعه من نصوص قانونية منها قانون الإعلام والإجراءات التنظيمية إلى تغيرات هامة في هذا القطاع. فمنذ 1990 م وطبقا لمرسوم 19 مارس من نفس السنة، عرف قطاع الإعلام والإتصال تحولا

[1] zoubir chanche, l'evolution des médias en Algérie, ininformation au Maghreb , CERES production,1999 ,p13-14

جذريا، إذ وضع حدا لإحتكار الدولة والحزب الواحد لميدان الإتصال ولا سيما في ميدان الصحافة المكتوبة، فعلى المستوى التنظيمي والقانوني تمت المصادقة على القانون 90-07 المؤرخ03أفريل1990م، والمتضمن قانون الإعلام والإتصال الذي جسد الأحكام الدستورية المتعلقة بحرية التعبير والتعددية في قطاع الصحافة ، ووضع وسائل تنظيمية جديدة للتكفل بصلاحيات السلطة العمومية، وضمان إستقلالية الإعلام.

تمثيل المهنة على مستوى مصادر القرار، كوزارة الإتصال، المجلس الأعلى للإعلام، والمجلس الوطني السمعي البصري [1] ، فمنذ صور قانون الإعلام ولغاية 31 ديسمبر 1991ظهر إلى الوجود حوالي 160 عنوانا جديدا تنوعت بين صحف مستقلة وخاصة ، وصحف حزبية و أخرى ساخرة بالإضافة إلى الصحف العمومية، وشملت اللغتين العربية والفرنسية.

أما فيما يخص الأحزاب السياسية فلقد جاءت التعددية الحزبية كنتيجة للتحولات السياسية التي عرفتها الجزائر ، بيد أن التعدييية لم يتم حسمها لأن الدستور الذي صادق عليه الشعب الجزائري في فبراير 1989 نص عن جمعيات ذات طابع سياسي وليس عن أحزاب ، ومن خلال تحليل المضمون المادة 40 نستشف أن الدستور أقر التعددية الحزبية في شكل خاص هو الجمعيات السياسية التي لا تعتبر مرادفا أو بديلا لكلمة "الحزب " ، الذي هو تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة سواء في ذلك العمل على توالي السلطة أو الاحتفاظ بها .

ويعرف الأستاد بيردو الحزب بأنه تنظيم يضم مجموعة من الأفراد تدين بنفس الرؤية السياسية وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيد و ذلك بالعمل في ان واحد على ضم أكبر

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الثقافة والإتصال، موجز حول قطاع الإتصال، الندوة الوطنية الأولى للإتصال، الجزائر جانفي 1992،ص1.

عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم، وعلى تولي الحكم أو على الأقل التأثير في قرارات السلطة الحاكمة.

في 27 -28 نوفمبر 1988 إنعقد المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني وتم فيه تقبل مختلف الحساسيات السياسية في إطار جبهة التحرير الوطني تمهيدا لصدور قانون الجمعيات السياسية فيما بعد، على ضوء ذلك تم عرض مشروع التعديل الدستوري الثاني في 23-11-1989 ،الذي صادق عليه الشعب بأغلبية مطلقة ، من أهم ما تضمنه هو مبدأ التعددية الحزبية حيث نصت المادة 40 حق إنشاء االجمعيات ذات طابع السياسي معترف به ولا يمكن التدرع بهذا الحق لضرب الحريات السياسية، والوحدة الوطنية والسلامة الترابية وإستغلال البلاد وسيادة الشعب[1].

يرى فقهاء القانون أن إستخدام دستور 1989 لمصطلح جمعية سياسية ليس من قبيل الصدفة، وإنما كان المقصود منه هو ترك الباب مفتوحا أمام التشكيلات السياسية للإرتواء تحت راية جبهة التحرير الوطني [2]، و قبل التعديل الدستور بأيام بد أت تظهر للوجود التشكيلات السياسية ،حيث تم إنشاء التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في 11 فيفري 1989، والجبهة الإسلامية للإنقاد في 21 فيفري 1989 ، إتحاد القوى الديمقراطية في 23 فيفري 1989.

بتاريخ 30 سبتمبر 1989 تم الإعتراف بخمسة تشكيلات سياسية وهي الحزب الإجتماعي الديمقراطي، حزب الطليعة الإشتراكية ، الجبهة الإسلامية للإنقاد التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الحزب الوطني للتضامن والتنمية ، ظلت الجزائر محكومة بنظام الحزب

[1] المادة 40 من دستور1989.

[2]Omar Ben Dourou,La Nouvelle constitution Algérienne du 28 fevrier, Revue de droit publique et de la science , politique en France , 1989, p13-15

الواحد مدة 27 عاما إلى أن تم التصويت على الدستور التعددي سنة 1989 وجاء في مادته 40 حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به،وهو ما إستدعى خلق الإطار القانوني لتنظيم هذا الحق الجديد، الذي تجسد في قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي رقم 98-11 .[1]

ولتكريس ماجاء في دستور 1989 صدر قانون 89-11 المؤرخ في 05-07-1989 يتعلق بالجمعيات السياسية حيث جاء في المادة الثانية "تستهدف الجمعية ذات الطابع السياسي في إطار المادة 40 من الدستور جمع المواطنين الجزائريين حول برنامج سياسي إبتغاء هدف لا يدر ربحا وسعيا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية ويرى لكذلك بعض الأساتدة أن إستعمال مصطلح الجمعية بدلا من حزب يرمي إلى تضييق مجال ونفوذ التعددية لينحصر دورها في المعارضة دون المشاركة الفعالة والمؤثرة ، إستبعاد إنتعاش أو قيام أحزاب معينة إفتراض عدم وجود أو قيام أحزاب مؤهلة وقادرة على خوض معركة المنافسة السياسية[2]

إنفجرت ثورة تشكيل الجمعيات ذات الطابع السياسي تحت مختلف التسميات وبكل الألوان السياسية، الوطنية، الديمقراطية، الإسلامية، الجمهورية ، حيث بلغ عددها 60 حزبا معتمدا لدى وزارة الداخلية، ويرجع هذا الكم الهائل من الأحزاب إلى التساهل الذي أبداه المشرع في إنشائها،حيث يكفي 16 شخصا لتكوين حزب، وحصوله على دعم مادي من الدولة.[3]

---

[1] الجمهورية الجزارية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم 89-11مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1409 الموافق 5يوليو سنة1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية،عدد 27،الصادرة بتاريخ 05جويلية سنة 1989،ص714.

[2] عمر صدوق أراء سياسية وقانونية في قضايا الأزمة ، 1995،ص51.

[3] صالح زياني وأخرون، مرجع سبق ذكره ،ص43.

ومهما تكن الأسباب والمظاهر فان عدد الأحزاب المعتمدة والتي تمارس نشاطها بصفة شرعية بلغ واحدا وثلاثين حزبا، وذلك بتاريخ 3 نوفمبر 1990م، وإلى غاية مارس 1991م بلغ عددها الإثنين والخمسين حزبا،[1] وأمام هذه الوضعية تمت إعادة النظر في النظام الحزبي من جديد بعد المصادقة على تعديل 28 نوفمبر 1996 الذي إعتمد هذه المرة على مصطلح الأحزاب السياسية بدل الصياغة المقنعة المستعملة في دستور سنة 1989 المتمثلة في مصطلح الجمعيات ذات الطابع السياسي.

فقد نصت المادة 42 من تعديل سنة 1996على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون ، كما صنف قانون الأحزاب من بين القوانين العضوية ،وصدر الأمر 97-09 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية[2].

وتنص المادة على لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية وأمن التراب الوطني وسلامته وإستقلال البلاد وسيادة الشعب ، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة، وفي ظل إحترام أحكام هذا الدستور ،لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي ، أو عرقي أو جنسي، أو مهني أو جهوي ، ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصرالمذكورة ، يحظر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية ، لا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى إستعمال العنف أو الاكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما.

إلا أن الممارسة الميدانية بينت أن هذه الضوابط الدستورية لم تراعى بدقة ، إذ أن الطابع الغامض والمبهم لبعض أحكام القانون رقم 89-11 المؤرخ في 05 جويلية 1989كانت سببا في الإنزلاقات التي شهدتها ممارسة النشاط السياسي لاحقا، ومنه ف إن القانون الجديد بتبنيه لنظام الترخيص كانت الغاية منه التقليل من إنشاء الأحزاب الطفيلية والتي تعمل ضد القانون والحد من تكاثرها.

---

[1] جريدة المساء ،الصادرة بتاريخ 1-3-1991، ص3.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،أمر رقم 97-09 مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق ل6 مارس سنة 1997 يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية،الجريدة الرسمية،عدد 12،الصادرة بتاريخ 06 مارس سنة 1997،ص 30.

تعتبر أحزاب التيار الإسلامي من أقوى الأحزاب التي كشفت عنها نتائج الإنتخابات لا سيما الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، التي عرفت إلتفافا شعبيا مما جعلها تكتسح المقاعد المحلية المتنافس عليها في 1990م والمقاعد البرلمانية في 1991 قبل إلغائها[1].

غير أنه تم حله وسجن قادته و إعلان حالة الطوارئ بتاريخ 463-1992م وهو مانتج عنه غياب التنافس السياسي نتيجة اللإستقرار والعنف إلى غاية المرحلة الإنتقالية في عام 1995 ،وبالرغم من العودة للبناء المؤسساتي إلا أنها لم تلحظ أي تغيير في العمل السياسي وبقي التواجد الحزبي شكليا ، كما عرفت الأحزاب الجزائرية صراعا داخليا ناتجا عن عدم التوافق بين القيادات وهو ما أدى إلى إنفجار العديد من هذه الأحزاب مثل حركة النهضة على خلفية رئيسها عبد الله جاب الله الترشح لرئاسيات 2004 وأيضا حزب جبهة التحرير الوطني، الذي شهد خلافات مع الأمين العام علي بن فليس الذي تقدم للترشح عن الحزب في حين بعض القادة المؤثرين عملو على تبني الرئيس بوتفليقة.

كما عرفت الجزائر ظاهرة أخرى تمثلت بالتحالف الرئاسي وهي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم والتي أصبحت تساند برنامج الرئيس سواء داخل المؤسسة التشريعية أوخارجها.

2)المظاهر المؤسساتية للتحول السياسي:

ويقصد بالمظاهر المؤسساتية ، المؤسسات السياسية القائمة والمحدثة على مختلف مستويات الممارسة السياسية ومواقعهاو التي توحي في شكلها وفي روحها على وجود توجه لتحقيق وتجسيد التحول الديمقراطي، القائم على الإنتقال بالنظام السياسي الجزائري من طور الأحادية إلى طور التعددية ومن أهمها: الأحزاب السياسية ، مؤسسات حقوق الإنسان ، المجتمع المدني، والحكومات الإئتلافية.

[1] صالح زياني وأخرون،مرجع سبق ذكره،ص44.

أ)الجمعيات ذات الطابع السياسي:

شهدت الجزائر ميلاد عدد كبير من الجمعيات بعد الإعلان مباشرة عن القانون الجديد المنظم للعمل الجمعوي الصادر في : 04/12/1990 تحت رقم : 31/90 بحيث بلغت سنة 1996 حوالي : 778 جمعية ذات طابع وطني ، و بلغ عدد الجمعيات المحلية حوالي 42116 جمعية في مختلف المجالات .

إن هذه القفزة في زيادة عدد الجمعيات تعكس التحولات الكبيرة التي عرفتها الجزائر بالتخلي عن النظام الإشتراكي و الإتجاه نحو التعددية بعد التحرك العنيف لمختلف شرائح المجتمع و خاصة أحداث 05/10/1988 وهي أحداث شغب وعنف و تحطيم للأملاك العمومية شملت عددا من ولايات الوسط و التي لم تتوقف إلا بعد تدخل المؤسسة العسكرية وإعلان حالة الطوارئ لمدة 05 أيام و كنتيجة لهذه الأحداث شرعت الدولة في إصلاحات إقتصادية و سياسية واسعة أعلن عنها الرئيس الشاذلي بن جديد في خطابه المتلفز يوم : 10/10/1988و التي توجت بدستور 23/02/1989 المكرس للتعددية في الجزائر وبعدها صدر القانون الليبرالي الخاص بالجمعيات الأهلية 31/90 بتاريخ 04/12/1990 .

لم ينص القانون 98-11 صراحة على تعريف محدد للجمعية ذات الطابع السياسي وإكتفى بالتركيز على الغاية المتوخاة منها، عندما نص على أن الجمعية ذات الطابع السياسي تستهدف جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي إبتغاء هدف لا يدر ربحا وسعيا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسليمة والملاحظ أن القانون 89-11 لم يشترط لإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي سوى تصريحا تأسيسيا ،ويكون ذلك بـإيداع ملف لدى الوزير المكلف بالداخلية وعلاوة على نظام التصريح نشير إلى تيسير المشرع

للشروط الخاصة بعدد المؤسسين ،حيث أن المادة 14 من القانون 89-11تتطلب عدد المؤسسين والمسيرين عن خمسة عشر عضوا فقط.

أعاد الأمر 97-09 المتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية النظر في شروط وحدود ممارسات الأحزاب السياسية ، وبعد سريان الأمر ودخوله حيز التنفيد فقد شهدت الأحزاب تقلصا في عددها كما تم إعادة النظر في تسميتها وبرامجها. فكانت أن تحولت بموجب ذلك مثلا حركة النهضة الإسلامية إلى حركة النهضة ، وحركة المجتمع الإسلامي حماس إلى حركة مجتمع السلم حمس.

ب)مؤسسات حقوق الانسان

في العاشر من شهر ديسمبر من سنة 1998 يحتفل العالم بمرور نصف قرن على إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدق عليه في سنة 1948.

لقد عمل هذا الحدث على تغيير و إعادة تشكيل العلاقة بين الذات والفكر والواقع ، وذلك يحثنا على التفكير في الإنسان ككائن بذاته مجرد عن معتقده ،ومذهبه، وإقليمه ككائن له حقوق طبيعية من حقه أن يعيشها ويمارسها بكل حرية وكرامة ، لقد أستعيد هذا الحدث وقرأ من أوجه مختلفة ، فإن قرأه البعض على أ نه صرخة أطلقها الإنسان ،لتفريغ مخزون كبت على مسار العصور ، وقد كانت هذه الصرخة على شكل إعلانات ومواثيق تنسى حقيقة أن الإنسان لا يحقق طبيعته في إنسانية مجردة، ولكن في ثقافات تقليدية حيث تكون التبدلات الأكثر ثورية[1].

ورأى فيه الأخرون أنه مجرد ملهاة أو تغطية لما يجري على أرض الممارسة سواء في دول العالم الثالث أو في الدول التي أصدرت هذه المقولة [2]، فإن الكثيرين يعتبرونه إنجازا

[1] كلوديفي شتراوس، العرق والتاريخ، ترجمة سليم حداد ، بيروت، المؤسسة الجامعية، ط، 1988، ص 16.

[2] علي حرب، الفكر والحدث حوارات ومحاور ، بيروت، دار الكنوز الأدبية، 1997، ص 175.

إشتركت كافة الشعوب والأمم في تحقيقه ، إضافة إلى ذلك فـإنه و إن لم يكن للإعلان قوة القانون فإنه إستمد قوته كبيان ذي حكم أخلاقي لكإعلان بحقوق الإنسان بنفسه و إيمانه بالكرامة الإنسانية ، وبذلك فإن لموضوع حقوق الإنسان تاريخ طويل لا يمكن تجاهله عند الحديث عنه.

وبالنسبة للجزائر فقد نتج عن التحول السياسي وما ترتب عنه ميلاد مؤسسات ومنظمات تهتم بموضوع حقوق الإنسان،كما سعت الجزائر إلى التوقيع على مختلف الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ، حيث صادقت على العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في سبتمبر 1989، وقدمت تقريرها الأولي إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التي نظرت فيه في دورتها الرابعة والأربعين[1] .

تعريف الحق لغة:حق الأمر وحقوقا صح وثبت وصدق[3] هو الثابت الذي لا يسوغ أفكاره، واليقين بعد الشك ،والواجب والعدل والأمر المقضي والحال[2]،والملك،وصدق الحديث،وهو من الأسماء الله تعالى وصفاته[3] والحق الواحد الحقوق.

أما إصطلاحا يطلق الحق في الفلسفة العربية على الوجود في الأعيان ، أو على الوجود الدائم أو مطابقة الحكم للواقع .الحق في اصطلاح أهل المعاني هو " الحكم المطابق للواقع ، ويطلق على الأقوال والعقائد والأديان والم ذاهب بإعتبار إشتمالها على ذلك ، وبقابله الكذب وقد يفرق بينهما بـــأن المطابقة تعتبر الحق من جا نب الحكم فمعنى صدق الحكم مطابقته للواقع وعلى حقيقته مطابقة الواقع إياه[4].

وقد فسر المفسرين والمفكرين بين الحق الطبيعي والحق الوضعي [5]، قالو عن الحق الطبيعي هو مجموعة الحقوق اللازمة عن طبيعة الإنسان من حيث هو إنسان،والحق

---

[1] مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، ج 1 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ،لبنان ، ص 186 .

[2] جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، ج 1 ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، لبنان ، ص 483 .

[3] إبن منظور ، لسان العرب ، ج 2 ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، لبنان ، ص 941.

[4] جميل صليب ، المعجم الفلسفي ، مرجع سابق ،ص 483 .

[5] جميل صليب ،مرجع سبق ذكره، ص 484 .

الوضعي هومجموعة الحقوق المنصوص عليها في القوانين المكتوبة والعادات، وعلم الحقوق هو علم قانون الأمم . وتنقسم إلى قسمين:الحقوق الدولية العامة والحقوق الدولية الخاصة ، الحق الدولي العام ينظم علاقات الدول بعضها ببعض،أما الحق الدولي الخاص فينظم علاقات الأفراد ذوي الجنسيات المختلفة.[1]

يمكننا تعريف حقوق الإنسان بأنها : مجموعة من النصوص الدولية التي تتعلق بتنمية وحماية حق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي والإقتصادي ، ومناهضة التمييز العنصري وتمتع الأفراد والجماعات بحقوقهم المدنية ، والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، الواردة في الإعلانات والإتفاقيات الدولية[2].

وهناك تعريف لأحد أساتذة القانون الدولي الإنساني والذي قدمه الدكتور جابر إبراهيم الراوي إذ يقول حقوق الإنسان هي التي تهدف إلى ضمان حماية معنى الإنسانية في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية.[3]

ويعرفها قاموس الفكر السياسي الذي وضعه مجموعة من المتخصصين ب أنها هي الحقوق التي يملكها الكائن البشري لمجرد أنه كائن بشري [4] ، فحقوق الإنسان تعرف وفقا لذلك ضمن حالة الطبيعة وهي حالة الحرية والمساواة التي يكون عليها الناس قبل أن تقوم فيهم فئة تحد من حقهم في ممارستها [5]. أما وفق الناحية القانونية فتعرف حقوق الإنسان على أنها حصيلة مكتسبة من خلال كفاح إنساني عبر تاريخ طويل ، ويكون خطها البياني صاعدا مع تطور الأوضاع السياسية والإجتماعية للإنسان.[6]

---

[1] جميل صليب ،مرجع سبق ذكره، ص 464 - 465 .

[2] جميل صليب ،مرجع سبق ذكره، ص 12–13.

[3] جميل صليب ، مرجع سبق ذكره، ص13.

[4] قاموس الفكر السياسي، مجموعة من المختصين، ترجمة أنطون حمصي ، دمشق: وزارة الثقافة، 1994، ص264.

[5] محمد عابد الجابري، رؤية عامة للأبعاد الثقافية الحضارية لحقوق الإنسان، ضمن كتاب الأبعاد الثقافية لحقوق الإنسان في الوطن العربي ، تحرير عبد الله أحمد النعيم، مركز إبن خلدون الكويت، دار سعاد الصباح؛ القاهرة: ، ط1، 1993، ص83.

[6] فؤاد زكريا، رؤيةعامة للأبعاد الثقافية الحضارية لحقوق الإنسان، ضمن الكتاب نفسه، ص129.

ويمكن إبراز أهم الأليات الدستورية والقانونية بالإضافة إلى المؤسسات الجديدة التي حاولت الجزائر بعد توجهها نحو الديمقراطية والتعددية السياسية، النهوض من خلالها بحقوق الإنسان، في الضمانات الدستورية وأهمها مبدأ الفصل بين السلطات والرقابة على دستورية القوانين، كواحدة من المرتكزات التي تضمن حقوق الإنسان وتوفر نوعا من الحماية للحريات ومنع الإستبداد بالسلطة، وما يترتب عنه من هدر للحريات الفردية والجماعية كما يضمن إحترام مبدأ سيادة القانون.

لقد خص المؤسس الدستوري لسنة 1996 حوالي تسعين مادة ليطبق مبدأ الفصل بين السلطات على أرض الواقع، وأما مبدأ الرقابة على دستورية القوانين ال ذي يعني خضوع السلطات الحاكمة للدستور والقانون، فإن دستور 23 فيفري 1989 المعدل سنة 1996 يعتبر الدستور الوحيد منذ الإستقلال الذي سمح بتجسيد رقابة دستورية حقيقية مثلما نصت عليه المادة 163.[1]

ويمكن حصر أهم المؤسسات والمنظمات التي إهتمت بموضوع حقوق الإنسان في الجزائر فيما يلي:[2] الوزارة المنتدبة المكلفة بحقوق الإنسان وتعتبر أول هيئة حقوقية ظهرت في جوان 1991 كما تعد أول وزارة لحقوق الإنسان في العالم العربي. لكن هذه الوزارة لم تعمر طويلا، إذ تم إلغاؤها بعد أقل من سنة ، وتزامن ذلك مع التغييرات التي حصلت في الجانب المؤسساتي والتنظيمي بعد إستقالة رئيس الجمهورية.

إن تنصيب المرصد الوطني لحقوق الإنسان الذي جاء كبديل لوزارة حقوق الإنسان[3]،قد أحدثت بموجب مرسوم رئاسي في فيفري 1992، وأوكلت له مهمة مراقبة وبحث وتقويم

---

[1] محفوظ لعشب،التجربة الدستورية الجزائرية، الجزائر المطبعة الحديثة لفنون المطبعية، 2000،ص143.

[2] رشيد بن يوب،دليل الجزائر السياسي، ط3 الجزائر المؤسسة الوطنية للإتصال والنشروالإشهار، 2001،ص23 .

[3] جريدة الشعب، العدد8837، الصادرة بتاريخ 13-04-1992،ص03.

مجال إحترام حقوق الإنسان، وقد أشرف على تنصيبه السيد محمد بوضياف رئيس المجلس الأعلى للدولة الذي حدد تمسكه بالقانون والقيم الديمقراطية.[1]

غير أنه عرف درجة عالية من الصعوبة نظرا للظروف الأمنية التي عرفتها الجزائر، وفي مقابل ذلك توجه سياسة الدولة نحو الحل الأمني وهو ما صعب الوقوف عن الإجراءات الأمنية من قبل الأجهزة الأمنية من حبس ، و إعتقال، و إستنطاق ،غير أنه تم حله وخلفته اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان أحدثت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01-71 المؤرخ في 25 مارس 2001 ،وأسندت رئاستها للمحامي رشيد قسنطيني ، وتسهر اللجنة على ترقية حقوق الإنسان من خلال التوعية والإعلام والإتصال الإجتماعي ، وترقية البحث والتربية في هذا المجال .

ودراسة التشريع الوطني و إبداء الأراء فيه عند الإقتضاء من أجل تحسينه في ميدان حقوق الإنسان ومراقبة مدى تطبيق ا لأحكام القانونية الناشئة طبقا لأحكام الدستور ،أو المترتبة عن الإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر [2].بالإضافة إلى تركيز نشاطها على الزيارات الميدانية للسجون للوقوف على ظروف السجناء.

وبعد إقرار المصالحة الوطنية إهتمت اللجنة بمخلفات الأزمة السياسية من ملفات ضحايا المفقودين، وملف ضحايا المأساة ، كما شهدت الحركات النسوية قبولا إجتماعيا ونشطت بحرية بالغة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة ، وتعدى نشاطها الإهتمام بإنعكاسات الأزمة السياسية والأمنية.

ج) المجتمع المدني

[1] جريدة الشعب، مرجع سبق ذكره.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 01-70 المؤرخ في 30ذي الحجة 1421الموافق ل25مارس200،المتضمن إحداث اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها،الجريدة الرسمية،العدد 18،الصادر بتاريخ 28مارس 2001،ص05.

وجاء تعريف المجتمع المدني ،في ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية سنة1992 على أنه يقصد به المؤسسات السياسية وا لإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة ، في إستقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني القومي ، ومثال ذلك الأحزاب السياسية ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها ، ومنها أغراض ثقافية كما في إتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لإتجاهات أعضاء كل جماعة ومنها أغراض للإسهام في العمل الإجتماعي لتحقيق التنمية[1].

ويعرف أيضا بأنه مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، وبالتالي تحقيق مصالح المجتمع ملتزمة بقيم ومعايير الإحترام، والتآخي، والتسامح ،والتعاون، والتنافس والصراع السلمي، مع توفر قيم ومبادئ العمل الإنساني والإ رادة في التنوع والإختلاف وهي لا تهدف إلى الربح ولا ترتبط بالحكومة وتتلاقى طوعيا حول مجموعة قيم ومصالح مشتركة، وتقع في موقع ما بين السلطة ومؤسساتها من جهة ، والقطاعات الأخرى من جهة أخرى[2] . كما يعرف " سعد الدين إبراهيم" المجتمع المدني بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق م صالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الإحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف[3].

ظهرت منظمات المجتمع المدني في الجزائر نتيجة لعملية التحول السياسي وبرزت بشكل واضح خلال الفترة الممتدة ما بين أحداث أكتوبر سنة 1988 وسنة 1995 نظرا لما تتطلبه عملية التحول السياسي نحو الديمقراطية من تحرير لحريات الأفراد في التعبير والتنظيم ،

[1] خليل أحمد العيد فهيمة،الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني،ورقة عمل مقدمة في إطار مؤتمر التوافق السنوي الثالث المنعقد بالكويت ما بين 10-11أفريل2006،ص1.

[2] خليل أحمد العيد فهيمة،مرجع سبق ذكره،ص09.

[3] علي توريدي محمد،المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الصومال،القاهرة مركز إبن خلدون للدراسات الإنمائية،1995،ص5.

فظهرت الأحزاب السياسية وفقا لدستور 1989 وما تضمنه من الإعتراف بالتعددية الحزبية وتشجيع المشاركة السياسية، كما كان للأزمة الإقتصادية التي عرفتها الجزائر بداية من سنة 1986 دور في نشأة المجتمع المدني الجزائري .

تعود الإنطلاقة الحقيقية للمجتمع المدني في الجزائر مع تأسيس اللجان والجمعيات لحماية ضحايا القمع على أثر حوادث أكتوبر1988، لتأتي بعدها جمعيات مختلفة كجمعيات حماية البيئة، الجمعيات الخيرية ، المهنية. وبمجرد الإعلان عن قانون الجمعيات ذات الطابع الإجتماعي كإطار قانوني و شرعي لممارسة حق تكوين الجمعيات كحق إنساني تؤكد عليه كل المواثيق حقوق الإنسان، عرفت الحركة الجمعوية نفسا جديدا جسده ذلك الكم الهائل من الجمعيات على المستوى الوطني والمحلي، فعلى المستوى الوطني فقط تم تأسيس حوالي434 جمعية في غضون أربعة سنوات فقط، أي في الفترة الممتدة بين سنتي1991و1995.[1]

إن مضمون المادة 6 يعد عاملا هاما في تسهيل عملية تأسيس الجمعيات ذات الطابع الإجتماعي، وه ذا ما أدى إلى التغيير في مفهوم المشاركة السياسية لدى هيئات المجتمع المدني الجزائري، فبعد أن كانت المشاركة في أدبيات نظام ما قبل أكتوبر 1988 جد محدود وأحيانا منعدمة، نظرا لإنسداد قنوات الإتصال بين المجتمع المدني والسياسي ، وحتى و إن وجدت فهي فارغة من محتواها الحقيقي ، بحيث كانت مشروطة وخاضعة للنمطية القائمة على أساس الإنضمام والمشاركة، فلكي يشارك الفرد ويساهم في الحياة العامة لابد له أن ينظم لخيارات سياسية مفروضة، ومع فتح المجال للمفهوم الجديد للمشاركة الذي يتطلب من جهته إقامة تنظيمات مؤسساتية تضمن حرية التعبير والتجمع ورفع الوصاية عن مختلف التنظيمات الإجتماعية والسياسية والثقافية ، تفجرت الحركة الجمعوية في الجزائر بصورة

[1] بوجيت مليكة،ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر،دراسة في الخلفيات التفاعلات والأبعاد ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر،1997،ص116.

مذهلة وهو ما يبرز في نفس الوقت تعطش المجتمع بكل فئاته للمشاركة الفعلية في الحياة العامة وطرح مطالبه في إطار مدني.

د)الحكومة الإئتلافية:

الحكومة الإئتلافية هي واحدة من مظاهر التحول نحو الديمقراطية ، وتعني الحكومة التي تضم ممثلين لتشكيلات مختلفة قصد التوصل إلى أغلبية مساندة لها في البرلمان ، وهي ملزمة بإحراز الحد الأدنى من السند البرلماني قصد تشكيل الأغلبية التي تمكنها الحصول على المصادقة على برنامجها وبالتالي تأمين بقائها .

لقد ساهم النظام النسبي الذي أعتمد سابقا في الجزائر بمناسبة الإنتخابات التشريعية في بروز تشكيلة موسعة ومتنوعة من الأحزاب وإعطائها فرصة التمثيل في البرلمان، حتى وإن كانت أحزابا صغيرة تشكل أقلية في الحياة السياسية ، كما أعطى دورا أكبر للمواطن في تحديد الخارطة السياسية وسمح ببروز الإئتلاف الحكومي كنتيجة لعدم حصول أي حزب على الأغلبية التي تمكنه من تشكيل الحكومة[1] .

وشهدت الجزائر أول إئتلاف حكومي بين أربعة أحزاب سياسية في الإنتخابات التشريعية لسنة 1997 هي التجمع الوطني الديمقراطي ، جبهة التحرير الوطني ، حركة مجتمع السلم وحركة النهضة ، وعرفت الإنتخابات التشريعية لسنة 2002 تشكيل حكومة إئتلافية شملت مزيجا جمع بين وزراء مختلف التشكيلات السياسية الموجودة في البرلمان فنجد وزراء من جهة التحرير الوطني ، التجمع الوطني الديمقراطي ، حركة مجتمع السلم، حركة النهضة ، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وهو ما يعرف بالتحالف الرئاسي لمساندة رئيس الجمهورية.

3)المظاهر الممارساتية للتحول السياسي

[1] بوبكر إدريس، نظام الإقتراع النسبي، مجلة الفكر البرلماني،09 جويلية،2005،ص25.

لا يكفي إقرار نصوص دستورية وقانونية تؤكد الإنتقال من نمط للحكم قائم على الأحادية إلى نمط مغاير قائم على التعددية وبمستويات عدة بل لا بد أن يلمس هذا التحول بمظاهره المتنوعة حتى يمكن القول أنه تحقق بالفعل ومن أبرز مظاهره:

أ)إستحداث منصب رئيس الحكومة:

لقد كانت الوظيفة التنفيدية في ظل دستور سنة 1976 من إختصاص الحكومة وتحت إشراف رئيس الجمهورية ، فهو يضطلع حسب المادة 104 بقيادة الوظيفة التنفيدية وهو رئيس الدولة ،كما تضيف المادة 114 أن الوظيفة التنفيدية تمارسها الحكومة بقيادة رئيس الجمهورية.[1]

وبعد إقرار دستور فبراير 1989 وبموجب إصلاحات النظام أنداك فقد كلفت رئاسة الجمهورية بملف الإصلاحات السياسية كما تم إستحداث منصب رئيس الحكومة فقد عين أول رئيس حكومة عقب التعديل الدستوري في 5 نوفمبر 1988 وتم تكليف السيد قاصدي مرباح من رئاسة الحكومة و إهتم بالإصلاحات الإقتصادية مما تسبب في صراع مستقبلي بينهما .[2]

إنتهى بعزل السيد "قاصدي مرباح " من رئاسة الحكومة في فترة إعتماد الملفات التشكيلات السياسية في سبتمبر 1989 وخلفه السيد" مولود حمروش" الذي وجد جبهة التحرير الوطني تعج بالصراعات الداخلية ، فهناك جناح المحافظين الذين وقعو بيانا من طرف شخصية وعلى رأسهم يحياوي وبوتفليقة وبيطاط وبلعيد ،عبرو فيه عن رفضهم

[1] محمد عابد الجابري ،إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي،مجلة المستقبل العربي،1993،ص167.

[2] تمالت محمد،الجزائر من فوق بركان حقائق وأوهام1988-1999،الجزائر ،1999،ص28.

للديمقراطية خارج الجبهة وتطور الخلاف بين هؤلاء وحمروش، إلى صراع واضح بإعتباره كان من المتحمسين للتعددية الحزبية. [1]

وفقا للمواد الواردة في الدستور التي بموجبها يضبط رئيس الحكومة برنامجه وينفذه ، ويكون مسؤولا أمام المجلس الشعبي الوطني، وهو نفس ما أكدت عليه كل من المادة 13-5 من أرضية الوفاق الوطني لسنة 1994 والمادة 77-5 من دستور سنة 1996، أي أن رئيس الجمهورية يعين رئيس الحكومة وينهي مهامه [2] ، إن التمايز والإختلاف لا يكمن فقط في التسمية ذلك أن لقب رئيس الحكومة هو أوسع وأشمل من لقب وزير أول ، فهو يعني أن رئيس الحكومة يختار وزراء حكومته ويوزع الصلاحيات عليهم ويرأس مجلس الحكومة ، ويضبط برنامج حكومته ويتحمل المسؤولية السياسية أمام البرلمان وفي حالة إستقالته أو إبعاده يتم تغيير الحكومة. [3]

ب)الإنتخابات التعددية:

لقد شهدت الجزائر منذ إقرار التحول السياسي عددا من الإنتخابات بمختلف أنواعها، لم يقتصر الترشح فيها على شخص واحد أو حزب واحد كما كان في نظام الحزب الواحد.

ويمكن تعريف الإنتخابات الرئاسية على أنها القيام بإنتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الإقتراع العام المباشر والسري ، وتعتبر مكتسبة إذا تم الحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها. جرت أول إنتخابات رئاسية تعددية في 16 أكتوبر 1995، وقد إتسمت هذه الإنتخابات بغياب مرشحي أهم الأحزاب ، بينما تم الإكتفاء بمرشح الأحزاب الصغيرة التي كانت ممثلة أنداك في المجلس الوطني الإنتقالي.

---

[1] محمد صادوق،11 سنة من الأزمة كابوس الجزائر متى ينتهي؟،الخبر الأسبوعي،العدد24،من18إلى24أوت،1999ص11.

[2] أويحي العيفا،النظام الدستوري الجزائري،ط1 ،الجزائر،2002،ص240.

[3] السعيد بوشعير،النظام السياسي الجزائري،عين مليلة دار الهدى للنشر،1990،ص290.

وقد تنافس في تلك الإنتخابات أربعة مرشحين ، وحصل زروال على 61,29% وقد جاء نجاح الرئيس زروال به ذه الأغلبية الكبيرة تعبيرا عن قبول قاعدة عريضة لسيطرة الجيش من أجل الحفاظ على الأمن والإستقرار ، ووضع حد للصراع الذي إحتل الأولوية على أجندة قطاعات واسعة من النخبة والشعب [1] ، وشهدت الجزائر إنعقاد ثاني إنتخابات رئاسية تعددية في 1999، وذلك في أعقاب إعلان الرئيس زروال تقليص مدته الرئاسية وإجراء إنتخابات رئاسية مبكرة في ربيع 1999.[2]

وقد تنافس في هذه الإنتخابات سبعة مرشحين جاؤو كلهم بإستثناء عبد الله جاب الله الذي ينتمي لحركة النهضة ، من جبهة التحرير الوطني حيث تشكل وعيهم السياسي وتجربتهم النضالية فيها على الرغم من مغادرتهم لها لاحقا [3] ، لقد تم إجراء أول إنتخابات رئاسية تعددية في 16 نوفمبر1996، وترشح لها مجموعة من المترشحين أسفرت عن فوز زروال برئاسة الدولة، ثم مع عجزه عن وقف أعمال العنف المتصاعدة دعا إلى إنتخابات رئاسية مبكرة أسفرت عن فوز عبد العزيز بوتفليقة رغم أن كل هذه الإنتخابات قد تم إجراؤها في ظل ظروف غير عادية "حالة الطوارئ"[4].

عقب إنتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية، بدأ في تنفيذ برنامجه وفي خضم محاولته لإنهاء الأزمة الدامية التي تمر بها الجزائر حيث برز مسعاه المتعلق"بالوئام المدني" الذي يعد مواصلة للمساعي السابقة الهادفة إلى إيجاد حلول مناسبة لإنهاء دوامة العنف التي تعيشها الجزائر في جويلية 1999، تقدم الرئيس بوتفليقة بمشروع قانون الوئام المدني للمجلس الشعبي الوطني ، الذي أقره في منتصف الشهر بأغلبية 131 صوت

---

[1] رياض الصيداوي،الإنتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر ،المستقبل العربي،العدد 245،جويلية 1999،ص37-39.

[2] العياشي عنصر، الإنتخابات الرئاسية في الجزائر هل الديمقراطية في خطر؟،رواق عربي،العدد13،السنة الثالثة،1999،ص103.

[3] رياض الصيداوي،مرجع سبق ذكره،ص 40.

[4] هندريك كريتشمار،إصلاح نظام الإنتخابات: الحالة العربية،مجلة الأهرام الديمقراطية،العدد،21 ,2006،ص16.

وإمتناع05 فقط عن التصويت وعرض القانون للإستفتاء يوم 16 سبتمبر حيث نال موافقة حوالي 98,5٪ من مجموع الناخبين ، في إجراء فسره المراقبون برغبة الرئيس في تأكيد شعبية إجراءات المصالحة، التي يتخذها والرد على من يطعنون في شرعية إنتخابه ، أما بالنسبة لمضمون قانون الوئام المدني على شكل القانون رقم 08/99 ودخل حيز التنفيذ في 13 ماي 1999، بعد أن أقرته الحكومة، ثم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.

وبعد شهرين طرح القانون للإستفتاء يوم 16 سبتمبر 1999، لاقى تأييدا شعبيا كبيرا ، بعد أن كان السؤال المطروح في الإستفتاء، والذي يمكن للناخبين الإجابة عنه "بنعم أو لا" هو هل أنتم مع مسعى رئيس الجمهورية المتعلق بإسترجاع السلم والوئام المدني ، وبمقتضى هذا القانون يتمتع أعضاء الجماعات المسلحة الذين سلموا أنفسهم للسلطات خلال ستة أشهر بدءا من 13 ماي 1999، ولم يرتكب أي منهم أو يشارك في أية جريمة أدت إلى قتل شخص أو سببت له عجزا دائما أو إغتصابا، أو لم يستعمل متفجرات في أماكن عمومية أو يتردد عليها الجمهور بالإعفاء من المتابعة القضائية، أما من إرتكبوا مثل تلك الجرائم أو شاركوا في إرتكابها فتخفف الأحكام الصادرة عليهم .

وفي هذا الصدد تتماثل مواد قانون الوئام المدني إلى حد كبير مع مواد القانون الرحمة ، وتخفف هذه العقوبات بصورة أكبر لمن يستسلمون خلال ثلاثة أشهر، كما إستبعد هذا القانون عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة لأعضاء الجماعات المسلحة الذين سلموا أنفسهم خلال مهلة الأشهر الستة بغض النظر عن الجرائم التي إرتكبوها .

و في رئاسيات 2004 بعد فوز بوتفليقة ، في رئاسيات 1999بإسم "مرشح الإجماع" على الفرسان الستة" الذين إختارو الإنسحاب مع بداية العملية الإنتخابية ، وتقدم إلى السباق نحو قصر المرادية ستة مرشحين من بينهم إمراة.وقد عرفت هذه الإنتخابات إعلان قائد أركان

الجيش الفريق محمد العماري تصميم المؤسسة العسكرية إلتزام الحياد إزاء المترشحين،[1] حصد الأغلبية الساحقة من الأصوات في رئاسيات 2004 وفاز بالع ەدة الثانية بعدما خير الناخبين بين الإستمرارية والتغيير.

وقد بلغت نسبة الناخبين 58,07٪، ويقدر عددهم ب 10,508,777 من أصل 18,097,255 مسجلين،وكانت النتيجة النهاية بفوز عبد العزيز بوتفليقة لنسبة 83,5٪.

عبد العزيز بو تفليقة : 8651723 من عدد الأصوات،علي بن فليس : 643951 من عدد الأصوات،عبد الله جاب الله :197111 من عدد الأصوات، لويزة حنون :101630 من عدد الأصوات، وعلي فوزي رباعين :63761 من عدد الأصوات.

وقد إتهم علي بن فليس وسعدي جاب الله الحكومة بتزوير الإنتخابات الرئاسية ، وأعلنت منظمة الأمن والتعاون الأوروبي أنها لم ترى أي تزوير في سير الإنتخابات فالمصالحة الوطنية ظهرت كمطلب سياسي وإعلامي وشعبي، كرد فعل على الوضع الأمني من جهة وكسياسة لتطويق الأزمة السياسية والأمنية.

فهي بذلك سياسة تقوم على رفض السلاح والأخذ بالحل السياسي والسلمي كسبيل للخروج من الأزمة وإسترداد الأمن ، وبعد فوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في رئاسيات 8 أفريل 2004 دخل مطلب المصالحة الوطنية ضمن برنامج الحكومة، وصادق عليه النواب في البرلمان بغرفيته بعدها فإذا كان قانون الرحمة والوئام المدني قد ركز على حامل ي السلاح، فإن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، جاء محاولا علاج العديد من الملفات ومنها

[1] محمد لعقاب ،من عهد الصقور إلى هديل الحمام، جريدة الأحرار الثقافي ، العدد 06 ، من 15 إلى 30 سبتمبر2005،ص06.

ملف حاملي السلاح، ملف المفقودين ، ملف عائلات الإرهابيين ، ملف المتورطين في دعم الإرهاب، ملف ضحايا المأساة الوطنية.

وقد هدف الميثاق إلى توفير المجال لعناصر الجماعات الإسلامية المسلحة التي ترغب في التخلي عن أعمال العنف للإندماج في المجتمع الجزائري، ووقف إراقة الدماء وإرساء السلم وتدعيم مفعول الوئام المدني ، بالإضافة إلى تزكية جملة من الإجراءات القانونية والإدارية التي تتولى مؤسسات الدولة تنفيذها بعد الإستفتاء ، ومحاولة إيجاد حل شامل يتضمن الإتفاق على طريقة ناجعة لوضع حد نهائي للعنف ورفع المظالم العديدة التي أفرزتها الأزمة والتخفيف والعفو عن العقوبات الصادرة عن القضاء، والإتفاق على حلول المشاكل والآثار السياسية التي تسببت فيها الأزمة سواء على مستوى البناء الداخلي أو العلاقات الخارجية ، وقد تم تنظيم الإستفتاء حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في 2005/09/29 حيث بلغت نسبة المشاركة على المستوى الوطني 79،76%. وقد بلغ عدد الناخبين 14,5مليون ناخب، مثل عدد المصوتين ب نعم 14،054 مليون أي نسبة 97،36 %.أما عدد المصوتين ب لا فقد بلغ 381 ألف أي نسبة 2،64% .[1]

دخل ميثاق السلم والمصالحة الوطنية حيز التنفيذ في 29 فيفري 2006 بعد تحديد الإجراءات التطبيقية لتنفيذ أحكامه ، وينقسم المرسوم التنفيذي لميثاق السلم والمصالحة الوطنية إلى مجال التطبيق والإجراءات المقررة ،القواعد الإجرائية لإنقضاء الدعوى العمومية ،الإجراءات الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية ،وأخيرا أحكام ختامية.

[1] عبد الحميد مهري،يجب أن يستمر البحث عن طريق المصالحة الوطنية، نقلا عن موقع الانترنت ، نظر بتاريخ 12-03-2010

www.algeria-voice.org/errai/errai2140/hauptteil-errai310.htm

و في إنتخابات 2009 ، قدم ثلاثة عشر مترشحا أوراقهم للتنافس بالإ نتخابات، إلا أن ستتة فقط تم الموافقة عليهم، وبالرغم من أن البعض حث الرئيس السابق لمين زروال ليرشح نفسه إلا أنه قال في تصريح منشور في 14 يناير 2009 أنه لن يشارك ، بينما إقترح أن يكون في مصلحة الديمقراطية أن ي ترشح الر يئس بوتقليفة لفترة ثالثة

كما أعلن الرئيس بوتقليفة ترشحه المستقل لفترة ثالثة في تجمع في الجزائر العاصمة يوم12 فبراير 2009، وقدم أوراق ترشحه الرسمية في 23 فبراير قبل إغلاق باب الترشح بفترة وجيزة .

سحق الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منافسيه بالإنتخابات الرئاسية الجزا ئرية بحصوله على غالبية مطلقة بلغت 90,2 ٪ من أصوات الناخبين بحسب الأرقام التي أعلنها وزير الداخلية الجزائري ، كما أعلن المجلس الدستوري الجزا ئري الإثنين أبريل 2009 النتائج الرسمية والنهائية للإنتخابات حيث فاز المرشح المستقل عبد العزيز بو تفليقة.

وجاءت النتائج النهائية وفق ترتيب المرشحين حسب الأصوات المحصل عليها في هذا الاقتراع: عبدالعزيز بوتفليقة: 13,019,787 ، لويزة حنون: 949,632، موسى تواتي:294,411 ، محمد جهيد يونسي:208,949، محند سعيد أو بلعيد:133,315 علي فوزي رباعين: 124,559[1].

و في ما يخص الإنتخابات التشريعية والمحلية، فتعرف الإنتخابات التشريعية (البرلمانية) على أنها انتخابات تتم بالاقتراع العام المباشر والسري غايتها إختيار الأعضاء المشكلين للمجلس الشعبي الوطني الذي له الأولوية في ممارسة السلطة التشريعية.[2]

جرت أول إنتخابات برلمانية تعددية بعد صدور دستور 1989 في سنتي 1990

[1] المجلس الدستوري، الجزائر.

[2] القرام إبتسام،المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري قاموس باللغتين العربية والفرنسية ،البليدة قصر الكتاب،1998 ،ص114.

و 1991 و في سنة 1990 جرت الإنتخابات التعددية للمجالس البلدية والمحلية ، وقد بلغت نسبة الإمتناع عن التصويت في هذه الإنتخابات 35% من الناخبين ، وقد أرجع حينها ه ذا الإمتناع إلى نداء المقاطعة الذي أصدره كل من جبهة القوى الإشتراكية والحركة من أجل الديمقراطية.وقد أسفرت الإنتخابات عن عدد من النتائج الغير متوقعة كانت أولها حصد الجبهة الإسلامية للإنقاد لأغلبية المقاعد في معظم الجهات فقد حصدت ما يوازي 54,2% من الأصوات في هده الإنتخابات.

في الوقت الذي كان متوقعا فيه أن تحصل على 205% من الأصوات على الأكثر ،[1]من جانب أخر فقد حصل حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم على 25% فقط من الأصوات ، أما الأحزاب الأخرى وهي حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب التجديد الجزائري والحزب الإجتماعي الديمقراطي والحزب الوطني للتضامن ، فقد حققت نتائج ضعيفة على خلاف ماكان متوقعا.[2]

وتعد الإنتخابات البرلمانية 1997 هي ثاني إنتخابات برلمانية تعددية تشهدها الجزائر، قد كانت الإنتخابات خطوة من الخطوات التي إتخدها النظام لإستعادة الشرعية المفقودة وكان قد بدا التمهيد للإنتخابات ب إجراء تعديلات دستورية في عام 1996، كما كان من أهم التطورات السياسية والحزبية التي شهدتها الساحة السياسية وسبقت الإنتخابات هي إعلان نشأة حزب التجمع الوطني الديمقراطي .[3]

[1] عبد الباسط دردور،العنف السياسي وأزمة التحول في الجزائر ،القاهرة دار الأمين،ط1،1997،ص111.

[2] العياشي عنصر ،التجربة الديمقراطية في الجزائر ،مرجع سبق ذكره،ص375.

[3] أحمد تهامي عبد الحي،الإنتخابات البرلمانية وظاهرة العنف في الجزائر ،رواق عربي،العدد8، السنة الثانية،1997،ص 81.

وقد أجريت ثلاث إنتخابات برلمانية خلال سنة 1997، الأولى في 5 جوان 1997 وهي إنتخابات المجلس الوطني، والثانية في أكتوبر 1997 وهي إنتخابات المجالس البلدية والثالثة إنتخابات مجلس الأمة في ديسمبر 1997 .

أما الإنتخابات التشريعية ، فقد أجريت في ديسمبر 1991 ؛ وحملت معها مفاجاة حيث إرتفعت نسبة الإمتناع عن المشاركة لتصل 41%، وجاءت الجبهة الإسلامية للإنقاد في المركز الأول في الطور الأول من الإنتخابات التشريعية حيث فازت ب 188 مقعد في المجلس الوطني .كذلك فقد إستمر تراجع حزب جبهة التحرير الوطني فقد تراجع عدد الأصوات التي حصلت عليها جبهة التحرير في أول الإنتخابات التشريعية عن الإنتخابات البلدية بمقدار 26% ، ولم تحصل سوى على 15 مقعد في الدور الأول ، أما حزب جبهة القوى الإشتراكية فلم يحصل سوى على 4% من الأصوات ولم تحصل عشرات الأحزاب على نتائج يعتد بها بينما إختفت أحزاب أخرى من الخريطة السياسية.[1]

وقد أجريت الإنتخابات التشريعية في 30 ماي 2002 ، في ثالث تجربة إنتخابات برلمانية مند بداية التجربة التعددية بموجب دستور 1989. وتنافس في ه ذه الإنتخابات 10052 ينتمون إلى 23 حزب من إجمالي الأحزاب الجزائرية بالإضافة إلى 1266 مرشحا مستقلا [2]، ومن أهم الأحزاب التي شاركت في الإنتخابات التجمع الوطني الديمقراطي بزعامة أحمد أويحي رئيس الوزراء الأسبق، حركة مجتمع السلم (حمس) بزعامة الشيخ

[1] العياشي عنصر، التجربة الديمقراطية في الجزائر،من إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، رام الله فلسطين :المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، الطبعة الأولى، 1997،ص376.

[2] أميرة محمد عبد الحليم،الإنتخابات التشريعية الجزائرية معادلة السياسة والإقتصاد الديمقراطية،العدد السابع،2002،ص181 .

محفوظ نحناح، جبهة التحرير الوطني بزعامة علي بن فليس رئيس الحكومة السابق ، حركة النهضة بزعامة الدكتور الحبيب أدمي ، بالإضافة إلى حزب العمال وحركة الاصلاح[1].

وقد تميزت الإنتخابات بإستمرار ظاهرة إنخفاض المشاركة السياسية حيث بلغت نسبة المشاركة 46,9% في 46 ولاية من إجمالي 48 ولاية، بينما إنخفضت نسبة المشاركة في مناطق البربر حيث تدنت نسبة المشاركة في ولاية تيزي وزو إلى 1,5 % بينما وصلت إلى 2,5 بالمئة في ولاية بجاية شرق الجزائر العاصمة.

هذه الإنتخابات من الناحية العددية تمثلت برفع مقاعد الغرفة السفلى من 380 إلى 389 بعد تعديل الأمر رقم 08-07 المؤرخ في 6 مارس 1997، والذي يحدد الدوائر الإنتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في البرلمان، وكذا جرت من الناحية الشكلية في ظل تقليص عدد المكاتب التصويت المتنقلة السيئة السمعة لكن كان للمعالجة الإستثنائية لملفات الترشيح وفق الأحكام المتعلقة بعدم القابلية للإنتخاب دورها في توجبه العملية الإنتخابية ، وبالتالي كانت نتائجها وفق الإرادة السياسية للسلطة بعد انتقاء 10741مرشح موزعين على1004قائمة منها على المستوى الوطني ، 964 موزعة على 48 ولاية و40 قائمة تمثل 23 حزبا و 175 للأحرار، فكانت النتائج وفق الإرادة السياسية السالفة الذكر في تعاكس مع الإرادة الشعبية التي عبرت عنها نسبة المشاركة المعلنة رسميا والتي بلغت 46,17٪ .

وكانت النتائج على المستوى التمثيل الحزبي على النحو التالي جبهة التحرير الوطني199مقعد، التجمع الوطني الديمقراطي 47 مقعد ، حركة الإصلاح 43 مقعد ، حركة مجتمع السلم 38 مقعد ، قوائم الأحرار 30 مقعد ، حزب العمال 21 مقعد ، الجبهة الوطنية الجزائرية08 مقاعد،حركة النهضة: 01 مقعد ، حزب التجديد الجزائري 01 مقعد ، حركة

[1] أميرة محمد عبد الحليم،مرجع سبق ذكره ،ص181 .

الوفاق الوطني 01 مقعد، [1]عقبتها الإنتخابات التشريعية التي جرت في 17 ماي 2007 ،تميزت بنفور شعبي كبير من حملات التجنيد والإمتناع عن الذهاب إلى مكاتب الإقتراع وأظهرت وعي سياسي جديد عبرت عنه نسبة المشاركة الضعيفة.

هذه النسبة فيها دلالة كبيرة على أن الناخب إستخلص العبرة من تجربته العملية السابقة والتي كان تقدم فيها "كطعم" الوعد بتسوية المشاكل الإجتماعية العميقة التي يواجهها المواطن مما أدى إلى تحريف وعي الجمهور لدور المؤسسة التشريعية ، التي وبشكل مخل أعطى لها الخطاب التجنيدي الحزبي أدوار تنفيذية ليست من مهامها ، والسمة الأهم لهذه الإنتخابات الأخيرة هي إمتناع الشباب خاصة عن المشاركة ، هذه الشريحة الإجتماعية العريضة عجز الخطاب الحزبي المثقل بوعود حل المشاكل الإجتماعية وكذا الإعلام الرسمي الديماغوجي من تجنيدها بإسم الوطنية.

هذا الخطاب بنوعيه لم يتمكن من سحب الشباب إلى ساحة وطريق الإنتخاب كوسيلة من أجل التغيير السلمي ، وقد بلغت نسبة المشاركة لم تتعدى حسب الإحصاءات الرسمية 35,65٪ .هذا فيه دلالة كبيرة في ذات الوقت على درجة التملل من طرف المواطن الذي سئم من السياسة التي تمارس بإسمه وليست معه ، ومن أجله وعليه يمكن إعتبار أن هذه الإنتخابات فتحت فصلا جديد في الحياة السياسية في الجزائر وفتحت الطريق إلى ضرورة مناقشة جديدة لإمكانية التغيير بالفوضى.[2]

أما بالنسبة للإنتخابات المحلية التي أجريت الإنتخابات في أكتوبر 1997 فقد أسفرت عن حصد حزب التجمع الوطني الديمقراطي ل 55,18 من المقاعد البلدية ، 52,44% من المقاعد الولائية، وتراجعت حماس التي إحتلت المرتبة الثانية في إنتخابات المجلس الوطني

[1] المنظمة العربية لمكافحة الفساد و النزاهة في الإنتخابات البرلمانية مقوماتها وأليااتها في الأقطار العربية،ندوة،بيروت،12-13 مارس 2008،ص28.

[2]Zoubire Arous ,la voie est ouverte au changement par le chaos , el watan,20mai 2007, N°5023.

لتشغل المرتبة الثالثة فحصلت على 6,78% من المقاعد البلدية وعلى 13,83 من المقاعد الولائية.

من ناحية أخرى فقد شغل المرتبة الثانية حزب جبهة التحرير الوطني فحصل على 21,82 % من المقاعد البلدية وعلى 19,48 % من المقاعد الولائية ، بينما تراجعت حركة النهضة في الإنتخابات البلدية لتشغل المرتبة السادسة فحصلت على 2,21% من المقاعد البلدية وعلى 6,80% من المقاعد الولائية ، في حين شغلت المرتبة الرابعة في إنتخابات المجلس الوطني.

كذلك فقد صعد حزب جبهة القوى الإشتراكية للمرتبة الرابعة في الإنتخابات البلدية ليحصل على 4,91 %مقابل 2,66% فقط من المقاعد الولائية ، أما حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية فقد حصل على 3,38%من المقاعد البلدية ، وعلى 2,66 من المقاعد الولائية،وقد تردد أن الانتخابات المحلية قد شهدت عمليات تزوير ،وهو ما أدى لموجات تظاهر وإحتجاجات من قبل الأحزاب السياسية الأخرى ، وطالبت عدة قوى سياسية المجلس الوطني بتشكيل لجنة للتحقيق في وقائع التزوير للإنتخابات وقد تكونت اللجنة التي وضعت تقريرا مفصلا أكد وقوع حالات تزوير على نطاق واسع[1].

جرت أخر إنتخابات في 29 نوفمبر 2007 والتي شملت التصويت على المجالس البلدية والولائية، وينبثق عن هذه الإنتخابات خصوصا رؤساء البلديات فقد جرت في جو أمني هادئ وجو سياسي إتسم بالمشاركة المتوسطة.ودارت المنافسة حول 1600مجلس بلدي و48 ولائي.وهو ما يبرزه الجدول التالي.

الجدول رقم (01) يبرز نتائج الانتخابات المحلية الجزائرية لسنة 2007.

[1] العياشي عنصر،التحول الديمقراطي في الجزائر ،مرجع سبق ذكره،ص85 .

نتائج الإنتخابات المحلية الجزائرية 29 نوفمبر2007				
الحزب	نسبة التصويت في المجالس البلدية%	عدد مقاعد المجالس البلدية	نسبة التصويت في المجالس الولائية%	عدد مقاعد المجالس الولائية
جبهة التحرير الوطني (FLN)	30.05	4,201	32.14	630
التجمع الوطني الديمقراطي (RND)	24.50	3,426	21.9	429
الجبهة الوطنية الجزائرية (FNA)	11.29	1,578	14.13	277
حركة مجتمع السلم (MSP)	10.69	1,495	15.00	294
حزب العمال(PT)	6.85	958	9.13	179
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية(RCD)	4.33	605	2.70	53
جبهة القوى الاشتراكية (FFS)	4.05	566	2.76	54

الأحرار Libres	3.88	542	0	0
حركة الاصلاح الوطني (Islah)	1.02	207	1.20	20
عهد 54(AHD54)	0.32	45	0	0
التحالفات Aliances	0.19	27	0.20	4
التحالف الوطني الجمهوري (ANR)	0.17	24	0.26	5
حركة الوفاق الوطني (MEN)	0.16	23	0	0
الحركة الوطنية للأمل (MNE)	0.07	10	0	0
حركة الانفتاح (El Infitah)	0.07	10	0	0
حزب التجديد الجزائري	0.06	9	0	0
الحزب الاشتراكي للعمال (PST)	0.06	9	0	0

الحزب الوطني للتضامن و التنمية(PNSD)	0.06	8	0	0
التجمع الجزائري(RA)	0.05	7	0	0
التجمع الجمهوري(RPR)	0.04	5	0	0
الجبهة الوطنية للاحرار من أجل الوئام(FNICM)	0.02	3	0	0
الحركة من أجل الشبيبة و الديمقراطية(MJD)	0.01	2	0	0
الحركة الوطنية للطبيعة و النمو(MNND)	0.01	2	0	0
الحركة الديمقراطية الاجتماعية(MDS)	0	0	0	0
المجموع	*100 %*	**13,981**	*100 %*	**1,960**

المصدر:الجرائد الجزائرية عن وزارة الداخلية الجزائرية

المطلب الثالث: قوى النظام السياسي القائم

تتعدد قوى النظام السياسي القائم في الجزائر، لتشمل المؤسسة الرئاسية وهي تظهر العلاقة المباشرة بين الشعب والرئيس ، إضافة إلى المؤسسة العسكرية التي تعرف بالنمط الحاكم ، ثم تنامي التيار الاسلامي .

الفرع الأول : مؤسسة الرئاسة

تعتبر مؤسسة الرئاسة من أهم المؤسسات السياسية في الجزائر لإحداث عملية التحول السياسي، فهي التي عجلت بالإصلاحات السياسية والإقتصادية وما نتج عنها من تعددية سياسية رغم معارضة جناح المحافظين ، كما تظهر أهميتها في كونها مدعومة دستوريا وتعكس العلاقة المباشرة بين الشعب والرئيس الذي يطرح نفسه دائما كضمان للوحدة الوطنية ومع تقليص دستور 23 فيفري 1989 لمكانة الرئيس لصالح المجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة، إلا أنه بقي محافظا على مركزه ومكانته داخل النظام السياسي، فهو المنتخب بطريقة مباشرة بما يحقق إستقلاليته عن المجلس والمعبر عن الشعب و المجسد لوحدة الأمة وحامي الدستور حسب المادة 69.

وهو نفس ما نص عليه دستور 28 نوفمبر 1996 في المادة 270 ، وتبرز أيضا في نقل بعض مواد دستور سنة 1976 التي كانت تعبر عن إتجاه وتنظيم معينين يطغى عليهما تركيز السلطة إلى دستور 1989،لإعتماد إصلاحات جديدة مع الحفاظ على مكانة رئيس الجمهورية ومؤسسة الرئاسة بما يجعلها تحتل الدور المؤثر في إصدار القرارات السياسية، وتحتفظ بزمام المبادرة في محاولة السيطرة على جملة الضغوطات الإجتماعية والمطالب السياسية لما تتمتع به من شرعية تاريخية ودستورية [1] ، وهو ماكان الرئيس بن جديد يدعو به بعد أحداث أكتوبر 1988 ،من خلال الإسراع بعملية التحول الديمقراطي والإعلان عن

[1] السعيد بو شعير،مرجع سبق ذكره،ص223.

إصلاحات سياسية وإقتصادية أسفرت عن زيادة دور مؤسسة الرئاسة وتقوية مركز الرئيس ، من خلال حشد المعارضة خلفه في مواجهة الرافضين لسياسته من رموز السلطة و النظام. [1]

شهدت مؤسسة الرئاسة خاصة بعد توقيف المسار الإنتخابي في 1992 أثر فوز الجبهة الإسلامية للإنقاد تشتتا لحد ما ، غير أنه لم يزعزع مكانتها فبعد إستقالة الرئيس الشادلي بن جديد في 11 جانفي 1992، وتزامن ذلك مع حل المجلس الشعبي الوطني، وفي ظل الفراغ الدستوري تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة برئاسة ال رئيس بوضياف ليمارس مهام رئيس الدولة، هدفه تعزيز مؤسسات الدولة والحفاظ على دولة القانون وتأكيد النهج الديمقراطي ، وبعد إغتياله ومجيء السيد علي كافي حاولت مؤسسة الرئاسة في الفترة الإنتقالية الحفاظ على نفس العناصر الأساسية لتوجهاتها.

وإزدادت قوة مؤسسة الرئاسة في فترة ليامين زروال الذي توحدت في شخصيته القيادة السياسية والعسكرية محاولا إيجاد حل سياسي للأزمة لما يتمتع به من شرعية تاريخية ، إكتسبها من مشاركته في حرب التحرير الوطني. كما شهدت مؤسسة الرئاسة في فترته تغيير دستوري يعطي توازنات جديدة لسلطات الدولة كافة و يعطي معنى أخر للممارسة السياسية لقوى المعارضة ، من خلال نص المادة 42 من دستور 1996، ولكذا القانون العضوي للأحزاب الصادر في 6 مارس 1997، بالإضافة إلى تأسيس حزب جديد هو التجمع الوطني الديمقراطي ، وأعطى الدستور الجديد أيضا صلاحيات الجهاز التنفيدي ، بإدراجه حق الرئيس في تجاوز الجهاز التشريعي والتنفيدي بالحكم بأوامر بين دورات البرلمان كما منحها سلطة تتسع لتشمل الأحزاب السياسية[2] .

وحاول السيد عبد العزيز بوتفليقة بعد إنتخابه في سنة 1999 تقوية مؤسسة الرئاسة ، بالعمل على كسب شرعية شعبية من خلال تبنيه قانون الوئام المدني ، وإعادة الجيش إلى

---

[1] خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر ،ط1،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية،فيفري 2003 ،ص165.

[2] علي غربي،إسماعيل قيرة وأخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر ،ط1،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2002،ص136.

التكنات وإبعاده عن إدارة الملفات السياسية والإنفراد بإدارة مقاليد الحكم، وتبقى بذلك مؤسسة الرئاسة واحدة من القوى السياسية الرسمية للنظام ، التي حاولت تقوية موقعها من خلال قوة شخصية رؤساها وشعبيتهم، والنصوص الدستورية والقانونية التي أعطت صلاحيات واسعة للرئيس، والدليل رغم أن دستور فيفري 1989 قلص بعض الشيء من صلاحيات الرئيس إلا أنه حافظ على بعضها وضخم بعض الأخر .

أما دستور نوفمبر 1996 الذي جاء لسد الفراغات القانونية التي إكتشفت في سابقه، فقد وسع من صلاحيات الرئيس بين دورتي البرلمان مثل حقه في تجاوز الجهاز التشريعي والتنفيدي بالحكم بأوامر بين دورتي البرلمان، وإنشاء غرفة برلمانية ثانية أو مجلس الأمة، غير منتخبة وثلث أعضاء معينين من طرف الرئيس.[1]

الفرع الثاني : المؤسسة العسكرية

عانت الجزائر منذ الإستقلال من تدخل الجيش المباشر وغير المباشر في الحياة السياسية والإدارية والإقتصادية ، إذ ينتمي الجيش الجزائري لنمط يعرف بالنمط الحاكم ، والذي يتسم بعدم ثقة العسكريين في حكم المدنيين وسيطر تهم على الحياة السياسية والحكم العسكري مباشرا. إلا أن الجيش الجزائري طبق ما يعرف بنظرية الطوق العازل وهي عبارة عن وجود واجهة مدنية تخفي وراءها الحكم العسكري .

وعلى الرغم من أن دستور 1989 قد قيد دور الجيش من خلال حظر نشاطه السياسي وقصر دوره على الحفاظ على الوحدة الوطنية والحفاظ على الإصلاحات الديمقراطية، إلا أن دور المؤسسة العسكرية قد تزايد إبان أزمة التحول في بداية التسعينات ، حيث أستغل الجيش تصاعد الأحداث لإجبار الشاذلي بن جديد على الإستقالة ، والتي سبقها حل المجلس الوطـــني و إستند الجيش إلى الأسانيد الدستورية لإجراء تعديلات و إرساء

[1] علي غربي،إسماعيل قيرة وأخرون،مرجع سبق ذكر،ص152.

مجموعة من المجالس ، ضمنت إنفراد المؤسسة العسكرية بتحريك الخيوط التي تتحكم في الفاعليين السياسيين.

ومنذ إستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد إستمر الجيش في لعب دور أساسي في ترشيح أو ترجيح المرشح الرئاسي، وقد تمثل ذلك في ترشيح محمد بوضياف ثم علي كافي في ظل المجلس الأعلى للدولة. كما تمثل في ترشيح الرئيس لمين زروال الذي أعط ى المؤسسة العسكرية دورا أشبه بدور الشريك في الرئاسة ، وبعد إستقالة زروال على خلفية صراع النفوذ بينه وبين الجيش إستمر تأثير المؤسسة العسكرية من جديد حيث دعمت في الإنتخابات الرئاسية التي جرت في 1999 المرشح عبد العزيز بوتفليقة، وقد شدد بوتفليقة خلال الإنتخابات على خصوصية وضع المؤسسة العسكرية في الجزائر، في نفس الوقت الذي أعلنت فيه بعض رموز وقيادات المؤسسة العسكرية إلتزامها بالدفاع عن النظام وعدم التدخل في ضوء التفاهم بين المؤسسة العسكرية والنظام.

ومند توليه الحكم إتسمت العلاقة ما بين الجيش وبوتفليقة بالتفاهم والتناغم وذلك في إطار حرص بوتفليقة على أن تحظى سياساته بموافقة الجيش لإدراكه لمدى القوة السياسية والعسكرية للجيش. وبالرغم من أن الجيش كان بمثابة الحكم النهائي في الصراع حول السلطة السياسية إلا أنه في بعض الحالات إنقلب رؤساء ذو خلفية عسكرية ضد تنامي دور الجيش وذلك إما بتقييدة أو إستقالتهم ، إما عجزا منهم إتجاه المؤسسة العسكرية أو لإحراجها وتعد إنتخابات الرئاسية 2004 نقطة تحول هامة لإلتزام الجيش بما أقره من حياد إزاء العملية الإنتخابية والإلتزام بصناديق الإقتراع.

الفرع الثالث : تنامي التيار الإسلامي

إن نشأة الجبهة الإسلامية للإنقاذ كحزب سياسي في مارس 1989 جعلها تضم تحت لوائها شريحة إجتماعية واسعة مسيطرة في غالبية المساجد والمدن والقرى ، تتبنى مواقفها وأرائها ضمن الصراع الإجتماعي ذي ا لإستقطاب الثقافي ، لذلك كانت قاعدتها النضالية

عبارة عن نواة إجتماعية تكون مجموع فئات الم جتمع التي تتكون غالبيتها من شباب المدن والقرى الرافض للواقع السياسي السائد ، كما إستطاعت الجبهة عن طريق خطابها الديني أن تجيب عن العديد من الأسئلة التي كانت في ذهنية مجتمع لكالتهميش.

هذا الأخير الذي يعيش دوامة بركان الصراعات الإجتماعية المستقلة من حين لأخر وضلوعه في أزمة إجتماعية وسياسية حادة وخطيرة [1] ، في المقابل عجز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ فيما بعد عن إستيعاب كل التغييرات الإجتماعية ومحاولة التعبير عنها في ظل تطور التجربة الديمقراطية ونهجها مسلكا أخر، تعمق الإنقسام فيها على مستوى قنوات الإتصال بين هرمية السلطة وبقية الأطراف الفاعلين.

من جهة أخرى إذ كانت الكلمة للتيار المتشدد بقيادة" علي بلحاج وهو الإتجاه الغالب داخل مجلس الشورى، و التيار الإصلاحي بزعامة عباس مدني، إلى جانب تيار "الجزأرة" تحت تسيير وتوجيه محمد السعيد ، عاود المشروع الإسلامي السلفي تحركه من جديد معتمدا على جذره التاريخي في الهوية الجزائرية وقوته في إستثمار الحل المضطرب والأجزاء المحيطة التي هيأته لدى الداخل كبديل منتظر للنظام المتداعي ، علاوة على التزايد الهائل لأتباعه ولا سيما الموجودين منهم في مؤسسات المجتمع المدني وقطاعاته.ومن هنا غدت الجماعات الإسلامية التي إتسم فعلها بالعنف المفرط من أكثر الحركات المعارضة نشاطا وتأثيرا في الساحة الجزائرية.

كما أكد العديد من المتتبعين أن تشكيلة هذا الحزب وثقافته تعتبر في مجملها كما أطلق عليه برينو إيتان الإسلام الراديكالي، الذي ينطوي على بنية إيديولوجية تعطي سندا للصراع الراهن وتعبئ الجماهير، حيث إعتمدت الجبهة منذ البداية على خطاب ديني مكنها من كسب قاعدة شعبية واسعة ونجاح كبير ، مستخدمة لغة تركز على إخفاقات الدولة وفشلها في مجالات عديدة ،مما أدى إلى ظهور توترات سكنت قلب النسيج الإجتماعي والثقافي في

[1] Omar carlier,entre nation et djihad ,histoire sociale des radicalismes Algériens ,Paris ,presse de la fondation des sciences,1995,p34-65.

الجزائر[1]، ودخلت غمار اللعبة السياسية محققة إنتصارا في أول إنتخابات محلية وتشريعية، لتتوجه بعدها للمطالبة بإنتخابات رئاسية.

وبين مؤيد لهذا الإنتصار وتأكيده إحترام إرادة الشعب ومساندة المسار الإنتخابي والإستعداد للتعايش مع الجبهة الإسلامية، تحركت في المقابل قوى سياسية أخرى من بعض الأحزاب اللائكية والحركات النسوية لتمنع هذا التحول في مسار الجزائر [2] ، أصبح بذلك الصراع بين المؤسسة العسكرية التي تحمي ورائها بعض الأحزاب والقوى السياسية وبين جبهة الإنقاذ صراعا فرض تدخلا عسكريا للجيش في الحياة السياسية ، وهو تدخل غير دستوري بموجب أحكام دستور 1989.

ويعتبر حسب أحد المتتبعين للوضع الجزائري الأستاذ هواري عدي خطأ سياسيا أعطى للفيس مصداقية، لأنه كان في مرحلة عرقلت وأضعفت موقف السياسيين في معارضتهم للإنقاذ[3] ، ويعتبر تدخل الجيش أيضا لتوقيف المسار الإنتخابي وإجهاض التجربة الديمقراطية الناشئة خطأ ، لأنه كان عليه إنتظار اللحظة التي سوف يخطئ فيها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ إذا كان فعلا يريد حماية الديمقراطية. فحسب الأستاذ هواري عدي أن جبهة الإنقاذ كانت ستقدم ألف سبب للقوات المسلحة للتدخل من أجل حماية الدستور والدفاع عن الديمقراطية وأن ذلك التدخل كان سيتوح بموافقة العديد من منتخبي الفيس أنفسهم.[4]

فالتركيبة الإيديولوجية لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت تتضمن التيارات الأكثر تطرفا في الحركة الإسلامية التي تشكل في حد ذاتها تهديدا محتملا للديمقراطية ، وهي التي رفعت شعارات مدوية وعلنية الدولة الإسلامية بالصندوق أو البندقية"، "قال الله، قال الرسول لا ميثاق لا دستور. [5] لقد أخطأت السلطة إذن عندما أجهضت التجربة الديمقراطية بإلغاء الإنتخابات التشريعية ، وكان ذلك إيذانا ببداية أصعب موجة تطرف في الجزائر ، مدعمة

---

[1] نور الدين زمام،السلطة الحاكمة والخيارات التنموية في الجزائر ،ط1الجزائر ،دار الكتاب،2002،ص197.

[2] أحمد الرشيدي،المؤسسة التشريعية في العالم العربي،ط1، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية،1997،ص90.

[3] نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية في الجزائر ،ط1، الجزائر ،دار الكتاب،2002،ص195.

[4] نور الدين زمام ،مرجع سبق ذكره،ص196.

[5] علي الكنز، الجزائر في البحث عن كتلة إجتماعية جديدة، مجلة المستقبل العربي، العدد183،1994،ص20.

بذلك مقولة أن الديمقراطية هي لعبة في أيدي الأنظمة ، وأن الأنظمة تلغي الديمقراطية إذا لم تكن في صالحها.[1]

بعد إلغاء المسار الإنتخابي في الجزائر في جانفي 1992 و إبعاد الشاذلي بن جديد،أعلنت الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر عن الشروع في الجهاد المقدس لمحاربة الذين سرقو إختيار الشعب الجزائري وداسو على إرادة هذا الشعب[2]، إن تسلسل الأحداث يبرز لنا بوضوح كيف أن النظام السياسي الذي تنكر للديمقراطية طيلة عقود من الزمن ولم يرخص بشيء منها إلا عندما إضطر بذلك إضطرارا وجد نفسه مدفوعا إلى التدخل العسكري بدعوى حماية الديمقراطية ، عن طريق إيقاف العملية الإنتخابية و إعلان حالة الطوارئ وغلق المجال السياسي ، عندما فازت قوة سياسية أبدت معارضتها العلنية والصريحة للنظام القائم.[3]

ويبرز تحرك النظام السياسي القائم على هذا الشكل على أن التحول السياسي الذي بدأته الجزائر في 1989 لم يكن سوى محاولة لتجاوز الأزمة التي واجهته والخروج بأقل خسائر ، بدليل أنه أنهى الشوط الأول من التجربة الديمقراطية التي بد أتها الجزائر بنتيجة كان المنهزم فيها الديمقراطية ذاتها.

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مبحثين ت ناولنا في المبحث الأول الإطار النظري للتحول السياسي الذي يقصد به الإنتقال أو التغيير من حال إلى أخر عن طريق إجراء تعديلات بإتجاه المؤسسة السياسية. يقصد بالتحول السياسي في الدلالة اللفظية المرحلة الإنتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمربمرحلة إنتقالية بين نظام غير ديمقراطي في إتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي وبذلك فإن مرحلة التحول السياسي بهذا المعنى هي مرحلة إنتقالية نحو أنظمة ديمقراطية يتم فيها تجسيد حقوق الإنسان ،و تفعيل المواطنة عبر الآليات المتعارف عليها من مساواة

---

[1] عبد الحميد مهري، الأزمة الجزائرية الواقع والأفاق، مجلة المستقبل العربي، العدد226،1997،ص60.

[2] يحي أبو زكريا،الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر،1978–1993،المعارف للمطبوعات،بيروت،ط1993،1،ص 73.

[3] صالح بلحاج، الدستور والدولة، مجلة الديمقراطية،2005،ص118.

وحرية وإعلاء لحكم القانون، ويكون ذلك نتيجة توافر عوامل تحدث نتيجة وجود ضغط ويرجع ذلك لأسباب داخلية وخارجية للتحول السياسي ويمكن حصر هذه الأسباب فيما يلي:

أ – الأسباب الداخلية :ويمكن إجمالها في إ نهيار شرعية النظام السلطوي، الأزمات الإقتصادية ، تصاعد قوة ونفوذ المجتمع المدني.

ب–الأسباب الخارجية :ويمكن حصرها في العناصر التالية:ضغوط المؤسسات المالية، ضغوط المنظمة العالمية للتجارة والشركات المتعددة الجنسيات ، ضغوط القوى المهيمنة.

كما يمكن تفسير التحول السياسي من خلال نظرتين أولهما المدخل التحديثي الذي يربط بين الديمقراطية والتنمية الإقتصادية ، والمدخل الإنتقالي الذي يربط بين التنمية الإقتصادية والإجتماعية والديمقراطية والذي فسر كيفية تحقيق الديمقراطية، ثم جاء المدخل البنيوي الذي فسرها وفق فكرة بناء القوى والسلطة المتغيرة التي تعمل على تقييد سلوك الأفراد والنخب في المجتمع وتشكيل تفكيرهم.

كما تطرقنا إلى أنماط التحول حيث ويحدد صامويل هانتجتون في سياق التحول نحو الديمقراطية ثلاثة أنماط رئيسية هي نمط التحول حيث تقود النخبة الحاكمة في النظام الشمولي أو التسلطي المبادرة في عملية التحول الديمقراطي، وهي تلعب الدور الرئيسي في القضاء على هذا النظام أو تحويله إلى نظام ديمقراطي، نمط الإحلال وينتج التحول في هذا النمط من خلال تصاعد نفوذ القوى المعارضة، وفي المقابل يحدث إنهيار في قوة النخبة الحاكمة، مما يؤدي في النهاية إلى إنهيارها أو الإطاحة به، أما نمط الإحلال التحولي فينتج هذا النمط عن طريق حدوث توافق على التغيير بين الحكومة والمعارضة، بسبب حدوث توازن في معادلة القوة بينهما فتوافق الحكومة على التفاوض مع المعارضة لتغيير طبيعة النظام السلطوي أو الشمولي وتحويله إلى نظام ديمقراطي.

إضافة إلى مفهوم الإصلاح السياسي الذي عرفه إكسفورد أنه تغيير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص ك ما ذكرنا وجود عوامل داخلية التي ترتبط

بالأوضاع الداخلية السا ئدة، وعوامل خارجية تتمثل في الضغوط الخارجية على النظم السياسية، هي التي تسهم في الإصلاح السياسي ويشتمل على الإصلاح الإداري .

و الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي كما ينطوي على مفهوم التنمية السياسة الذي ظهر بهدف دراسة النظم السياسية .وقد عرفت التنمية السياسية أزمات صنفها منظمي التنمية السياسية بطرق مختلفة حيث لخصها ألموند كما يلي أزمات تتمثل في بناء الدولة ، مشكلة بناء الأمة، ومشكة المشاركة ، ومشكلة التوزيع، أما لوسيان باي قد إعتبرها كما يلي متعلقة بالهوية،الشرعية،التغلغل، المشاركة و الإندماج والتوزيع.

أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد تطرقنا لعملية التحول السياسي في الجزائر، تم التطرق في المطلب الأول إلى أسباب وتدعيات أحداث أكتوبر 1988 بإعتبارها نقطة بداية التحول السياسي في الجزائر ، وتعرض المطلب الثاني إلى الإصلاح الدستوري لسنة 1989 الذي يعد تجسيدا له ذا التحول و إستعراض مختلف مظاهره بدءا بالمظاهر الدستورية و القانونية التي تضمنها دستور فيفري 1989،و التعديل الدستوري لسنة 1996 وك ذا القوانين العضوية الخاصة بالجمعيات ذات الطابع السياسي والأحزاب السياسية ، ثم المظاهر المؤسساتية التي تجلت في ظهور العديد من التنظيمات والمؤسسات التي لم تكن موجودة من قبل في ظل ظام الحزب الواحد ، بل ولم يكن يسمح بوجودها من أحزاب سياسية إلى مؤسسات حقوق الإنسان والمجتمع المدني ، ليتم تجسيد هذه المظاهر عمليا وواقعيا بالتطرق إلى أهم المظاهر الممارساتية المتمثلة في إستحداث منصب رئيس لحكومة والإنتخابات التعددية على مختلف مستوياتها والحكومة الإئتلافية.

<u>ومن جملة الإستنتاجات المتوصل إليها نجد:</u>

إن أحداث 5أكتوبر1988 تعتبر إنتفاضة شعبية عارمة شهدها الشارع الجزائري، ترجع أسبابها إلى الظروف السيئة على المستوى الإقتصادي كتدني القدرة الشرائية للمواطن وكذلك الضعف الشامل للدولة ومؤسساتها ، كما أنه تعتبر أحداث الخامس من أكتوبر1988 نقطة تحول حاسمة بحيث دفعت بالجزائر إلى تبني خط التحول السياسي ب إتجاه الديمقراطية ،

قامت بالغاء الإشتراكة وعوضت بأسلوب الديمقراطية أو التعددية ، أن هناك أسباب كثيرة سياسية وإقتصادية كانت وراء إنفجار هذه الأحداث وأجبرت النظام السياسي على التخلي عن التوجه الأحادي السائد منذ الإستقلال ، وبتبني إتجاه وتحول سياسي جديد لم يكن يعرفه ولا يعترف به من قبل .

نتيجة لكل هذه الأسباب عرفت الجزائر أحداث هي الأعنف منذ الإستقلال تمخضت عنها إقرار المستعجل والمترجل والمتمثل في التعجيل بالاصلاحات السياسية والإقتصادية من طرف الرئيس الشاذلي بن جديد ، أسفرت هذه الأحداث على عدة نتائج أهمها إعتماد دستور جديد لا ينكر غناه بالمبادىء الديمقراطية هو دستور 23 فيفري 1989، الذي أرسى عدد من مبادئ الفكر الديمقراطي، أبرزها ضرورة الإحتكام لصناديق الإقتراع كألية لتداول السلطة. بالإضافة للعديد من الأسس والشروط الضرورية التي شهدتها عملية التحول السياسي ، وهو مايعني الدخول الفعلي في التعددية التي طوت النظام السياسي ب إتجاه الديمقراطية ، كان أهمها إقرار التعديية السياسية والحزبية و الفصل بين السلطات ووجود حكومة تخضع لرقابة برلمان منتخب من طرف الشعب.

كما أقرت الإصلاحات تبني التعددية السياسية والحزبية في شكل جمعيات ذات طابع سياسي لتتحول فيما بعد إلى أحزاب سياسية أسفر عنها إعتماد العديد من التشكيلات وصل عددها إلى حوالي ستين حزبا ساعده في الظهور إلى العلن التسهيلات القانونية والإدارية في إعتمادها وكذا المساعدات المالية التي منحتها الدولة لها لمختلف التوجهات سواء كانت إسلامية، يسارية، ليبرالية، جهوية.

إن توجه الجزائرنحو التحول السياسي حاول أن يتسم بالديمقراطية بتبني العديد من أسسها مثل التعددية السياسية والحزبية التي أقرها دستور 23 فيفري 1989 في شكل جمعيات سياسية ليأتي التعديل الدستوري في 28 نوفمبر 1996 مؤكدا على التعددية الحزبية، ثم تنظمها بقانون عضوي صدر في 06 مارس 1997 .

أما فيما يتعلق بالحريات العامة فقد خطت الجزائر خطوات لا بأس بها منذ إقرارها التحول إلى التعددية السياسية ، عرفت بموجبها ثلاث صكوك أساسية تعكس توجهها نحو التحول السياسي إلى جانب دستور فيفري 1989، وتعديله لسنة 1996 تمثلت في قانون الإعلام وقانون الجمعيات وقانون الأحزاب ، لقد أجريت إنتخابات محلية في ظل الإصلاحات مدعمة بقوانين تجسد التعددية ولقد فازت الجبهة الإسلامية للإنقاد ، لما لها من قدرة على التعبئة السياسية للمواطنين و إكتساح الشارع، ويمكن إرجاع هذا الفوز إلى الخطاب الديني الذي كانت تستعمله ، بالإضافة إلى صب غضبها على النظام و إعتباره سبب الأزمة الإقتصادية والإجتماعية وهذا ماحرك الناخبين.

إن فوز الجبهة الاسلامية للإنقاذ في الإنتخابات المحلية ب 55.42 دفع بالسلطة إلى إعتماد قانون إنتخابي جديد فكانت بداية المشاكل بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ والسلطة.

بعد تعديل القانون الإنتخابي، أجريت الإنتخابات التشريعية في ديسمبر 1991 وأظهرت نتائج الدورالأول عن الفوز الساحق للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وبذلك برزت كوريث شرعي لجبهة التحرير الوطني ، تعد المؤسسة العسكرية العمود الفقري للنظام السياسي الجزائري لعدة إعتبارات منها الإعتبارات التاريخية والتي منحتها حق التدخل في الحياة السياسية حيث يعتبر ومنذ الإستقلال وحتى قبله الفيصل الحاكم في معظم النزاعات السياسية ، لقد برز دوره وتعزز منذ أحداث أكتوبر 1988 مع تدخله لتأجيل الدور الثاني من الإنتخابات التشريعية لسنة 1991، ليقر بإلغائها نهائيا فيما بعد بحجة حماية النظام وبصورة يحافظ بها قادتها على نفوذهم وتموقعهم وتمكنهم من الممارسة السياسية.

إن العلاقة بين المؤسسة العسكرية والرئاسية هي علاقة وثيقة بتأكيد الأستاذ زرتمان من خلال منصب رئيس الجمهورية فإن لم يكن فردا من أفراد المؤسسة العسكرية فإنه يكون مدعوما من طرفها.

إن هذا الإتفاق لا يشمل مختلف المسائل السياسية حيث أن المؤسسة الرئاسية والممثلة في الرئيس السابق الشاذلي بن جديد و الإصلاحيين أقرو للتحول السياسي والتوجه نحو التعددية

والديمقراطية،وهوما أقصى بوجود حزب إسلامي في الساحة السياسية وقبول التعايش معه إلا أن المؤسسة العسكرية رفضت ذلك قطعيا متدخلة لتوقيف مسار التحول السياسي الفتي.

بعد إنتهاء المرحلة الإنتقالية وتوجه الجزائر نحو إستكمال التحول السياسي و العودة إلى الإنتخابات كانت بدايتها إنتخابات رئاسية في سنة 1995. إلا أنها لم تعتبر حقيقة على حدوث تداول فعلي على السلطة فالمرشح الإنتخابي غالبا ما يكون من إختيار وتزكية مؤسسة الجيش أومن أفرادها.

كما أن ا لإنتخابات التشريعية والمحلية لم تسفرعن تداول حقيقي للسلطة ، بقدرما أسفرت عن تبادل لأدوار بين حزبين يحسبان على السلطة هما حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي.

الفصل الثاني:

التنمية في الجزائر من سنة 1989إلى سنة 2009

لما كانت التنمية عملية متعددة الجوانب، و متشعبة الأبعاد فإن التنمية الإجتماعية والتنمية الإقتصادية والبشرية والثقافية يحققون التنمية الشاملة . والتنمية الإجتماعية تتطلب تحقيق مستوى خاص من الخدمات المقدمة كالصحة والتعليم والسكن.

كما أن التنمية الإقتصادية تهدف أساسا إلى زيادة الإنتاج بترشيد الإنفاق، ورفع معدلات الدخول الفردي وإستغلال فائض الإستثمار بأفضل الطرق الممكنة لزيادة الدخل القومي، وتحدد التنمية البشرية الإستحقاقات المتعلقة بالعيش حياة صحية و مستوى معيشي لائق بالإضافة إلى الحصول على المعرفة.

فإن التنمية الثقافية هي صمام الأمان للوحدة الوطنية فلا بد إذن أن تأسس هذه الوحدة على مرتكزات هوية الأمة وعقيدتها، وقيمها وأخلاقها ولأن وحدة الوطن لا يمكن أن تقوم على إنقاص هوية الأمة وخصوصا إذا إختلفت عقائدها الدينية .

المبحث الأول:الإطار النظري لمفهوم التنمية

إن دراسة التنمية هي من الدراسات الحديثة نسبيا التي إهتم بها علم الإقتصاد بعد بداية القرن العشرين، خاصة في الدول النامية، لذا فإن النظرة المستقبلية للتنمية تستدعي فهم هذه التحولات والتغيرات التي تعيد مشهد التنمية.

المطلب الأول :مفهوم التنمية وأنواعها

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر فرع مستقل من النظرية الإقتصادية يطلق عليه إقتصاديات التنمية ، منذ ذلك الوقت أصبحت الحكومات في البلدان النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللآتينية وبعض الدول الأوروبية تفكر جديًا في عملية التنمية ، بمعنى آخر فإن مفهوم التنمية سبقته العديد من المفاهيم والتي قصد منها تطور المجتمعات مثل التطور والتقدم، والتمدن، والتحديث، والتحضر ،والرقي والتغريب[1] .

وعلية فقد طرحت قضية التنمية في الدول المستقلة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللآتينية بعد أن حصلت هذه الدول على إستقلالها السياسي ، ولكن هذا الإستقلال لم يكن هو الغاية النهائية، مما حدى بهذه الدول أن تبذل جهودًا لتحرير نفسها من التبعية للخارج، بإعتبار الإستقلال السياسي هو بداية للتطور الإقتصادي والإجتماعي ، وأن هذا التطور يتأتى من خلال الخطط التنموية التي تتناول مجمل الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، بعد سيطرة سياسية وعسكرية وإقتصادية للدول الإستعمارية على هذه الدول.

[1] نادر سعيد،التنمية البشرية في فلسطين، رام الله ، برنامج دراسات التنمية، جوان،1998 ، ص 33.

وبالتالي فقد أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة والكثيرة الإستعمال سواء أكان من خلال الحكومات وهيئاتها المختلفة، أو من خلال المؤسسات الغير حكومية أو الأفراد، ولهذا أصبحت التنمية مفهومًا منتشرا بإعتبارها وسيلة تستطيع الدول من خلالها مواجهة عوامل التخلف.

تختلف تعريفات التنمية بالرغم من إزدياد المهـــــــتمين بقضايا ومشا ــكل التنمية أفراد أو مؤسسات في الدول النامية والمتقدمة على السواء،إلا أن قليلا من الوضـوح يلف ما تعنيه أو ما ينـــبغي أن تعـــــنيه التـــــــنمية[1]، وإصطلاحا أثار مفهوم التنمـــــية كثير من الجدل على جميع المستويات ، النظرية والعملية التطبيقية وتحمل المؤلفات السياسية والإقتصادية والإجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح، وكل منها تناوله من زاوية معينة حسب إختلاف الميادين و المناهج العلمية الخاصة بها .

ومنه يصبح مصطلح التنمية، لا يؤدي نفس المعنى عند إستخدامه في مختلف الدراسات، ولعل أول من إستعمل هذا المصطلح هو بوجين ستيلي حين إقترح خطة تنمية العالم سنة **1889**.

ومن بين أهم التعاريف لهذا المصطلح نذكر تعريف هيئة الأمم المتحدة في سنة 1955، أن التنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه إقتصاديًا وإجتماعيًا،إعتمادًا على إشتراك المجتمع المحلي ثم عرفتها في سنة 1956 تعريفا آخر بإعتبارها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها في الإندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدرمستطاع.

وأيضا عملية تغيير مقصود وواعي للهياكل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية القائمة في المجتمع المتخلف بلوغًا لمستويات أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع الحاجات الأساسية

[1] أسعد الراس ، التكامل الإقتصادي في تجربتي السوق الأوروبية المشتركة و مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ورقة بحثية،الرياض، 17-12-1983 .

لغالبية أفراد المجتمع[1]، وأهم تعريف للتنمية وأشملها لما تضمنه من عناصر مهمة في التنمية وشروط العمل وإلاستمرار بها، وهو عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والإجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب[2].

كما يمكن القول بأن التنمية عملية معقدة ومركبة وشاملة تضم جوانب إقتصادية وسياسية وإجتماعية وثقافية، من دون إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية ليتسنى فهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى، والدوافع التي تحرك الأفراد وما يقوم بينهم من علاقات وما يترتب على ذلك من أنظمة تتداخل في تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة ، فهي بهذا المنظور ينبغي أن تتصف بخاصيتي الشمولية والتكامل.

فالتنمية لكي تكون ناجحة ينبغي ألا تقتصر على الجانب الإقتصادي وحده لأن ذلك سيؤدي إلى الإزدواجية، وبالتالي إلى خلل في البناء الإجتماعي ، وتكون عملية التنمية بذلك غير مجدية إن لم تكن معرقلة للسيرورة الطبيعية للمجتمع [3]. ففي أدبيات التنمية تعريفات مختلفة ، ويعود السبب في الإختلاف إما للمكان أو للتاريخ أوللظروف السائدة.

هذا بالإضافة إلى الأيدولوجيا نفسها ، فهناك من حاول ربطها بالبعد الثقافي أوالأخلاقي أو الحضاري فالسبب يعود في هذه الإختلافات أيضًا إلى أن كل فريق يريد أن يبرر الجانب الذي يهتم به [4].

والتنمية هي أيضا عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة، من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية وإجتماعية وإقتصادية تسمح بت حقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه [5]، ويعرفها الهرماسي بأنها

---

[1] إسماعيل عبد الرحمن وحربي عريقات،مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد،عمان،ط1999،1،ص331.

[2] فارس رشيد البياتي،التنمية الإقتصادية سياسيا في الوطن العربي،أطروحة دكتوراه،عمان ، 2008،ص63.

[3] سليمان الرياشي وأخرون،الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الثانية،بيروت،1999.

[4] صلاح عثمانة،التنمية الشاملة مفاهيم ونماذج،مؤسسة دار العلماء،ط1997،1،ص2.

[5] علي خليفة الكواري،تنمية أم ضياع لفرص التنمية ،محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1996،ص260.

عملية تراكمية متواصلة ومتحكم فيها إجتماعيا ، لنمو قوى الإنتاج تشمل جماع الإقتصاد والسكان، وتتم على قاعدة تحولات بنيوية عميقة تسمح بإبراز قوى وأولويات كما ونوعا ، والتي لا يمكن أن تتم إلا في إطار نمط إنتاج إجتماعي معين حيث تحدد القوانين الإقتصادية لهذا النمط[1] .

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، وأطلقت التنمية على عملية تأسيس نظم إقتصادية وسياسية متماسكة، حيث تعرّف على أنها عملية متكاملة، ذات أبعاد إقتصادية وإجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المستمر المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي بموجبها يمكن إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية[2]. وتعتبر التنمية في ديباجة مشروع إعلان يوغزلافيا أنها: "تطور إقتصادي وإجتماعي وثقافي وسياسي يهدف بلا إنقطاع إلى تحسين رفاهية مجموع السكان وكل الأفراد إعتمادا على قاعدة مشاركتهم الفعلية والحرة وذات المغزى في التنمية، وتوزيع المنافع التي تنتج عنه بكل توازن[3].

لقد تعددت تعاريف التنمية إلا أن التعريف المتفق عليه يقر بأنها عملية يزداد فيها الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد ، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو ويجب أن تكون الزيادة في الناتج القومي مستمرة ،غير أن التنمية بمفهومها الحديث يتطلب إدراج مبدأ الرفاهية الإقتصادية إلى جانب الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي.

الفرع الأول : إرتباط مفهوم التنمية بالجانب الإقتصادي.

ساهم تبني إعلان الحق في التنمية بشكل كبير في التطور النظري لمفهوم التنمية، حيث كانت فيه التنمية تعنى بتحقيق نمو إقتصادي أو إرتفاع في دخل الفرد السنوي وإعتبار الإنسان على أنه عنصر من عناصر عملية التنمية.

وقد برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية

---

[1] سعيد الخضري،الفكر الإقتصادي العربي في التنمية،القاهرة مكتبة النهضة المصرية،1990،ص21.

[2] نصر عارف، مفهوم التنمية، إسلام أون لاين، نظر يوم 09-5-2010، http://www.islamonline.net

[3] آمال الحسين، التنمية من منظور حقوق الإنسان، الحوار المتمدن ،نظر يوم 09-5-2010، http://www.ahewar.org/debat/show.ar

الثانية، حيث إستخدم بداية في علم الإقتصاد للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الإستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لإستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الإستغلال.

لقد كان الفكر الإقتصادي الغربي بالذات في البداية ، هو الذي وضع مؤشرات التنمية وذلك من خلال منظور إقتصادي ، وعرفت التنمية بأنهاتنشيط الإقتصاد القومي وتحويله من حالة الركود والثبات إلى مرحلة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الإقتصاد القومي لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج القومي مع تغيير في هياكل الإنتاج ووسائله، ومستوى العمالة و تزايد في الإعتماد على القطاع الصناعي والحرفي يقابله إنخفاض في الأنشطة التقليدية، ويعني ذلك تغيير البنية الإقتصادية وذلك بالتحول إلى إقتصاد الصناعة[1]. وتعرف أيضا على أنها التغيرات التي تحدث في المجالات الثقافية والإجتماعية و السياسية و التكنولوجية، و كذلك في البنى والقوة الفاعلة ، وينتج عنها تحقق النمو الإقتصادي للمجتمع.

كما يعرفها البعض الأخر بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الإنتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي[2]، ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول إقتصاد قومي مرحلة الإنطلاق نحو النمو الذاتي ، وعلى العموم فإن التنمية الإقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والتي تحدث من

[1] خالد الحامض، إستراتيجية التنمية الصناعية في الخليج العربي، ورقة مقدمة للندوة العلمية لدراسة أبعاد التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الخليج العربي، بغداد، 1979، ص1.

[2] صبحي محمد قنوص،أزمة التنمية،دراسة تحليلية للواقع السياسي والإقتصادي والإجتماعي لبلدان العالم الثالث،الطبعة الثانية،القاهرة،الدار الدولية للنشر والتوزيع،1999،ص97.

خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج، ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى أحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء[1].

وتعرف التنمية أيضا، بأنها مجموعة من التبادلات التي تحدث في المجتمع يسعى لتحقيق نمو مدعم ذاتيا في مدة قصيرة من الزمن [2]، وقد كانت التنمية في كثير من الأحيان يقصد بها التنمية الإقتصادية، ولعل التنمية الإقتصادية في وقت من الأوقات كانت تبدو في إطار ضيق وتحكمها مؤشرات ذات دلالات محدودة كالناتج القومي أو متوسط دخل الفرد وكانت التنمية بهذا المعنى الدستور الذي فرض قواعده على اخملطين ومتخذي القرارات في الدول النامية ولقد إحتل التصنيع مساحة كبيرة من مفهوم التنمية الإقتصادية [3] .

كما إحتل مساحة كبيرة من تطلعات الدول النامية ولا غرو في ذلك لأن الدول النامية تتخذ من الدول المتقدمة الأسوة الحسنة وهذه متقدمة صناعيا، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن مفهوم التنمية الإقتصادية في حد ذاته قد خضع لتغييرات جذرية، وجوهرية خلال العقود الثلاثة الماضية وإبتعد كثيرا عن الإطار الضيق الذي كان يحكمه نحو أطر أوسع ذات دلالات إقتصادية وإجتماعية معا و أوسع من ذلك أيضا.

الفرع الثاني : إنتقال مفهوم التنمية إلى الحقل السياسي والثقافي والإجتماعي

لاحقًا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية ، فإنتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين ليعبر عن المشاركة الإنتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية ، بالإضافة إلى التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الإجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع الفرد، الجماعة، المؤسسات الإجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية.

[1] محمد عبد العزيز عجيمة وإيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص76.

[2] طارق الحاج، علم الإقتصاد ونظرياته، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص186.

لقد إنتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين ، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية، وتعرف التنمية السياسية بأنها عملية تغيير إجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الإقتصادي والمشاركة الإنتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية، ولاحقا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية ، أما إذا أردنا أن نعرف التنمية السياسية فقد نصطدم بعدة إتجاهات من بينها الإتجاهات الأحادية البعد.فالتعريف الجغرافي ربط التنمية السياسية بالمجتمعات الحديثة الإستقلال في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

أما التعريف اللّغوي فربط التنمية السياسية بعملية التحديث الواسعة، ومن الناحية الغائية تعني التنمية السياسية الإنتقال إلى الأهداف التي يراها النظام السياسي، وهو إما هدف واحد أو أهداف متعددة كالديمقراطية والإستقرار والشرعية والمشاركة، ومن الناحية الوظيفية تشير التنمية السياسية إلى حركة النظام السياسي نحو ما تمتاز به العملية السياسية في المجتمع الصناعي المعاصر والتي تشمل تخصص الأدوار والإستقلالية للأجهزة الفرعية والعلمانية[1] ، فقانونيا ينظر إلى التنمية السياسية من الناحية الرسمية، كالحماية المتساوية في ظل القانون.

أما إقتصاديا فهي التي تهدف إلى خدمة الحاجات المادية للمواطنين، ومن الناحية الإدارية تعني التنمية السياسية القدرة الإدارية المرتبطة بأداء الحكومة، وتقوم التنمية السياسية من الناحية الإجتماعية على إسهام المشاركة الشعبية في العملية السياسية.

أما الإتجاهات المتعددة الأبعاد، فتجنبا للقصور الذي وقعت فيه التعريفات المبنية على مقاربة واحدة أو بالتركيز على بعد واحد للتنمية السياسية، حاولت بعض الدراسات التركيز على بعض المعايير، فنجد إسهامات غابريال ألموند وكولمان، ودافيد أبتر صامويل هانتنغتن، وسينجلر، وكاوتسكي، وغيرهم من حاولوا وضع معيار للتنمية السياسية من خلال تطوير مجموعة من المفاهيم ،كالنظام ، والوظيفة، والبنية، والتوازن، لتحليل النظم السياسية ومقارنتها ببعضها.

فالتنمية السياسية بالنسبة إلى البعض منهم تعني، عملية إنتقال منظم من النظم السياسية التقليدية إلى النظم الأكثر حداثة، ومن النظم الإستبدادية إلى النظم الديمقراطية، ولأنها أيضًا عملية تطوير وإنتقال ورفع في الكفاءات.

تأسيسا على ما سبق يمكن تعريف التنمية السياسية بأنها عملية يكتسب بمقتضاها النظام السياسي مرونة تسمح له بإستيعاب التغييرات الإجتماعية التي تطرأ على المجتمع، وتكسبه القدرة على مواجهة المشكلات التي تواجه المجتمع في المدى البعيد، عبر أسلوب تدريجي بما يزيد من فعاليته وإستقراره، وقد تعني التنمية بمفهومها السياسي توفيرالإستقرار السياسي وهذا الإستقرار لا يعني الجمود، و يرتبط بخلق مناخ ملائم للتخطيط وتوجيه مسار التغيير الإقتصادي والإجتماعي، والسيطرة على البيئة والقدرة على حسن إستخدام الموارد ومعيار التنمية الحقيقي هو الكفاءة والفعالية[1]، ومدى تحكم الدولة في السيطرة على مواردها وتوجيهها وفق خطط و برامج واضحة الأهداف وقدرتها على توجيه الطاقات البشرية للمساهمة الفعالة في تحقيق تلك الأهداف.

وظهرت التنمية الإجتماعية لأول مرة وبطريقة علمية ورسمية في هيئة الأمم المتحدة سنة 1950 وكانت الخطة الخماسية للحكومة الهندية، قد لفتت إليها الأنظار بأساليبها وأهدافها سنة 1951، ومنذ سنة 1955 بدأ الإهتمام الأممي بالتنمية الإجتماعية عن طريق أحد مجالسها الدائمة وهو المجلس الإقتصادي والإجتماعي ،وقد عرف كل من لاري "نيلسون" و"فارنررامسي" التنمية الإجتماعية على أنها دراسة تهتم بتغير المجتمع من حيث بناءه، فهي العملية الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الوعي والإعتماد بين المواطنين تنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية في مواجهة مشكلاتهم. بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون هناك دفعة قوية عن طريق تعبئة كل الطاقات والإمكانيات الموجودة في المجتمع للوصول إلى تطور المجتمع إقتصاديا وإجتماعيا .

[1] فضل الله علي فضل الله ، دارة التنمية، الإمارات ، صوت الخليج ،1981 ، ص23.

تعتمد التنمية الإجتماعية على السياسة الإجتماعية للقيام بالوظائف التي تحققها التنمية للمجتمع، والتي يمكن تحديدها في،[1]الوظيفة التنموية وهي تعطي مكانة متميزة لدور الإنسان في التنمية وتنطوي هذه الوظيفة على دعم وتقوية الأسرة ،والوظيفة الوقائية وهي تتجه نحو الفئات التي يمكن أن تكون عرضة للتأثير السلبي في المستقبل من عملية التنمية ، وأيضا الوظيفة العلاجية وهي تتجه بصفة خاصة إلى بعض الفئات المحرومة والتي يطلق عليها الجماعات الهامشية كالأطفال المهملين ، كبار السن والمعوزين.

أيضا الوظيفة الإندماجية وهي التي إعتبرتها المنظمة الدولية للأمم المتحدة نقلة أساسية في سياسة الرفاهية كدمج المساواة في التنمية، العدالة في التنمية، بمعنى أثناء إعداد خطط التنمية الوطنية يجب على كل قطاع أن يجري تحليلا إجتماعيا لأثر السياسات بإعتماد مبادئ حقوق الإنسان، العدالة، المساواة، المشاركة في صنع القرار.

وبالنسبة للتنمية الثقافية فإنها تعتمد على تزايد عدد العلماء والمثقفين والباحثين والمفكرين وعدد الطلبة في الجامعات، وبالتالي فهي أساس وركيزة في ظهور تنمية إقتصادية وإجتماعية، وبالتالي كلما إرتفع المستوى العلمي وحجم الوعي ونسبة البحث العلمي في المجتمع كلما أدى ذلك إلى تزايد حظوظ نجاح التنمية الشاملة.

إن التنمية عملية متكاملة هدفها تنمية الإنسان عن طريق خطة ، و مبرمجة للمؤسسات والنظم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية، و التأكيد على أن التنمية عملية مجتمعية وأنها تهدف للإرتقاء بالإنسان ليكون واعيا بدوره السياسي والإجتماعي والإقتصادي من خلال المؤسسات اخملتلفة بما في ذلك المؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية كما أن التنمية في جوهرها تعبر إرادة تغيير وإدارة تغيير،وأن لها أبعادا ثلاثة البعد الإقتصادي، البعد الثقافي ،البعد السياسي، فإذا لم يكن هناك توازن في تحقيق الأبعاد الثلاثة تكون التنمية كالنمو المشوه، وكذلك التأكيد على أن الإنسان هو هدف ووسيلة التنمية، وأن التنمية مقدرة على الأداء والفعالية وأنها ليست مجرد نقد للخدمات الإجتماعية أو حتى وضع الإنسان في قفص ذهبي.

[1] تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة، السياسة الإجتماعية وإستراتيجيات التنمية الوطنية، 2007،ص03.

تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الإجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع الفرد، الجماعة، المؤسسات الإجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية بالإضافة لذلك إستحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.

الفرع الثالث: تطور مفهوم التنمية إلى التنمية البشرية

إستحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع ، كما لعب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية دورا بارزا في نشر وترسيخ هذا المصطلح .

برز الإهتمام بالتنمية البشرية خلال العقدين الأخيرين ولعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رياديا في تبني هذا المفهوم ،وترويجه في تقارير التنمية البشرية التي بدأ البرنامج في إصدارها إعتبارا من سنة 1990، ولقي ه ذا المفهوم إهتمامات كبيرة من جانب المشتغيلين بالعلوم الإجتماعية فيما عدا الإقتصادين الذين كانوا أخر من إهتمو بالموضوع.[1]

ويرى البعض إن تاريخ التنمية البشرية يعود إلى المدارس الإقتصادية السياسية من كلاسيك ونيو كلاسيك وتنموية، والتي يرجع تاريخها إلى منتصف القرن 18وإمتد طوال القرنين التاسع والعشرين، ولكن يختلف المفهوم عند تلك المدارس الفكرية عن المفهوم في حالته الجديدة ،حيث أن الأولى إعتبرت العمل عنصر الإنتاج على قدم المساواة مع بقية

[1] عبد الهادي عبد القادر السويفي،أساسيات التنمية والتخطيط الإقتصادي،القاهرة،جامعة أسيوط، 2008،ص68.

عناصر الإنتاج ، وأن الإنتاج ممثلا بالدخل القومي يعكس النمو والتقدم الإقتصاديين ، أما المفهوم الجديد فيعتبر الإنسان هو جوهر التنمية ، فالإنسان ليس فقط عامل إنتاج بل إنه هدف التنمية ،و أن التنمية يجب أن تستجيب ليس فقط إلى المتطلبات الإقتصادية ،بل إلى المتطلبات الإجتماعية والسياسية أيضا.

وتعرف التنمية البشرية طبقا للتعريف الوارد في تقارير الأمم المتحدة ، بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، ويوجد إجماع يكاد يكون تاما بين المهتمين بالتنمية البشرية بأن تلك الخيارات قد تكون بلا حدود وإن تغير عبر الزمن، ولكن ثمة ثلاث خيارات تبقى جوهرية في كل مستويات التنمية ، وهي كما وردت لأول مرة في تقرير الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية 1990، أن يعيش المرأ حياة طويلة وصحيحة، بالإضافة لأن يحصل على معارف، ويرافق ذلك الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشة لائق.

وهناك خيارات أخرى ويقدرها من الناس تقديرا عاليا وهي تمتد من الحرية السياسية والإقتصادية والإجتماعية إلى توافر فرص الخلق والإبداع والتمتع بإحترام الذات وضمان حقوق الإنسان ، والتنمية البشرية تشمل بناء القدرات البشرية بتحسين مستويات الصحة والمعرفة ، والمهارات من ناحية وإنتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ وفي أغراض الإنتاج وللنشاط في أمور الثقافة ، والمجتمع، والسياسة ، وإذا لم يتكافئ الجانبان حل بالإنسان الإحباط. ووفقا لهذا المفهوم عن التنمية البشرية يتضح أن الدخل ليس إلا واحدا من الخيارات التي يريد الناس أن يمسكو بها ، بالرغم من أهميته الواضحة ولكن لايجوز أن نلخص حياة البشر كلها في الحصول عليه ، ولذلك فإن التنمية يجب أن تفيد أكثر من مجرد زيادة الدخل والثروة،إن جوهرها يجب أن يكون البشر.

المطلب الثاني :أهداف التنمية ومؤشراتها

لا تنحصر التنمية فقط في تحديد أنماط الإستثمار ونما ذج التقنيات ،فالعوامل البشرية والإجتماعية والثقافية والسياسية لها وزنها ومقعدها ، إذ كثيرا ما فهمت التنمية في بعدها الإقتصادي الضيق، فالكثير من البلدان العالم الثالث إنخرطت في رؤى وسياسات تحصر التنمية في أساليب الإستثمار وتحديد القطاعات المحركة وأنماط التقنيات مما نتج عنه تغيب للعوامل التاريخية والبشرية والخصوصيات الثقافية .

ويمكن حصر أهداف التنمية من خلال زيادة الناتج القومي فيعتبر هذا الهدف من أهداف التنمية في الدول المتخلفة ،لأن الغرض الأساسي الذي يدفع ه ذه البلاد للقيام بعملية التنمية هو الفقر، وإنخفاض مستوى معيشة السكان ، وإرتفاع النمو الديمغرافي ، فلا يمكن القضاء على ذلك إلا بزيادة الدخل القومي،إن الدخل القومي مرتبط بعوامل عديدة منها معدل الزيادة في السكان ، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبير إضطرت الدولة إلى تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي المرتبطة ب إمكانيات الدولة المادية،الثروة بشرية فكلما توفرت رؤوس الأموال والكفاءات كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للدخل القومي[1].

كما أن رفع مستوى المعيشة وهو من الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الإقتصادية لتحقيقها في الدول المتخلفة، لأنه من المتعدر عليها تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل مسكن، صحة مقابل الزيادة في النمو السكاني، ولعل أقرب مقياس للدلالة على المستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل ، فكلما كان مرتفعا كلما دل ذلك على إرتفاع مستوى المعيشة والعكس صحيح ، ويرتبط هذا العامل كذلك بإعادة تقسيم متوسط الدخل على قاعدة المساواة في القدرة الشرائية ، أي معنى ذلك تحقيق توزيع عادل للدخل القومي.

إضافة إلى سعيها لتقليل التفاوت في الدخول والثروات، ففي أغلب الدول المختلفة يوجد فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات، إذ أن فئة صغيرة تحوز على جزء كبير من الثروة.إن هذا التفاوت في توزيع الدخل والثروة ، يؤدي إلى شعور الأغلبية باللاعدالة

[1] محمد عبد العزيز عجمية وأخرون،مقدمة في التنمية والتخطيط ،بيروت، دار النهضة العربية،1982،ص49.

الإجتماعية، فمن الضروري ربط مسألة التنمية بالعدالة الإجتماعية، ولهذا فالتنمية تتطلب إطار مؤسساتي وسياسي ضروري هدفه تحقيق التنمية.

بصفة عامة إن التنمية هدف أساسي تمكن المواطن من العيش أطول مدة وفي صحة جيدة ومن هنا فأساس التنمية هو تحقيق ما يسمى بالتنمية البشرية ، وليس فقط معدل نمو عالي أو دخل القومي معتبر ، وبالتالي فالكثير من العلماء إعتبر وا أن التنمية البشرية هي المؤشر الحقيقي للتنمية فلقد جاء في التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 1998، بأن التنمية البشرية هي تلك التي تستجيب لمتطلبات الحاضر، بدون أن تعرض قدرة الأجيال لتحقيق مستحقاتهم .

وللتنمية ثلاث مؤشرات أساسية ،حياة أطول أي الزيادة في متوسط الأعمار ، و مستوى التعليم معتبر، مقاسا من جهة بنسبة الأمية الكبار ومن جهة أخرى بنسبة التمدرس بالإبتدائي والثانوي والتعليم العالي بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و23 سنة.بالإضافة إلى الدخل الفردي مقاسا بالتكافؤ والمساواة في القدرة الشرائية[1].

تعتبر التنمية ضرورة تاريخية هدفها إزاحة كل عوامل التخلف لترقية الإنسان والتصنيع الذي هو وسيلة من وسائل تحقيق هدف التنمية إلى جانب ذلك تظهر عوامل أخرى مثل الزراعة ، الحد الديمغرافي، الإستثمارالبشري ، إصلاح الدولة ،الخروج من العزلة ،البحث العلمي والإبداع،إلى جانب التسيير الجيد والتنظيم.

المطلب الثالث : الفرق بين النمو والتنمية

إننا نفرق هنا بين التنمية والنمو عن طريق إستعمال مقياس التلقائية والإدارية، العقلانية والمنطقية من جهة ثانية، إذ أن التنمية مرتبطة بعنصر الإرادية المتمركزة في الكائن

[1] conseil national economique et Social,Rapport National sur le Devlopment Humain ,1988,Alger CNES ,Mai 1999, P4.

البشري بشكل أساسي ، أما النمو فقد يبقى رهين الأحادية وهو تعبير عن طاقة داخلية. وبذلك فإن النمو يمثل حركة الأحياء ، أما التنمية فتمثل التحكم في حركة الأشياء و الأحياء معا.

هناك من لا يميز بين النمو والتنمية، فالنمو يعني الإزدياد أما التنمية فهي عملية شاملة فيمكن أن تكون تنمية إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية أو سياسية، فقد يحصل نمو بالدخل دون أن تحصل تنمية، فالتنمية شيء أكثر تعقيدا وشمولا وعقلانية وعدالة من النمو، فيكاد يقتصر النمو على الجانب الإقتصادي[1].

النمو الإقتصادي يعني: "إرتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام مقاساً بالأسعار الثابتة، أي الإرتفاع الحقيقي للدخل القومي [2]، إذن يمكن للبلد الذي يعتمد إقتصاده على إنتاج وتصدير النفط، الغاز، الفحم، القهوة، أو الحديد، أن يحقق نمواً إقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد طبعاً شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية ، فهناك إختلاف بين مفهوم النمو والتنمية. فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي والطبيعي والعفوي دون تدخل متعمد من قبل الفرد والمجتمع، أما التنمية فهي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة، وفي حدود فترة زمنية معينة، فالنمو عملية نضج تلقائي ومستمر وزيادة في النوع والكم في سلسلة من مراحل الطبيعة.

أما التنمية فهي تخضع للإرادة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية تحركها قدرات إنسانية تخرج المجتمع من حالة الركود إلى الحركة والتقدم، وكذلك يوجد إختلاف بين مفهوم التغيّر والتنمية فالتغير هو التحول الذي يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في أنظمته أو في أنماط علاقاته أو في قيمه ومعاييره التي تؤثر في سلوك أفراده .

التغير لا يؤدى بالضرورة الحتمية إلى التقدم والإزدهار، ولا يفترض فيه الأحسن على طول الخط، وإنما قد يكون تغيرًا للأسوأ، بينما نجد أن غرض التنمية هو الإنطلاق نحو الأفضل بخطى مستقيمة صاعدة، ويفترض سيرها في خط واضح يتجه نحو الأمام ويميزها عما كانت عليه ،فإن النمو السريع والقصير الأجل لا يسفر بالضرورة عن تنمية إقتصادية

[1] إسماعيل عبد الرحمن وحربي عريقات ، مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد ،عمان 1999 ، ص331 .

[2] عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الإجتماعية مدخل إسلامي ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1999 ، ص10 .

حقيقية، بمعنى حدوث تغير في هيكل أو بنيان الإقتصاد يؤدي إلى تحسن في حياة المجتمع، أما التنمية الإقتصادية لا ينبغي أن تفهم على أنها تغير كمالي، سطحي، مرحلي، عابر، يقتصر على عنصر معين من عناصر التنمية، إنما هي خطة معقدة ومتشابكة تستهدف تغييرا جوهريا في البنيان الإقتصادي، يمتد ليمس كافة العلاقات الإقتصادية، ويسفر عن رفع معدل الإنتاجية بقدر كفاءة إستخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح.

كذلك يرتبط مصطلح التنمية الإقتصادية بالأجل الطويل، قد يكون إرتفاع الدخل القومي لفترات قصيرة لا يسفر عن تطورات هامة في هيكل الإقتصاد ؛ لذا يجب أن يكون إرتفاع الناتج القومي مستمراً وغير منقطع لأجل طويل، والأجل الطويل ينبغي أن لا يقاس ببضع سنين، بل يجب أن يدوم لخمسة عشر عاماً على الأقل ، ولا بد للنمو الإقتصادي أن يسبق التنمية الإقتصادية ، فمن الصعب تصور تنمية إقتصادية من غير إرتفاع الدخل القومي الحقيقي ، وبذلك فإن النمو الإقتصادي يعد شرط أساسي للتنمية لكنه ليس دائماً الشرط الأوحد.

كما يعني النمو تحقيق زيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن أو أنه يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن ، والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي .

أما التنمية فتحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو، وبالتالي قد يكون هناك نموًا دون أن يكون هناك تنمية، فالنمو كما أسلفنا هو زيادة في الدخل القومي والفردي ، والتنمية هي تغييرات هيكلية في المجتمع، ومع هذه الإختلافات بين النمو والتنمية ، إلا أنهما يلتقيان في أن النمو والتنمية يهدفان في المقام الأول ويتفقان في ذات الوقت على الإتجاه والغاية والهدف ، فكلاهما يسيران إلى الأمام وصولا إلى الإرتقاء بالمجتمع أي أنهما يتفقان من حيث الإتجاه الإيجابي .

أما من حيث تقسيمات التنمية فهناك التنمية الإقتصادية والتي تنصب على الجوانب الإقتصادية والمادية والإنتاجية ، وهناك التنمية الإجتماعية والتي تتحدث عن البناء الإجتماعي ووظائفه ومواجهة مشكلاته المختلفة وإزالة العقبات والعراقيل بما يحقق الرفاه

التقدم ،أماالتنمية المجتمعية فهي نمط يتألف من النمطين الإقتصادي والإجتماعي ، ولذلك يطلق عليها غالبا التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، أي بين القطاعات البشرية وبين كافة الموارد غير البشرية لتحقق بالتالي الإستراتيجية العامة للدولة[1] .

المطلب الرابع: مضامين التنمية

إن مفهوم التنمية مرتبط بتحقيق تحسن نوعي و هيكلي في مختلف المجالات مما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية للفرد ، و الوصول إلى مرحلة الإستغلال الأمثل لقدراتهم و مهراتهم.
إن التنمية هي عمل واعي و موجه ، كما أنها تقوم على أساس مشاركة الأفراد والجماعات بهدف تنظيم قدراتهم و تنطلق من القيم والظروف السائدة في المجتمع ، وتسعى لإحداث تغييرات وبذلك للتنمية مفوم شامل حيث لا تركز على جانب دون الآخر، كما أن التنمية تعني تغييرات في هيكلية المجتمع المختلفة وهي الأبعاد الإقتصادية من حيث التغييرات التي تحدث في العلاقات النسبية بين القطاعات الإنتاجية وبين الناتج القومي أو في نسب العاملين في القطاعات المختلفة، وهي نسب وعلاقات يتم إستخدامها للحكم على مدى تقدم أو تخلف إقتصاد ما.

أما الأبعاد الإجتماعية من حيث تغييرات الأزمة في العلاقات والتقاليد الإجتماعية التي تتماشى مع ظروف المراحل المختلفة التي تنشأ عند إنتقال المجتمع من مرحلة معينة من التطور إلى مرحلة أخرى ، هذه التغييرات الإجتماعية يجب أن تتم في إطار من الأسس والقواعد المستمدة من القيم الإيجابية من التراث الإنساني .

بالنسبة للأبعاد السياسية فهي تتطلب مرونة كافية وفعالية من المؤسسات السياسية تتماشى مع متطلبات مراحل التنمية، بحيث توفر الإستقرار السياسي المنشود الذي يساعد على تحقيق أهداف التنمية أو ما يعرف بالتنمية السياسية .

[1] محمد شفيق ، مرجع سبق ذكره، ص 19.

فيما الأبعاد التنظيمية والإدارية التي تعتبر مطلبًا ضروريًا لإحداث التنمية ، حيث أصبح الجهاز الحكومي في معظم دول العالم ودول العالم النامي خاصة يطلع بعبء التنمية ويتولى قيادتها ، وهذا يدعو إلى وجود جهاز إداري مرن يتفاعل مع مراحل التطور المختلفة للمجتمع ويطغى على البيروقراطية التي كثيرًا ما تقف حجر عثرة أمام عملية التنمية[1]، إن هدف التنمية هو توفير الحياة الكريمة للفرد ، وهذا الهدف في حد ذاته يتطلب أكثر من مجرد زيادة في الدخل القومي أوالفردي ، فالحياة الكريمة للفرد تعني بمفهومها الشامل نوعية الحياة التي يعيشها الفرد في المجتمع من حيث توفر المسكن الصحي الملائم والخدمات المناسبة ، الصحية ،التعليمية، الإجتماعية ، أي الحقوق الإجتماعية و الإقتصادية للإنسان إلى جانب توفير الحاجات الضرورية بالكمية والنوعية المناسبة .

وأخيرًا وبما أن الفرد هو الهدف الأساسي للتنمية فهو أيضًا الوسيلة لتحقيقها، فبدون تفاعل الفرد ومساهمته الفاعلة في تحقيق التنمية لايمكن إحداث التغييرات المنشودة ، من أجل ذلك لابد من أن يشعر الفرد في المجتمع بإنه جزء من عملية التنمية من حيث رسم السياسات ووضع الخطط حتى يكون لديه الحافز لتنفيذ ما يناط به لتحقيق التنمية.

المبحث الثاني:

أشكال العمليات التنموية في الجزائر من سنة 1989 إلى سنة 2009

لقد توزعت وتنوعت فروع التنمية لتشمل لا الجانب الإقتصادي فقط، بل جوانب عدة كالتنمية الإدارية، والتنمية البشرية، والثقافية أيضاً، والسياسية، و إتفق جميع الباحثين على ضرورة تلازم هذه الفروع بظرف زمني محدد وتطبيقها مجتمعة فالكل يكتمل ويتكامل بالتفاعل التام بين مختلف الفروع إذ يتمم بعضها البعض، وهذا البعض يعطي المشروعية والمصداقية لعملية التنمية الكلية وربما أحياناً أعطيت أفضلية نسبية لهذا الفرع أو ذاك بحسب الظروف الإجتماعية المتعلقة ببلد ما.

المطلب الأول:واقع التنمية الإقتصادية في الجزائر

سعت الجزائر إلى إقامة نظام إقتصاد السوق، و قد تـــم خوض هذا المسارعلى أساس العبر والدروس الـــمستقاة من التـــجربة السابقة لبناء البلاد، إذ شهدت هذه الفترة التحرير الإقتصادي والذي تَبَنىَ إزالة القيود على التجارة الخارجية و تحرير الأسعار ، ودعم المنافسة لتحفيز القطاع الخاص و تشجيعه، حيث بدأت مشكلة تراجع كفاءة القطاع العام عن القيام بمهام ومتطلبات الرفاه ، إن الإصلاح هذا يهدف في حقيقة الأمر إلى إرساء الدولة الـــجزائرية على أسس جديدة حقا، إستـــجابة للـــمقتضيات الـــجديدة الناتـــجة عن التـــحولات السياسية والإقتصادية التي تشهدها الـــجزائر.

الفرع الأول: إجراءات وقوانين الإصلاحات

كان لزاما على المشرع الجزائري تبني وسائل قانونية تتماشى و النهج الجديد و تأكد ذلك بصدور دستور 1989 الذي تخلى بصفة رسمية عن تعاليم النظام القديم و كرس مبدأ حرية التملك، أصبح من الضروري إحداث التغيير على مستوى المنظومة التشريعية لتتماشى و التوجهات الجديدة لسياسة الإصلاحات الإقتصادية المتبعـــــة، فسعت الجزائر لتشجيع بروز إقتصاد حر، حيث تكون الأولوية للمبادرات الحرة ، مرونة، سوق مالية حقيقية، ولتحقيق هذه الأهداف شرعت في تعديل الأنظمة القانونية بما يتماشى مع تحرير الإقتصاد وتشجيع الإستثمارات ، ومن أهم هذه القوانين:

1 قانون المنافسة والأسعار

وبدأت هذه التغيرات بإصدار القانون رقم 89-12 و المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار، والذي يمكن إعتباره خطوة أولية في سبيل إرساء قواعد نظام السوق،

وذلك نتيجة تحريره الجزئي للأسعار و تبنيه لمقاييس حساب تكاليف الإنتاج و حالة العرض و الطلب و المنافسة الإقتصادية [1]، و نميز هنا إلى أن هذا القانون إستند إلى الأمرين الفرنسيين الذين كانا مطبقين في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي في الجزائر و هما الأمر رقم 45-1483 و الأمر رقم 45-1484 ، يتعلق الأول بالأسعار و الثاني بمعاينة و متابعة و معاقبة مخالفات التشريع الإقتصادي المعمول به أنذاك ، و إستند أيضا إلى القانون الصادر عام 1905 المتعلق بقمع الغش.

هذه القوانين نجدها كلها جاءت لتكريس مبدأ حرية الصناعة و التجارة الذي كرسه المشرع الفرنسي في أواخر القرن 18 في قانون 1791 و هو المبدأ الذي تم تكريسه في الجزائر بمقتضى دستور 1996 و ذلك تحديدا في المادة 37 منه ، و إن كان المشرع الجزائري قد كرس من قبل النتائج المترتبة على هذا المبدأ من حرية للمنافسة و الأسعار ، فمن خلال قانون 89-12 المتعلق بالأسعار ، ميز بين نوعين من الأسعار حيث بقيت الدولة تلتزم بدعمها لبعض السلع و الخدمات الأساسية، وحددت لها بذلك أسعارا إدارية، أما الأسعار الأخرى فهي حرة يتم تحديدها على أساس التكاليف الحقيقة و الربحية ، وتعني الأسعار الإدارية أنها خاضعة لإدارة الدولة، وتهدف إلى تدعيم القدرة الشرائية للأفراد والنشاط الإنتاجي .

يتم ضبطها عن طريق تحديد الأسعار القصوى وأسعار الهامش، أما الأسعار الحرة فهي نظام التصريح بالأسعار ، بحيث من خلاله يصرح الأعوان الإقتصاديين بالمنتجات والأسعار المرغوبة لدى مصالح التجارية ، ويترتب على الأعوان الإلتزام بتلك الأسعار ،أما في حالة تغييرها يجب تقديم تصريحا جديدا لدى نفس المصالح.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة السياسية والأزمة الإقتصادية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص 166.

مكن هذا الإجراء من إحداث تغيير جذري في نظام الأسعار، حيث أنه بداية من شهر جوان1991 تم تحرير كل الأسعار ما عدا أسعار 50 منتوجا بقيت تخضع لنظام الأسعار بهامش أقصى تحدده الدولة، و22 منتوجا مدعما من الدولة لحماية الطبقات الفقيرة.[1]

وفي إطار إقتصاد السوق صدر الأمر 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995 الذي بمقتضاه تحدد بصفة حرة أسعار السلع والخدمات إعتمادا على قواعد المنافسة [2] ،إلا أن الدولة تتدخل لتقيد من مبدأ الحرية العامة للأسعار إذا توفرت بعض الشروط مثل حدوث كارثة طبيعية أو صعوبات في التموين بالنسبة لقطاع نشاط معين أو في منطقة جعرافية معينة، وفي نهاية 1997 تم إلغاء كل الدعم على المنتوجات الغذائية والطاق وية، فأدى ذلك إلى إرتفاع الأسعار بمعدل 100%.

ونجم عن هذا تحرير معظم الأسعار، ورفع الدعم عن معظم السلع، ف إرتفعت أسعار المنتوجات الغذائية والبترولية التي كانت مدعمة إلى حوالي 100% خلال سنة 94-95، و60% خلال 95-96. وفي نهاية عام 1997 تم إلغاء كل الدعم على المنتوجات الغذائية والبترولية لتتماشى مع الأسعار العالمية.

تميز المرور من الأسعار التي تخضع للنظام الإداري وهي الأسعار القصوى وأسعار الهامش، إلى أسعار النظام الحر بسرعة مذهلة كما يشهد على ذلك الجدول التالي

الجدول رقم (02) تطور أنظمة السعر (بالنسبة المئوية%)

السنوات	1989	1991	1994

[1] Hocine Benisaad , restructuration et réformes économique1979-1993, O.P.U Algerie 1993, p154.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية ،مرجع سبق ذكره، ص174 .

الأسعار الإدارية	90,0	28,3	18,8
الأسعار القصوى	-	21,3	12,4
أسعار الهامش	-	7,0	2,4
الأسعار الحرة	10,0	71,1	85,2
المجموع	100	100	100

المصدر: وزارة المالية تقرير 1995

و هنا نجد أن الدولة بدأت برفع يدها أو ما يسمى بالدعم عن المنتجات حيث نجدها في سنة 1989 كانت تدعم 90% من المنتوجات، أما 10 % فكانت مبنية على أساس التكلفة الحقيقية ، وهنا نجد أن الدولة كانت تسعى لتدعيم القدرة الشرائية غير أن سنة 1991قدمت الدولة دعما مقدرا ب 28,3% ، أما مانسبته 71,1 % فكان محددا على أساس تكاليف العملية الإنتاجية، غير أن 12,3% من المنتجات كانت خاضعة للأسعار القصوى و التي تم بمقتضاها تحديد حد أقصى لأسعارها ، غير أن هذه الأسعار الأخيرة عرفت تناقصا في سنة 1994 لتصل إلى 12,4%، لتصل نسبة السلع المدعمة من طرف الدولة إلى 18,8% ، وما نسبته 85,2% خاضع لتكلفة إنتاجه و هي الأسعار التي يحددها المنتج.

2 قانون القرض والنقد(1990)

في إطار تحديث و إصلاح النظام المصرفي تمت المصادقة على قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض ويعتبر أهم حدث ميز النظام المصرفي والمالي إبتداء من 1990.[1] والذي بموجبه تم الفصل في التداخل الموجود بين الخزينة و البنك المركزي وأصبحت الدولة مجبرة على التخلي على التمويل المباشر للمؤسسات العمومية عن طريق الخزينة[2].

وأولى بوادر التحول بالنسبة للنظام المصرفي بدأت عام 1990 بعد إصدار قانون القرض والنقد الذي نص على [3] منح البنك المركزي الإستق لالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية وفي ه ذا الإطار يلاحظ أنه أجريت إعادة تنظيم إدارية على البنك المركزي حتى يقوم بمهامه الجديدة بدون بيروقراطية وسمي بنك الجزائر.

كما تضمن إنشاء مجلس النقد والإئتمان والذي يمثل السلطة النقدية في الجزائر وهو المسؤول على وضع وصياغة سياسات الإئتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسة النقدية ويرئس هذا المجلس محافظ بنك الجزائر ، ويضم نواب المحافظ الثلاثة بالإضافة إلى ثلاثة مندوبين من الحكومة ،أيضا تطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الحكومة والنظام المالي. وكذا إرساء مبد أ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على الإئتمان و إعادة التمويل من البنك المركزي ، كما حمل في طياته قواعد جديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج وتواجد المؤسسات المالية والإقتصادية الأجنبية بالجزائر، وذلك كوسيلة لتشجيع الإستثمار الأجنبي الذي يمكن أن يساعد على خلق ديناميكية جديدة في الإقتصاد، و المشاركة في التنمية .

من جهة أخرى لقد أقر قانون النقد و القرض 90-10 بضمان إمكانية إعادة تحويل رؤوس الأموال و النتائج و المداخيل و الفوائد، و ذلك بناءا على الإتفاقيات الدولية التي

---

[1] قانون 1990- 10 المتعلق بالقرض والنقد المؤرخ في 14-04-1990، الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد 16 بتاريخ 14-04-1990.

[2] C.N.E.S, Rapport préliminaire sur les éffets économiques et sociaux du programme d' ajustement structurel ,1998, Alger ,p18.

[3] قانون 1990-10 المتعلق بالقرض والنقد المؤرخ في 14-04-1990، مرجع سبق ذكره، ص 57.

وقعت عليها الجزائر والتي تلتزم بإحترامها. و في هذا الإطار فإن مجلس النقد و القرض يعتبر الهيئة المخولة قانونا لإصدار تراخيص للإستثمار في القطاع المالي والإقتصادي وإعتماد الإستثمار الأجنبي في الجزائر[1].

وتم بذلك تصريح السلطات بموجب هذا القانون للسماح بإنشاء البنوك الخاصة، كما تم إلغاء التخصيص في التعامل مع البنوك التجارية بالنسبة للمؤسسات العمومية، و أصبحت لها الحرية في التعامل مع أي بنك ، ويهدف هذا القانون عموما إلى تقديم تسهيلات إئتمانية للمؤسسات الإقتصادية وجعل البنوك في خدمتها بمعنى يجب أن يكون القطاع المالي يلعب دورا نشيطا في تعبئة الموارد المالية وتخصيصها ويتم هذا التحول وفق جعل أدوات السياسة النقدية تتماشى وفق قواعد السوق وتحرير أسعار الفائدة بالإضافة إلى التحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري والرأسمالي و إعتماد سياسة أكثر مرونة إتجاه سعر الصرف وكذا إنشاء سوق نقدية مالية حقيقية (بورصة).

إن الدخول في إقتصاد السوق وتحرير النشاط الإقتصادي تحول لا يخص ميكانيزمات الداخلية للدولة أسعار الأجور ، معدلات الفائدة ، وإنما يخص أيضا ميكانيزمات خارجية كتحريك رؤوس الأموال والتجارة الخارجية وكذلك تشجيع الإستثمار الأجنبي .

مما يعني أن قانون النقد قد فتح أبواب الإقتصاد الجزائري أمام المستثمر الأجنبي بهدف الإرتقاء وزيادة حجم الإنتاج ، وتنويع المنتجات وتوسيع الإستثمارات الداخلية ،كما أن هذا القانون قد أقر تحرير سعر الفائدة وتحويلها إلى معدل فائدة حقيقي موجب ، وهذا بإيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

وهذا سيؤدي إلى إحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الإستثمارات وتحسين فاعليته بالرفع من إنتاجية رأس المال ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي. [2] وأيضا هذا القانون سمح بتنوع المحيط المصرفي الوطني بإنفتاحه على بنوك

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص175.

[2] بلعزوز علي،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2000،ص189.

خاصة جديدة وطنية وأجنبية ،إذ يبدو أن قانون النقد والقرض لسنة 1990 قد أعطى لبنك الجزائر مسؤولية الإهتمام بالسياسة النقدية والرقابة على الجهاز المصرفي وألغى التمويل المباشر من الخزينة لإستثمارات المؤسسات العامة الجيدة .

– قانون النقد والائتمان المؤرخ في 14 أفريل 1990 الذي يكرس حرية الإستثمار بالجزائر سواء أكان استثمارا مباشرا أو ضمن شراكة إذ يسمح بدخول أشكال إسهامات الرأسمال الخاص.

–قانون الإستثمار الصادر في 5 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الإستثمار من خلال مجموعة من المزايا والضمانات جلبا للإستثمارات الأجنبية. هذا القانون يسمح بإنشاء المناطق الحرة بالجزائر مثل منطقة بلارة الحرة الصناعية بولاية جيجل بالإضافة إلى القانون المتعلق بالمنافسة الذي يكرس حرية تحديد الأسعار.

تحرير التجارة بالجزائر، ألغى إحتكار الدولة على التجارة الخارجية، في نفس السياق أقرت الجزائر بالتحكيم الدولي في مجال التجارة الدولية وإنضمت إلى المنظمات الدولية، لتخوض بالموازاة مع ذلك إصلاحات ضريبية وتبني أنظمة ضريبية جديدة مثل الرسم على القيمة المضافة الضريبة على أرباح الشركات الضريبة على الدخل الإجمالي، إعتماد إصلاح النظام الجمركي لجعله يواكب نظام إقتصاد السوق وتحرير التجارة والسير نحو تحقيق قابلية صرف الدينار الجزائري من الناحية التجارية، وتم إصدار القوانين حول علاقات العمل بالإضافة إلى إصدار القوانين الإجتماعية الخاصة بحماية الأجراء وضمان الشغل والتقاعد المبكر كما عرفت القانون المتعلق ببورصة القيم المنقولة والذي أفضى إلى إنشائها فيما بعد ولكذا إصدار القوانين الخاصة بشركات الإستثمارات ذات الرأسمال المتغير ، وبالصناديق المشتركة للإستثمار.

على الصعيد التنظيمي لقد أخذت الدولة عدة تدابير وأصدرت عدت أدوات من خلال فتح مجالات وسيطية لمتابعة المسار الإصلاحي وهذه الأدوات هي وكالة ترقية ودعم

ومتابعة الإستثمارات واللجان المحلية لمتابعة ودعم الإستثمارات المتخصصة في منح قطع أرضية لفائدة المستثمرين.، بورصة المناولة والمنظمات المهنية الأخرى. بالإضافة إلى إنشاء هيئات لتشجيع وضمان الصادرات ، مثل ديوان ترقية الصادرات ، والشركة الجزائرية لتأمين الصادرات، وإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

كما تم إنشاء منظمات أخرى، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وتشكيل عدة مكاتب مخصصة لإرساء نظام بالإستثمارات والدراسات والمخابر والوكالات العقارية[1].كما يعمل على التنسيق بين البنوك والمؤسسات في تدعيم مسار التطهير المالي للمؤسسات.

3- قانون التجارة الخارجية

في ظل الإصلاحات الإقتصادية إعتمدت الدولة برنامج تدريجي هام لتحرير التجارة الخارجية، والذي جسده القانون 88-29 حيث منح مرونة أكثر في مجال إحتكار الدولة من خلال تخصيص مبلغ محدد من النقد الأجنبي والإئتمان لكل شركة لإستعماله حسب تقديرها الخاص، وفي هذا السياق صدر المرسوم 88-167 في سنة 1988 الذي سمح للمؤسسات الإستفادة من ميزانية للعملة الأجنبية.

وتتحدد هذه الميزانية إنطلاقا من إيرادات التصدير بالنسبة للمؤسسة بمعاملاتها مع الخارج بكل حرية بعيدا عن إجراءات المراقبة الإدارية والمالية، وطبقا لأحكام قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض يرخص لغير المقيمين وللمقيمين بتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع إقتصادية، ويمكن لرأس المال الأجنبي أن يستثمر في أي نشاط إقتصادي غير مخصص صراحة للدولة[2].

---

[1] جريدة العالم السياسي، أسبوعية جزائرية، العدد251 ، من 22 إلى 28 نوفمبر1998 ،ص15.

[2] المتضمن لقانون المالية لسنة 5-2003 وزارة المالية، قانون رقم02 .

وقد تبنت الجزائر خلال هذه الفترة مرسوما تنفيذيا جديدا يرمي إلى تحرير التجارة الخارجية تحت رقم 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 ، و المتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية، وتم بموجبه إلغاء نظام إحتكار الدولة للتجارة الخارجية المطبق سابقا، وتم في نفس السياق تحديد الشروط اللازمة لتطبيقه فيما يخص تمويل عمليات الإستيراد عن طريق التعليمة رقم 91-03 المؤرخة في 21 أفريل 1991 الصادرة عن بنك الجزائر[1].

4- قانون الرسم على القيمة المضافة

هي نظام جبائي عالمي ، أنشئ في الجزائر بموجب قانون 90-36 المؤرخ في 31/12/1990 المتضمن قانون المالية لسنة 1991 ، و ذلك في مادته 65 و هذا القانون طرح القواعد العامة المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة ، إلاّ أنّ المواد من 72 إلى 99 من القانون رقم 91-25 المؤرخ في 1991-12-18 المتضمن قانون المالية لسنة 1990حيث فصّلت و حدّدت كيفيات تطبيق هذا الرسم ، إلا أنه لم يدخل حيز التطبيق إلاّ إبتداءا من 1992-04-01 ، و ذلك راجع لتأخر المصادقة عليها من جهة و إعطاء فرصة إستيعاب أحكامها لأعوان الإدارة الضريبية ، و كذا الخاضعين لها من جهة أخرى حيث أنها ضريبة غير مباشرة تفرض عند القيام بعملية الإستهلاك .

أسس الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991، بالمقابل ألغي النظام السابق المتشكل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج ،على تأدية الخدمات، وذلك نتيجة المشاكل التي شهدها هذا النظام من حيث تعقده وعدم ملائمته مع الإصلاحات التي شهدها الإقتصاد الوطني ، إن هذا الرسم وحسب تسميته يتعلق بالقيمة

[1] C.N.E.SRapport préliminaire sur les éffets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel ,OP.cit P :28.

المضافة المنشأة خلال كل مرحلة من مراحل العمليات الإقتصادية والتجارية وتتحدد هذه القيمة المضاف بالفرق بين الإنتاج الإجمالي والإستهلاكات الوسيطة للسلع والخدمات ،كما أن الرسم على القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة على الإستهلاك تجمع من طرف المؤسسة إلى فائدة الدولة ليتحملها المستهلك النهائي. لقد خطت الجزائر من خلال تبنيها لمجموعة القوانين و المراسيم السابقة خطوة أولى في سبيل إرساء أسس نظام إقتصاد السوق، إلا أنها بقيت جزئية إستدعت إجراء إصلاحات أكثر عمقا وتأثيرا نظرا للإختلالات التي كان يعاني منها الإقتصاد الجزائري.

الفرع الثاني:الملامح الرئيسية للتنمية الإقتصادية

لقد شرع في الإصلاحات الإقتصادية من أجل القيام بتحويلات جذرية في الدائرة الإقتصادية ، وعلى خلفية إرتباط الجزائر من الناحية الإقتصادية بالمؤسسات العملاقة للتمويل الدولي و أبرزها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي اللتان قامتا بالإشراف الإدارة ولعمليات إدماج مستمرة لإقتصاديات الدول المنفردة وذلك من خلال برامج الإصلاحات الهيكلية و المالية و الخصخصة، وتجدر الإشارة هنا أن التحولات الإقتصادية الليبرالية في الجزائر بدأت قبل تدعيم التعاون مع صندوق النقد الدولي بعد التجربة الفاشلة في ظل المنهج الإشتراكي ومحاولات الإصلاح في بداية الثمانينات التي كانت تأكد و تراهن على المنهج الرأسمالي في علاج أزمات الإقتصاد الجزائري .

1- الإصلاحات الهيكلية

مع بداية التسعينات من القرن العشرين ظهر نموذج من الإصلاحات يقوم على تطبيق الإصلاح الهيكلي ، سياسات إستهدفت تحرير السوق وإلغاء القيود على المعاملات وإزالة

الدعم قصد تحقيق الإستقرار الإقتصادي وضمان التوازنات المالية ، إن من أهم العوامل الذاتية التي فرضت على الجزائر تبني سياستي التثبيت الإقتصادي، والتصحيح الهيكلي هي طبيعة نظامها الإقتصادي الذي يتلخص في أنه إقتصاد ريعي [1] .

وكانت نتائج الإصلاح في هذا الجانب إيجابية ومقبولة ، يبرز الواقع الإقتصادي الذي أفرزه برنامج التصحيح الهيكلي، من هذه الناحية أن هناك تحسنا واضحا في معظم المؤشرات الكلية ، إذ كان الهدف الأساسي هو إستعادة التنمية على أسس متينة، فإن الإقتصاد الوطني وبعد فترة من الركود الإقتصادي الطويلة نسبيا، قد حقق معدلات إيجابية ولو أنها متواضعة في بعض الأحيان كما يتضح من خلال البيانات الكمية في الجدول

جدول رقم (03) : يوضح تطور بعض المؤشرات الإقتصادية للإقتصاد الوطني 1989- 1998

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو %	2.9	0.1	2	2	2.2	0.9	3.9	4	4.5	4.7
تطور مستوى العام للاسعار %	–	–	–	–	*2.05*	*29*	*29.8*	*18.7*	*5.7*	*5*
تطور حساب الجاري مليار دولار	–	–	–	–	*0.36*	*1.85*	*1.9*	*1.25*	*3.21*	*0.81*

المصدر :كريم تشاشيبي و الاخرون, الجزائر في تحقيق الإستقرار و التحول إقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، 1998، ص 87.

البيانات تؤكد أن الإقتصاد الجزائري قد حقق معدلات نمو إيجابية خلال فترة البرنامج بعد مدة سبع سنوات من المعدلات السلبية، غير أنه وبالتعمق بالتحليل إلى النتائج الميدانية

يتضح أن العوامل الخارجية قد لعبت دورا حاسما للوصول إلى هذه النتائج حيث يمكن تلخيص العوامل في تحسن في معدلات خدمة الدين وسخاء مصادر الإقراض الأجنبية بعد إعتماد الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي ،الإرتفاع المزدوج من ناحية الكميات و من ناحية الأسعار، الظروف المناخية الملائمة خاصة مع بداية فترة البرنامج، والتي عادت بالتحسن بالنسبة للمردود الفلاحي وهو مانتج عنه زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

أ)الميزانية العامة[1]

سجلت هي الأخرى تحسنا مستمرا خلال فترة البرنامج أو حتى بعد ذلك حيث إنخفض العجز من8.7%سنة 1993 إلى % 4.4 سنة 1994 لتسجل الميزانية فائضا بلغ 3 % ،2.4% و 2.9 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاثة الأخيرة أي96،97،98 على التوالي.

إن هذا الفائض يرجع إلى زيادة فعالية التحصيل الضريبي و الإنخفاض النسبي للنفقات العامة بسبب السياسة التقشفية المنتهجة ، حيث تبرز البيانات الإحصائية أن الإيرادات إرتفعت من 27.6٪ إلى 33٪ ثم 34٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، و ذلك خلال سنوات 93،97،96 على الترتيب ، في حين أن النفقات العامة شهدت في المقابل إنخفاضا واضحا رغم الإرتفاع الطفيف لسنة 1997 حيث بلغت على التوالي 33.6٪، 29٪ ، 31 ٪ لسنوات 95،96 و 97 .

1 هادي خالدي ،المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ،دار هومة ،1996،ص89.

ب)ميزان المدفوعات[1]

سجل هو الآخر نتائج طيبة وذلك كنتيجة طبيعية لإنخفاض ضغط المديونية الخارجية والمساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية ، وهو ما ساعد على إعادة تكوين إحتياطات الصرف، وبلوغها مستوى عال جدا ، بما يسمح بالتحكم في قيمة العملة ، وتقليص اللجوء إلى القروض لتمويل الإستيراد.

جدول رقم (04) :يوضح تطور مؤشرات الدين الخارجي و الإحتياطات الدولية في 1990-1998

السنوات	تطور رصيد الدين الخارجي	تطور خدمة الدين الخارجي	معدل خدمة الدين %	تطور إحتياطات الدولية
1990	28.379	8.891	66.4	-
1991	27.875	9.508	73.5	-
1992	26.678	9.278	76.5	-
1993	25.724	9.050	82.2	1.5
1994	29.486	4.520	47.1	2.6
1995	31.573	4.244	38.8	2.1

1 هادي خالدي ، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ،مرجع سبق ذكره،ص89.

1996	33.651	4.281	30.9	4.2
1997	31.222	4.465	30.3	8
1998	30.473	5.180	47.5	6.8

الوحدة مليار دولار

المصدر :كريم تشاشيبي وأخرون، الجزائرفي تحقيق الإستقرار التحول إلى إقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، 1998، ص90.

إن المتتبع للتطور التاريخي لخدمة الدين الخارجي يلاحظ الإنخفاض المحسوس لمؤشر خدمة الدين خلال الفترة 1990-1998، وذلك نتيجة للأثر الإيجابي لإعادة الجدولة، فالمعطيات المبينة أعلاه تبرز أن خدمة المديونية إنخفضت لأول مرة إلى حدود4 مليار دولار سنة1994 . بمعنى تقلصت إلى أكثر من النصف بعدما كانت تتجاوز 9 مليار دولار 93، ثم سجلت إرتفاعا نسبيا سنة 1998، ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين هما إنخفاض أسعار البترول وإرتفاع أقساط الدين المستحقة .

ج)الإحتياطات الدولية

لقد عرفت الإحتياطات الدولية تحسنا غير مسبوق وذلك نظرا للعوامل الخارجية المساعدة، إعادة الجدولة وتحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية ، حيث تجاوز متوسط سعر البرميل أكثر من 19 دولار،خلال سنتي 96 و97 مما سمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري ، الأمر الذي أثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات.

وهو ما سمح للجزائر برفع إحتياطاتها الدولية حيث انتقلت من 2.6 مليارد‌ولار سنة 94إلى 4.5 مليار دولار سنة 96ثم لتبلغ الذروة سنة97 ب 8.00 مليار دولار رغم

التراجع النسبي خلال سنة 98 ب 6.08 مليار دولار، وذلك بسبب تراجع أسعار المحروقات حيث بلغ متوسط سعر البرميل خلال السنة 13 دولار من جهة، وإرتفاع خدمات الدين الخارجي من جهة ثانية، بالإضافة إلى دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية ، وثم التأكيد على إعادة الهيكلة وأهمية إشراك القطاع الخاص وتشجيع الإستثمارات الأجنبية قصد الإرتقاء بالقدرات الوطنية الإنتاجية والتسويقية، وكانت نتائج الإصلاح في هذا الجانب متواضعة رغم إنفاق الدولة على هذه الإصلاحات حوالي 25مليار دولار أمريكي [1].

إلا أن ما تحقق لا يكاد يعدو تعديلا في نصوص المنظومة التشريعية والتنظيمية، أما بالنسبة للمستوى التطبيقي فإن الأهداف المحددة وهي إعادة هيكلة المؤسسات، الخصخصة، تحرير التجارة الخارجية، تحرير نظام الصرف، زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي، فعرفت تأخرا وتباطؤ يتضح من إعادة الهيكلة.

إنطلاقا من النتائج المسجلة تم إقرار برنامج وطني لتأهيل المؤسسات بغية الإرتقاء التنافسي ودمجها في الإقتصاد العالمي، غير أن السمة المميزة لإعادة الهيكلة إقتصرت على التطهير المالي الذي كلف الميزانية العامة للدولة أكثر من 600 مليار دج بين-1991 1989، وقد عرف نتائج معتبرة بالإضافة إلى أنه تمت تصفية الكثير من المؤسسات وخصخصة القليل، كما عرفت مؤسسات أخرى الإفلاس والزوال.

كما شهدت تسريح العمالة حيث تم تسريح أكثر من 800 ألف عامل بين- 2006 1994 وهو ما ساهم في إرتفاع نسبة البطالة ، وأيضا من خلال الخصخصة لجأت الدولة إلى مؤسسات التمويل الدولية للحصول على القروض، للتتحكم في العجز وهو ما جعلها

[1] إبراهيم العيسوي، المسار الإقتصادي المصري وسياسات تصحيحية،بحوث وملتقيات، ندوة عقدت بالكويت، فيفري 1988المعهد الوطني للتخطيط، ص7 .

تقبل جملة من الشروط المتمثلة في برنامج الإصلاح الإق تصادي، الذي إنعكس بالدرجة الأولى على وظيفة الدولة التي تراجعت بشكل كبير وهو ما سمح بظهور القطاع الخاص الذي يزيد في قوة وفعالية المجتمع المدني الذي يتبنى مطالب إجتماعية وسياسية، ويشكل قوة ضاغطة على الدولة التي تسعى إلى إحتواء الوضع من خلال إعطاء هامش سياسي سواء على مستوى القاعدة من خلال السماح بالتعبير السياسي من خلال تأسيس الأحزاب، أو من خلال المشاركة في عملية صنع القرار .[1]

كما يكون للقطاع الخاص أهمية إجتماعية ثلاثية الجوانب،فبالإضافة إلى ضرورة زيادة الانتاج وهو مبرر وجوده واللجوء إليه،فإنه يمثل دائما الإستراتيجية الرامية إلى تقدم الطبقة الوسطى المتصلة بالدولة،و أنه كذلك ربما يكون تعبيرا عن رغبة الدولة في تشخيص ذاتها وذلك بتقديم أهداف وسيطة لحركات الإحتجاج الإجتماعية، لكنه يجعل الهيكل الإجتماعي وعدم المساواة الإجتماعية أكثر بروزا.[2]

وبالرغم من إنقضاء قرابة عقدين من الزمن على البدء فيها إلى أنها مازالت تعترضها مشاكل وذلك لغياب معايير واضحة لتحديد المؤسسات القابلة للبقاء أو الخصخصة، غياب الإرادة السياسية الواضحة،خلق ضعف القطاع الخاص مخاوف من الخصخصة ، مشكل التكفل بالعمال المسرحين[3].

لقد أخذت الخصخصة في الجزائر مبدأ هدم الموجود و إستحداث البديل من هدم القديم، دون محاولة البحث عن بدائل لتشجيع القطاع الخاص فالحل ليس بالهدم أو تحويل المؤسسات من مجرد كيانات حكومية غير منتجة لكي تصبح مجرد كيانات غير حكومية غير منتجة، ولهذا لا يكون هناك تحول إقتصادي، ولإقامة إقتصاد السوق بل يستمر فقط ركود إقتصادي.

2 برامج الإصلاحات الإقتصادية

[1] صالح زياني وأخرون، مرجع سبق ذكره،ص56.

[2] جان ليكا، التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي، مايقربه من عدم اليقين والتعرض للأخطار، وما يعتريه من شرعية، محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم وفرضيات أخرى،في غسان سلامة محررا،ديمقراطية من دون ديمقراطيون، سياسات الإنفتاح في العالم العربي الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،1995،ص 67.

[3] عبد الله علي، أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الإقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه،غير منشورة، جامعة الجزائر،1999 ،ص45.

منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي سيما بعد تراجع دور القطاع العام وفشله في تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة الموعودة ، تصاعدت الدعوات إلى تطبيق الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر والتي لا تزال تحتل موقعا متقدما في البرامج الإقتصادية والسياسية لمختلف التيارات والقوى السياسية.

و لقد صنفت الجزائر من قبل الهيئات الدولية في الفترة الممتدة ما بين 2000-2003 في الرتبة 94 عالميا في مجال تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بسبب أسلوب التعامل التي تمارسه الدولة مع المستثمرين ، أما في سنة 2004 فقد بينت المؤسسة العربية لضمان الإستثمار تصنيف الجزائر في المرتبة91.[1]

لقد إكتفت الجزائر فقط بإصدار القوانين، واللوائح لجلب الإستثمار دون القيام بعقد مؤتمرات أو ندوات ترويجية، أو القيام بزيارات ترويجية لدول أخرى لعرض فرص الإستثمار . أما على المستوى الجزئي فسجلت نتائج التقييم تراجعا في أداء كل القطاعات الصناعية بإستثناء قطاع المحروقات والخدمات الإتصالية والأشغال العمومية، وذلك لضعف الإستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي، بالإضافة لغياب إستراتيجية واضحة حول مستقبل القطاع العام يضاف إلى ذلك المنافسة للسلع الأجنبية المماثلة خاصة إذا ما علمنا أن الواردات القادمة من أوربا والصين وجنوب شرق أسيا، وحتى بعض الدول العربية تتميز بجودة عالية وأسعار تنافسية.

وهو ما تعكسه تقارير المنافسة العالمية بين عامي 2004-2005فقد إحتلت الجزائر مراتب 80 ، 114على مستوى التكنولوجيا والقطاع العام. وبالنسبة لمؤشر الأعمال التنافسية فقد إحتلت الموقع 71 من أصل104 المركز 89 دوليا والمؤشر الأخير من 7 دول عربية .

[1] محمد زايد بن غبوة، الأثار الإقتصادية لإنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة دراسة تحليلية، ،أطروحة دكتوراه دولة، كلية التجارة والأعمال قسم الإقتصاد والتجارة، جامعة حلوان، القاهرة2005،ص267.

وهذا ما يعني أن تنافسية الوحدات الإقتصادية في الجزائر ضعيفة حتى على المستوى العربي[1].

يمكن القول أن برامج الإصلاح الإقتصادي المعتمدة لم تتماشى مع قدرات الإقتصاد الوطني، مما ألحق أضرارا بالطبقات الإجتماعية الفقيرة ، بالإضافة لضعف النتائج التى تزيد من مردودية التنمية الإقتصادية ، ويعود ذلك إلى غياب إستراتيجية واضحة وتقصير الحكومات في مسؤولياتها في المتابعة، إن المرور من إقتصاد مخطط إلى إقتصاد السوق ليس بإختيار سهل لبلد كالجزائر، التي كانت لا تلجأ إلا إلى عناية الدولة في كل الميادين من أجل الحياة الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية.

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة الصعبة إزاء مقرضي المال، وإسترجعت التوازنات الإقتصادية الكلية حيث سجل النمو الإقتصادي تحسنا مطردا على مدى أربع سنوات متتالية ، حيث تعدى نسبة 5 % خلال سنتي 2004 و2005 ، بالتزامن مع التحكم في التضخم[2] ، و تضاعف الناتج الداخلي الخام للبلاد خلال نفس الفترة ، إذ إنتقل من قرابة 3000 مليار دينار إلى حوالي 6000 مليار دينار، وإحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار وفي زيادة مستمرة .

وبالمقابل فإن ديون الجزائر الخارجية قد إنخفضت من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، بينما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1.059 مليار دح سنة 1999 إلى911 ملياردج سنة 2003 مع إستثمار إجمالي يقدر بحوالي 46 مليار دولار. مجمل هذه الإنجازات إستدعى خلال السنوات الست الأخيرة، رصد أكثر من 3000 مليار دينار، أي ما يعادل 38 مليار دولار، أنفقتها الدولة على الإستثمار ، يضاف إلى هذا ما يقارب

[1] جريدة الخبر6-5-2006.

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2004 ،ص99 .

1900 مليار دينار، أي حوالي 25 مليار دولار من الإستثمارات التي قام بها، خلال نفس الفترة المستثمرون الخواص من جزائريين وأجانب.

لقد شكلت الإنتخابات الرئاسية في 08 أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على إنتهاجه، حيث سجل إلتزام السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الإقتصاد الوطني، وزيادة على ذلك فقد تم تأكيد هذا الإلتزام بتعليمة رئاسية التي وجهتها الحكومة فور تنصيبها من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو، وحين نتتبع لكل هذه المعطيات نستخلص أن الإقتصاد الجزائري رغم أوجه القصور الحالية إلا أنه يملك مقومات داخلية كبيرة تمكنه من تحويل التحديات الحالية إلا رهانات يمكن كسبها، خاصة وأن فترة ما بعد الإصلاح الاقتصادي فترة1999–2009 أعطت الكثير من ثمار السياسة الإقتصادية ذات الفعالية من خلال التطور الإيجابي لسوق البترولية .

إنعكاس ذلك على تحسن المؤشرات التالية البطالة والمديونية التي كانت في السابق عائق أصبحت الآن قابلة لتسيير ولا تشكل أي خطر على الإقتصاد الوطني ، إحتياطات الصرف التي تجاوزت 43 مليار دولار سنة2004، تدعيم التوازنات المالية المحقق في ظل الإصلاح، استدامة النمو الاقتصادي وتدعيمه من خلال برنامج الإنعاش[1]، الذي يغطي الفترة 2005 –2015 والهدف من هذا البرنامج هو إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي عرف ضعف وتراجع خلال السنوات الأخيرة، كما يهدف إلى تدعيم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة للشغل ثم برنامج دعم النمو الذي يغطي الفترة برنامجين طموحين هدفيهما تحقيق ودعم النمو المحقق ، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (05) يبين تطور معدلات النمو بعد ثماني سنوات من إنتهاء برنامج الجيل الأول من الإصلاحات.

[1] البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية، مستقبل التنمية في المغرب العربي ،منتدى ليبيا للتنمية البشرية 24 و 25 ماي، 2006 تونس ، ص4.

السنوات	2000	2001	2004	2008
معدلات النمو	2.4	1.9	5.2	5

المصدر:وزارة المالية تقرير 2009

إن هذه النتائج المحققة في الفترة ما بعد الإصلاح وخاصة إنطلاقا من1999 تسمح لنا بالقول أن معدلات التنمية عرفت إنطلاقة حقيقية منذ1995 ، و إستدام النمو في المدى الطويل من الإصلاح وذلك بفضل السياسة الإقتصادية المتبعة خلال هذه الفترة والصرامة في التنفيذ والمتابعة للسياسة المالية والنقدية ، مما جعل إحتياطيات الصرف ترتفع بدرجة كبيرة

يتبين من هذه النتائج على مستوى النمو القياسي المحقق هو إنطلاقة إقتصادية حقيقية قد عرفها الإقتصاد الجزائري منذ1999 وإن كانت هذه النتائج تعود لإرتفاع أسعار النفط، وهو ما يدفع بالقول أن وجود هذا القطاع الضخم من الموارد الطبيعية يعتبر ركيزة مهمة في تطور معدلات النمو من جهة ويعتبر معلم هام في تشكيل هيكل الإقتصاد الجزائري ، وأضعف بدوره الحوافز لتنمية إنتاج السلع وتطورها خارج المحروقات.

ما يمكن كذلك ملاحظته من خلال تطور معدلات النمو في الجزائر بعد فترة الإصلاح أن ما تحقق وخاصة سنة 2004 جدير بالملاحظة، فعكس ما كان منذ15 سنة حيث النمو شمل إطار المحروقات والفلاحة، إلا أن ما تحقق خلال سنة 2004 من إنخفاض في النمو يعود إلى هذين القطاعين وصل النمو خارج المحروقات6.2 ،أما خارج الفلاحة والمحروقات فقد وصل النمو الإقتصادي إلى 6.8 %خلال نفس السنة ،أما النمو المحقق من سنة2001 إلى سنة2003 فقد بلغ في المتوسط السنوي4 % .

وبالنسبة لإستراتيجية التنمية الإقتصادية في الجزائر حاليا فتندرج على المستوي الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو في هذا المجال، فتركز حاليا على ثلاث مجالات وهي تحقيق الإستقرار المالي للموازنة من خلال تدبير جديدة لعائدات النفط ، وتحسين مناخ الأعمال والإستثمار ومشاركة القطاع الخاص ، وتحسين إستفادت السكان من الخدمات ، إن هذه الإستراتيجية تهدف إلى التعاون بين الجزائر والبنك الدولي للوصول إلى أداء أحسن للإقتصاد ، ورفع معدل النمو الإقتصادي ودعم قدرته التنافسية والمؤسساتية.

المطلب الثاني :واقع التنمية السياسية في الجزائر

بإعتبار أن حقل التنمية السياسية يدرس الظاهرة السياسية في جوهرها ، على أساس أنه يمثل جوهر الوظيفة السياسية للدولة المعاصرة، وتعتبر التنمية السياسية عملية وليست حالة، وهي كعملية تنطوي بوجه عام على سلسلة من محاولات التطوير أو التغيير في كافة جوانب الحياة السياسية ، غير أن هناك عدة مؤشرات و متغيرات سياسية ساهمت في نجاح أو فشل تجربة التنمية السياسية في الجزائر من أبرزها:

الفرع الأول:المشاركة السياسية

تعتبر المشاركة السياسية أحد غايات ومؤشرات التنمية السياسية والتي تعكس وتجسد قيمة المساواة في الحقوق والواجبات، وتعمل على إرساء قواعدها وتدعيم أركانها وترسيخها داخل المجتمع، وبذلك تشغل عملية المشاركة السياسية مكانة هامة كما أنها تلعب دور محوري في جهود التنمية السياسية التي تهدف إلى التأثير في إختيار الحكام و الأعمال التي يأدونها، وكذا التأثير في القرارات الحكومية .

كما تشغل عملية المشاركة السياسية مكانة هامة في العمل التنموي عامة والعمل السياسي بوجه الخصوص ، وما تقتضيه من تعبئة وتحريك لكافة الجهود والإمكانات والقدرات المادية والبشرية والفكرية والتنظيمية اللازمة للعمل التنموي من ناحية، ومن طبيعة ونوعية التغيرات والمتطلبات التي تنجم عن عملية التعبئة الإجتماعية وما تستلزمه من جهود وسياسات جديدة ومتطورة من ناحية أخرى مكانة [1] .

وأيضا تعد المشاركة السياسية مؤشر ضروري ومهم لبناء التنمية السياسية، وفي الجزائر تراوحت نسبة المشاركة السياسية بين المقبولة أحيانا والضعيفة أحيانا أخرى ففي الفترة الممتدة ما بين 1989 إلى 1999 شهدت ضعف الوجود الحزبي، والبرامج السياسية عند إجراء الإنتخابات ،حيث تأثر نمط المشاركة السياسية بطبيعة النظام السياسي، وبمدى قربه من النمط التعبوي أو النمط المصالحي للمشاركة، للحرص على تحديده للإطار وطرق العمل التي تتماشى مع أهدافه، وذلك بالتقليل أو ببعث فئات مصلحية.[2]

ويوضح الجدول(06) التالي تطور نسبة المشاركة الإنتخابية

العملية الإنتخابية	نسبة المشاركة
الإنتخابات البلدية 1990	%65.15
الإنتخابات التشريعية 1991	%59
الإنتخابات الرئاسية 1995	%75.35
الإنتخابات الرئاسية 1999	%60.25

المصدر : تقارير وزارة الداخلية و الجماعات المحلية لسنوات (1990-1999)

من خلال متابعة تطور نسبة المشاركة في هذه الإنتخابات يتضح لنا أنها كانت كثيفة نسبيا في أول إنتخابات ويعود ذلك لمجموعة من العوامل التي لها بالغ التأثير في مستوى

[1] عبد الحليم الزيات،التنمية السياسية دراسة في الإجتماع السياسي:البنية والأهداف، الجزء الثاني،مصر،دار المعرفة الجامعية، 2002،ص74-75.
[2] محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، الطبعة الأولى، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1987،ص87-99.

المشاركة السياسية، والتي يمكن إرجاعها في بداية التسعينيات إلى سعي الشعب إلى إكتشاف تجربة جديدة ، قائمة على أعراف لم يعهدها من قبل وبالتالي كانت الرغبة في التحرر السياسي وإكتشاف ممارسة كان ربما يسمع عنها فقط[1].

بالإضافة إلى التأثر بالخطاب السياسي الخارج عن المعهود و المختلف عن سابقه من قبل الحزب الواحد ، وخاصة ما قدمته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في خطابات قادتها من شعارات دينية كبناء الدولة الإسلامية ، وأن صوت الناخب سوف يسأل عنه أمام الله [2].

وهو ما دفع بتكوين حماس سياسي لدى الشعب الجزائري بعد الظروف الصعبة التي عاشها في ظل نظام الحزب الواحد، لكنها تراجعت في الإنتخابات الثانية، لترتفع إلى نسبة 75% عن أول إنتخابات تعددية حدثت في الجزائر ، والتي تعتبر جد مقبولة خصوصا أن الجماعات المسلحة كانت تهدد وتتوعد كل من توجه إلى مراكز الإقتراع.

أما في ما يتعلق بالنسب المسجلة في الإنتخابات التشريعية لكل من سنة 1997 و 2002 والتي لم تبلغ نسبة المشاركة السياسية فيها 50% ، وحتى رئاسيات 2004 لم تصل نسبة المشاركة للمستوى المطلوب، ويرجع ذلك إلى فقدان الثقة في النظام السياسي والتأثر بشعارات المعارضة المنددة عادة بالتزوير والتحيز [3] ، وبقيت الظروف الإجتماعية والإقتصادية على حالها مما أدى إلى العزوف عن المشاركة.

وبالنسبة للإنتخابات التشريعية لسنة 2007 بالرغم من توفر الوسائل والإمكانيات غير أنها تميزت بنفور شعبي كبير من حملات التجنيد و الإمتناع عن الذهاب إلى مكاتب الإقتراع و أظهرت وعي سياسي جديد عبرت عنه نسبة المشاركة الضعيفة ، هذه النسبة فيها دلالة كبيرة على أن الناخب إستخلص العبرة من تجربته العملية مع الإنتخابات

---

[1] صالح زياني وأحمد باي،التحولات السياسية في الجزائر منظور سوسيو إقتصادي،دار فانة للنشر والتوزيع،باتنة ، الجزائر، 2008،ص45.

[2] صالح زياني وأحمد باي،التحولات السياسية في الجزائر منظور سوسيو إقتصادي ،مرجع سبق ذكره،ص45.

[3] صالح زياني وأحمد باي،التحولات السياسية في الجزائر منظور سوسيو إقتصادي، مرجع سبق ذكره ،ص 46.

السابقة و التي كان تقدم فيها" كطعم" الوعد بتسوية المشاكل الإجتماعية العميقة التي يواجها المواطن، ويعود هذا العزوف لغياب برنامج سياسي معقول وحقيقي تسوقه الأحزاب إلى الجماهير . فجمـــــيع الأحزاب تقريبا بما فيها أحزاب التحالف والأحزاب الصغيرة تبنت برامج رئيس الجمهورية وتنازلت عن برامجها الحزبية.

حيث بلغت نسبة المشاركة في الإنتخابات التشريعية 35,65 بالمئة فمن بين مجموع 18 مليون و 760 ألف و 400 ناخب ، لم يصوت سوى 6 مليون و 687 ألف و838 وأثناء عملية الفرز تم إلغاء 961 ألف و 751 ورقة إنتخابية، وبالتالي بلغ عدد الأصوات المعبر عنها 5 ملايين و 726 ألف و 87 صوت أي حوالى 12 مليون قاطعوا الإنتخابات. وهو ما يبرز عجز الخطاب الحزبي المثقل بوعود حل المشاكل الإجتماعية و كذا الإعلام الرسمي الديماغوجي من تجنيدها بإسم "الوطنية"، هذا الخطاب بنوعيه لم يتمكن من سحب الشباب إلى ساحة و طريق الإنتخابات كوسيلة من أجل التغيير السلمي، كما أن ضعف المشاركة كانت صادمة لمراكز القرار في السلطة ومنبهة إلى حقيقة أكثر ص دمة للمعارضة و أحزابها السياسية ،هذه الحقيقة الصادمة أظهرت أن الشعب فقد الثقة تماما في السلطة و قيادتها الحاكمة و أحزابها السياسية التابعة و المطيعة ولم يعد يهتم بأجندة الحكومة التي تمثلها و كذا خطاب أحزاب المعارضة العاجزة حتى وإن تعلق الأمر بالإنتخابات التشريعية التي تعتبر عن مصيره الحياتي والمستقبلي.

يقول الأستاذ مقراني أيت العربي أن الناخب الجزائري أصبح يعي جيدا الأهداف الحقيقية للسلطة وللأحزاب من الإنتخابات ، إذ أنها لا تعني على الإطلاق إشراك المواطن في النقاش الجاد والحوار حول أهم القضايا وفي إختيار حكامه وممثليه، بل تعني بكل بساطة السعي للبقاء في السلطة أو الوصول إليها على حساب المصالح العليا للأمة، فتوصلت بذلك الجماعات الحاكمة إلى إحلال السلطة محل الدولة، وجماعات المصالح محل المؤسسات، والقيادات محل الأحزاب و"الكوطات" محل النظام الإنتخابي و إرادة الجماعات محل الإرادة

الشعبية، وتقسيم الريع محل الإنتاج، والتحكم محل القانون، بعبارة واحدة فقط نجحت هذه الجماعات في تحقيق الفشل.[1]

يظهر إهتمام النظام السياسي الجزائري بالمشاركة السياسية من خلال وضع صيغ دستورية و قانونية تمس المشاركة السياسية ، غير أن الواقع أثبث وجود مشاركة شكلية موسمية غير فعالة من قبل القوى السياسية حيث لا تظهر الأحزاب إلا أثناء العملية الإنتخابية بهدف تأدية أدوار معينة أو الحصول على الريع الإنتخابي .

كما أنها إتخذت شكل التعبئة بغرض خلق مساندة دون أن تعبر عن مشاركة حقيقية نابعة من إهتمام بما تجري في المجتمع السياسي الجزائري ، وذلك من خلال محاولتها على الحفاظ على الوضع القائم سواء في المؤسسات غير الرسمية كالأحزاب والجمعيات وغياب التداول على السلطة في حياتها الداخلية أو في المؤسسات الرسمية، ببقاء نفس الأشخاص والسياسات،وهو ما خلق ضعف الحراك الإجتماعي وعزوف المثقفين بالإضافة للمقاطعة الإنتخابية ، وهو ما عرفته الإنتخابات التشريعية لسنة 2007 في الجزائر من عزوف عن المشاركة الإنتخابية و التجمعات الحزبية ، فالمشاركة تكون تكون بدرجة أكبر عندما كلما كان النظام السياسي هادفا إلى تأسيس حياة ديمقراطية حقيقية داخلية.

وبذلك نجد في الجزائر غياب أو ضعف المشاركة السياسية نظرا لعدم وجود قنوات ومؤسسات للمشاركة ، أو نظرا لعدم فاعليتها في حالة وجودها ، و غياب أو ضعف الرقابة السياسية ، و عدم إستقلال القضاء ، و تصاعد أعمال العنف السياسي كأحداث الشغب ، والإغتيالات و الإنقلابات و الإعتقالات و المحاكمات لأسباب سياسية . وقبل كل هذا ضعف الإطار القانوني الذي ينظم العلاقة بين الحاكم و المحكوم حيث تنتشر ظاهرة العمل بقوانين الطوارئ و في عديد من الحالات نجد أن الحكام يتمتعون بسلطات أوسع من تلك التي تتيحها لهم القوانين[2].

[1] مقراني أيت العربي،مجلس شعبي بدون شعب،الخبر الأسبوعي،العدد431،من2 إلى 8جوان،2007،ص6.

[2] حسنين توفيق إبراهيم ، تكنولوجيا المعلومات و إشكالية الديمقراطية ، مجلة منبر الحوار ، السنة التاسعة ، العدد 34 ،1994، ص 121.

وبذلك ظلت المشاركة السياسية في الجزائر مفتوحة على الطبقة الحاكمة والمنتمين للحزب الواحد أو لتلك المؤسسات والوجهات التي يديرها الحزب فقط، وقد تسائل هنتجتون عن ماهية النتائج التي يمكن أن يحملها التدخل العسكري للتحديث والتنمية السياسية[1] ، كما أن المطالب التي يتقدم بها المشاركون السياسيون م ن قوى المجتمع المدني غير معترف بشرعيتها من قبل النخب الحاكمة.[2]

كما تمت التضحية بمنجزات التحول ، و التحديث السياسي تحت ذرائع مختلفة مرة بإسم المحافظة على وحدة الدولة و المجتمع، و مرة أخرى تحت ذريعة الحؤول دون تفتت السلطة والحفاظ على الأمن ، و بدعوى النضال الجمعي[3].

فإنهيار التنمية السياسية في الجزائر يرجع إلى التفتت والتشرذم السياسي وإنعدام المشاركة السياسية، حيث تم غلق المجال أمام الشعب الراغب في التحول السياسي الجذري الآيل إلى خدمة الجماهير ،وكذلك البنى الإجتماعية والسياسية المسيطرة التي تسمح للنخب بإحتكار السلطة والثراء والإمتيازات والتواطؤ بين الأقوياء بمصالحهم الفئوية.[4]

فعملية إعاقة قدرة المجتمع و مؤسساته على النمو المستمر يؤدي إلى إنهيار النظام أو ما يسمى بـــ " الجمود المؤسسي" أو إنهيار التحديث و يطلق عليه هنتجتون " التفسخ السياسي" " Political Decay "وعموما تعتبر المشاركة السياسية أو المجتمعية الفعالة محورا أساسيا لإحداث التنمية السياسية.

و من هنا يلاحظ، أن المشاركة السياسية هي وجه أو مظهر من مظاهر الديمقراطية، لكنها ساهمت في إعاقة التنمية السياسية في الجزائر.

الفرع الثاني:النخبة السياسية.

تنطوي دراسة النخبة في أي مجتمع على أهمية كبرى بإعتبارها تسهم بشكل كبير في فهم وتفسير السلطة السياسية داخل الدولة، فداخل أي مجتمع نجد هناك فئة محدودة حاكمة؛ تحتكر أهم المراكز الإقتصادية والإجتماعية والسياسية؛ وتلعب أدوارا طلائعية داخل النسق السياسي وهكذا وجود أقلية مسيطرة دائما على قمة الدولة والمجتمع في مختلف المجالات.

---

[1] صموئيل هنتجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ،ترجمة سمية عبود،دار الساقي ، بيروت 1993،ص191.

[2] رعد عبد الجليل علي، التنمية السياسية مدخل للتغيير، ط01، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا 2002، ص 140.

[3] رعد عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 347.

[4] أسامة عبد الرحمان ،تنمية التخلف وإدارة التنمية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،2003،ص36.

ويكتسي طرح موضوع النخبة السياسية في الجزائر أهمية كبرى بالنظر لمظاهر التحول السياسي الذي تشهده البلاد في السنوات الأخيرة؛ والمسؤوليات التي يفترض أن تتحملها هذه النخب لبناء مجتمع ديموقراطي ،شهدت الجزائر كثيرا من التغيرات خلال الفترة 1989إلى 2009 وتشمل هذه التغيرات مجالات عديدة سياسية إقتصادية و إجتماعية في إتجاه مختلف التوجهات التي سادت منذ الإستقلال[1] .

لقد ظلت العلاقة بين النخب المكونة للنظام السياسي الجزائري، والعلاقات الإجتماعية والسياسية التي تحد من سلطة الدولة تؤدي إلى مخاوف سياسية من إحتمال عدم الإستجابة إلى المطالب الشعبية، فلا تجد النخبة الحاكمة ما تواجه به هذه المطالب الشعبية التي عادة ما ينتج عنها توترات جديدة تؤدي إلى توترات في شكل مواجهات سياسية ، وينتهي الأمر بالإمعان للقمع.[2]

فنظرة النخبة السياسية للمجتمع المدني، هي دائما تعتبر ضرورة مراقبتهم وإحكام السيطرة عليهم تحسبا لإنفجاراتهم وهزاتهم المفاجئة، وهوما ي خلق فكرة المجتمع القاصر الذي لا يستطيع تحديد مصيره؛ وإخضاعه تحت سيطرة البوليس وقمع المسيرات السلمية . وهكذا يكون المجتمع المدني قد قزم ،بالإضافة إلى خنق حرية التعبير والإعلام، ويرجع ذلك إلى بروز النخبة السياسية الجزائرية وإعتمادها في وصولها للحكم على المؤسسة العسكرية فالقيادة التي تعتمد على المؤسسة العسكرية في الوصول إلى السلطة يتميز دورها باللجوء إلى الإكراه والقهر، وحسم القضايا عن طريق القوة والقهر. [3] وقد عملت النخبة السياسية في الجزائر على ظهور المزيد من المؤسسات والجمعيات التابعة للمجتمع المدني،[4] والتي تعبر عن مسار تاريخي لا يقبل بالمراجعة والنقد في مس ألة الوضع

[1] عبد الله زوبيري،المجتمع المدني والفعل الإنتخابي،ملتقى الهندسة الإنتخابية والتنمية السياسية،أيام 19-20 ماي 2004،جامعة المسيلة،كلية الحقوق قسم العلوم السياسية.

[2] محمد عابد الجابري،الديمقراطية وحقوق الإنسان،طبعة2،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1997،ص122.

[3] بومدين طاشمة،دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب،قضايا وإشكاليات،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،الطبعة الثالثة، 2011،ص127.

[4] حسن قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل ،المغرب ،إفريقيا ،الشرق، 2000ص225.

الإجتماعي والسياسي، من خلال مواقفها الواضحة في الإصلاح السياسي والدستوري الذي هو مطلب متزايد[1] لتحقيق التنمية السياسية .

إن الإصلاح الدستوري هو الكفيل بتوسيع وتوضيح مجال وهامش تحرك النخبة السياسية يعتبر بدوره أمرا مطلوبا ، وبذلك النخبة السياسية لا يمكن لها أن تحقق التنمية السياسية المنشودة إلا من خلال تمتعها بالشرعية السياسية ، وبرضى وقبول المحكومين، وما يقتضيه ذلك من قدرة النخبة السياسية على أن تكسب إحترام ثقة الجماهير لتحقيق التنمية السياسية .

المطلب الثالث:واقع التنمية البشرية في الجزائر

إن مفهوم التنمية البشرية لا يعتبر الموارد البشرية وسيلة للتنمية فحسب، بل أكثر من ذلك هدفا من أهداف التنمية، ومن الواضح أن التنمية البشرية تشير إلى عملية توسيع الخيارات لكل أفراد المجتمع، أي أن كل المواطنين من الجنسين مركز العملية التنموية.

فالمفهوم الجديد للتنمية لا يتضمن فقط فكرة تحسين الأوضاع الإقتصادية، إنما أيضا فكرة تحقيق المزيد من الكرامة الإنسانية ، ركزت التنمية على عناصر أساسية مثل طول العمر، المعرفة، مستويات المعيشة، نوعية الحياة المرتكزة على عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، وبذلك تحولت نظرة التنمية إلى هدف يسعى لتنمية ذات الإنسان.

أما في الجزائر فتتمثل إشكالية التنمية البشرية في مدى الإحتفاظ بقدرة تغطية الحاجات الإجتماعية، أخذا بعين الإعتبار ثلاث عناصر ذات تأثير سلبي تتمثل في تقلص الموارد[2] الناجم عن إنخفاض إيرادات التصدير الذي قد يدوم في الزمن ، وتطبيق الإصلاحات الإقتصادية في سياق الإنتقال إلى إقتصاد السوق ، بالإضافة إلى تسيير الديون الخارجية ،ولم تنج الجزائر من الفقر التي تعرفه بلدان العالم الثالث والتي تزيد من حدتها ظاهرة الإقصاء على المستوى العالمي.

---

[1] هاني نسبرة، المجتمع المدني والأنتلجنسيا العربية،مجلة رواق عربي،العدد18،السنة الخامسة،2000،ص97.

[2] المشروع التمهيدي للتقرير الوطني حول التنمية البشرية، الدورة الثالثة عشر للمجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي CNES ماي 1999، الجزائر، ص 8.

ومن جهة أخرى، فإن شروط التبدل المجحفة والمنافسة الشديدة للمنتجات الفلاحية والمنتوجات المصنعة ذات المركبات التكنولوجية المتطورة تشرف على تحطيم أنظمة الإنتاج الوطنية بما فيها زراعة المواد الغذائية وإفقار فئات إجتماعية متزايدة ، فنجد أن المؤشر العام للتنمية البشرية في الجزائر قد عرف إرتفاعا مستمرا منذ سنة 1990 حيث بلغت قيمته 0.649، ما يبرز تحقيق تنمية متوسطة و إستمرت هذه القيمة في الإرتفاع التدريجي إلى غاية سنة 2003 لتصل إلى 0.722 حسب تصنيفات برنامج الأم المتحدة الإنمائي، بعدها عرفت التنمية البشرية تحسنا في الفترة الممتدة ما بين 2003 و2005 بنسبة 1,4 نقطة سنويا.

الجدول رقم(07) يبين تطور مؤشر التنمية البشرية والمؤشرات القياسية من 1995 إلى 2008.

السنة	1995	1999	2000	2004	2005	2007	2008
مؤشرات التنمية البشرية	–	0.695	0.705	0.750	0.761	0.776	0.778
مؤشر معدل الحياة عند الولادة	0.704	0.783	0.792	0.830	0.827	0.845	0.874
مؤشرالناتج المحلي الخام المكافئ للقدرة الشرائية	0.640	0.661	0.666	0.708	0.726	0.735	0.742
مؤشر مستوى التعليم	–	0.699	0.659	0.711	0.720	–	0.740

المصدر: المشروع التمهيدي للتقرير الوطني حول التنمية البشرية، الدورة الثالثة عشر للمجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي CNES ماي 1999، الجزائر، ص 12

ومن أجل إعطاء نظرة شاملة عن التنمية البشرية في الجزائر، يمكن أن نتطرق إلى مؤشرين هامين في قياس التنمية البشرية ، وهذا من خلال الفرعين المواليين ، حيث

سنتطرق في الفرع الأول الصحة ، أما في الفرع الثاني : الفقر

الفرع الأول: الصحة:

قام دستور 23 فيفري 1989، بتحديد تدخل الدولة في مجال الوقاية ومكافحة الأمراض المعدية، وهو ما نصت عليه المادة 51 من دستور 1989 والتي تقول: الرعاية الصحية حق للمواطنين ، تتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض المعدية وبمكافحتها، ويؤكد ذلك قانون المالية لسنة 1993، حيث نص على أنه بداية من هذه السنة فإن مجال تدخل الدولة سيكون في الوقاية والتكفل بالمعوزين وبالتكوين والبحث في العلوم الطبية، أما باقي العلاجات فتتم وفق إتفاق بين المؤسسات الإستشفائية وهيئات الضمان الإجتماعي.

هذا النظام أو النهج التعاقدي الذي شرع في عملية التجريب بداية من سنة 1997، وتسجل الإحصائيات إرتفاع متواصل للعمر المتوقع عند الميلاد خلال العشريات الثلاث الأخيرة، ويعود ذلك إلى مضاعفة المرافق الصحية في كامل أرجاء الوطن، بالموازاة مع تنفيذ برامج لمكافحة الأمراض المتفشية وتلقيح الأطفال والوقاية من الأمراض وتباعد الولادات إلى تحسين الحصة الغذائية المتوسطة من جهة أخرى.

وفي سنة 1996، سجل 23.047 طبيبا و 7424 طبيب أسنان و 3826 صيدليا وقدرت نسبة التغطية بكل فئة بطبيب واحد لكل 1308 نسمة وطبيب أسنان واحد لكل 4061 نسمة وصيدلي لكل 7.880 نسمة، وفي نفس السنة، سجل تحسن أيضا في نسبة تغطية السكان فيما يتعلق بقدرات الإستقبال إذ بلغ عدد الأسرة سريرين (2) لكل 1000 نسمة، وعيادة

متعددة الخدمات لكل 66264 نسمة ومركز صحي لكل 26378 نسمة ، وقاعة علاج لكل 7038 نسمة وصيدلية لكل 6584 نسمة.[1] وتشكل الأمراض المتنقلة عن طريق المياه (MTH) مثل حمى التفوئيد والكوليرا والإسهال و إلتهاب الكبد، السبب الرئيسي للنسبة المرضية المسجلة في الأمراض التي يجب التصريح بها إجباريا.

ويعود سبب إستمرار هذه الأمراض و إنتشارها إلى ظروف النظافة على العموم والتموين بالماء الشروب على وجه الخصوص، وهذه الظروف تعود أساسا إلى اللامبالاة السلطات العمومية في التوزيع العادل للثروة الوطنية بين المواطنين المحسوبية، وكذلك بين الجهات الجهوية ، وقد إرتفعت نسبة إنتشار الأمراض المتنقلة عن طريق المياه خلال الفترة الممتدة بين سنة 1993 و 1996 من 28.66 حالة إلى 35.45 حالة لكل 100.000 نسمة وتعتبر الإصابة بمرض حمى التفوئيد الأكثر إنتشارا حيث تمثل لوحدها بين 44 و 47% من مجموع الأمراض المتنقلة عبر المياه المصرح بها . وفيما يتعلق بعدوى الزونوز zoonose، فتتنقل إلى الإنسان عن طريق الحيوانات ، وأصبحت هذه الأمراض تمثل مشكلة خطيرة في مجال الصحة العمومية، نظرا للتزايد الكبير في عدد الحالات المسجلة ، كما إرتفعت نسبة الإصابة بأمراض الزونوز مقارنة بالعدد الإجمالي للأمراض المصرح بها من 16.5 إلى 23.1 خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1992 و 1996، أما أمراض إلتهاب السحايا القيحية، أو البكتيرية[2] فتنتشر عن طريق التفشي والوباء، كما تتفشى في المناطق الصحراوية بالجنوب حيث الظروف المناخية والبيئية مناسبة لظهور هذه الأمراض الجفاف، التفاوت الحراري الواسع، والزوابع الرملية غير أنها تصيب أيضا سكان المدن الذين يعيشون في مساكن قصديرية.

[1] المشروع التمهيدي للتقرير الوطني حول التنمية البشرية، مرجع سبق ذكره،ص.17

[2] المشروع التمهيدي للتقرير الوطني حول التنمية البشرية، مرجع سبق ذكره،ص18.

ويأتي من جهة أخرى المنشور الوزاري المشترك رقم 1 المؤرخ في 8 أفريل 1995م والمتعلق بمساهمة المرضى في تسديد نفقات الإيواء والإطعام في الوسط الإستشفائي [1]. ودفع مقابل الفحص عند الطبيب العام والإخصائي في حدود 50 د.ج و 100 د.ج على التوالي، ولو أنه من الناحية القانونية فإن مجانية الطب لا تزال سارية المفعول لأن النصوص القانونية التي تؤكد ذلك .

كما عرفت هذه المرحلة إعادة تنظيم المؤسسات الصحية من حيث التنظيم والتسيير وذلك سنة 1997، من خلال المراسيم التنفيذية الخاصة بالمؤسسات الإستشفائية المتخصصة والقطاعات الصحية والمراكز الإستشفائية الجامعية، وفي سنة 2007 أعيد تنظيم القطاعات الصحية لتصبح المؤسسات العمومية الإستشفائية والمؤسسات العمومية للصحية الجوارية أي فصل الإستشفاء عن العلاج والفحص، وهي نوع من اللامركزية الغاية منها تسهيل الوصول إلى العلاج وتقريب المستشفى أو المؤسسة الصحية من المواطن. وقد عرفت هذه المرحلة تطور عدد الهياكل القاعدية وكذا عدد المستخدمين .

أما بشأن التغطية من حيث الهياكل الصحية سنة 1998 م مثلا فنلاحظ 02 سريرين لكل 1000 نسمة، عيادة لكل 60731 نسمة، مركز صحي لكل 25454 نسمة، قاعة علاج لكل 6667 نسمة[2].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية، وزارة الصحة والسكان، المنشور الوزاري رقم1 المؤرخ في 08 أفريل 1995م، المتضمن مساهمة المرضى في نفقات الإطعام والإيواء داخل المستشفى، ص2 .

[2] République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de la santé, Direction de la planification, Statistiques sanitaires, Année 1998, Aout 1999.p .8.

أما بشأن المؤشرات الصحية لسنة 1998م فبلغت نسبة الزيادات 25.3 من الألف، نسبة الوفيات العامة 6.04 من الألف ، و نسبة وفيات الأطفال 44 من الألف ، أما متوسط مدة الحياة 68 سنة[1] .

أما بالنسبة للمؤشرات الصحية الخاصة بسنة 2005، فقد عرفت بعض التحسن لكنه غير كاف و دليل ذلك تقرير المنظمة العالمية للصحة بشأن الجزائر ، حيث إعتبرت أنه بالرغم من المبالغ المالية العمومية المرصودة للقطاع الصحي في الجزائر والمقدرة بـــ 9.1% من الميزانية العامة، إلا أن الخدمات الصحية لا سيما ما يتعلق بوفيات الأطفال دون المستوى، ويعود ذلك لعدم وجود سياسة وإستراتيجية ناجعة، وسوء توزيع الأطباء والتفاوت فيما يخص الرعاية الصحية ومن بين المؤشرات نجد معدل وفيات الأطفال من سنة إلى خمس سنوات في الجزائر 35.8 من الألف، ومعدل العمر للمواطن الجزائري هو 74.8%،وبلغت نسبة تلقيح الأطفال مابين سنة وستة سنوات 98%،أما التلقيح ضد الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي فقد بلغت نسبة تلقيح الاطفال من سنة إلى ستة سنوات حوالي 87%، وعرف التلقيح ضد إلتهاب الكبد الفيروسي نسبة 81% من نسبة الأطفال ما بين سن السنة والستة سنوات.

أما متوسط توزيع الأطباء فنجد طبيب واحد تقريبا لكل ألف مواطن وأقل من سريرين لكل ألفين مواطن، فإذا كانت التغطية الطبية تقارب المتوسط العالمي على المستوى الكلي، فعلى المستوى الجزئي هناك تفاوت كبير بين الولايات والجهات، مما يعني سوء توزيع الأطباء وعدم التحكم في التوازن الجهوي ، شهدت بداية التسعينات إقامة برامج عملية للصحة منها برنامج الوطنى لمكافحة وفيات الأطفال، كما غلب غليها التركيز ألكثر على توفير الدواء، تنظيم الإستعجالات الملفات الإجتماعية.

[1] O .M.S, Rapport sur la santé dans le monde 1999, pour un réel changement, Genève :1999, p 100- 101.

ونظرا للوضعية الإقتصادية المزرية آنذاك حدث نوع من الإهمال في القطاع الصحي مما أدى الى التوجه نحو القطاع الخاص ،وبذلك أولت الدولة إهتمامها بسياسة الوقاية ونظام العيادات بدل المستشفيات الجامعية ، وفي منتصف 1991 إقترح برنامج إصلاحات في القطاع كان يهدف إلى ا لإنفتاح على المحيط مع محاولة تجديد الوصاية وتسيير أفضل للميزانية بالإضافة إلى وضع أليات للتكييف والتجاوب من خلال مسار شامل على مدى خمس سنوات،ونظرا للوضع السياسي وعدم الإستقرار لم يكتب لهذا البرنامج النجاح،وكان أقرب إلى إقتراحات معزولة تفتقر إلى الدراسة المتأنية وإلى الشرعية،وغياب أهداف واضحة وتوجه غير مدروس ولا مراقبة نحو القطاع الخاص مع تدهور مثير للقطاع العام [1] ، لقد صنفت دراسة لمنظمة العالمية للصحة ترتيب الجزائرفي الرتبة 81 من بين دول العالم من حيث فعالية المنظمة الصحية، كما أخذ التباين في توزيع الإمكانيات البشرية الصحية يتجلى على المستوى الوطني فنجد طبيب لكل 1000 شخص .

كما عرفت هذه الفترة تذبذب في التكلفة حيث بلغ الناتج الداخلي الخام(PIB) بين 1989-1991 إلى3,8 ليصل بين 1993-1995الى 4,8 بالمئة.وفيما يخص البنايات القاعدية للصحة ففي سنة 1999 كان القطاع الصحي يملك 187 مستشفى، 8عيادات إستشفائية، 32 مؤسسة إستشفائية مختصة 495 عيادة متعددة الخدمات، كما تميزت هذه الفترة بإتخاذ السلطات المعنية مبادرة بإستراتيجية متطابقة مع التطور الإقتصادي والإجتماعي تتمحور في إنشاء مناطق صحية لضمان العلاقة بين القطاعات ،وأيضا إنشاء هياكل تدعيم نشاط وزارة الصحة وتتمثل في[2]: المخبر الوطني لمراقبة المواد الصيدلانية

[1] Saihi.A, le système de la santé publique en Algérie, revue gestion hospitalières, n°455, avril 2006, p241-242.

[2] Ibid, p.243.

والوكالة الوطنية1995 بالإضافة إلى المركز الوطني لتسمم1998 كما تم إنشاء المركز الوطني للتكوين شبه الطبي1996 .

فمع بداية التسعينات عرف المجتمع صعوبة في الإصلاحات والتي كانت بعيدة عن التغيير، كما أن التصحيح الهيكلي في بداية التسعينات خصوصا فيما يتعلق بالخوصصة في المجال الصحي قد نتج عنه آثاره والتي نذكر منها[1] التزايد المستمر لإرتفاع التكلفة الطبية خاصة الأمراض المستعصية،و التسيير المتذبذب للموارد الصحية المادية منها والمالية والبشرية والهيكلية،وأيضا تدني في النفقات العامة للقطاع الصحي.

ونتيجة هذا النمط من التسيير تخلت الدولة عن مجانية العلاج و إستبدلته بنمط العلاج بمساهمة الدولة، الضمان الإجتماعي ، وهؤلاء الشركاء كلهم عاجزين ماليا، إذ قدر عجز الضمان الإجتماعي سنة 2001 والذي ساهم ب 22 مليار دينار جزائري من أصل 50 مليار دينار.

الفرع الثاني:محاربة الفقـر

يعرف الفقر على أنه يرتكز على رفاهية الفرد من خلال تحقيق ملكية السلع والمنفعة والقدرات الإنسانية[2] ،و في سنة 1996 حدد تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة فقر المقدرة الذي يركز على نقص القدرة على الحصول على التغذية الملائمة والصحة الجيدة والمستوى التعليمي المناسب، وتشمل مؤشرات عدم المقدرة في: [3] مؤشرات الصحة والتعليم الذي يتضمن معدل وفيات الأطفال ومعدل وفيات الأمهات، وتوقع الحياة ومعدل سوء التغدية للأطفال ومعدل الأمية ،بالإضافة إلى مؤشرات الحرمان مثل البطالة ، و في سنة 2001

[1] جميلة بار، أزمة النفقات العمومية في القطاع الصحي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية والتسيير،قسم العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر،1994،ص86.

[2] سوزان حسن أبو العينين، الفقر في الدول العربية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004، ص 115 .

[3] ياسر محمد جاد الله محمود، العولمة والفقر في مصر، ملتقى دولي :قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2006، ص 7.

تبنى تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة مقياس للفقر البشري لتحديد الفقر وإظهار نقاط الحرمان البشري من خلال حساب معدل الوفيات للأطفال الرضع ومعدل الأمية ودرجة النقص في الحصول على الخدمات الضرورية ودرجة سوء التغذية .

و لقد ساهم تطبيق الإصلاحات الإقتصادية في الثمانينات وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينات إلى تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع المعيشية للفئات الضعيفة في ظل التحول السياسي والإقتصادي الذي تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة، ومع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين .

ومن خلال الإصلاحات الإقتصادية المتخذة في الجزائر نجد إعادة الهيكلة التي تعتمد على إستخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مما أثر على مستوى التشغيل، بالإضافة إلى إعتماد إجراء التصفية للمؤسسات المفلسة وهو مانجم عنه الإستغناء كليا عن العمالة، وإقرار الخوصصة التي تسعى إلى رفع درجة الكفاءة الإقتصادية للمؤسسات و تحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف متناسية بذلك الإعتبارات الإجتماعية ، وبالتالي التخلص من العمالة الزائدة، ومع تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية سنة 1992 أدت إلى تخفيض القدرة الشرائية وتدهور مستوى معيشة الأفراد لذلك نجد 14 مليون جزائري[1] في حاجة إلى مساعدة إجتماعية .

لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي المتبعة سنة 1994 إلى عدة إنعكاسات كون أن ذلك التعديل يتطلب سياسات إنكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات النمو، وبالتالي تفقير فئات واسعة من السكان، لذلك فإن التكلفة الإجتماعية الناجمة عن التعديلات الهيكلية كانت معتبرة بالمقارنة بالنتائج المنتظرة والغير المضمونة [2] .

ولتشخيص واقع الفقر في الجزائر نقدم بعض الإحصائيات للوضع الإجتماعي بالجزائر حيث سجلت نسبة الأمية بين الكبار أكثرمن 15 سنة إنتقل من 34.5 % سنة 1998 إلى 23.7

[1] علي غربي، عولمة الفقر، يوم دراسي تحت عنوان التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002، ص 65.

[2] المجلس الإقتصادي والإجتماعي، مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة، الجزائر، 2001، ص 24.

% سنة 2005 نتيجة الدعم المدرسي للأطفال وتنفيذ برامج محو الأمية ،كما بلغ في سنة 2005 معدل البطالة 15.2 % ، وأن 2.671 مليون شخص في بطالة وأن 2.2 مليون شخص يعيشون في فقر مطلق منهم 518 ألف شخص يعيشون في حالة قصوى من الحرمان[1]، وقد بلغ عدد الأطفال الذين يموتون عند الإزدياد 30.4 حالة في كل 1000 إزدياد، أما معدل التمدرس بين 6 – 24 سنة بلغ 65 %، والتمدرس الإجباري للأطفال 6 سنوات بلغ 96 % .قد شهد متوسط عمر الأفراد تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة كما يوضح الجدول رقم (08) .

الجدول رقم (08) تطور الأمل في الحياة للفترة 1995 – 2005

السنة	العمر
1995	67.3
1999	71.9
2000	72.5
2004	74.8
2005	74.6

Source :conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développment,rapport national sur le développement humain,Alger,2006,p02 .

[1]conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement , rapport national sur le développement humain , Alger , 2006 , p 37

و إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء حول الإستهلاك لسنة 2000 تبين أن[1] :

29.6 % من الفئة موضوع التحقيق تستهلك لحم الغنم بمعدل مرة واحدة كل أسبوعين و13.3 % يستهلكون لحم البقر بمعدل مرة واحدة كل أربعة أسابيع ، و 66.7 % تستهلك اللحوم البيضاء بمعدل 1.3 مرة في الأسبوع ،كما أن 56.1 % من العينة تستهلك السمك بمعدل مرة واحدة كل أسبوع ، و 67.2 % يستهلكون البيض بمعدل مرتين في الأسبوع وأيضا 71.2 % يستهلكون مشتقات الحليب بمعدل 4 أيام في الأسبوع ، ويبلغ إستهلاك الفواكه والخضر بمعدل 2.5 يوم في الأسبوع .

و عليه فإن نمط إستهلاك الأسر يطرح إشكال حول إستهلاك البروتينات الحيوانية مما يؤثر سلبا على صحة المواطنين ووقايتهم . و رغم الملاحظات السابقة إلا أن مؤشر الفقر عرف تحسن معتبر في السنوات الأخيرة كما يتضح في الجدول رقم (09)

جدول رقم (09) تطور مؤشر الفقر البشري للفترة 1995 – 2005

البيان	1995	1999	2000	2004	2005
معدل الفقر	25.23	23.35	22.98	18.15	16.60
معدل الأمية	/	33.40	32.80	28	23.70
معدل الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية	13	/	6	3.50	3.50

Source: conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement,rapport national sur le développement humain , Alger, 2006,p 38.

[1] المجلس الإقتصادي والإجتماعي، الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004 ، الجزائر، 2005، ص 119.

قبل التسعينات إعتمدت الدولة في مكافحة الفقر على السياسة الشاملة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية بالتركيز على دعم السلع الغدائية الضرورية، ومنذ سنة 1991 تخلت الدولة عن تلك السياسة وعوضتها بمساعدة مباشرة للفئات المحرومة، كما أن الإهتمام المتزايد الذي توليه الحكومة لمكافحة الفقر أدى إلى إسناد وزارة التضامن الوطني مهمة جديدة تتعلق بمكافحة الفقر والإقصاء الإجتماعي . وتتمحور إستراتيجية مكافحة الفقر في نشاطات التضامن الوطني، والشبكة الإجتماعية، وبرامج المساعدة على التشغيل.

المطلب الرابع: واقع التنمية الثقافية في الجزائر

إن التنمية الثقافية تعتبر جوهر العملية التنموية والتي هي عملية إنسانية تتعلق بكيان ووجود وكرامة الإنسان الذي هو مصدر التنمية من خلال مسار ثقافي يعبر من خلاله الفرد عن كرامته الإنسانية، وتساويه مع الأخرين عبر الإتصال والخلق و إعطاء معنى للحياة.كما أن التنمية الثقافية تلعب دورا حيويا في حركة التغيير وتنمية المجتمع ، وبذلك هي ضرورية للبناء الإجتماعي، فهي تعمل على تغيير المسارات الإجتماعية نحو الأفضل ويمكن من خلالها أن ندير العمليات الفكرية للمجتمع بطريقة إيجابية .

الفرع الأول: النصوص القانونية التشريعية للتنمية الثقافية:

عرفت التنمية الثقافية إنفراج حقيقي في مطلع التسعينيات الذي تزامن مع التعددية الإعلامية والسياسية والإنفتاح الإقتصادي ،فقد كرس الدستور الجزائري لسنة 1989 ونسخه المعدلة 1996،2008، إن الثقافة تعتبر عاملا هاما في التنمية الشاملة ، وأشار إلى ضرورة تعميم دور الثقافة في جميع أنحاء البلاد مع القيام بالأعمال اللازمة لتجديد ثقافتنا الوطنية، وتشجيع الإبداع الفنين وتسيير التنشيط الثقافي ونشر الكتاب ، شهدت سنتي 1994 و1996

تشريع ثقافي وبلغ عدد المراسيم بين 745 مرسوما ، نذكر منها نصوص حقوق الطبع سنة 1996 والذي يعتبر أن الإيداع القانوني هو إجراء ملزم لكل شخص طبيعي أو معنوي له إنتاج فكري أو فني يوجه إلى الجمهور، مذكرا بأن إيداع نسخ نماذج الإنتاج الفكري والفني يتم مجانا لدى المؤسسات المؤهلة. [1]غير أنه عرف تطور و كثافة في الفترة الممتدة بين سنتي 2000و2007، والتي سجلت 2000 مرسوم خاص، منها القانون الصادر في مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة سنة 2003، ويعرف هذا القانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة والمصنفات الأدبية أو الفنية المحمية وتحديد العقوبات الناجمة عن المساس بتلك الحقوق ، ويحدد الحماية المقدرة بخمسين سنة[2].

وتم سن نصوص تطبيقية أخرى تخص الجوانب القانونية الأساسية وحماية المتاحف والمواقع الأثرية منها قانون حماية المواقع الأثرية والمناطق المحمية و إستصلاحها[3]، حفظ وإستصلاح القطاعات المحفوظة، وقانون تخزين الممتلكات الثقافية غير المادية في بنك المعطيات بالإضافة إلى شروط إنشاء و إدارة المتاحف الوطنية، أما ما يتعلق بالكتب والمكتبات فنجد القانون الأساسي للمكتبة الوطنية الإطار التنظيمي لتوزيع الكتب والمؤلفات[4]، والقانون الأساسي لمكتبات المطالعة العمومية [5].

بالإضافة إلى مرسوم رئاسي رقم 09-202 في 27-05-2009 وقد نشرت هذه المراسيم في الصحف الرسمية ، تضمنت في محتواها تدابير جديدة لتنظيم الهياكل الثقافية التابعة للدولة، وتعيين مسؤولين و إقالة أخرين، ومأسسة الأحداث الفنية،وهو ما يحقق تعديل بشكل كبير للتنمية الثقافية في الجزائر . تعرف التنمية الثقافية في الجزائر فيضا منذ بضع سنوات،وإهتماما متزايدا في مجال التشريع تمثله تلك النصوص القانونية الرامية إلى تنظيم

[1] الأمر رقم 96-16 المؤرخ في 02-07-1996.
[2] الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19-07-2003.
[3] مرسوم تنفيذي رقم 03-322 مؤرخ في 05-10-2003.
[4] مرسوم تنفيذي رقم 93-149 مؤرخ في 22-06-1993.
[5] مرسوم تنفيذي رقم 03-278مؤرخ في 23-08-2003.

الممارسة الثقافية في الجزائر وقد شملت هذه النصوص مختلف القطاعات ، حيث تم العمل على إلغاء بعض التشريعات التي لم تعد ملائمة للتطورات الحاصلة في المجتمع، إلى جانب ظهور نصوص جديدة.

الفرع الثاني: سياسات وبرامج التنمية الثقافية

تسعى وزارة الثقافة في السنوات الأخيرة إلى وضع سياسات وبرامج من شأنها أن توسع قاعدة الممارسة الثقافية، ويمكن أن نلمس ذلك من خلال الإجراءات الرامية إلى تعزيز الإسهام في الحياة الثقافية ، إن مجيء الديمقراطية التعددية في عام 1989 قد أعطى الثقافة إمكانية تحقيق هذه الطموحات بعيدًا عن كل وصاية أو محاولات الإمتثال للتوافقات الزائفة لتشجيع الإبداع بجميع أشكاله ضمن إحترام الإختلاف وحرية التعبير.

ولتجسيد هذه التحولات أنشئ المجلس الوطني للثقافة في أوت 1990 وهو جهاز إستشاري يضم أدباء وجامعيين وفنانين، وكلف بتصور وإعداد وإستخدام سياسة الدولة على مستوى الثقافة في مختلف ميادين التطبيق، وفي هذا الإطار يعرض سياسات وإستراتيجيات التطور الثقافي، ويسعى إلى إدخال مزيد من الديمقراطية في الحياة الثقافية بالبلاد.

ففي مجال حماية التراث تبذل جهود من أجل الحفاظ على الهوية الثقافية والذاكرة الجماعية من خلال جمع الوثائق والوسائل المتعلقة بالتراث الثقافي الوطني، و إدماج البعد الثقافي وصياغته في المشاريع الكبرى للتهيئة والعمران والإنجازات العمومية ، وقد تم التركيز بشكل خاص على تشجيع ا لإنتاج في مجال الفنون الدرامية والغنائية والإيقاعية وترقية مهن العرض وتهيئة الظروف لتمكين المواطن من الإستفادة من الثقافة والفنون ، والعمل على تشجيع كل مبادرة ترمي إلى تحفيز ا لإنتاج الأدبي ونشره وحماية حقوق المبدعين وتهيئة الفضاءات الثقافية ورعاية الفنون والأداب ومنح جوائز تمييزية وتشجيع

وترقية التعابير الثقافية التقليدية والسهر على ترقية البحث في ميادين التراث والتعريف بالثقافة الوطنية في الخارج ، بالإضافة إلى أبراز التنوع الثقافي في الجزائر.

وقد صرحت وزيرة الثقافة خليدة تومي بأنه يجب أخذ التنوع الثقافي في الإعتبار،أي أن الدفاع عن التراث الثقافي وتنميته يمثلان بالنسبة إلينا،ضرورة ديمقراطية"[1]،كما وضع رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الصناعات الثقافية في مركز الإستراتيجية الجديدة للثقافة الجزائرية" إن ترتيب المقبل للصناعات الثقافية سيكون القاعدة المادية لإزدهار غير مسبوق للثقافة والفن في بلدنا". [2] كما تعمل الحكومة على تقديم سياسات الدعم والمساندة الممنوحة، حيث تهدف هذه السياسات والمشروعات إلى التأثير بمنتجاتها الثقافية والفنية على الجماهير،خصوصا بعد إهمال فيما مضى للثقافة الوطنية والذي أدى إلى تفاقم المأساة الوطنية مابين 1990 و 2000، وبذلك محاولات البناء تعد مهمة جدا للتنمية الثقافية في الجزائر.

المطلب الخامس:واقع التنمية الإجتماعية

عرفت الجزائر إعادة الإهتمام بالتنمية الإجتماعية والتي تسعى إلى تحقيق التنمية وتوجهت إلى مناطق الإهتمام الإجتماعي العميق للأفراد مثل تلبية الحاجات الأساسية وتوفير النمو والرفاه، للنهوض بالمجتمع من جميع النواحي الإجتماعية أي أنه أسـلوب ومدخل جديد لإعادة ترتيب وتنظيم وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية لمجتمع معين . وتعرف التنمية الإجتماعية بأنها العملية المجتمعية الواعية الموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الإقتصادي والإجتماعي ، تكون قادرة على تنمية طاقات إنتاجية مدعمة ذاتيا تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وفي الوقت نفسه تكون موجهة نحو تنمية علاقات إجتماعية سياسية، تكفل زيادة الإرتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد

[1] خطاب وزيرة الثقافة خليدة تومي،2005.

[2] السيد عبد العزيز بوتفليقة،رسالة إلى الفنانين عشية يوم الفنان،2009.

والإنتاجية،كما تستهدف توفير الإحتياجات الأساسية للفرد وضمان مشاركته في جميع أوجه الحياة السياسية، وتعميق أمنه وإستقراره في المدى الطويل.

الفرع الأول: السكن

عرفت فترة التسعينات أزمة سكن حادة مما دفعها إلى إصلاح هذا القطاع وقد وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية للسكن إبتداء من سنة 1996 و التي تتجلى في مجالات التعمير، العقار والتمويل. كما شهد قطاع السكن في فترة ما بعد الإصلاحات إنتعاشا ، ويبرز ذلك من خلال مختلف الجهود والإجراءات التي قامت بها الدولة كإعادة الإعتبار لكل من السكن الإجتماعي والترقوي ، التنويع في الأنماط السكنية الحضرية، وظهور صيغة السكن التساهمي وصيغة البيع عن طريق الإيجار في سنة2001 بالإضافة إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص ليساهم بدوره في إنعاش هذا القطاع.

<u>الجدول رقم(10) يبين برامج السكنات من 1995- 2000</u>

السنوات	الحضرية السكنات									السكنات الريفية	النسبة %	المجموع
	السكن الإجتماعي	النسبة %	السكن التساهمي	النسبة %	السكن الآخر	النسبة %	السكن الترقوي	النسبة %				
1995	42208	32	5896	4	9060	6	26271	19		48087	36	131522
1996	39819	35	3127	2	21092	18	15724	14		32523	28	112282
1997	46513	41	3892	3	18482	16	15959	14		26751	23	111597

1998	51588	42	4176	3	22366	18	9299	7	33946	27	121375
1999	41984	33	3181	2	32445	26	7389	5	39209	31	124208
2000	60484	46	1999	2	23535	18	9561	7	34493	26	130072
المجموع	282596	38	22271	3	127180	17	82203	11	215009	29	731259

المصدر : تقرير وزارة السكن لسنة 2001.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الدولة إستمرت في سياستها التدعيمية للسكن الإجتماعي، يظهر ذلك من الإنجازات المحققة خلال هذه الفترة، بالمقابل نلاحظ أن السكن التساهمي حقق نسبة متوسطة، نتيجة لقلة المهتمين به.

أما بالنسبة للسكن الترقوي نلاحظ أنه لم يحقق نسبة كبيرة نظرا للتكلفة العالية، وكذا لنقص التمويل، خاصة كان الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط قد توقف عمن تمويل مثل هذه السكنات بسبب ضألت موارده.

كما أن السكنات الريفية لم تعرف تطورات ملحوظة وهذا راجع لعدة أسباب منها تدهور الأوضاع الأمنية مما أدى بالمواطنين إلى هجرة الريف ، حجم الإعانة المالية المقدمة كالتي لا تكفي لإتمام السكنات، توجيه المستفيدي من الإعانات المقدمة لأغراض أخرى غير بناء السكنات.

أما المرحلة التي تبدأ من 1999 فقد واصلت الجزائر في تبني السياسة المنتهجة في الفترة السابقة، مع إضفاء أساليب جديدة إرتكزت خلال فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وكذلك في بروز عدة مؤشرات ساهمت في التأثير على قطاع السكن أهمها التحسن

الملحوظ في الأوضاع الأمنية،الإنفراج النسبي في الأوضاع الإقتصادية بعد إرتفاع أسعار البترول كزيادة حصة إنتاج الجزائر ضمن منظمة الأوبيك[1].

وبذلك فإن أهم السياسات المنتهجة في هذه الفترة كانت صيغ السكن الترقوي وصيغة البيع بالإيجار، كما أن السياسة الخاصة بقطاع السكن في هذه الفترة قد أعطت أهمـــية كبيـــرة للمسكن بإعتباره فاعلا في تثبيت أسس الدولة؛ في محاولة إعادة الثقة لأجهزة السلطة التي تزعزعت مكانتها وهذا بمحاولة إستيفاء كل المشاريع المعلنة وفق هذه الصيغة، ومحاولة تدعيم ماليا بتحمل جزء من النفقات التي تعد أعباء إضافية تحسب على ميزانية الدولة الموجهة للسكن، حيث تم تخصيص 2.5مليار أورو من أجل المخطط الخاص بالسكن[2] .

غير أن هناك عدة متغيرات حول السياسة المنهيجة في مجال السكن الإجتماعي، والتي تشكل عائق أمام القضاء على السكن الوضيع أهمها :نظام إقتصاد السوق الذي يفرض على الدولة التقليص من السكن الإجتماعي، ذلك أن التحول من إعتبار السكن منتوج سياسي اجتماعي بحت إلى إعتباره منتوج إقتصادي خاضع لمنطق السوق، أي أن تمويل السكن غير أن هناك عدة متغيرات حول السياسة المنهيجة في مجال السكن الإجتماعي، والتي تشكل عائق أمام القضاء على السكن الوضيع أهمها :نظام إقتصاد السوق الذي يفرض على الدولة التقليص من السكن الإجتماعي، ذلك أن التحول من إعتبار السكن منتوج سياسي إجتماعي بحت إلى إعتباره منتوج إقتصادي خاضع لمنطق السوق أي أن تمويل السكن أصبح يمر على بنوك ولا يمكن تدعيمه ، فكل المساعدات والإمكانيات التي وضعت تحت تصرف الصندوق الوطني للسكن لم تتمكن حتى من المساعدة على شراء

---

[1] المجس الإقتصادي الوطني والإجتماعي،تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني 2000،الدورة 17 ماي 2001،الجزائر،ص41.

[2] سباش ليندة، سياسة الإسكان في الجزائر وعلاقتها بالعمران،رسالة ماجستير في التنظيمات الساسية والإدارية،قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر،2006،ص92.

مسكن وهذا راجع للطلبات الكثيرة وعدم التوازن بين الإمكانيات المتاحة والطلب المتزايد كما نجد أن الدولة في هذه الفترة قد إعتمدت على تقليص السكن الإجتماعي.

كما أن الإرهاب أخر مشاريع السكن مما نتج عنه فوضى في القطاع ميزها إنتشار البناء القصديري، بالإضافة لنزوح السكان نحو المدن هروبا من الإرهاب، وكذا الكوارث الطبيعية من زلازل وفياضانات، كما أن عدد كبير من الجزائريين يفتقر إلى سكن لائق علاوة على الإكتظاظ.

إن منطق التسيير العشوائي لمخططات الإسكان وعدم إشراك الفاعلين في هذه السياسة،أدى إلى فقدان الأمل لدى المواطن الجزائري بالحصول على مسكن لائق، يراعى فيه عدد الأفراد ونمط البناء.كما أن القضاء على أزمة السكن لا يتم بالتسيير العشوائي للمخططات من منطلق المساعدات الإجتماعية، أو هبات من الدولة للمواطنين ،أثناء العملية الإنتخابية، وإنما يقوم على إستراتيجية تقوم بدورها على تقييم الواقع ووضع الحلول مع المواطن، مع توفير ميكانيزمات الرقابة،المسائلة،المحاسبة أثناء وبعد التنفيذ.

بالإضافة لإعطاء اللامركزية في القرار لصالح الجماعات المحلية من الولايات،الدوائر ، والبلديات،المديريات والدواوين،المحافظة العقارية .والمجتمع المدني بما يضمه من مواطنين،الجمعيات ،لجان الأحياء،الإعلام.والخواص بما تتضمنه من الشركات الإقتصادية والمستثمرين، وهو ما يهدف إلى الوصول لأكبر شريحة ممكنة للإستفادة من المشاريع السكنية.

والجدول التالي يبرز تغيرات السكن الإجتماعي وفق مرسوم 2003-2009.

الجدول رقم (11) يبين تغيرات السكن الإجتماعي وفق مرسوم 2003- 2009

البرامج	مخطط خماسي	برنامج تكميلي شمال	برنامج سكن ذات نوعية	برنامج خاص بتثبيت السكان	برامج أخرى خاصة	المجموع
سكن إجتماعي	239412	11 700	16 500	29 545	14 733	311 890
سكن تساهمي	233733	9 707	18 000	0	0	261 440
سكن ريفي	394238	40 593	63 300	0	12 565	510 696
أراضي ،سكن للبيع	129 115	0	0	0	0	129 115
سكنات ترقوية	38 068	0	0	0	0	38 068
المجموع	1034566	62000	97800	29545	27298	1251209
سكن إجتماعي	% 23,14	%18,87	%16,87	%100,00	%53,97	%24,93
سكن تساهمي	% 22,59	%15,66	%18,40	%0,00	%0,00	%20,89
سكن ريفي	% 38,11	%65,47	%64,72	%0,00	%46,03	%40,82
سكن أراضي للبيع	%12,48	%0,00	%0,00	%0,00	%0,00	%10,32
سكنات ترقوية	% 3,68	%0,00	%0,00	%0,00	%0,00	%3,04
المجموع	% 100,00	%100,00	%100,00	%100,00	%100,0	%100,00

المصدر : تقرير وزارة الإسكان 2010

من خلال السياسات التي إنتهجت نلاحظ أن الدولة لم تعد المتعامل الوحيد في إنتاج وتمويل السكن، يعود ذلك إلى أن الظروف الإقتصادية والسياسية فرضت على الجزائر التعامل بمنهج مغاير عما كانت تتعامل به سابقا، حيث أصبح التعامل مع المسكن إقتصاديا وذلك بتشجيع الإستثمار ، غير أنه كان هناك فرق كبير بين ما يطبق في الواقع وبين ما يتم التخطيط له في سياسة الإسكان، فبالرغم من القوانين والمراسيم المنظمة للسكن، إضافة للجانب التمويلي الكبير إلا أن التلاعبات الملاحظة بالنسبة للسكنات الممنوحة والتي تسمح للبعض بإمتلاك عدة مساكن والبعض الأخر لا يمكنه الحصول عليه ، نتيجة الفساد الإداري والذي عمق وبشكل كبير من أزمة السكن وفي المقابل نجد أن الدولة لا تتدخل إزاء هذا الوضع .

أما في السنوات الأخيرة وضمن البرامج المسطرة تعهدت الحكومة بأنها ستطرح خطط لبناء مليون وحدة سكنية بنهاية 2009 بغية حل أزمة النقص في السكن في الجزائر لكن هذا المشروع باء بالفشل، نتيجة لغياب الرقابة على المشاريع فالأغلفة المالية التي رصدت لذلك هي عرضة للنهب والتبديد من جهة ، وتضخيم الفواتير من طرف المقاولين الخواص زيادة على سوء التخطيط الحضري الذي تعاني منه الجزائر الذي كان السبب في الإعتداء على العقار الفلاحي.

أما أسباب تفاقم هذه الأزمة فتعود إلى إدارة الدولة لقطاع البناء والتخطيط الحضري غير المناسب، وتزايد النمو السكاني، ومحدودية تمويل الرهن السكني والهجرة القروية السريعة نحو المدن بسبب العنف السياسي في تلك المناطق [1].

تعد أزمة السكن في الجزائر واحدة من أكبر الأزمات التي يعاني منها الجزائريون، وبقيت مستعصية على الحل منذ ما قبل عقود من الزمن وهو ما يجعل الجزائر تعاني من العجز الذي لا يقتصر على نقص المساكن، بل يشمل الإكتظاظ داخل البيوت، و إنتشار بيوت الصفيح.

[1] سميرة بالعمري،مراجعة الشروط الخاصة بالإستفادة من السكن الإجتماعي والترقوي،الشروق اليومي،10 جوان 2009،الجزائر،ص4.

الفرع الثاني : التربية و التعليم

إبتدأت بصدور أمر 76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 بتنظيم التربية والتكوين بالجزائر،وأدخلت إصلاحات على النظام لتتماشى و التحولات الإقتصادية والسياسية، وبذلك حددت عناصر هيكلية جديدة والتى تتضمن إعادة هيكلة التعليم الإجباري عن طريق تقليص مدة الطور الإبتدائي إلى خمس سنو ات وتحديد مدة الطور المتوسط إلى أربع سنوات بالإضافة إلى السنة التحضيرية ، وأيضا هيكلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي وتوفير مسارات دراسية متنوعة تسنح بالتخصص التدريجي في مختلف الشعب.

يضاف إلى كل هذه الإجراءات المعتمدة إتخاذ بعض التدابير الرامية إلى تطوير إستعمال التكنولوجيا الحديثةوتدريب الأسر التربوية ، تلاميذ،معلمين،إداريين على التحكم فيها،وكذا العمل على تقليص نسبة الأمية والحد منها.[1]

كما كرس الطابع الإلزامي ومجانية التعليم، وتأمينه لمدة 9 سنوات، قد شرع في تعميم وتطبيق أحكام هذا الأمر إبتداء من السنة الدراسية 1980- 1981 المدرسة الأساسية. وقد عرفت المنظومة التربوية الجزائرية خلال الموسم الدراسي 2003 - 2004 تعديلات تتمثل في تنصيب السنة الأولى من التعليم الابتدائي2004 -2003 .

وقد تم تغيير محتويات بعض الكتب لنفس السنة في 2004 - 2005 ،كما تم تنصيب السنة الثانية من التعليم ا لإبتدائي 2004-2005، أضيفت إليها اللغة الفرنسية كلغة أجنبية أولى، إستعمال الترميز العلمي والمصطلحات العلمية، إستعمال الوسائل التعبيرية ، وأيضا تنصيب السنة الأولى من التعليم المتوسط في إطار الإصلاح التدريجي والتربوي نظام الأربع سنوا ت إبتداء من الموسم الدراسي 2003 - 2004، وظهور اللغة الأمازيغية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة التربية الوطنية، مشروع القانون التوجيهي للتربية الوطنية،أفريل 2007،ص57.

بإعتبارها لغة وطنية ، أما التعليم الثانوي فعرف تعديلات في هيكلته في سنة 2005 – 2006. وبالنسبة للتعليم العالي فقد أدى تراكم الإختلالات عبر السنين إلى جعل الجامعة الجزائرية غير مواكبة بالقدر الكافي للتحولات العميقة التى عرفتها بلادنا ولقد قامت الدولة الجزائرية بتوفير المنشات القاعدية لتلبية الطلب المتزايد على المقاعد البيدا غوجية بسبب النمو السكاني المتزايد[1].

ولقد عرفت الجامعات الجزائرية في أواخر العشرية الماضية تضخم أعداد الطلبة الوافدين إلى الجامعة، والتناقص المستمر للمدرسين بحيث قدرت النسبة المتوسطة للتأطير سنة 1999 بحوالي أستاذ لكل 155 طالب،وبلغت هذه النسبة في أحسن أحوالها متوسط أستاذ لكل35 طالبا وكان ذلك في سنة 2004، في حين أن النسبة المتعارف عليها عالميا هي مدرس لكل 15 طالب، ومع هذا الضغف العددي سجل الضعف النوعي حيث لم تتجاوز نسبة الأساتذة والأساتذة المحاضرين في هيئة التدريس 15 بالمئة من إجمالي المدرسين[2]، كما عرفت الهياكل البيداغوجية تزايدا من خلال البرنامج المسطر من طرف الحكومة 2005–2009.

أما على المستوى التسيير تشهد الجامعة تسييرا مركزيا لا يراعي النشاط البيداغووجي ولا يعطيه الأهمية الكافية وفي الوقت الذي تواجه فيه النظم التربوية في العالم تحديات المردودية حيث تتجه نحو تطوير المناهج التسييرية الحديثة من أجل التحكم في التكاليف وتحقيق الأهداف النوعية، فـإن التعليم العالي في الجزائر ظل مسيرا بصورة إستعجالية ومرتجلة تفتقد إلى التخطيط المحكم[3].

---

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،إصلاح التعليم العالي،الجزائر،جوان2007،ص5.

[2] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،التأطير البيداغوجي الجامعي،يوم دراسي بالمدرسة الوطنية للإدارة،الجزائر،يومي 13–14 جويلية 2004،ص2.

[3] محمد غلام الله ،دراسات حول الجامعة الجزائرية،كراسات الكرياد،رقم77الجزائر،2006،ص18.

بعد الشروع في سياسة الإصلاحات الشاملة في الجزائر، تم تشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية[1]، وقد أبرزت في تقريرها مختلف الصعوبات التى تعاني منها الجامعة،كما أعطت الحلول الواجب إتباعها لتمكين الجامعة من القيام بدورها في ر فع سيرورة تكييف منظمومتها التكوينية مع المتطلبات والحاجات التى أفرزتها هذه الصيرورة وعلى ضوء توصيات هذه اللجنة التى صادق عليها مجلس الوزراء في 30 أفريل 2002 حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إستراتيجية عشرية 2004-2013 لتطوير القطاع حيث تتضمن هذه الإستراتيجية إعداد وتطبيق إصلاح شامل للتعليم العالي تتمثل المرحلة الأولى منه في وضع هيكلة جديدة للتعليم ذات ثلاثة أطوار تكوينية ليسانس،ماستر،دكتوراه.وهي هيكلة تستجيب للمعايير الدولية وتكون مصحوبة بتحسين محتلف البرامج التعليمية بإعتماد تنظيم جديد للتسيير البيداغوجي[2] .

لقد تم تبنى نظام ل.م.د منذ 2004، وشهد عدد الجامعات التى تعتمد هذا النظام تزايد ملحوظ ، حيث إرتفع العدد من المؤسسة في السنة الجامعية 2004-2005 إلى أكثر من 36 مؤسسة في الدخول الجامعي 2006-2007 ، بالرغم من مرور 5 سنوات من تنفيذ هذه السياسة، إلا أنه لم يتم بشكل رسم ي على المستوى المؤسساتي التشريعي والتنفيذي ، والتى تكاد تنحصر في مداخلات الباحثين فيها عن الإطار المفاهيمي وعرض تجارب دولية دون التقييد بمنهجية تحليل وتقويم هذه السياسة بشكل علمي.

بتوز الإختلالات الحاصلة خاصة أن ه ذه السياسة هي سياسة مستوردة ناتجة عن إفرازات العولمة وليست بيئتها الإجتماعية الحضارية وهنا يطرح التساؤل حول مدى فعالية هذه السياسة ومدى نجاعتها وتحقيق أهدافها خاصة أنها سياسة إصلاحية تهدف إلى تطوير

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية:مرسوم رئاسي رقم:2000-10مؤرخ في 5 صفر1421ه الموافق ل 09 ماي 2000 يتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية،العدد:27،ص4.

[2] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،برنامج إصلاح التعليم العالي،الجزائر،جوان 2007،ص7.

نظام التعليم الجامعي في الجزائر [1]. و لا تزال المنظومة التربوية الجزائرية إلى حد الآن تجري تعديلات على نظمها التربوية قصد التحسين من المردود التربوي و الرفع من مستواه.

فقد تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار النظري لمفهوم التنمية، بداية بتعريف التنمية وأنواعها حيث أنه مفهوم واسع وفضفاض لايوجد إجماع على تعريف من التعريفات ، فجاء كل تعريف منسجمًا مع إختصاص كل كاتب وميوله وأيديولوجيته ، ولذاك نسنطيع القول أن التنمية تعني التغييرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع في نواحيه المختلفة السياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية والبشرية من خلال مدى إرتباط التنمية بالجانب الإقتصادي حيث نجد التنمية هي عملية تم بمقتضاها دخول الإقتصاد القومي مرحلة الإنطلاق نحو النمو الذاتي مما يزيد من رفاهية الأفراد.

كما يلمس مفهوم التنمية الحقل السياسي والثقافي والإجتماعي ، كما شمل أيضا التنمية البشرية فهناك التنمية الإقتصادية والتي تنصب على الجوانب الإقتصادية والمادية والإنتاجية، وهناك التنمية الإجتماعية والتي تتحدث عن البناء ا لإجتماعي ووظائفه ومواجهة مشكلاته المختلفة وإزالة العقبات والعراقيل بما يحقق الرفاه والتقدم .

أما التنمية الإجتماعية فهي نمط يتألف من النمطين ا لإقتصادي والإجتماعي ، ولذلك يطلق عليها غالبا التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، أي بين القطاعات البشرية وبين كافة الموارد غير البشرية ، كما رأينا أن التنمية البشرية عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس.وتشمل مستويات التنمية حياة طويلة وصحيحة للمرء وأن يحصل على معارف و أن يحصل على مواد الضرورية لتوفير مستوى معيشي لائق وهذا حسب تقرير هيئة الأم المتحدة ،كما أن التنمية الثقافية تعبر عن عملية إنسانية تتعلق بكيان ووجود وكرامة الكائن البشري الذي هو مصدر التنمية وغايته،كما أنها تلعب دورا في حركة التغيير وتنمية المجتمع، كما حاولنا التفريق بين النمو والتنمية حيث رأينا أن النمو يعني الإزدياد ،أما التنمية

[1] محمد الطاهر طالبي،إصلاح التعليم العام والعالي في ضوء المقاربة بالكفاءات نظام L.M.D، ورقة بحث قدمت في المؤتمر الثاني للتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في العالم العربي،جامعة الملك فهد للترول والمعادن ،المملكة العربية السعودية،أيام 24-27 فيفري2008،ص448.

فهي عملية شاملة تضم كل من التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية النمو هو ظاهرة طبيعية نمطية وتلقائية كنمو الإنسان.

ويعني النمو أيضا تحقيق زيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن أو أنه يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة أما التنمية فهي تعني تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن ، والنمو يحدث في الغالب نتيجة التطور البطيء والتحول التدريجي ، أما التنمية فتحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو .

وبالتالي قد يكون هناك نموًا دون أن يكون هناك تنمية ، فالنمو كما أسلفنا هو زيادة في الدخل القومي والفردي ، والتنمية هي تغييرات هيكلية في المجتمع . ومع هذه الإختلافات بين النمو والتنمية إلا أنهما يلتقيان في أن النمو والتنمية يهدفان في المقام الأول ويتفقان في ذات الوقت على الاتجاه والغاية والهدف . فكلاهما يسيران إلى الأمام ومن حسن إلى أحسن وصولا إلى الإرتقاء بالمجتمع، ثم تطرقنا إلى مضمون التنمية وأهدافها وهو توفير الحياة الكريمة للفرد ، وهذا الهدف في حد ذاته يتطلب أكثر من مجرد زيادة في الدخل القومي أوالفردي ، فالحياة الكريمة للفرد تعني بمفهومها الشامل نوعية الحياة التي يعيشها الفرد في المجتمع من حيث توفر المسكن الصحي الملائم والخدمات المناسبة ، الصحية ،التعليمية الإجتماعية ، أي الحقوق الإجتماعية الإقتصادية للإنسان إلى جانب توفير الحاجات الضرورية بالكمية والنوعية المناسبة.

وأما في المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى أشكال العمليات التنموية في الجزائرمن سنة 1989 إلى سنة 2009 ، وقد بد أنا الدراسة بالتنمية الإقتصادية فنجد أنه في الثما نينات وجدت الجزائر نفسها تعاني من إختلالات هيكلية وإرتفاع في معدل التضخم، عجز الميزان المدفوعات، وإرتفاع المديونية الخارجية وأصبح من الضروري عليها أن تقوم بتغييرجذري لتوجهها، وهو ماكان له الدور في التعجيل بإتخاذ تدابير مختلفة من أجل إصلاح الوضع

القائم، وهو ما دفعها للدخول في سلسلة من الإصلاحات الهيكلية بهدف الإنتقال إلى إقتصاد السوق والإندماج في الإقتصاد العالمي.

ومع بوادر الأزمة الإقتصادية والظروف العالمية المساندة لها خلال سنة 1988 تم خلق أسلوب جديد للتعامل مع المؤسسات والمتمثل في إستقلالية المؤسسة أي أعطت تسيير ذاتي لهذه الوحدات الإقتصادية، كما أن الدولة قامت بتسليط الضوء على القطاع الخاص من خلال تحسينها لعلاقته بالإدارة.

بعد مرور سنوات من الإصلاحات شهد الإقتصاد الوطني وعملية التنمية بالتحديد تطورات سواء في الجانب الإقتصادي والإجتماعي،إذ تعرضت بشكل عنيف لأثار التعديل الهيكلي وأنه بالرغم من تحقيق بعض النتائج في ميدان التوازنات الإقتصادية الخارجية فانه لم يسمح بالإستجابة لطموحات الجزائريين والمتمثلة في تحسين الظروف المعيشة ومناصب الشغل ،ولم يساهم في تحسين عمل وسير الطاقة الإنتاجية ، وهو ما دفع الحكومة إلى إنتهاج برامج إقتصادية ،فقامت بتطبيق برنامج إستثماري لدعم الإنعاش للفترة2001-2004 بغية تهية الأرضية اللازمة لإعادة إنطلاق النشاطات الإقتصادية وتعزيز إمكانية تحقيق التنمية. يعد هذا البرنامج كأداة مصاحبة للإصلاحات الهيكلة التي إلتزمت بها الجزائر سعيا لإندماجها في الإقتصاد العالمي وهو ما حقق إنعاشا مكثفا للتنمية الإقتصاية، تجسد ذلك في العديد من الإنجازات إتضح من خلال معدلات تراجع البطالة ،و تحقيق ن مو مستمر بل متوسط بنسبة3,8 خلال خمس سنوات.

لقد عمد هذا البرنام ج إلى تقليص التأخر الإقتصادي المتراكم طوال الأزمة التي شهدتها الجزائر لحوالي عقدا من الزمن ، كما أنه خلق ظروف ملائمة لتحقيق التنمية في الجزائر.وأمام مواصلة وتكثيف هذا المسار فقد تلاه برنامج التكملي بدعم النمو للفترة 2006-2009 من خلال تفعي ل الإ نعاش الإ قتصادي وذلك ب إستكمال المرحلة الإنتقالة الإقتصادية. لهذا الغرض، تعتزم الحكومة الإستفادة من الإطار الإقتصادي الكلي الإيجابي حاليا من حيث مجمل المؤشرات و من عودة الثقة لدى المستثمرين الجزائريين و الأجانب

ومن القدرات المالية المتوفرة في البلاد، و من أجل ذلك، تعتزم أيضا مرافقة و تفعيل الإنعاش الإقتصادي من خلال إستكمال المرحلة الإنتقالية الإقتصادية.

وتم التطرق في المطلب الثاني للتنمية السياسية من خلال أهم المؤشرات الدالة عليها كالمشاركة السياسة، المجتمع المدني، والتنشئة السياسية ،تعبرالمشاركة السياسية على معيار لنمو النظام السياسي ومؤشرا على ديمقراطية وهي تشجعها على تعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي بضمان مساهمتهم في عملية وضع السياسات ، كما تزيد المشاركة السياسية من الوعي الإجتماعي للمواطنين.و إذا كانت التنمية السياسية تقوم على المشاركة السياسية بدل القوة فان ذلك يعني نقل مطالب المواطنين ومصالحهم عن طريق الت أثير في إختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة .

إلا أن النظام السياسي في الجزائر خلال فترة 1989-2009،تتصف فيه المشاركة السياسية بالشكلية ، الموسمية وعدم الفاعلية وذلك لأن القرارات السياسية تتخذ من قبل النخبة الحاكمة وتترك للجماهير مهمة إضفاء الشرعية الصورية ،من خلال إنتخابات معلومة النتائج مسبقا،يبرز أيضا أن المشاركة السياسية هي مشاركة متقطعة لا تتخذ شكلا منتظما، بحيث أنها تعتمد على التعبئة الإجتماعية خصوصا أثناء الأزمات .

أما ثاني مؤشر والمتعلق بالنخبة السياسية وهي قلّة من أفراد المجتمع يمتلكون مؤهلات بنيوية ، فيزيائية، عقلية، ومعرفية، اقتصادية ومالية تنظيمية إدارية ومؤسساتية ، كما أنها تعبر عن إطارات حاكمة لها مركز متميز في السلطة أو بيئتها الإجتماعية. وعليه فإن النخبة السياسية هي المسئولة عن مسيرة وعملية التنمية السياسية في المجتمع، باعتبار أن التنمية هي عملية مخطط لها وموجه لتحقيق الصالح العام ، ونتيجة لذلك نجد أن كل ميكانيزمات وآليات التنمية متداخلة فيما بينها للوصول إلى نتيجة واحدة وهي التنمية السياسية للمجتمع .

ثم تناولنا التنمية البشرية حيث أن الإنجازات التي عرفتها التنمية البشرية تعكس تحسنا ملحوظا في مستويات المعيشة وفي مجال الصحة ،وتعود النسب الضعيفة لدور المر أة نتيجة غيابهن في الأحزاب وا لأطر السياسة الرسمية وخاصة كلما إرتفع الموقع أو الوظيفة السياسية غير إن تقرير التنمية البشرية يبرز جهود كبيرة في السنوات الأخيرة في هذا

المجال في إطار البرامج التنموية التي طبقتها الجزائر، بحيث عرف تطور مؤشر دليل التنمية البشرية إرتفاعا منذ سنة1990من 0.573 إلى0.671 سنة 2009.

وإنتقلنا للتنمية الثقافية و نشير هنا إلى إهتمام النظام السياسي في السنوات الأخيرة بمجال التشريع ، إذ عملت على سن مجموعة من النصوص القانونية الرامية إلى تحديد وظيفة المؤسسة وتنظيم الممارسة الثقافية، غير أن هذا الجهد لم يترجم إلى برامج تسهم في إنعاش التنمية الثقافية لأنه يغطي فقط نشاطات ظرفية مرتبطة بالمناسبات ،وهو ما يوجب المزيد من العناية بوضع سياسات ثقافية تترجم إلى برامج ومشاريع تغطي مختلف مجالات التنمية الثقافية. كما تشهد تدخل الدولة وحضورها القوي الذي يظهر بشكل خاص من خلال الدعم المالي وحضور المؤسسات الثقافية العمومية.

ويقتصر القطاع الخاص الثقافي على الكتاب بالإضافة إلى تحقيق التفاعل بين الثقافة الجزائرية والثقافات الأخرى من خلال الممارسات الثقافية في الخارج عن طريق إكسابها مزيد من النجاعة والإرتقاء بها إلى مستوى أفضل.

كما تناولنا التنمية الإ جتماعية وتم التناول فيها بعض المؤشرات الإجتماعية كالرعاية الصحية والتعليم والسكن ، وفي الجزائر إعتبرت ولا تزال تعتبر مسكنات وسياسات إرتجالية سيما الصحة والسكن لأنها لاتزال ظرفية ولا تستجيب لطموحات فئات المجتمع، فالجزائر سعت إلى إعطاء دفع وإستمرارية للنظام بعد خروجه من عشرية ال لأمن دون توفير الضمانات الأساسية التي تكفل تنمية متكاملة، كما أن التحول السياسي والديمقراطية هي ضمانات غاية في الأهمية لتحقيق التنمية ،لأن الممارسة الديمقراطية في العمق تعني إعادة توزيع القوة بوجهيها السلطة و الثروة لمصلحة المواطنين، كما أن إنتظار المواطنين للدولة وسياسات الخدمات العمومية خاصة في مجالي التربية والصحة عوامل تجعل من إصلاحها أمرا معقدا إن جهود الحكومة لم تنجح في بلوغ أهداف التنمية الإجتماعية كما أن سياسات التنمية الإجتماعية تعتبر سياسات مؤقتة سيما الصحة والسكن والتشغيل لأنها لا تزال ظرفية ولا تستجيب لطموحات فئات المجتمع.

الفصل الثالث:

تقييم علاقات التلازم بين التحول السياسي والسياسات التنموية في الجزائر من سنة 1989 إلى سنة 2009.

إنّ تحقيق التنمية، وضمان إستدامتها، هو أمر متعذر بمعزل عن ال تحول السياسي الذي يوفر الإطار المحفز للتنمية فهي بإفساحها المجال أمام المواطنين للمشاركة في صنع القرار تمكّن من وضع الحاجات الإنسانية في مقدمة أولويات عملية التنمية .

غير أنّ عملية التنمية لا تتأثر بالتحول السياسي فحسب، بل تؤثر فيه أيضا، وبذلك تنطوي على تأثير متبادل، كذلك فإنّ التنمية تخلق القاعدة المادية والمناخ الملائم لتطور التحول السياسي ونجاحه، بإعتبارها توسيع للفرص، تتيح للمواطن الإرتقا ء بمعارفه ومهاراته وتطوير قدراته، وإختيار العمل الذي يجد فيه ذاته ويحقق له دخلا يكفل له حياة كريمة، وينمي لديه الإحساس بالمسؤولية تجاهه، ويعزز إقتناعه بضرورة الإعتماد على الحوار والتواصل في التعامل مع القضايا العامة، الأمر الذي يخلق مناخا ملائما لمعالجة المشاكل الإجتماعية والسياسية والثقافية والإقتصادية بالطرق السلمية. وكلما خطت التنمية ذات البعد الإنساني شوطا في مسارها، كلما توطد الإستقرار في المجتمع وترسخت بالتالي تجربة التحول السياسي.

المبحث الأول:

محددات التحول السياسي على التنمية في الجزائر

من سنة 1989 إلى سنة2009

شهدت الجزائر منذ 1989 عدة أحداث داخلية و خارجية، كانت دافعا رئيسيا لإجبار النظام السياسي على إجراء سلسلة من التحولات ، التي صاحبتها العديد من التغيرات السياسية، و الإجتماعية،و الإقتصادية و الثقافية، والإنسانية، التي جعلتها تعيش أزمة حادة، فرضت عليها إجراء عدة تجارب تنموية بغية تجاوزها، مما يقر بوجود علاقة ما بين التحول السياسي والتنمية ، و إنطلاقا مما سبق، تعتبر مسألة التحول السياسي و التنمية في الجزائر من أهم المسائل التي لابد من معالجتها .

المطلب الأول:تأثير التحول السياسي على التنمية الإقتصادية

إن التأثير البالغ الذي يحدثه التحول السياسي لتطوير التنمية الإقتصادية يأتي من إفساحه المجال أمام المواطنين إذ أنّ الإنسان هو العامل الحاسم والمحرك في عملية التنمية، فبقدر ما تتاح له الفرص لتطوير القدرات الكامنة فيه، وبقدر ما تتوفر له الحوافز لتوظيف هذه الطاقات في الأوجه الصحيحة ، بقدر ما يتمكن من إستخدام الموارد المتاحة لتحقيق تنمية إقتصادية، حيث يدفع التحول السياسي عجل ة التنمية ويضمن نجاحها وإستمرارها.

الفرع الأول :المديونية

شهدت أزمة الديون الخارجية في الجزائر تفاقما في الثمانينات، وهو ما جعلها من أهم التحديات التي تواجهها الجزائر ،وإحدى المحاور الرئيسية التي تشكل تحدي لعمليات التنمية الشاملة، كما أن تزايد الإهتمام بالوضعية الراهنة للديون الخارجية دليل على عمق الوعي

بأبعاد المشكلة وعلاقتها بالتنمية الإقتصادية ، فالمديونية الجزائرية تفاقمت بحوالي53 % في المرحلة بين 1986 و 1994 حيث بلغت 29.5 مليار دولار في ذات السنة، كان متوقعا أن تمثل خدمة الديون الواجب دفعها في ذات السنة حوالي100% من إجمالي الصادرات، فأصبحت الجزائر في حالة عدم التمكن من الدفع، مما إضطرها لطلب إعادة جدولة ديونها، و عقد إتفاقات مع صندوق النقد الدولي ، كان أولها إتفاق إستعداد إئتماني بإتفاق ثاني من نوع تسهيلات التمويل الموسعة سنة 1995 .

كما فرض صندوق النقد الدولي على الجزائر تطبيق مجموعة من الإجراءات تهدف لإعادة التوازنات المالية الكبرى و دمج البلاد في إقتصاد السوق العالمي، بالإضافة إلى خلق إحتياطي من العملة الصعبة بهدف التمكن من إرجاع الديون في مرحلة أولى و تحريك عجلة الإقتصاد و عودة الإستثمارات في مرحلة ثانية.

وقد تضمن برنامج التعديل الهيكلي عدة الإجراءات منها خفض النفقات العمومية خاصة منها الإجتماعية،خفض أو إلغاء الدعم عن أسعار المواد الأساسية، و خفض قيمة الدينار،بالإضافة إلى تحرير الأسعار، تحرير التجارة الخارجية،رفع الدعم عن المؤسسات العموميةو فتح المجال أمام خوصصتها، وأيضا تسريح العمال.

أما وضع الدين الخارجي للجزائري فقد تحسن بعد إجراء عملية إعادة الجدولة ، إذ إنخفض حجمه من 31.573 مليار دولار أمريكي سنة 1995 إلى 28.315 مليار دولار سنة 1999 وإلى تقريبا 25 مليار دولار سنة 2000.[1]

[1]- التقرير السنوي لبنك الجزائر ، جانفي 2000 .

الجدول رقم (12) يبين تطور حجم الديون من سنة 1996 إلى سنة 1999 إلى غاية 31 ديسمبر بملايير الدولارات الأمريكية.

السنوات	1996	1997	1998	1999
الديون في الأجل المتوسط و البعيد	33.230	31.06	30.261	28.140
الديون في الأجل القريب	0.421	0.162	0.212	0.175
المجموع	33.651	31.222	30.473	28.315

المصدر: بنك الجزائر جانفي 2000.

إن خدمات الديون بالنسبة للمداخيل من الصادرات قد عرفت إنخفاضا محسوسا سنوات 1996 و 1997، حيث بلغت على التوالي نسبة 30.9% و 30.3%. إلا أن هذا الإنخفاض يبقى هشا بحكم إرتباطه بالصادرات من المحروقات التي هي مرتبطة بدورها بتقلبات أسعار البترول الخام والغاز الطبيعي في السوق العالمية، وهو ما يظهر جليا سنة 1998 حيث أنه بمجرد إنخفاض مداخيل الجزائر من العملة الصعبة إثر إنخفاض أسعار البترول، إرتفعت نسبة خدمة الديون إلى 47.5%، لتعود إلى الإنخفاض سنة 1999ل 39.05 بالمائة بعد الإرتفاع الطفيف الذي عرفته أسعار هذه المادة في السوق العالمية.

الفرع الثاني:الإقتصاد الريعي.

إن إقتصاد الريع يعني إعتماد الدولة على مصدر مما تنتجه الأرض من ثروات كالنفط مثلا؛ ولهذا فإن إقتصاد تلك الدولة يكون عادة رخوا ويعتمد على المبادلات وينتج مجتمعا إستهلاكيا يسيطرفيه قطاع الإستيراد ولا يهتم بالصناعات التحويلية ،وبذلك يبقى النمو الإقتصادي مرهونا بتطور الريع لا بديناميكية الإقتصاد داخليا وخارجيا من خلال تشجيع القطاعات الإنتاجية العمومية والخاصة.

لقد كانت الشعارات والسياسات الإقتصادية والإجتماعية التي رفعها النظام السياسي جزءا من مقايضة تاريخية أو عقد إجتماعي ضمني بينه وبين الشعب تتحمل من خلاله الدولة وظيفة التنمية ا لإقتصادية والتطور الإجتماعي مقابل تخلي المجتمع عن المطالب السياسية كتأسيس الأحزاب والمشاركة السياسية والشفافية في عملية صنع القرار .

يعتمد الإقتصاد الجزائري إعتمادا كليا على قطاع المحروقات حيث تتوقف كل الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والسياسات التنموية على عائدات تصدير المحروقات، وذلك بالرغم من إجراءات الدعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات التي شرع في تطبيقها بداية من 1996،إذ ظلت الصادرات خارج المحروقات في أحسن الظروف لا تتعدى 5%.[1]

يساهم قطاع المحروقات بشكل كبير في حجم الصادرات للجزائر بحيث نجد أن أغلب الصادرات الجزائرية هي عبارة عن صادرات من المحروقات وهو ما يمكن توضيحه في ما يلي :

الجدول رقم(13) يبين حجم صادرات الجزائر من 2000 – 2009

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المحروقات	21,4	18,4	18,1	23,9	31,5	45,5	53,6	59,6	77,1	44,41
الإجمالي	22,0	19,1	18,7	24,4	32,2	46,3	54,7	60,5	78,5	45,18

SOURCE: BULLETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D'ALGERIE , STATISTIQUE DE LA BALANCE DES PAIMENTS, 1992-2005, Hors Série , Juin 2006 , P73.

من خلال الجدول نلاحظ أن هيكل الصادرات الجزائرية يرتكز على سلعة واحدة تتمثل في صادرات المحروقات والتي عرفت نمو متزايدا منذ سنة 2003 إلى غاية 2008 وبلغت

[1] براق محمد، عبيلة محمد،دفع الصادرات الجزائر خارج المحروقات بإستخدام مقاربة التسويق الدولي،مجلة شمال إفريقيا،العددالرابع،جوان 2006،الجزائر،ص125.

مستويات قياسية سنة 2008 ب 77.19 مليار دولار وهذا بسبب الإرتفاعات المتواصلة التي شهدتها أسعار البترول حيث بلغ متوسط سعر البترول سنة 2008 حوالي 99.77 دولار للبرميل،غير أن إنخفاض وتقلبات الأسعار التي شهدتها سنة 2009 والتي إنخفض على أثرها متوسط سعر البترول إلى 80.72 أدت إلى إنخفاض قيمة صادرات المحروقات إلى 44.41مليار دولار.

بالنسبة للصادرات الإجمالية فان قيمتها عرفت تزايدا مستمرا طول فترة 2003-2008 مترافقة مع الزيادة المستمرة للصادرات النفطية والمتعلقة بدورها بالزيادة المستمرة في أسعار البترول التي عرفت مستويات قياسية سنة 2008، لتنتقل قيمة الصادرات الإجمالية من 22.03 مليار دولار سنة 2000 إلى 78.59 مليار دولار سنة 2008 ،هذا التطور مرتبط بالتزايد المستمر لأسعار المحروقات والتي إنتقلت من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000إلى 99.7دولار للبرميل سنة 2008،غير أن سنة 2009 عرفت إنخفاض في قيمة الصادرات 45.18 مليار دولار، وهذا بسبب إنخفاض الصادرات النفطية المتأثرة بإنخفاض أسعار البترول .

وبما أن الجزائر ذات إقتصاد ريعي نظرا لإعتماده ا على قطاع واحد وهو المحروقات فإنها ليست بمنأى عن الهزات والأخطار طالما ظل ت معتمدة على وفرة السيولة وزيادة الإنفاق العام.

المطلب الثاني: تأثيرالتحول السياسي على التنمية السياسية

إن النقاش حول التحول السياسي في المجتمعات الصاعدة يركز على مسألة التنمية السياسية وإدراك أن السعي نحو التحول السياسي يبد أ بها وذلك من خلال مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب لتصبح مؤسسات شعبية تحدد كيان المواطن وحقوقه وحرياته و إختياراته لحكامه ومراقبتهم وعزلهم .

الفرع الأول:المجتمع المدني

إن لمؤسسات المجتمع المدني الدور الأساسي والحيوي في تفعيل التنمية السياسية، والمجتمع المدني كمفهوم هو مجتمع المدن والمؤسسات، وتعني المؤسسات، تلك التي ينشأها الناس إرادياً وطوعاً فيما بينهم لتنظيم حياتهم. وهي مؤسسات طوعية يقيمها الأفراد داخل الدولة، ولا تخضع لسيطرة الدولة مباشرة، وتعمل بشكل أساسي على مبدأ غير ربحي، وأهم ما يميزه هذه المنظمات المرونة والثقة الشرعية والخبرة الجماهيرية ، إن فعالية المجتمع المدني وقدرته على أداء أدوار مؤثرة، ترتبط بمدى حرية المجال السياسي الناشط فيه، كما يرتبط بمدى الإستقلالية التي يتمتع بها في علاقته مع السلطة ، ومن هذا المنطلق أحاول التطرق إلى مدى فاعلية المجتمع المدني في الجزائر من خلال مدى قدرة الفعل لديه، والذي ينعكس في الأخير على أحداث التنمية السياسية.

ويقصد بالمجتمع المدني مجموع المؤسسات والهيئات والتنظيمات ذات الصبغة السياسية أو الإقتصادية أو الثقافية ، والفكرية التي تنشأ خارج نطاق سلطة الدولة ودائرة ت أثيرها، كالأحزاب السياسية والجمعيات، النقابات، الأسرة، وتشكل قوة مضادة للسلطة السياسية الممثلة للدولة[1] . حقق قانون الجمعيات لسنة 1990 بعض المميزات لمنظمات المجتمع المدني، كما خفف من بعض الإجراءات الخاصة بالت أسيس إلا أنه أعطى الإدارة إمكانية مفتوحة لإقصاء أو تجميد أي جمعية إذا كانت أهدافها تخالف النظام التأسيسي، أو الأداب

[1] حوار الدكتور عياشي عنصر ، يومية الخبر، الجزائر، العدد 1678،الصادر بتاريخ 25-05-1996،ص20 .

العامة ، وهو ما تم تطبيقه فعلا في سنة 1993 على كل الجمعيات الإسلامية، وهو القانون الذي يحكم الجمعيات في الجزائر[1].

شهدت الإنتخابات التشريعية التي جرت في ديسمبر 1991 و التي كان من المنتظر أن تجرى جولتها الثانية في جانفي 1992 ،حشد الجبهة الإسلامية للإنقاد" FIS" بعض النقابات ومن أبرزها النقابة الإسلامية" SIT"، والنوادي الرياضية والمساجد ، حوالي 8ألاف مسجد، وهو ماحقق فوز الجبهة الإسلامية ب189مقعدا.

أمام هذه النسبة العالية التي حققتها، تحركت بعض التنظيمات المجتمع المدني وذلك بتشكيل اللجنة الوطنية لإنقاد الجزائر"سعيا منها لمواجهة جبهة الإنقاد،ثم ما لبثت الجمعيات النسائية العلمانية وعلى رأسها" التجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات و جمعية تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة" حركت مظاهرات نسوية للإحتجاج على وصول الإنقاذ إلى الحكم وإقامة الدولة الإسلامية.[2]

والملاحظ في هذه الفترة إنقسام المجتمع المدني وتحيزه لطرف دون أخر،كما أنه في الإنتخابات الرئاسية لسنة 1995 إنحازت بعض التنظيمات النسائية إلى حسين ايت أحمد بسبب خياراته الديمقراطية، بينما أيد "الاتحاد العام للعمال الجزائريين الرئيس لمين زروال والذي فاز بنسبة 61.29%من الأصوات[3].

إن التمعن في التجربة الجزائرية ما بين سنة 1989إلى سنة1999 وما عرفته البلاد من أزمة والتي شكلت عائقا للحد من فعالية المجتمع المدني، و ما خلقته هذه الظروف من عودة النخبة العسكرية إلى السيطرة على الحياة السياسية ، بمعنى هيمنة البيئة السياسية

[1]krim rachid , la société civile en Algérie ,un mythe aujourd'hui une réalité demain ELWatan ,N5028 -25 ,Mai,2007.
[2]أيمن إبراهيم الدسوقي،المجتمع المدني في الجزائر،المستقبل العربي،العدد 259،سبتمبر2000،ص73-74.
[3]Jacques Fontaine , Algerie :les Resultats de l'election presidentielle du 16 novembre 1995 ,Monde Arabe ,Maghreb –Machrek ,n 150 ,octobre-decembre 1995 ,p109 .

بمفاهيمها وأدواتها على الواقع و إخضاعها للمجتمع في خدمة مقتضياتها [1]، و أمام إختراق الدولة للمجتمع المدني نتج عنه إختلال العلاقة بينه وبين السلطة بسبب إتجاه الدولة للمجتمع المدني إلى فرض نوع من السيطرة عليه، ب إستعمال قيود متنوعة ومتعددة بهدف فرض سيطرتها على هذه النقابات والحد من نشاطها السياسي.[2]

وهو حال الإتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)الذي يضم في صفوفه قياديين من حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الديمقراطي [3]، بحيث يتم تعبئة الأفراد من أعضاء الحزب الحاكم وحثهم على المشاركة في المجتمع المدني والتحكم فيه من الداخل، ويعني ذلك أن تدفق الموالين للسلطة الحاكمة في المؤسسات والمنظمات المدنية القائمة و إنشاء منظمات جديدة يضمن للنظام السيطرة وعدم تحديه من قبل المجتمع المدني.

كما عمل النظام الجزائري على الحد من فعالية التنظيمات المستقلة لا سيما الحقوقية منها مثل جمعيات حقوق الإنسان ، من خلال إنشاء منظمات مقابلة في كنف الدولة تسيطر عليها النخبة الحاكمة وهدفها مواجهة التنظيمات التي تمثل تحديا لها، وضمن هذ ا الإطار تم إنشاء وزارة خاصة بحقوق الإنسان ثم إستبدالها بمرصد وطني لحقوق الإنسان ولقد دلت الممارسة أن المرصد لم يكن في الواقع إلا وسيلة لتمويه تلك الخروقات المتكررة لحقوق الإنسان من ناحية [4]، وإستراتيجية لإحتواء المنظمات المشابهة والحد من فاعليتها من جهة أخرى، وما يمكن قوله هو أن المجتمع المدني في الجزائر لم يساهم في تجاوز الأزمة وتحقيق الإستقرار نظرا لطبيعة السلطة من جهة ولهشاشة بنيته التنظيمية وعدم إمتلاكه لإستراتيجيات واضحة من جهة أخرى.

ولازال قانون الطوارئ يفرض العديد من القيود على المجتمع المدني وحرية التجمع، وتمنع الحكومة أو ترفض السماح لبعض منظمات المجتمع المدني من التسجيل لأسباب أمنية أو دون أسباب، وهناك بعض المنظمات غير الحكومية التي ما تزال تعمل بالرغم من موقفهم

---

[1] برهان غليون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، المستقبل العربي،عدد179،جانفي1994،ص143.

[2] حسين توفيق إبراهيم،النظم السياسية العربيةالإتجاهات الحديثة في دراستها،ط1،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،مارس 2005،ص190-191 .

[3] حميد روابة،النقابي النائب في البرلمان الجزائري، الخبر الأسبوعي العدد 19،429 إلى 25 ماي 2007،ص6.

[4] محمد هناد،النظام السياسي الجزائري:قطيعة أم استمرار؟،في وعي المجتمع المدني بذاته:عن المجتمع المدني في المغرب العربي،إشراف:عبد الله حمودي،ط1،المغرب،دارتوبقال للنشر،1998، ص105.

غير القانوني ، إلا أن إستقرار الوضع الأمني و إنتهاج الجزائر لسياسة المصالحة الوطنية، وميثاق الوئام المدني أعطى دفعة قوية نحو إنبعاث الحركة الجمعوية في الجزائر فظهرت منظمات ضحايا الإرهاب كتوجه جديد ومجال عمل مستحدث لنشاط منظمات المجتمع المدني في الجزائر .

ونشير أيضا إلى أن تمويل الجمعية هو أحد عناصر فاعليتها،لأن تبعية الجمعيات للجهة الممولة لها، يفقدها إستقلالية قراراتها، ويجعل خطابها نابعا من خطاب الجهة التابعة لها، مثل الإتحادات الطلابية التابعة لبعض الأحزاب السياسية . و يمكن الإشارة إلى المرصد الوطني لحقوق الإنسان والذي يعد من الجمعيات التي تنشط بكثرة أثناء فترة الحملات الإنتخابية ، كما أنه يسعى إلى حل مشاكل مختلفة، وتحقيق بعض الأهداف التي أنشئت من أجلها، ولكن بمجرد إنتهاء الفترة الإنتخابية يقل نشاطها إن لم ينعدم ، لذا يمكن القول أنه نظرا لنجاح السلطة في أحكام قبضتها على مختلف قوى وديناميات المجتمع المدني ونظرا لضخامة أجهزة القمع والقهر التي تحميها، وعدم وجود الأطر السياسية والقانونية والإجتماعية التي تمثل مجالا ملائما لتدعيم وتنمية المجتمع المدني[1].

وعليه فان تمركز السلطة في يد طبقة حاكمة مستبدة أوتوقراطية، جعل مختلف قوى المجتمع المدني تحرم من المشاركة في الوصول إلى السلطة،سواء عن طريق إقصائها أو حلها، مما أدى إلى إحتكار عملية التنمية السياسية من قبل الطبقة الحاكمة دون مشاركة المجتمع فيها، فالتنمية في الجزائر ما هي إلا تعبير عن إرادة الطبقة الحاكمة والحزب الواحد خالية من الإرادة الشعبية ، فكانت بذلك عملية التنمية لا تعبر عن تنمية مشتركة بين الدولة والمجتمع، و إنما مجرد تنمية من طرف واحد هي الطبقة الحاكمة ، في حين من شروط التنمية الحضارية أن تقودها إرادة شعبية معنية مباشرة بإنجاز التقدم[2] .

ما زالت هذه المنظمات تعاني جملة من المشاكل والمعوقات ، ووجود إلتباس في أغلب الأحيان في العلاقة بين هذه المؤسسات مع مؤسسات الدولة ، وأحياناً لضعف في أدائها

---

[1] حسنين توفيق ،مرجع سبق ذكره،ص713.

[2] محمد العربي ولد خليفة ،التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،1991،ص26 .

بسبب غياب الديمقراطية ،كما وأن لغياب الشفافية في أمرها وهياكلها الأثر على علاقة أعضائها مما يجعلها ضعيفة بسبب تعرضها لسوء الإدارة. إضافة إلى أنها تعاني من ضعف الإمكانات المادية وغياب التمويل الكافي من قبل الحكومة أو أنها لا تتلقى أي دعم على الإطلاق.فإنه لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني يحقق التنمية السياسية داخل المجتمع الجزائري ،فعملية التنمية السياسية تعتبر عملية مشتركة بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني.

هذا الأخير الذي يعتبر عنصرا مهما في تحديد مستوى التنمية السياسية لا يزال يوصف بعدم الفاعلية ، ولعل من أهم أسباب عدم قيام مجتمع مدني حقيقي في الجزائرهو وجود التسلطية في الممارسة السياسية ، حيث يحرص النظام السياسي على تفكيك المجتمع والحيلولة دون تـبلور قواه و مؤسـساته ، و كذا بساطة البنية التركـيبية للنظام السياسي .فتقوية المجتمع المدني وزيادة مساحات التعبير يؤدي بالضرورة إلى تنمية سياسية ناجحة لأنها تعطي الفرصة لكامل أفراد المجتمع بالمشاركة في النشاطات السياسية والممارسات الحكومية. حيث أن لقوى المجتمع المدني دورا هاما في ممارسة رقابة مسؤولة على الحكومة و قوة ضغط على القرار السياسي لتصحيح مسار التنمية السياسية في كل مايتعلق بها من برامج، ومنطلقات واليات تنفيذ، ،وأهداف، وليس أن تنفرد السلطة السياسية بالقرار السياسي وتغيب المساءلة والمشاركة المجتمعية.

الفرع الثاني :الأحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم مرتكزات النظم السياسية الديمقراطية، كونها تؤدي مجموعة من الوظائف الأساسية، فهي توفر قنوات للمشاركة والتعبير عن الرأي، وهي تجمع للمصالح وتعبئتها، وهي أداة من أدوات التنشئة والتجنيد السياسيين وأخيراً فإنها تساهم في إسباغ الشرعية على نظم الحكم إن إنغلاق النظام السياسي بعد فترة قليلة من الإنفتاح، وتشبثه بفكرة السلطة المركزية غير القابلة للتداول أو الإستحواذ جعل من الأحزاب السياسية

تتنافس فقط على جزء من السلطة عادة ما تكون سلطة محلية أو نيابية دون التنافس على السلطة المركزية.

لقد إتسمت العلاقة بين النخبة الحاكمة والأحزاب السياسية في الجزائر بالتوتر وعدم الثقة بشكل عام خاصة من جانب السلطة، ويؤكد هذا الوضع العديد من المؤشرات ومنها محاصرة وتحجيم النشاط الحزبي بالقيود القانونية والتضييق عليها ميدانيا سيما تلك المعارضة لتوجهاتها .وعدم منح التراخيص الإدارية لبعض الأحزاب لتمارس نشاطها السياسي وبالأخص تلك القادرة على التجنيد الجماهيري، حتى وإن إستوفت لكل الشروط القانونية المحددة في القانون العضوي للأحزاب، كما أن طبيعة العلاقة بين الأحزاب والسلطة السياسية جعلت الأولى لا تتحول إلى قوة دفع و إقتراح وتغيير إيجابي في المجتمع، فسادت في الجزائر الإيديولوجية القائمة على الأبوية الجديدة، والتي رفضت فكرة التعددية السياسية، التي تفترض مبدأ التداول على السلطة[1].

وبذلك فشلت الأحزاب السياسية في أداء وظيفتها الأساسية والتي هي الوصول إلى السلطة والتداول السلمي عليها بحيث أن الأحزاب لاتصبو إلى أهدافها الفعلية ، وذلك نتيجة إفراغ العمل الحزبي من محتواه ومنع الحزب من أداء وظائفه ، جعلته يكتشف وظائف أخرى غير تلك التي خلق من أجلها ، فقد أفرزت هذه التجربة أحزاب تعيش حالة غليان دائمة تنفجر في كل مناسبة إنتخابية ومؤتمر، من سماتها الإنشقاق ورفض الحوار والخواء الفكري والسياسي.

ولم تجد السلطة الجزائرية من سبيل أفضل للسيطرة على الحياة الحزبية من خلال فرض عليها قيود قانونية ، فالأحزاب التي تحصل على أغلبية التصويت الشعبي في الإنتخابات عادة لاتجني ثمار تلك الثقة الشعبية، ف إلى جانب خروج حزب جبهة الإنقاذ الإسلامي من اللعبة السياسية وحظر نشاطها على خلفية فوزها بالأغلبية في أول إنتخابات

[1]Addi Lehouari,L'Algérie et La Démocratie:pouvoir et crise du politique contemporaine, ,La Découverte,1994,p11

تشريعية تعددية في الجزائر سنة 1991، فقد تكرر السيناريو مع فوز حزب التجمع الوطني في الجزائر بالإنتخابات سنة 1997.

خسر قائد الحزب أويحي منصبه كرئيس للحكومة وعاد إلى الحكومة فقط بعد أن أصبح حزبه من أحزاب الأقلية، ومع إكتساح حزب جبهة التحرير لإنتخابات سنة 2002، وتزايد شعبية رئيس الوزراء علي بن فليس فقد خسر هذا الأخير منصبه بإقالته من رئاسة الحكومة على خلفية صراعه مع الرئيس بوتفليقة بسبب رفضه المبايعة العلنية للرئيس لولاية ثانية في ا لإنتخابات الرئاسية سنة 2004.[1]

وبالمحصلة وقعت الأحزاب السياسية في الجزائر ضحية لعدة ظروف أحاطت بها فأضعفتها وأضعفت من خلالها فرصت التحول السياسي في الجزائر، إذ لإنجاح للتحول السياسي بدون أحزاب. وفرضت على تلك التي تجاوزت العجز صداما مع النظام السياسي ،ويبقى الدور الذي ينبغي أن تضطلع به، هوتأطير للمواطنين وإشراك كل فئات المجتمع في أية عملية تنموية فعلية ، وإفراز لنخبة سياسية فاعلة والمساهمة في صياغة سياسات تستجيب لتطلعات كافة شرائح المجتمع الجزائري. و حياة حزبية صادقة وتمثيلية ترفع فيها السلطة وأجهزتها الأمنية يدها عن التنظيمات السياسية التي يفترض فيها أن تمثل الإرادة الشعبية، مع حفظ حق الأجهزة غير المتحزبة في السهر على أمن البلاد، فان هذا الوضع كرس فقدان ثقة الراي العام في هذه التنظيمات السياسية وهو ما يجعل الجزائر تبقى بعيدة عن تحقيق تنمية سياسية تساهم فيها الأحزاب والمجتمع المدني بشكل كبير.

المطلب الثالث:تأثير التحول السياسي على التنمية البشرية

إن التحول السياسي يهدف إلى إحداث تغيرات إيجابية وتأكيد تحقيق المنافع بهدف إكساب المجتمع الحق في العيش الكريم، وتعبر البرامج الحكومية على مدى إسهام هذه

[1] نصر القفاص ،حزب الأغلبية يدفع الثمن غاليا بشهادة التاريخ والواقع،الأهرام،27،أوت،2003،ص07.

السياسات في الرفع من درجة التنمية البشرية والقضاء على الإختلالات الموجودة لضمان أهم الحقوق التي تكفل العيش الكريم، وبذلك يعمل التحول السياسي على تعزيز وتدعيم وتوسيع قدرات المواطنين وخياراتهم وفرصهم لجعله الحل لرفع مستويات التنمية البشرية من جميع النواحي.

الجدول رقم (14) يبين مقاييس التنمية المستدامة في الجزائر من خلال تقرير الأمم المتحدة:

السنوات	1990	1995	2000	2005	2009
دليل التنمية البشرية	0.573	0.564	0.602	0.651	0.671

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات التنمية البشرية 2010 من الموقع التالي و الذي نظر بتاريخ :2012/01/17

http : //hdr.undp.org/en statistics/hdi

حسب ترتيب دليل التنمية البشرية إنتقلت من 0.537 سنة 1990إلى 0.602 سنة 2000 ويعود إنخفاض المؤشر في فترة التسعينيات إلى الظروف المالية والإقتصادية والإجتماعية التي سادت الجزائر في تلك الفترة والتى إنعكست سلبا على مسار التنمية بصفة عامة. ولكن بفضل المجهودات التي بذلت من خلال برنامجي الإنعاش الإقتصادي وبرامج دعم النمو و إنجاز الإستثمارات في مجالات الصحة ، والتعليم، والسكن في الجزائر تغيير ملحوظ في مؤشر مستوى التعليم إبتداءا من سنة 2001 بحيث إزداد بما يقارب 2 بين سنتي 2006 و 2007 حيث إنتقل منسوب التعليم من 0.643سنة 1998 إلى 0.740سنة 2008 مسجلا إرتفاعا قدره 17 ومعدل سنوي قدره2 .

أما فيما يخص مؤشر الأمل في الحياة عند الولادة فقد بلغ سنة 2007 إلى 0.845،ليعرف إرتفاعا بلغ 0.847 سنة 2008بالإضافة لإنخفاض معدل إجمالي للوفيات بصفة عامة بمعدل3.6نقطة لكل ألف نسمة بين 1995و2005 .

كما إنتقل الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد من 1555 دولارا أمريكيا سنة 1998 إلى 5034 دولارا سنة 2008، ومنه يلاحظ مؤشر دليل التنمية البشرية عرف تحسنا حيث إنتقل من 0.564سنة1995إلى 0.651سنة 2005 وإلى 0.671 سنة 2009.

وتشير هذه المعطيات إلى أن مؤشر التنمية البشرية للدولة الجزائرية في تطور مستمر، ويمكن إرجاع ذلك إلى مختلف السياسات التنموية التي إنتهجتها الجزائر بعد الإستقلال مباشرة، والتي جاءت على شكل مخططات تنموية على مراحل مختلفة، والتي ركزت في أساسها على ترقية الريف وتوفير مناصب الشغل والإندماج للشعب الجزائري، كما تضمنت هذه المخططات حرص الدولة على التعليم والصحة والتكوين،وتبلور هذا الإهتمام بإنتقال الجزائر إلى النهج الإقتصادي الجديد وإنتشار المفاهيم الحديثة للتنمية .

المطلب الرابع: تأثير التحول السياسي على التنمية الثقافية

تعتبر التنمية الثقافية أهم دعائم التنمية المستدامة ،على أن القضايا المصيرية المرتبطة بمسائل الهوية تؤكد كل يوم أن التنمية الثقافية ضرورية لأنها تتبلور فيها مظاهر السيادة الوطنية وهو ما يستدعي ضرورة إعادة تأهيله وجرده والتكفل بحمايته من الجانب القانوني ووضع إستراتيجيات جديدة للعمل الثقافي.

الفرع الأول:تطوير التنمية الثقافية داخليا

إن التنمية الثقافية الوطنية ترتكز على التعبير بالذات عن القيم الثقافية للجزائر، وإعادة الفاعلية للتراث الوطني وتطويره وإستثماره بما سيقودها للرخاء والتنمية، وتعد التبادلات الثقافية بين الأقاليم داخل التراب الوطني ضرورية لتكوين معرفة متبادلة تسمح بالتعبير عن الأنواع المختلفة والتعريف بالتاريخ الوطني والإسهام في تشكيل ذوق التنوع الثقافي.وتعتمد وزارة الثقافة بواسطة إمكانياتها المالية على قيادة كل الإنشطة الثقافية والفنية وإزداد هذا الإتجاه منذ عام 2000مع الزيادة المذهلة للميزانية المخصصة للتنمية الثقافية ، ويمكن ملاحظة إهتمام الدولة بالتنمية الثقافية من خلال الجدول الذي يوضح إهتمام الحكومة الجزائرية بالتنمية الثقافية الداخلية التالي:

الجدول رقم (15) يبين تطور ميزانية وزارة الثقافة 2005 – 2009:

السنة	المبلغ بالدينار الجزائري	النسبة
2005	2.678.529.000	0.22
2006	4.271.339.000	0.33
2007	5.269.191.000	0.33

2008	8.276.873.000	0.41
2009	14.327.280.000	0.55

المصدر : تقرير وزارة الثقافة 2010

إن الدولة ليست غائبة عن التنمية الثقافية وأن حضورها ماثل سواء من حيث الدعم أو من حيث حضور المؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتها، وعلى الرغم من أن المؤسسات الخاصة تتمتع بإستقلالية قانونية ،إلا أنها من الناحية المالية تعتمد على الدعم الحكومين ولم تتمكن من تطوير موارد مستقلة،عدا قطاع الصحافة المكتوبة التي إستفادت من دعم حكومي في مرحلة إنشائها، لكنها تمكنت مع مرور الوقت من تحقيق إستقلالية مالية، لكن المؤسسات المستقلة لم تعطها الإمكانيات التي يمكنها من النشاط بالإعتماد على موارد خارج الدعم الحكومي وهو ما خلق تعاون بين المؤسسات العمومية والمؤسسات المستقلة ، وإن وجد شكل من أشكال التنمية الثقافية في القطاع الخاص الثقافي فيمكننا الحديث عن قطاع الكتاب ، فقد إستفاد مجال نشر الكتاب هو الآ خر من التحول السياسي لا سيما من خلال النقابة الوطنية للناشرين الجزائريين، والنقابة المهنية للكتاب،وملتقى ناشري الكتب سنة 2009.

الفرع الثاني:تطوير التنمية الثقافية الدولية

تحاول البلدان إعتماد تعاون في مجال التنمية الثقافية بهدف التقريب بين البلاد التي تمثلها والجزائر،أي بفكر دبلوماسي صرف سواء في إطار تحقيق التنمية الثقافية مع الخارج أو مع البلدان المجاورة.

1 التعاون الثقافي مع الخارج

على الصعيد الدولي تعتبر الجزائر أول بلد يصادق على إتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي في سنة 2003 ، و يليها مشاركتها في إنعقاد المؤتمر الإسلامي لوزراء الثقافة

في سنة 2004 ، بالإضافة إلى ذلك فإن الجزائر حاضرة في 11 مشروعا متوسطيا مرتبطا بحماية التراث المادي وصيانته.

كما أن هناك هيئة بإسم الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي (AARC) والتي هي تحت وصاية وزير الثقافة المباشرة،والمسؤولة عن تأمين الحضور الجزائري في الملتقيات الدولية مع الإهتمام بإبراز المشهد الثقافي، الإبداع الفني في كل الفروع والتراث.[1]

ولبعث الثقافة الجزائرية نحو الخارج فإن الجزائر تنظم أسابيع ثقافية كالأسبوع الثقافي في تونس،وسويسرا،وسوريا،الصين والسعودية وبالقدر نفسه تنظم البلدان الأجنبية أسابيع ثقافية في الجزائر،ويحقق ذلك وزير الخارجية فهو الذي يؤمن أساسا تنمية التعاون الثقافي مع الحكومات الأجنبية. [2]وتتولى السفارات الجزائرية في الخارج تنظيم هذه الأحداث بالمشاركة مع وزارة الثقافة ،ويعمل السفير على تنشيط وأشعاع الثقافة الجزائرية ويبادر بأي عمل يتيح تنمية العلاقات الثقافية في البلد المعتمد فيه، ويسهر على تحسين التبادلات بين المعاهد، والمنظمات والمؤسسات العلمية والثقافية للبلدين.[3]

2 التعاون الثقافي مع البلدان الحدودية

تتعاون الجزائر مع أربعة بلدان من المغرب العربي وهي تونس ، ليبيا،الصحراء الغربية والمغرب ، وبلدان صحراويان هما مالي والنيجر، وقد تم توقيع إتفاقية التعاون الثقافي بين الجزائر والمغرب عام 1992، بالإضافة إلى إنشاء جائزة الإبداع الثقافي في عام 1992، وكذلك إتفاق بتأسيس مجلس مغاربي للكتاب الوطني في عام 1994.لكن توتر

[1] مرسوم تنفيدي رقم 447-05 ،الصادر في 20 نوفمبر 2005 .
[2] مرسوم رئاسي رقم 403-02 ،الصادر في26 نوفمبر2002 .
[3] مرسوم رئاسي رقم 403-02 ،الصادر في26 نوفمبر2002 .

العلاقات السياسية بين البلدين بسبب الصحراء الغربية حالت دون تطبيق إتفاقية عام 1992 ، وشهدت الفترة الممتدة مابين عام 1995 و2000 توقف التعاون.

وبحلول عام 2007 قلة حدة التوتر وعادت المشاركة بين بلدان المغرب تعرف رجوعا وتوطدا من جديدا وتم عقد مؤتمر وزراء الثقافة المغاربيين بعد غياب دام 12 عامان ونظمت الجزائرالعاصمة في سنة 2007 الصالون المغاربي الرابع للكتاب بعد غياب 13 عاما، و أحيت في عام 2009 شهر التراث الثقافي المغاربي. أما العلاقات مع تونس كانت ممتازة خصوصا في مجال التبادل الفني، وتم توقيع العديد من برامج تنفيدية للتعاون الثقافي بين البلدين في الفترات 1997-1998و2001–2002 و أيضا 2005–2006.وسعت الجزائر إلى منح دفعة للتعاون مع مالي فوقعت بروتوكول للتعاون الثقافي بين البلدين سنة 2007، كما حققت أيام الثقافة الجزائرية في مالي تعاونا فعالا ، إن التعاون بين المغرب وليبيا والصحراء الغربية يظل ضعيفا جدا ويقتصر على تبادل فني نادر بغض النظر عن الأسابيع الثقافية الجزائرية التي نظمت في هذه البلدان.

تمر التنمية الثقافية في الجزائر منذ عام 2000 بحالة تحول كبرى لأن المثقفين الجزائريين والسلطات العامة أدركوا أهمية تـأثير إهمال الثقافة في تفاقم المأساة الوطنية ودائرة العنف التي عرفتها البلاد في الفترة الممتدة ما بين 1990 و 2000 وهو ما جعل وزارة الثقافة تعمل على إعادة بناء التنمية الثقافية بـإعتبارها قطاع مهم من خلال دعمها داخليا وتحقيق إنجازات وهو ما يبرز أيضا من خلال محاولة الظهور في إطار دولي لإعادة الإعتبار لصورة البلاد في الخارج ،وهو ما تجسد في عام الجزائر في فرنسا، والجزائر عاصمة الثقافة العربية ، والمهرجان الإفريقي الثاني في الجزائر العاصمة، وتلمسان عاصمة الحضارة الإسلامية.

المطلب الخامس:تأثيرالتحول السياسي على التنمية الإجتماعية

إرتبط التحول السياسي إرتباطا وثيقا بالتنمية الإجتماعية، وقد كانت الجزائرسباقة للأخذ بسياسات تنموية تخرجها من التخلف،وجعلت الركيزة الأساسية للتحول السياسي توخي إستراتيجيات وخطط تنموية لترقية قطاع الهياكل الأساسية الإجتماعية إلى مستوى الأداة المفضلة، والأكثر فعالية لتحقيق تفضيلات إجتماعية جديدة ومتوافقة مع المتطلبات المرحلة الجديدة، وتهتم التنمية الإجتماعية بتنمية العلاقات والروابط الإجتماعية القائمة في المجتمع ورفع مستوى الخدمات وتلبية الحاجات للأفراد ورفع مستوياتهم الإجتماعية للوصول للرفاه الإجتماعي .

رغم القيام ببعض الإصلاحات الهيكلية التي بدأت تكرس التراجع عن الخيار الإشتراكي، بتقليص تدخل الدولة في الإقتصاد، حيث تم حل تعاونيات التسيير الذاتي و إقرار إستقلالية المؤسسات حيث يصبح للمؤسسة شخصية معنوية مستقلة لها إستقلال مالي و تحدد وتنظم علاقاتها التجارية بذاتها. غير أن هذه الإصلاحات لم تؤد النتائج المرجوة منها في التنمية الإجتماعية ،و قد كان لهذه الإجراءات آثار إجتماعية .

الفرع الأول: تفاقم الفقر

يعتبر إنخفاض مستوى الدخل الفردي من مؤشرات تفاقم الفقر في دولة معينة، وقد إنخفض مستوى دخل الفرد في الجزائر من 2880 دولارا سنة1987 إلى 1550 دولارا سنة 1997 ،أي بنسبة45 % في ظل 10 سنوات ليبلغ1540 دولارا سنة 1999،كما يشير تقريرللبنك العالمي بأنه مع نهاية التسعينات و بداية الألفية، أكثر من7 مليون جزائري

يعيشون بأقل من 1 دولار يوميا، و أكثر من 14 مليون جزائري يعيشون بأقل من 2 دولار يوميا.

الفرع الثاني :تدهورالقدرة الشرائية

و يعود تدهور القدرة الشرائية للأجراء لتحرير الأسعار، حيث إرتفعت الأسعار بين 1990 و 1996 بنسبة130 % ،في حين أن الأجور في نفس المرحلة لم ترتفع إلا بنسبة70 %، كما إرتفعت نسبة البطالة في الجزائر من19% سنة 1990 إلى 29.5 %سنة 2000 ومن أهم أسباب تزايد نسب البطالة، عجز المؤسسات العمومية و ما إنجر عن ذلك من عمليات تسريح جماعي للعمال.

لقد تجاوزت قيمة التطهير المالي للمؤسسات العمومية منذ بداية التسعينات 20 مليار دولار دفعتها الخزينة العمومية، وبالرغم من ذلك فقد تجاوز عجز المؤسسات العمومية 14 مليار دولار نهاية 2002 أي ما يمثل حوالي 26 % من الناتج الداخلي الخام، و % 60 من المديونية الخارجية .بالموازاة مع ذلك لجأت العديد من المؤسسات العمومية لعمليات تقليص جماعية للعمال، و قد تجاوز مجموع عدد العمال المقلصين 500 ألف عامل إلى يومنا هذا. ونيجة هذه الظروف عرفت الجزائر إنتشار العمل المؤقت و غير المهيكل حيث عرفت فترات تراجع النمو الإقتصادي تزايد البطالة و تراجع مستوى العمل المهيكل الدائم لصالح العمل المؤقت أو غير الرسمي.

حيث بلغ عدد العمال المؤقتين أوالموسميين أزيد من مليوني عامل سنة 22007 ، في حين يقدر عدد العمال غير المصرح بهم لهيئات الضمان الإجتماعي العمل الأسود أو غير

الرسمي و الذين لا يستفيدون من أية حماية أو حقوق إجتماعية مليون و 500 ألف عامل وفقا لتصريحات المركزية النقابية.

الفرع الثالث:البطالة

تعتبر البطالة السبب الأول لتفشي ظاهرة الفقر وما ينجر عنها من آفات إجتماعية خطيرة تهدد أمن المجتمع، هذه الظاهرة التي تمس عددا معتبرا من فئات الشعب الجزائري بمختلف شرائحه ، وهو ما دفع بالجزائر للبحث عن حلول كفيلة للحد من هده الظاهرة، فقامت الحكومة بتبني مجموعة من البرامج والإجراءات يمكن عرض أهمها في :

1) **برامج خفض حجم البطالة** : حيث بدأت معالجة المشكلة البطالة بإنشاء صندوق لتشغيل الشباب 1989 وأنشأت اللجان في كل ولاية لتمكين الشباب من فرص عمل، وطوّر العمل بإنشاء جهاز للإدماج المهني للشباب عام 1990 في إطار وزارة العمل والحماية الإجتماعية . كما يعدّ إنشاء التعاونيات بين الشباب من أهم الجهود التي بذلت، حيث يمول مشاريع الشباب بواقع 30 % الباقي تساهم به البنوك لإيجاد فرص عمل مؤقتة ، بأجور توازي الحد الأدنى المطلوب،بالإضافة إلى العديد من الجهود التي ساهمت في حل مشكلة البطالة، وبصفة تفصيلية أكثر نذكر ما يلي:

إنشاء وكالة دعم و ترقية و متابعة الإستثمارات (APSI) في ماي 1995، و التي ساهمت كثيرا في رفع حجم الإستثمارات المولّدة لمناصب الشغل في مختلف القطاعات الإنتاجية ، و ذلك بفضل التحفيزات الجبائية و شبه الجبائية الممنوحة للمستثمرين الجزائريين و الأجانب ، إضافة إلى المتابعة و الدعم المعنوي لهذه الإستثمارات.

الجدول رقم (16) يوضح تطور عدد المشاريع الإستثمارية المسجّلة لدى الوكالة ، و عدد مناصب الشغل المقابلة لها.

السنوات	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل
1996	720	8640
1997	2300	27600
1998	9800	117600
1999	14600	175200
2000	13200	158400
2001	11750	141000
2002	10700	128400
2003	9800	117600
2004	9500	114000
2005	8950	245000(1)

La source : division évaluation & suivie – ANDI– 2006.

وأيضا إنشاء وكالة ترقية و دعم الشباب (ANSEJ) في أفريل 1998، و التي إهتمت خاصة بفئة معينة من المستثمرين هم الشباب المتخرجين من الجامعات أو مراكز التكوين المهني، لإقامة مشاريع مصغّرة ، و ذلك من خلال تقديم دعم مالي بالإضافة إلى تحفيزات أخرى.

الجدول رقم (17) يبيّن تطور عدد المشاريع المصغرة، و المناصب التي إستطاعت إنشائها :

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
عدد المشاريع	5700	12600	13800	18750	15500	13957	12980
عدد مناصب الشغل	22800	63000	82800	112500	110000	125000	98000

La source : Division évaluation et suivie ANSEJ – 2005.

الفرع الثاني :إجراءات معالجة البطالة في سياق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي :

تعتبر مسألة مكافحة البطالة بمثابة رهان حقيقي أمام الدولة، إذ تشكل المحور الرئيسي لكل إستراتيجيـــة تنموية تهدف إلى حماية ودعم التماسك الإجتماعي، الشيء الذي جعلها تحتل المكانة البارزة ضمن الأولويـــات الوطنية. ولعل من بين أهم الإجراءات المتبعة لتحسين وضعية الشغل والتخفيف من حدة البطالة، تلك التي تتعلق بالمخطط الوطني لمكافحة البطالة إضافة إلى المراهنة على القطاع الخاص لتحقيق ذلك ، ومن أجل تدارك هذا التدهور في القدرة الشرائية نتيجة لإنخفاض مستويات الدخل الحقيقـــي، و إنعدامـــه بالنسبة للبطالين،غير أن مشكلة البطالة ما فتأت تتزايد بإستمرار رغم المحاولات الحكومة لتثبيثها في مستوى مقبول وهوماجعل الجزائر تفكر في حلول مؤقتة تمثلت في:

1) **الشبكة الإجتماعية :** لقد تم الشروع في برنامج الشبكة الإجتماعية منذ سنة 1992ليتدعم أكثر خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وذلك من خلال تخصيص إعانات وتعويضات مالية تهدف في مجملها إلى حماية وتدعيم الفئات الأكثر فقرا والأكثر تضررا نتيجة للقيود التي فرضتها طبيعة التوجه الإنكماشي للإقتصاد الوطني.

ويشمل برنامج الشبكة الإجتماعية المعتمد بالجزائر مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلـــى توفيـــر مداخيل لفائدة الفئة التي تأثرت ببرنامج التعديل الهيكلي، من حيث إشتغالها وتعطلها، ونتيجة لموجة التسريحات التي عرفتها اليد العاملة الوطنية نتيجة لبرنامج الخوصصة ، نتيجة لهذا الإختلال ظهرت مفارقة كبيرة من حيث الأجور والمداخيل المتاحة، وهو ما أدى إلـى تدهور القدرة الشرائية و إتساع جيوب الفقر، الذي أصبح يمس أكثر من 25 % من الجزائريين. فبعد ما كان نصيب الفرد من الإنتاج الوطني الخام (PNB) 2880 دولار أمريكي سنويا لسنة 1987، إنخفض بحوالي 50 % خلال عشرة سنوات، ليصبح 1556 دولار سنة 1997.

2) **الأنشطة ذات المنفعة العامة :**يهدف هذا الإجراء إلى تقديم منح مالية لفئة البطالين مقابل القيام بأنشطة للصالح العام، وذلك بموافقة البنك العالمي، وقد قدر الغلاف المالي لهذا البرنامج 22.000 مليار دج إستفاد منها 1.515.000 شخص للفترة 1995-1998[1].

3)**المنحة الجزافية للتضامن :**يتم تقديم منح مالية تتراوح من 600 إلى 1200دج شهريا للفئات عديمة الدخل بسبب عدم القدرة على العمل، وقد إستفاد من هذا الإيراد 933.351 شخص، يرتفع هذا العدد إلى 1000.000 شخص سنة1998 [1].

[1] Evolution general des dispositifs d'emploi , alger ,2001,p21. :Rapport CNES

4) برامج عقود ما قبل التشغيل : نظرا لتزايد عدد خريجي الجامعات والمعاهد المتخصصة وقلة مناصب العمل سواء المؤقتة منها أو الدائمة ضمن مختلف المجالات وللحد من ظاهرة تفشي البطالة لدى فئة حاملي الشهادات العليا وضعت الجزائر برنامج عقود ما قبل التشغيل في شهر جويلية من سنة 1998.[2] يوجه هذا البرنامج لخريجي الجامعات والمعاهد قصد إدماجهم في سوق العمل بشكل يتلاءم مع مؤهلاتهم وقدراتهم التعليمية، وذلك لمدة أقصاها سنة ونصف مقابل تعويض مالي يتراوح بين 4500 إلى 8000دج، غير أنه بالرغم من أهمية هذا البرنامج في إمتصاص البطالة ولو بشكل مؤقت إلا أن بعض الشباب عزف عن العمل بسبب انخفاض قيمة التعويضات مقارنة بالمستوى المعيشي.

5) جهاز الإدماج المهني :

يهدف هذا البرنامج إلى إدماج الشباب في الحياة المهنية، إذ تم تطبيقه منذ سنة 1990 حيث إستفاد منه قرابة 332.000 شاب، للفترة الممتدة ما بين سنتي 1994و1995، لمدة 06 أشهر في المتوسط ، موزعون على مختلف القطاعات الإقتصادية خاصة الإدارة والبناء والأشغال العمومية تقريبا[3].أما بالنسبة للفترة الممتدة ما بين سنتي 1995 و1998فقد عرفت تزايدا ملحوظا ، حيث إنتقل عدد المدمجين من 141586 شاب، أي بنسبة 80% سنة1995 إلى 152.900 شاب مدمج سنة 1998.

---

[1] BAYA ARABE :les effets sociologie ,cread, n°46,47,p48-49.

[2] المرسوم 98–402المؤرخ في ديسمبر 1998 المتضمن الإدماج المهني الحاملين لشهادات التعليم العالي والممتهنين السامين،خريجي المعاهدالوطنية للتكوين.

[3]Rapport CNE: Evolution general des dispositifs d'emploi , alger ,2001,p21.

6) **أشغال المنفعة العامة ذات الإستخدام المكثف لليد العاملة** : أنشأ هذا الجهاز على أساس القرض الممنوح من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير [1]، تم العمل به سنة 1998 قصد معالجة بطالة الشباب، وكذلك من أجل مساعدة الفئات المتضررة من برنامج التعديل والتصحيح الإقتصادي. وقد تم بموجب هذا الإجراء فتح 3846 ورشة عمل وفرت 140.000 وظيفة منها 42000 شبه دائمة بمتوسط 36 وظيفة لكل مشروع.

أما المرحلة الثانية من هذا الإجراء فقد تزامنت مع برنامج الإنعاش الإقتصادي والذي سيساهم في إنشاء 22.000 وظيفة شبه دائمة سنويا.

7) **المؤسسات المتوسطة والصغيرة** : تشكل المؤسسات المتوسطة والصغيرة ركيزة أساسية للنمو الإقتصادي من حيث الإنتاج الداخلي ومن حيث مناصب الشغل التي يمكن توفيرها، فالجزائر تراهن كثيرا على هذه المؤسسات حيث أنها وفرت 65.25 % من مناصب الشغل خلال سنة 2001.

8) **برنامج القرض المصغر والمؤسسات المصغرة** : يسمح هذا البرنامج بتنمية التشغيل الذاتي نتيجة لتراجع دور الدولة في توفير مناصب الشغل، لقد دخل جهاز القروض المصغرة حيز التنفيذ سنة 1999 ويعتبر أداة لمكافحة البطالة والفقر، ويخص هذا الجهاز الأشخاص مهما كان سنهم الذين يسعون إلى إنشاء نشاطات لكن لاتتوفر لديهم الإمكانيات المالية اللازمة، وتقوم وكالة التنمية الإجتماعية بتسيير القرض المصغر،وترتكز في ذلك على مديرية تشغيل الشباب والصندوق الوطني لمكافحة البطالة ومديرية الشؤون الإجتماعية، والوكالات المحلية للوكالة الوطنية للشغل والبنوك،تتراوح قيمة ا لإستثمار ما بين 50.000

[1] إتفاق القرض رقم4006الموقع في03ماي 1996 بواشنطن بين الجزائر والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع دعم الشبكة الإجتماعية.

و350.000دج[1]. وقد قدر عدد الملفات المودعة سنة 2001 بـــ 145.600 ملف، تحصلت 89.5 % على الموافقة أي مايعادل 364.685 وظيفة بمعدل ثلاثة وظائف لكل مشروع.

9) أجهزة حماية العمال والمساعدة عل ى إعادة الإدماج (الصندوق الوطني للتأمين على البطالة) :تسعى نشاطاتها إلى الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل، أو تبعا للتوقف القانوني لنشاطات المستخدم، ولقد أنشأ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة سنة 1994 وهو يسير تحت وصاية وزارة العمل والضمان الإجتماعي وقد تم تدعيمه بمراكز لمساعدة الشباب في البحث عن العمل ومنها مركز البحث عن العمل مركز دعم العمل الحر، التكوين وإعادة التأهيل.

كما تم تقديم جهاز أخر لمحاربة البطالة والفقر لدى فئة الشباب سمي نشاطات الإدماج الإجتماعي، وهو يخص البطالين الغير حاملي للشهادات، والتكفل بالشباب المتسرب ومحاربة التهميش، ويقع تحت وصاية الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية بالتعاون مع مديريات النشاط الإجتماعي مقابل منحة لا تغطي الحاجيات الضرورية.

إن وضعية المستفيدين من إجراءات التأمين عن البطالة تضاعفت مع مرور السنوات بحيث إنتقلت الملفات المقبولة من حيث الكم من 36108 ملف سنة 1996إلى188411 ملف عند نهاية 2003،وهذا الأمر عكس مدى الإقبال على هذه الطريقة في إنشاء مناصب الشغل الجديدة للبطالين و إن هذه الشريحة من البطالين تساهم في دفع التنمية الإقتصادية والإجتماعية خاصة مع ما يعرف بفلسفة الرجوع إلى النمو الذي إنطلق فيها منذ 2000-2003 مع تمديد هدف أولي بمعدل 7%الى 8% بين 2004-2007،وقد دعا الخبير الدولي

[1] المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي،مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001الجزائر،ديسمبر2002،ص158.

بيتر أوير في تقييمه لتجربة الجزائر في التأمين على البطالة إنها تجربة رائدة لكن هناك نقائص يجب إعادة النظر في الجهاز قصد تغطية جميع الشرائح والأشخاص وإدماجهم ضمن مصلحة عمومية للشغل.[1]

فالبيانات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء تبرز أن عدد البطالين في الجزائر لسنة 1997 قد تجاوز 2.3 مليون بطال سنة 2001 إلى 2.5 مليون بطال مقابل 2.4 مليون سنة 2000 ، و11,3 سنة 2008 ، و يضاف له عدد الباحثين عن العمل والذين ت بلغ نسبتهم سنويا 250 و 300 ألف .

وحيث تؤكد بعض الدراسات المتخصصة أنه للقضاء على البطالة يجب توفير ما بين700و750 ألف منصب عمل سنويا ، لمدة ثلاث سنوات متتالية وللحفاظ على المستوى الحالي يجب خلق أكثر من 250 ألف منصب عمل سنوي وفي سبيل دراسة مشكل البطالة كلف المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي من طرف رئاسة الجمهورية بملف بعنوان البرنامج الوطني لمحاربة البطالة وليس سياسة تشغيل أو إستراتيجية وطنية للقضاء على البطالة[2]، إن الوعود التي قطعتها الجزائر لتحقيق الشغل للشباب ،خاصة برنامج الرئيس المتضمن خلق مليونين منصب عمل في البرنامج الرئاسي لسنة 2009 وخفض نسبة البطالة إلى أقل من 9% خلال الفترة 2010-2013 لا يزال ينتظر التجسيد، بالإضافة الى مشروع 100 محل لكل بلدية لا يزال ينتظر التوزيع.

وأخرى أصبحت أماكن للقمامة و إن وزعت فهي توزع بطرق ملتوية وغيرها،والجهد الواجب بذله من أجل تحقيق ذلك هو وضع سياسة تشغيل قائمة على الإدماج

[1] بن بخيتة وردة،سياسة التشغيل في الجزائر :الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نموذجا دراسيا،رسالة ماجستير في العلوم السياسية العلاقات الدولية، تنظيمات سياسية وإدارية،جامعة الجزائر،2006،ص90 .

[2] المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي،تقرير حول التنمية البشرية لعام،2000،نوفمبر2001، ص70.

المهني لأطول فترة ممكنة،فالشغل يحقق ا لإستقرار الإجتماعي ،وتنمية إجتماعية مستدامة للفرد وللمجتمع،فالمرحلة المستقبلية يجب أن تكون مرحلة إنعاش دائم للنمو.

لقد قدرت نسبة السكان النشطين في سبتمبر 2001 ب 8568221 شخص،نسبة الذكور تمثل 84,97% من المجموع،النساء النشطات لا يمثلن الا 15,03% من مجموع الناشطين أما عدد البطالين فقدرت ب2339449 شخص،62,21% من العاطلين عن العمل يسكنون في المناطق الحضرية 37,49% في الريف الرجال الذين يمثلون أغلبية طالبي العمل هم بطالون، أما النساء الذين يبحثون عن عمل يمثلون 17,29% من مجموع طالبي الشغل وبلغت نسبة البطالة 27,30%[1].

رغم الجهود المبذولة في الجزائر لتحقيق الأهداف المرجوة بما يتعلق بالتنمية الإجتماعية ورغم الإصلاحات المطبقة ، إلا انه لم ينعكس إيجابا على بعض المؤشرات بحيث لازالت تشهد مستويات تتطلب تحسينا كالفقر والتشغيل ، ولتحقيق التنمية الإجتماعية الشاملة للمجتمع، لابد أن تبذل الجهود في جميع الإتجاهات وفي جميع جوانب قطاعات الحياة ومجالاتها لإشباع كافة الإحتياجات الأساسية للإنسان .وقد يختص بهذه التنمية قطاع عريض يعرف بقطاع الخدمات الذي جرت العادة بتقسيمه إلى أربعة قطاعات جزئية هي :التعليم والصحة والإسكان والضمان الإجتماعي.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الديوان الوطني للإحصائيات،تقرير عن الشغل والبطالة لسنة 2001،ص51 .

المبحث الثاني:

محددات السياسات التنموية في الجزائر في ظل التحول السياسي من سنة 1989 إلى سنة 2009

توزعت وتنوعت فروع التنمية لتشمل لا الجانب الإقتصادي فقط، بل جوانب عدة كالتنمية السياسية، والتنمية البشرية، والثقافية ، وأيضا الإجتماعية، وتتكامل أنواع التنمية بالتفاعل التام بين مختلف الفروع إذ يتمم بعضها البعض، وهذا البعض يعطي المشروعية والمصداقية لعملية التحول السياسي وربما أحياناً أعطيت أفضلية نسبية لهذا الفرع أو ذاك بحسب الظروف المتعلقة ببلد ما ، فالتنمية تميل إلى فرض تغييرات مهمة فى المجتمع والثقافة والسياسة والإقتصاد يتمتع بها أفراد المجتمع، ذلك أن التنمية في جوهرها، هي إزالة مصادر إفتقاد الحرية مثل الفقر، والإستبداد، وشح الفرص الإقتصادية، والحرمان الإجتماعي، والغلو والتطرف، وإهمال المرافق والمؤسسات العامة. وتعتبر التنمية المحرك الإساسي لفتح مسار التحول السياسي في الأنظمة ، فيما يفضي إستمرار تعثر التنمية إلى إستمرار التسلط وإنتشار وتفشي ظواهر الفساد والبطالة وإنتهاك حقوق الوطن والمواطن، وبالتالي فإن طريق التحول السياسي تتعمق مع السير في طريق التنمية.

المطلب الأول:تأثيرالتنمية الإقتصادية على التحول السياسي

إن للجانب الإقتصادي تأثيرا كبيرا على ظاهرة التحول السياسي سواء من حيث التشجيع أو من حيث الإجهاض والجزائر تمتاز ببنية إقتصادية ريعية كان تأثيرها مؤكدا في مختلف مراحل التحول،وهو ما سنتناوله في مايلي:

بعد إنهيار المعسكر الإشتراكي وسيادة نظام عالمي يتميز بأحادية نمط التنمية، بدأت موجة عولمة تطغى لتجديد آليات تعويم المنهج الرأسمالي في المجال الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والثقافي، وأضحت المنظمات الدولية، ممثلة في صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، أطرًا قوية في إدارة التحولات الإقتصادية الدولية، لاسيما في البلدان النامية.

لقد أكدت دراسات العديد من الباحثين على أن تحقيق معدلات معقولة من التنمية الإقتصادية يسهل عملية التحول السياسي والأكثر من ذلك يكرس قدرتها على ا لإستمرار. فللتنمية الإقتصادية دور كبير في التحول السياسي لأن الحكم الديمقراطي يحتاج إلى وضعية إقتصادية مواتيه تساعد في تعزيزه.تمثل أهم عناصرها في وجود قدر يعتد به من الرخاء الإقتصادي وعدالة التوزيع ومرونة البناء الطبقي مع وجود طبقة وسطى كبيرة وتوسع التقييم ونضج الوعي السياسي للجماهير.[1]

يرى حنفي أن السياسي والإقتصادي والإجتماعي بحيث تشتمل هذه السياسة على ديمقراطية سياسية وحرية إقتصادية تؤدي إلى تغيّر سلوك الأفراد ووحدات الإنتاج والخدمات[2]، ويكمن الهدف الرئيسي من الإصلاحات التي شرع البلد في تطبيقها فعليا ابتداءً من أواخر سنة 1987 في إدخال ميكانيزمات إقتصاد السوق في تسيير الإقتصاد الوطني[3].

الفرع الأول: القطاع الخاص

لقد رسمت الدولة الـــجزائرية لنفسها هدف تسهيل إنشاء المؤسسات الخاصة ،إن هذا الـــمجهود وكذا تـــحسين مستوى تسيير الـــمؤسسات القائمة وإدماج القطاع غير الـــمصرح به تتطلب كلها دعما في مجال التكوين و الـــخبرة ، من أجل تـــحكم أفضل في

[1] أحمد منيسي، البحرين من الإمارة إلى المملكة :دراسة في التطور السياسي و الديمقراطي ، القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2003، ص28 .

[2] قدي عبد المجيد، الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر :محاولة تقويمية، مجلة، CREADرقم 61،الفصل الثالث،الجزائر، 2002،ص5 .

[3] المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998 ، الدورة العامة الثالثة عشرة، ماي1999 ،ص111.

الطور الإعدادي للـــمشاريع و في إنشاء الـــمؤسسات و تنظيـــمها و تسييرها ، و إنفتح الخطاب السياسي الرسمي أكثر على القطاع الخاص، وأعاد الإعتبار له، وتبرز أهمية القطاع الخاص المستقل عن الدولة أيضا، في تدعيم عملية التحول الديمقراطي وتكريس الديمقراطية،من خلال قدرته على الإنخراط في أدوار وأنشطة سياسية، يكون من شأنها تقليص الهيمنة السياسة للسلطة الحاكمة، وحقه في أن يكون له تمثيله السياسي المناسب.[1]

والجزائر كغيرها من الدول العربية تعيش حاليا مرحلة التحول من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق، الذي سمح بظهور وتوسع طبقة رجال الأعمال عدديا وإقتصاديا، بعد أن كانت جد محدودة في ظل الأحادية الحزبية والإقتصاد الموجه ، فإبتداءً من الثمانينات بدأ النظام الجزائري يتراجع عن الخيارات السابقة ليتوجه أكثر فأكثر نحو الإنفتاح الإقتصادي الذي تكرس مع تطبيق إجراءات التعديل الهيكلي في التسعينات، وظهر تغير في سياسته إتجاه القطاع الخاص بإتجاه أكثر إعتدالا، من خلال فتح المجال أمامه للمُساهمة في الإستراتيجية التنموية بعد أن كان مقصيا منها، وهو ما أكده كل من قانون الإستثمار لسنة 1982وميثاق 1986 .

ساهمت الأزمة الإقتصادية التي عرفتها البلاد في منتصف الثمانينات، في تعجيل وتسريع مسار الإنفتاح الإقتصادي وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي . وصاحب ذلك تقوية فئة أرباب العمل الخواص.

وأصبح القطاع الخاص يُمثل 80 %من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، ويُشغل أكثر من مليون عامل رسمي وحوالي 2 مليون عامل غير رسمي نهاية [2] 2004.

و من خلال قانون 82 -11-الذي وضع ترخيصا مسبقا و إجباريا لكل مشروع خاص قد

---

[1] حسنين توفيق، دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث، في إتجاهات حديثة في علم السياسية المحرر :علي الدين هلال دسوقي القاهرة :اللجنة العلمية للعلوم السياسية و الإدارة العامة، 1999 ،ص68.

[2] تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، جويلية،2005 .

وشكل هذا القانون أول إنفتاح ليبرالي في الجانب الإقتصادي للمبادرة الخاصـــة للقطاع الخاص .

بعدها إستتبع هذا القانون بإنشاء الديوان الوطني المكلف بالتوجيه و المتابعـــة و تنسيق الإستثمارات الإقتصادية الوطنية الخاصة، ثم صدر القانون رقم 82-13 المتعلق بإنشاء وسير المؤسسات الإقتصاديـــــــــة المختلطة ، و الذي سمح بشراكة المؤسسات العمومية الجزائرية مع الإستثمارات الخارجيـــــة و التي حدد مشاركتها برأس مال الدولة ب 51 % و الطرف الأجنبي ب 49.% .

و قد إزدادت مكانة القطاع الخاص في هذه الفترة، حيث بلغ عدد المؤسسات الخاصـــة في 1982إلى12000 مؤسسة خاصة، تشغل حوالي 120500 عامـــل، أي ما يمثل ربع عمال القطاع الصناعي في البلد ، و تشغل المؤسسات الخاصة التـــي يتجاوز عدد عمالها 20 أكثـــر من 32 آلف عامل.

و في سنة 1988 صدر قانون 88-25 ،الذي حل محل قانون 82-13 و الذي وضـــع إجراءات لتوجيه إستثمارات القطاع الخاص و هذا في ظل الأزمة الإقتصادية التـــــــي عرفتها الجزائر، و الناتجة عن إنهيار أسعار النفط ، و كما و ضع من خلال قانون 88-01 الصادر في 1 جانفي 1988 حدا للمؤسسات الإشتراكية ذات الطابع الإقتصادي، و أسست المؤسسات العمومية الإقتصادية، وقد أخذت هذه المؤسسات شكل مؤسسة ذات أسهم، أو مؤسسة ذات المسؤولية المحدودة ، و قد تم هذا في وقت أشرف غازي حيدوسي الذي كان مستشارا برئاسة الجمهورية على لجنة تولت دراسة الإقتصاد الجزائري، و تمثلت مهمتها في إيجاد حلول للأزمة الإقتصادية الجزائرية .

و توصلت هذه اللجنة إلى نتائج نشرت في كراريس الإصلاح، ووجدت صدى لدى الأمين العام السابق برئاسة الجمهورية مولود حمروش، الذي بدأ في تجسيدها لما عيــن رئيسا للحكومة، و أعطى دفعا قويا للإصلاحات الإقتصادية بغرض التحول نحو إقتصاد السوق،و قد ألح هذا الأخير على إشراك كل الفاعلين في الإصلاحات الإقتصادية، من نقابـــــة الإتحاد العام ، و كان هدفـــــه وضع للعمال الجزائريين، و الإتحاد الوطني للمقاولين الجزائريين حد لرقابة الدولة للإقتصاد ، تجلى ذلك التنظيم بالفعل في بروز العديد من التنظيمات المهنية وجمعيات أرباب العمل، من أهمها :الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل، الكونفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين، كونفدرالية الصناعيين والمُنتجين الجزائريين[1]. وتبرز أهمية هذه التنظيمات من خلال تزايد قوتها الإقتصادية التي تسمح لها تدريجيا بالتأثير السياسي، فأرباب العمل الخواص مثلا إنتقدوا بشدة عدم إستشارتهم قبل التوقيع على إتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوربي، كما أنهم مازالوا ينتقدون السياسة الجمركية التي تفرض رسوما أكبر على إستيراد مواد نصف مُصنعة، تستعمل في إنتاج بعض السلع في بعض المؤسسات[2]

كما حرص على خوصصة المؤسسات العمومية، و تبنى مبدأ "إما أن تمر أم تحل ça passe ou ça casse، كما أصدر رئيس الحكومة مولود حمروش قانون النقد و القرض في مارس1990، و الذي ميز بين القطاعين المالي و النقدي.

إنفصل بنك الجزائر عــن وزارة المالية، أي السلطة النقدية عن السلطة السياسية ، و تم تخفيض قيمة الدينار الجزائري، مقارنة بالعملات الأجنبية، بشكل يحدد قيمتهـــا الحقيقية، وهذا بغرض تحويلها إلى عملة قابلة للتحويل، كما شرع في وضع حدا لإحتكار الدولة للتجارة الخارجية في أوت 1990،ثم ألغـــــي الإحتكارفي فيفري1991 . وفيما يتعلق

[1] فضيلة عكاش، الآثار الإقتصادية للإنفتاح الإقتصادي في الجزائر ،ورقت عمل قدمت في الملتقى الوطني الأول حول :التحول الديمقراطي في الجزائر، الجزائر، جامعة بسكرة، 10-11 .ديسمبر، 2005 ،ص88.

[2] فضيلة عكاش، أثر التحرير الإقتصادي في مسار التنمية بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص6.

بالقيود على الإستثمارات الخارجية، فقد سمح قانون النقد والقـــــــــرض للإستثمار الخاص المحلي و الأجنبي من الإستثمار بحرية.

و فضلا عن هذا أدخل النظام الحر للأسعارإلا أن تحرير الإقتصاد و تجسيد الإصلاحات الإقتصادية لم يتم بصفة نهائية و بـــدون صعوبات ، خاصة بعد إقالة رئيس الحكومة مولود حمروش من رئاسة الحكومة في جـــــوان 1991 ، حيث فتح المجال للبورجوازية الكومبرادورية لإستغلال الفترة الإنتقاليـــة بغرض تشكيل الثروة، مع تأجيل كل تجسيد للإصلاحات الإقتصادية، ومنذ تلك الفترة ولغاية سنة 2008 مازال التحدث عن الاصلاحات.

و عموما ، فالسياسة الليبرالية الإقتصادية بدأت مع الرئيس الشاذلي بن جديد، ثـــــــم تعززت أكثر في فترة التسعينات بعد التوقيع على إتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، و قـــــد سمحت بنشوء قطاع خاص.

و لكنه مرتبط أكثر بالدولة، و لا يتمتع بـإستقلالية مطلقة، و بدون أن يكون له وجود سياسي ثقيل، و هو لا يعارض السلطة ، و هو يتغذى بجزء كبير منه مـــن الريع النفطي .

غير أن القطاع الخاص لم يكن بدرجة القوة والفعالية الكافية ليلعب دورا سياسيا حيث أن ضعف البرجوازية الحالية وخضوعها هو السبب في إستمرار الإستبداد كما ورد في ملاحظة ليزا أندرسون التي ترى أن القطاع الخاص الذي ينمو في ظل الدولة وبفضل القطاع العام له بالتأكيد مصلحة في كسب حرية عمل إقتصادية،ومنفذ لائتمان والتسهيلات المالية،ولكن لم ادا يكون عليه تولى العمل السياسي العلني حين يكون بوسعه أن يحاول الحصول على كل هذا بتكلفة أقل وذلك بالبقاء متخدقا بسياسات الداواوين البيروقراطية حيث يكون التضامن

العائلي،الإقليمي والطائفي وشبكته غير الرسمية في الصميم من اللعبةوهو ماينطبق على القطاع الخاص في الجزائر.[1]

لكن القطاع الخاص لم يلعب دورا فعالا ،حيث أن دوره في الإستثمارات المنجزة وحتى وإن كان مقبولا نسبيا فـإن إنتاجيته تبقى بعيدة عن المستوى المطلوب، إذ أنه ينشط في غالب الأحيان في القطاعات غير المنتجة.

كما لم يوفق في خلق تكوين طبقي أساسه طبقة وسطى عريضة، إذ أنه و إلى جانب السوق الإقتصادي الذي يفتحه القطاع الخاص،يجب أن يوجد سوق سياسي تفتحه الجماعات أو الفئات الطبقية وهو ما لم يحصل ، إذ أن التكوين الطبقي الذي ساد في تكريسه القطاع الخاص أساسه القضاء على الطبقة الوسطى، لأنه لم يستطع إيجاد مستوى مقبول للتشغيل، مما قضى على القدرة الوسطى. كما أن المهمة الثالثة لم يلعبها بتاتا لأنه أقرب الى الدولة و أجهزتها منه من المجتمع نظرا للعوامل التي ذكرناها أنفا خاصة عامل التمويل .[2]

و عموما ، هنالك دائما إصرار من قبل النخب المتداولة على الحكم على مواصلة مسار الليبرالية الإقتصادية، و هذا بسبب الضغوطات التي يمارسها المستثمرين الخواص المحليين و الأجانب، وهو ماتطلب تحقيق تنمية إقتصادية قوية ودائمة تدعم تحوله السياسي ، وفي هذا السياق أعدت لجنة التنمية والتطور التي أنشأت بدعم من البنك العالمي تقريرا، أنه وجب على الذين يفكرون في مشاكل التنمية في الجزائر أن يأخذوا نتائجه بعين الإعتبار، إذا كانوا جادين في بعث تنمية قوية ودائمة، من شأنها المساهمة في تعزيز الديمقراطية مستقبلا .

ومن أهم النقاط التي تناولها التقرير أن لكل بلد ميزات خاصة، على إستراتيجية التنمية أخذها في الإعتبار، أن التنمية الإقتصادية السريعة لا تظهر تلقائيا، بل تصنع بصبر

[1] جان ليكا، التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي: مايقربه من عدم اليقين والتعرض للأخطار، وما يعتريه من شرعية، محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم وفرضيات أخرى،في غسان سلامة محررا،ديمقراطية من دون ديمقراطيون، سياسات الإنفتاح في العالم العربي الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،1995،ص 67.

[2] صالح زياني وأخرون، التحولات ا لسياسية في الجزائر،منظورسوسيو-إقتصادي،دار قانة،باتنة، 2008،ص57.

وثبات،كما تشترط التنمية الإقتصادية إدارة كفئة وذات مصداقية، ذلك أن التنمية تتطلب دولة قوية،وتخطيطا على المدى الطويل حتى تضمن إستمراريتها،بالإضافة إلى الإنفتاح على الإقتصاد العالمي، بما يُتيح فرصة إستيراد التكنولوجيا والعلم من بلدان أخرى،و تكوين جماعات تكنوقراطية تسعى إلى ضمان إستمرارية سياسات التطوير، ضمان نسبة عالية من الإستثمار العمومي في البُنى التحتية،و توفير أنظمة حماية إجتماعية ضروري لإستمرار إستراتيجية التنمية[1].

وجاءت إصلاحات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الإقتصادية لتصب في هذا الإتجاه؛ حيث تحرك لجذب الإستثمارات الخارجية ودفع أصحاب الإستثمارات الوطنية للمشاركة في التنمية الإقتصادية، من خلال تنظيم مناخ الإستثمار وأستحداث هياكل جديدة لمتابعة عمليات الإستثماروتسهيل الإجراءات الإدارية، مثل الوكالة الوطنية للإستثمار وإنشاء صندوق وطني لدعم الإستثمارات[2].

وسيتطلب تنظيم مناخ الإستثمار خاصة الأجنبي مُستقبلا، حسب ما أكده الخبير المالي "وليام بيرد" القضاء على البيروقراطية الثقيلة وتعزيز الثقة في النظام القضائي، وتفعيل قانون الضرائب، والقضاء على التمييز القائم على أساس طبيعة النشاط أو شخصية المتعاملين الإقتصاديين.[3]

الفرع الثاني: دورالمؤسسات المالية والمنظمات الدولية

لقد إتبعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ رئاسة بيل كلينتون ، آلية الربط بين المعونات الإقتصادية والتحول الديمقراطي، وهو الخط نفسه الذي تبناه الإتحاد الأوروبي في تقديم القروض والمنح إلي دول إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية علي وجه الخصوص. وتوافقت الدول المانحة في هذا الإطار على تشديد المشروطية السياسية في بداية التسعينيات، سواء في معوناتها المقدمة بشكل مباشر أو من خلال المؤسسات المالية الدولية.

---

[1] عبد المجيد بوزيدي، كيف تنجح ديمقراطية قوية و دائمة، الشروق اليومي، 17 جويلية، 2008 ، أقلام الخميس.

[2] أميرة عبد الحليم، سياسات الإصلاح في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، مرجع سبق ذكره، ص306 .

[3] عبد الوهاب بوكروح، مترجما، الحكم الراشد :الطريق لا يزال طويلا، مرجع سبق ذكره.

و هو ما يجعل الجزائر تحاول تطوير سياستها تماشيا مع متطلبات التغيرات الحاصلة بإستمرار، و في ظل المشاريع الإقتصادية التي يعيشها العالم حاليا و بذلك بادرت الجزائر إلى تحقيق مزيد من التحول السياسي و هذا ما إستلزم منها الدخول في الإنفتاح الإقتصادي وربطه بالتحول السياسي و الذي يعد من أهم الإستراتيجيات التي تخوضها الجزائر. ولقد تزايد إهتمام هذه المؤسسات بتعزيز الديمقراطية على المستوى العالمي، خاصة بعد الأحداث التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، تزايدا كبيرا وبالغ الوضوح إنعكس في أنشطة وأعمال هذه المؤسسات[1].

فإنضمام الجزائر لهذه المنظمات أو وصولها إلى الدعم والمساعدات المقترحة من قبلها، مشروط بإلتزامها سياسة داخلية تأخذ بعين الإعتبار معايير دولية تجعل من الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان عنصرا مركزيا في الحكم، إلى جانب إحداث إصلاحات سياسية تقودها نحوتعزي الديمقراطية، وتحقيق السلم والإستقرار الضرورين للإستقرارالديمقراطي[2] .كما أن التحرك على طريق الديمقراطية يتطلب أيضا تحقيق تنمية إقتصادية ، لما لها من إنعكاس قوي على تحقيق الديمقراطية، وكسب سمعة دولية طيبة للحصول على بعض التسهيلات والمساعدات المالية التي تمنحها هذه المنظمات[3].

سعت الجزائر جاهدة من أجل تحقيق ذلك إلى إحداث العديد من الإصلاحات السياسية والإقتصادية، منذ إقرار دستور **1989** الذي تضمن العديد من المبادئ الديمقراطية، بما يؤهلها للحصول على مساعدات المنظمات المالية المانحة، أو لتكون عضوا في مختلف المنظمات الدولية، في محاولة منها الدخول في مختلف المسارات العالمية لفك العزلة عنها من جهة، وتكييفها التحول الديمقراطي مع الأجندة الدولية من جهة أخرى .

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي ، الكتاب الثاني، الحراك السياسي وإدارة الصراع ، ط2 ،القاهرة2006،ص95.

[2] زهير بوعمامة ، محاولة لفهم طبيعة وحدود إنفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، الجزائر، جامعة بسكرة، 10-11 ديسمبر،2005 ، ص116.

[3] زهير عبد الكريم الكابد، الحكمانية :قضايا وتطبيقات، القاهرة :منشورات المُنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003 ،ص57 .

وفي هذا الصدد يرى مثلا البرلمان الأوربي، بأن التجربة الرائدة للجزائر في مُكافحة الإرهاب وسعيها لتحقيق المصالحة الوطنية والتنمية الإقتصادية، يُعتبران نقطتي قوة كبيرتين سيسمحان لها لعب دور مُهم على مستوى الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية، وسيساعدانها في بناء شراكة سياسية وإقتصادية تبادلية ومتوازنة مع الإتحاد الأوربي[1] . وتُركز إلى جانب ذلك بعض المنظمات الأوربية مثلا على ثلاث محاور أساسية،تعتبرها مُهمة جدا في إنعاش العلاقة بين الجزائر والمجموعة الأورومتوسطية، هي حقوق الإنسان، إرساء الديمقراطية، النمو والإصلاح الإقتصادي والتعليم . ويكون على الجزائر التي إعتبرها رئيس البرلمان الأوروبي جوزيف فونتيل حليفا إستراتيجيا لأوربا، من شأنه أن يلعب دورًا كاملا على مستوى الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية، أن تلتزم بالإهتمام بهذه المحاور ومعالجة ملفاتها على أكمل وجه[2].

الفرع الثالث: جهود القوى الدولية الكبرى

تشير عدة دلائل إلي أن البيئة الدولية عقب إنتهاء الحرب الباردة قد أفرزت ذلك التوافق بين القوي الكبري، خاصة الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي ، حول ضرورة لعب دور أكبر لدعم التحول السياسي. وهناك جملة من التفسيرات التي تسهم في فهم ذلك التوجه الجديد، أهمها التفسير الأمني أو نظرية السلام الديمقراطي. ويذهب هذا الإتجاه إلي أن تبني سياسة نشر الديمقراطية يعمل في التحليل الأخير علي دعم المصالح الأمنية للقو ى الكبرى وفي مجمل تلك الحالات ، لعبت إحدى أو بعض القوي الكبر ى دورا داعما للتحول السياسي بشكل مباشر ، أو علي الأقل باركت التحول الديمقراطي من خلال عدد من الأساليب الدبلوماسية والمالية ، مع توظيف غير مسبوق لآلية المشروطية السياسية. كما تصاعد التركيز الخطابي علي قضية الديمقراطية في دول العالم الثالث ب إعتبارها تحتل مكانة مهمة على الأجندة الدولية الجديدة.

[1] محمد خير الدين، الجزائر حليف إستراتيجي لأوربا، الخبر الأسبوعي، 03 مارس،2006 .

[2] الإتحاد الأوربي ، مذكرات إعلامية أورومتوسطية، الشراكة الأورو متوسطية، ص7.

وشهدت السياسة الأمريكية في خضم هذه الأحداث، تحولا كبيرًا بشأن قضية الإصلاح السياسي والديمقراطي في المنطقة العربية عمومًا .وكانت الجزائر واحدة من الدول العربية التي أشاد بها المسؤولون الأمريكيون على لسان وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، وقدروا تعاونها الوثيق في مجال مكافحة الإرهاب، من أجل إستتاب الأمن والسلم والإستقرار كضرورة حتمية لأي إستقرار ديمقراطي،كما أكدوا على أهمية العلاقات المتعددة الأبعاد التي تجمع بين البلدين، وتمتد للمجالات الإقتصادية والسياسية والعسكرية[1]، وما ذهب إليه أيضا السفير الأمريكي في الجزائر، عندما صرح بأن حجم المبادلات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية تتراوح في حدود 20 مليار دولار، وأن العلاقات بين البلدين عرفت تطورًا ملحوظا في السنوات الأخيرة، خاصة في مجالات القضاء والتعاون الأمني .

ولا شك أن نجاح هذه العلاقات الثنائية وإستمرارها سيكون ممكنا في المستقبل، عندما ترتقي إلى شراكة ديمقراطية[2] ، وتبرز أيضا المحاولات الخارجية لفتح المجال السياسي في الجزائر تناسبا والإنفتاح الإقتصادي، من خلال إتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوربي، التي يتمثل جوهرها في تحرير المبادلات التجارية بإتجاه تكوين منطقة تبادل حر بين الجزائر ودول الإتحاد الأوربي أفق 2017غير أن هذه الإتفاقية لم تقتصر على الجانب الإقتصادي فقط .بل تضمنت أيضا جانبا سياسيا ركز أساسا على ضرورة إحترام المبادئ الديمقراطية والحريات السياسية، حيث نصت في ديباجتها على أن تكون الشراكة من وسائل تكريس الديمقراطية والحريات السياسية والدفاع عن حقوق الإنسان[3]، كما يتجلى دور هذه القوى لتعزيز الممارسة الديمقراطية بالجزائر في المستقبل القريب، من خلال عدة مشاريع أورومتوسطية تقدمت بها هذه الدول وتدفع في هذا الإتجاه من بينها مشروع ميدا للديمقراطية والسياسية الأوربية لحسن الجوار، وكلاهما يتضمن تقديم مساعدات مالية هامة، ينبغي مقابل

---

[1] سميرة بلعمري، رامسفيلد يشيد بالتعاون الجزائري في مكافحة الإرهاب ، جريدة الشروق اليومي، 13 فيفري،2006 .

[2] علي جري ، لكونداليزا رايس :زيارة للمال وأخرى للأعمال ، جريدة الخبر، 6 سبتمبر ،2008 .

[3] فضيلة عكاش، الأثار السياسية للإنفتاح الإقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص93 .

الحصول عليها قيام الدولة بإجراءات واضحة في مجال تكريس الديمقراطية وحماية الحريات وحقوق الإنسان[1].

غير أن ه ذا الإنفتاح كان مقيدا وشكل في واقع الأمر صفقة بين النخب الحاكمة والمؤسسات المالية الدولية، وفي المقابل تسريع وتيرة الإصلاحات الإقتصادية لم تكن هناك إصلاحات سياسية واضحة وجدية بل تواصلت السياسة الإستبدادية،و أمام عجز المجتمع المدني من خلال شقة التكويني الإقتصادي ،القطاع الخاص على ا لإستقلال عن الدولة والضغط على السلطة للمزيد من الإنفتاح السياسي تضاءلت فرص التحول وسادت الديمقراطية المقيدة، كما أن الوضع الإقتصادي زاد من تفاقم المشاكل الإجتماعية وخاصة إرتفاع معدلات الفقر ،وهو ما يقلل المطالبة بالديمقراطية،في مقابل زيادة المطالبة بتحسين الظروف الإجتماعية والقدرة الشرائية والسكن . وهو ما يجعل النظام السياسي دائما يلعب على هذا الوتر،ويرفع شعارات إجتماعية لأغراض سياسية.[2]

المطلب الثاني: تأثير التنمية السياسية على التحول السياسي

نظرا للأهمية التي تكتسبها التنمية السياسية في الت أثير على الحياة السياسية ومواقفها وإزاء الأحداث والقرارات السياسية فقد أصبح حضورها ضروريا في الضغط والتأثير على مسار التحول السياسي ومن هنا تعد التنمية ليست مسؤولية الحكومة وحدها بل أيضا مسؤولية المجتمع بأسره من خلال الدور الرئيسي في توجيه حاجات الفرد وتحقيق تطلعاتهم وقد تم دراسة مستوى هذا التأثير بالتطرق إلى المؤشرات التالية:

الفرع الأول:ا لعنف السياسي

تواجه الدولة أثناء عملية التنمية مشكلة المدى الذي يمكن أنه تصله قدرتها على التكيف مع مطالب المشاركة السياسية بكل ما تعنيه من متضمنات إنتخابية وتصويتية و إجراءات أخرى تكفل لأفراد المجتمع قدرا أكبر من الحقوق الحريات،

[1] فضيلة عكاش، مرجع سبق ذكره ، ص94.

[2] صالح زياني وأخرون، مرجع سبق ذكره،ص60.

وكما تطرأ تغيرات إجتماعية أو إقتصادية أو سياسية تستدعي حلول لها، لذا لا بد لهذه النظم أن تستوعبها و أن تتجاوب معها بمعيار عملية صنع السياسة، بل لا بد من الإستجابة الناجحة للمطالب كأشكال جديدة من التنظيم الإجتماعي و السياسي.

و هذا ما يعرف بالنمو السياسي طويل الأمد أو المستمر، كإختبار حاسم للمدى الذي يمكن للتنمية السياسية أن تصله في تحقيق أغراضها، و هكذا يلاحظ حالات التكيف الفاشل مع مثل هذه المطالب، و يدل على ذلك وقائع و أحداث العنف السياسي .

عموما، عرفت الجزائر تنمية قصيرة المدى، ظهر فيها عجزا لبنى القائمة في التعامل مع المشاكل الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية و الثقافية بشكل إيجابي، و عدم القدرة على الإستمرار، و غياب الشرعية، و ما عرفته الجزائر من إشتداد في الصراع ما بين النظام السياسي و التيار السياسي الديني.

و في إطار عمليات العنف السياسي يمارس النظام تأثيره المخرب على مجمل العمليات التحديثية ،ومن هنا يلاحظ مدى تأثير العنف السياسي على التحول السياسي في الجزائر حيث أهدر الكثير من الإمكانيات و الموارد المتاحة؛ و التي هي محدودة أصلا، بالإضافة إلى إهمال التنمية السياسية و الإنغماس في مسألة تمثل الأولوية الأولى لدى القيادة و هي مسألة الأمن، بحيث يستباح كل شيء بإسم الأمن، غير أن التنمية السياسية ينبغي أن ينظر إلى جذورها من خلال إدراك واع بأن التنمية الفعلية لابد من أن يكون من بين مردودها تحسين الوضع السياسي والأمني من خلال توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية. ونتيجة الآثار السلبية المنجرة عن عمليات العنف السياسي من تدمير و تخريب لمختلف مؤسسات الدولة و هياكلها التربوية على التنمية السياسية.

أفرز تأزم الأوضاع في الجزائر، جعل النظام السياسي غارقاً في الصراع السياسي، وعاجزاً عن التعامل مع مختلف المشاكل الإجتماعية، الإقتصادية ،السياسية ،والثقافية، بدل الإنشغال بتجسيد التنمية السياسية [1]، حيث تم إهمال التحول السياسي والإنغماس في مسألة تمثل الأولوية الأولى لدى القيادة و هي مسألة الأمن ، وعرفت ب إستراتيجية "الأمن أولا"، وأمام عجزه عن التعامل مع مختلف المشاكل ا لإجتماعية، الإقتصادية، السياسية،و الثقافية،

[1] عبد اللطيف الهر ماسري،الدولة والتنمية في المغرب العربي، سراس للنشر، تونس 1993،ص237 .

عمل النظام على إعتماد أسلوب تجميد الصحف و كبت حرية الإعلام، و إقصاء العديد من التيارات السياسية من المشاركة في العملية السياسية، و كلها مبادئ أو ممارسات تتنافى مع مؤشرات التنمية السياسية التي تبرز من خلال كثافة المشاركة السياسية ووجود الحرية السياسية و الإعلامية المجتمعية، و هكذا يلاحظ مدى تأثيرالعنف السياسي على مسار التنمية السياسية في الجزائر.

و لإعادة مسار التحول السياسي عملت الحكومة على إيجاد حل للأزمة، و هكذا نجحت الحكومة من إضعاف الجماعات المسلحة ، ففي أوائل سنة 2000 تمكنت الحكومة من التأكيد على الحد من هجمات الجماعات الإرهابية والتي عرفت إنتشارا واسعا سابقا وهو ما جعل الجنرال محمد تواتي صاحب فكرة الأمن أولا يصرح "أن خطر وقوع الجزائر تحت وطأة جماعات شبيهة بطالبان إستبعد، على الرغم من العراقيل البالغة التي لا تزال قائمة"،ورغم إنحسار مده في السنوات الأخيرة وأخذه لأشكال وأجيال جديدة، فإن هذه المشكلة لازالت تمثل أولوية أمنية بالنسبة لمختلف المؤسسات السياسية والأمنية في الجزائر بحكم أن مخاطره تتعدى الجوانب العسكرية الصلبة، لتلمس تداعياته السلبية النسيج السياسي والإجتماعي وعملية التنمية الإقتصادية في الجزائر[1].

وهكذا إتضحت بوادر تحول في الممارسة السياسية في إتجاه فرض خريطة سياسية في البلاد، والتي تقوم على دعم سياسة الرحمة التي شرع فيها الرئيس السابق لإتاحة فرصة التوبة بإعتبار أن من لجأوا إلى العنف المسلح أخطأوا في حق شعبهم وأن الكثير من الشباب غرربهم من طرف قادة أرادوا الإستيلاء على السلطة بالقوة.

وقد توجت هذه الخطوة بسياسة الوئام المدني ثم المصالحة الوطنية المعتمدين بعد إستفتاء شعبي،ورغم التنوع في الأساليب التي إعتمدتها النخبة الحاكمة في الجزائر لتطويق هذه الظاهرة، وهي الأساليب التي تراوحت بين إستخدام القوة العسكرية، وكذلك اللجوء إلى أساليب المعالجة السياسية من خلال مبادرات سياسية معينة كسياسات الوئام المدني

[1] Frédéric Volpi, Algeria's Pseudo-democratic Politics in: F. Volpi and Francesco Cavatorta1 Eds , Democratisation in the Muslim Word: Changing Patterns of Power and Authority Oxon, Routedge, 2007, p214-218.

والمصالحة الوطنية إلا أن هذا التهديد لازال قائما بفعل تعدد أسبابه وعلى رأسها عجز الشرعية السياسية في الجزائر والتي لازالت مستمدة من الخارج أكثر من الداخل .ومن هنا فلا زالت النخبة الحاكمة مترددة في الذهاب بالمسار والعملية الديمقراطية إلى نهايتها المنطقية .إن حل معضلة هذه الشرعية[1] يستدعي حل إشكالية عويصة ميزت المشهد السياسي في الجزائر وهي إشكالية الإستبعاد والمشاركة.

ومن هنا فإن إستمرار التهديد الإرهابي سيبقى قائما ومستمرا ما دامت هذه الإشكالية قائمة. وعليه أصبح هاجس أمن النظام وأمن الدولة من الهواجس الأمنية للبلد وهو ما أثر سلبا على عملية التحول السياسي ولمجمل الإصلاحات التي باشرتها الجزائر،فمحاولات الأنساق القائمة الدفاع عن مكتسباتها السلطوية و الإبقاء على الوضع الراهن بمصالح وتطلعات قوى الجماعات الإجتماعية، مما أدى إلى اللجوء إلى أسلوب القمع، و تأزم الأوضاع مما أدى إلى إعاقة مسار التحول السياسي في الجزائر.

الفرع الثاني:ضعف قنوات المشاركة السياسية غير الرسمية.

هذا العنصر سببا كما أنه نتيجة تعبر عن إخفاق الإصلاحات التي إنخرطت فيها الجزائر، إن أداء بعض هذه القنوات في صنع السياسة العامة يتطلب تشجيع منابر التحاور وتبادل الأفكار والتعبير عنها بحرية، وإقامة قنوات مفتوحة بين المواطنين والدولة، وإفساح المجال أمام المواطنين لتشكيل المنظمات الطوعية، بالإضافة إلى تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني الأخرى لتأتي تعبيرا عن خيارات المجتمع.

كما تقتضي تكريس سيادة القانون، وتوفير الآليات الفعالة التي يمكن للمواطنين من خلالها ممارسة حقوقهم التي ينص عليها الدستور، وتمكين المواطنين من الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية لفهم الواقع والتأثير فيه.

[1] منعم العمار،الجزائر والتعددية المكلفة في الأزمة الجزائرية، مجموعة من الباحثين ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1996 ، ص48.

غيرأن عادة ما يتم تحجيم وإغفال دور المواطن كفاعل مؤثر في أي ممارسة سياسية ناجحة، بحيث تكون مشاركته محدودة في هذه العملية خاصة في الأنظمة التي تتميز بالطابع الأبوي تجاه مجتمعاتها، وهو عكس ما يميز الأنظمة الديمقراطية التي يشارك فيها الفرد فعليا في التصويت وفي مناقشات السياسات العامة ، كما يؤخذ برأيه في إجراء التعديلات اللازمة على الدستور.[1]

وإذا ما نظرنا للأحزاب السياسية في الجزائر نجد أنها فشلت في القيام بدورها في تجنيد المواطن الجزائري الذي بقى خارج اللعبة السياسية، وتغييبه عن موقع القرار ،إذا إستثنينا حالة التجنيد التي عشنها في بداية التسعينيات والتي تؤكد هي الأخرى وبطريقتها فشل الحزب مرة أخرى الذي لم يؤدي وظيفة الحل السلمي للنزاع و التأطير السياسي للمواطن، بحيث تغلبت القوى المنادية بالفعل المباشر العنيف على قيادات أكبر الأحزاب في تلك الفترة والتي عرقلت مسار التحول السياسي .

وبحسب الأستاذ روبرت دال فإن تلك المواطنة التي تتطلبها الديمقراطية واسعة النطاق بحيث تتجلى معالمها في ضمان حق التصويت، إنتخابات حرة ونزيهة،حق السعي لتولي منصب بالإنتخابات،حرية التعبير وتشكيل تنظيمات سياسية مستقلة والإنضمام إليها،وحرية الوصول إلى مصادر معلومات مستقلة، والحق في سائر الحريات والفرص المطلوبة والتي يعد توفرها أساس لعملية تفعيل المؤسسات السياسية للدولة.[2]

وهو ما يصبو إليه التحول السياسي الناجح ، كما يتضح لنا أيضا ضعف مشاركة المواطن في صياغة السياسات العامة كجانب مهم من الممارسة السياسية في الجزائر، نلاحظ أن إنجازات فترة التحول السياسي محدودة للغاية.

فرغم أننا شهدنا مشاركة المواطن في عدة إستفتاءات شعبية سنة 1996 ، وكذلك الإستفتاء حول قانون الوئام كالإستفتاء الشعبي حول التعديل الدستوري والإستفتاء حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية تدخل في نطاق إعادة الطمأنينة للمواطن وتحقيق الإستقرار الإجتماعي والسياسي، إلا أن هذه المشاركة تم تحجيمها عندما تعلق الأمر بالتعديل الدستوري

[1] جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،1999 ، ص6 .
[2] روبرت دال،المؤسسات السياسية التي تطلبها الديمقراطية الموسعة،مجلة المنتدى الليبي2006،02،ص26 .

الأخير، والتي تم بمقتضاه مراجعة المادة 74 التي تحدد العهدة الرئاسية وعددها وفي الجزائر تبدو الدولة قوية وذلك بحكم إحتكارها سلطة التشريع والتنفيذ و إصدار القرارات وإتخاذ الإجراءات الأمنية ووجود أجهزة أمنية متطورة في خدمتها على الرغم من ذلك فهي تبدو ضعيفة في مجال الإنجاز السياسي والإقتصادي والإجتماعي بالمعنى الإيجابي، لذا فإنها تظل دائما مفتقدة إلى ذلك العنصر الجوهري من عناصر الشرعية ألا وهو القبول الحقيقي من جانب المحكومين ،وبالتالي إفراز الولاء والتعبير عنه بسلوك التأييد والطاعة التلقائية.[1]

غير أن هذه الشرعية المؤسسية الدستورية يتطلب تطبيقها في الواقع السياسي العملي إعطاء أهمية للرأي والرأي الأخر لوضع نهاية حقيقية لهذه الإشكالية،والتي ليس من السهل إنهاؤها في ظل الظرف الراهن[2] .

إن إرتشار مفاهيم المواطنة والديمقراطية السياسية والتعددية السياسية، وتزايد المطالبة المجتمعية بالمزيد من الشفافية والشرعية والإدارة الديمقراطية للحكم والشؤون العامة هو ما يقودنا لتحول سياسي ناجح ، تلك هي الضمانات التي تقدم التحول السياسي ونتائجه الخيرة التي تعمّر الوطن، وتفتح الآفاق أمام المواطنين ، وعلى النقيض من ذلك فان النظام السياسي يصيب البلد الذي تعتمد فيه سلطته على إنتماء طبقي أو فئوي والمنطق يقودنا إلى أن الحل لكل السوءات المتبدية في الواقع السياسي الجزائري هو إلغاء للنظرات الشمولية وتغييب للمواطن فكراً وممارسة والإستعاضة عن ذلك بالحريات .

لقد جاء التحالف الرئاسي إختزالاً مصطنعاً للمشهد السياسي في الجزائر إنطلاقاً من إعتبار هذا الأخير قائماً، في جوهره على ثلاثة تيارات أساسية: الوطنيون حزب جبهة التحرير الوطني؛ الديمقراطيون التجمع الوطني الديمقراطي؛ الإسلاميون حركة حمس، مع تقاسم نسبي للحقائب الوزارية ، بصرف النظر عن الرغبة في وضع حد للفوضى الحزبية، لقد جاء هذا التحالف لمواصلة إحتكار الجهاز التنفيذي للحياة السياسية الوطنية، كما أن أصحاب هذه المبادرة فكروا في إدراج حركة إسلامية أخرى متمسكة بالمشروعية ونبذ

[1] ثامر كامل محمد،إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي،المستقبل العربي2000،251،ص115-116 .
[2] خميس حزام والي،إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية:مع الإشارة إلى تجربة الجزائر،ط1،بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،2003 ،ص215-216.

العنف، وإن كانت أكثر راديكالية، ألا وهي حركة الإصلاح بزعامة عبد الله جاب الله، على الأقل من باب الإنسجام السياسي مادامت هذه الأخيرة تعد من بين أربع قوى محتلة الصدارة في البرلمان. لكن المشكل مع هذه الحركة أنها لم تساير أبداً مساعي نظام الحكم حتى عندما كانت تحتل المكانة الثانية في هذا البرلمان في إنتخابات سنة 2002 ولم تقبل بالمشاركة في أية حكومة لغاية الآن، لقد جاء التحالف المذكور أيضاً للإبقاء على الوظائف في الدولة ريعاً يوزَّع لا على أساس النتائج التي تسفر عنها الإنتخابات في كل مرة. إنها صورة من صور ما يسمى في التحليل السياسي بـــالبتريمونيالية (patrimonialisme) وبذلك فان وجود تحالف إنتخابي بين الدولة والمجتمع المدني يؤثر سلبا على العملية الإنتخابية ومصداقيتها، ويوثر بشكل عام على مسار التحول الديمقراطي والتداول الفعلي على السلطة في الجزائر.

وقد أطلق البعض على مثل هذه العلاقة بالتحالفات الخطيرة ، فالنظام هو الذي يحدد الأطراف التي يتعامل معها و التي يقصيها حسب مقتضيات الحالة السياسية و دائما في أفق الإحتفاظ بالحكم ، ومع المناداة إلى تأسيس تنظيمات سياسية كالمجتمع المدني والأحزاب لإعتقاد مفاده أنها ضمانة هامة ب إعتباره أحد أهم الأطراف المؤثرة في العملية السياسية ، غير أن الدور الذي يؤديه المجتمع المدني الجزائري في الإنتخابات،هو المساندة والدعم الصريح لمرشح السلطة في الوقت الذي تشكل فيه تنظيمات المجتمع المدني في الأنظمة الديمقراطية تحالفات لمراقبة الإنتخابات والحفاظ على نزاهة ومصداقية نتائجها، تشكل تحالفات عندنا لدعم ومساندة مرشح السلطة.

ولم تخفي مختلف تنظيمات المجتمع المدني الجزائري دعمها الصريح لمرشح السلطة في أغلب الإنتخابات التي أجريت حتى الأن، فالإنتخابات الرئاسية لسنة2004 عرفت عدة تحالفات جمعوية إتخذت مواقف مساندة للرئيس بوتفليقة على غرار المركزية النقابية للمنظمة العامة للعمال الجزائريين وتحالف جمعيات الوسط، ووصل الضغط والإغراء إلى حد إعلان

أحد أهم الأحزاب الإسلامية المتطرفة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ،مساندة الرئيس بوتفليقة على لسان أحد قادتها المستقر في ألمانيا رابح لكبير[1].

الجمعيات النسوية ساندت مرشح السلطة ولم تساند المرشحة الأولى في العالم العربي للإنتخابات الرئاسية الجزائرية لويزة حنون.[2]وهناك إعتراف صريح من قبل المسؤولين بالدور الكبير الذي لعبه المجتمع المدني الجزائري نحن ندرك أهمية لصالح مرشح السلطة، الرئيس الحالي، وقد جاء على لسان عبد العزيز بلخادم المجتمع المدني في بلادنا، وقد رأينا الدور الأساسي الذي أداه في الإنتخابات الرئاسية السابقة، وفي التعبير عن رغبته الملحة في إستمرارية تطبيق برامج فخامة عبد العزيز بوتفليقة مؤخرا، إلى جانب ، التجنيد الشعبي الذي أظهره.

وعلى هذا الأساس ، فمن المطلوب أن لا يترك المجال واسعا لنظام الحكم في الجزائر لكي يتمادى في محاصرة مقتضيات التحول السياسي و طمس الحريات العامة وتحريرأدوار التنظيمات السياسية بما يخدم المواطن والصالح العام.

المطلب الثالث: تأثير التنمية البشرية على التحول السياسي.

يتواتر في السنوات الأخيرة مفهوم التنمية البشرية بإعتباره المعيار الجوهري في تقييم جهود مسار التحول السياسي وفي إمكانية تطور المجتمعات وبذلك في خضم التحول السياسي فان التنمية البشرية تعتبر أساس التنمية بما تشير إليه من عملية توسيع الخيارات لكل أفراد المجتمع ،كما أنها تبين التغيير في دور الدولة ومحورية الإنسان ، و أيضا تعكس عند حدوثها ديناميكية المجتمع الذي يتبع المدلولات المختلفة للتحول السياسي في الجزائر.

الفرع الأول:رفع قدرات الفئات المهمشة

[1] جمعية نساء في إتصال بالتعاون مع معهد بانو باريس،الجزائر،المجتمع المدني والإنتخابات الرئاسية إلتزامات وحدود نشاط المجتمع المدني أثناء رئاسيات08أفريل2004 في نظر الصحف المكتوبة،سبتمبر2004،ص05.

[2] جمعية نساء في إتصال بالتعاون مع معهد بانو باريس،مرجع سبق ذكره،ص09.

تسعى برامج و مشاريع التنمية الجماعية التساهمية إلى تحسين الظروف المعيشية للجماعات وكذا إدماجهم في مختلف مراحل إنجاز المشاريع الإجتماعية الإقتصادية الموجهة خصيصا لتلبية حاجياتهم ذات الأولوية فهي موجهة نحو الفئات الفقيرة ولتحسين المستوى المعيشي للفئات الإجتماعية المحرومة ، وذلك بمحاربة الفقر ومساعدة الفقراء حيث تبدأ من القاعدة التي هي الأسرة عن طريق برامجها الموجهة لمكافحة البطالة ورفع مستوى المعيشة ومحاربة الأمية وإحداث تنمية شاملة .

من خلال أجهزت الإعانة الإجتماعية سعت الدولة إلى المنحة الجغرافية للتضامن[1] وهي صيغة بدأ العمل بها سنة 1996 في إطار الشبكة الإجتماعية ولقد أعدت هذه المنحة في الأصل لمساعدة الأشخاص غير العاملين وعديم الدخل الذين بسبب سنهم أو حالتهم الصحية لا يمكن إدماجهم في سوق العمل،والهدف منها محاربة الفقر المدقع وقد إنتقل مبلغها من 900دج الى 1000 دج شهريا،ولكل فرد إبتداءا من 2001مع زيادة قدرها 120 دج لكل شخص تحت الكفالة ثلاثة أشخاص على الأكثر.وهي تشمل المكفوفين والمعوزين الذين يقل دخلهم عن الأجر الوطني الأدنى المضمون.

وأيضا جهاز التعويض عن النشاطات المنفعة العامة [2] و يستهدف هذا التعويض رب الأسرة الذي ليس له دخل ويبلغ التعويض المتقاضي 2800دج عن يوم عمل يستغرق ثمانية ساعات ويخص هذا البرنامج مبدئيا السكان الفقراء الذين يتمتعون بلياقة بدنية حسنة وليس لهم شغل ويقتصر على فرد واحد في كل أسرة.

بالإضافة إلى دعم التمدرس[3] و يمثل هذا الدعم في منح مزايا مادية للتلاميذ المنتمين إلى أوساط محرومة كاليتامى والأطفال ضحايا الإرهاب،الأطفال المعوقين،الأطفال المنتمين الى أسر متعددة الأفراد ومحدودة الدخل، وتتمثل هذه المزايا في تقديم منح و إعانات سنوية للتمدرس وتقديم وجبات مجانية في المطاعم المدرسية ،وكذا دعم الكتاب المدرسي بنسبة

---

[1] المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي،مشروع التقرير الوطني حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني لسنة 1999، الدورة15، الجزائر،2000،ص148-150.

[2] وزارة التضامن الوطني، الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء،الجزائر، 2000،ص43.

[3] المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي،الجزائر، 2002،ص150.

28%من تكلفته وتجهيز مدرسي يشمل الأدوات المدرسية والملابس،حيث بلغ عدد المستفيدين في 2001 نسبة 14.30% من التلاميذ المتمدرسين،بالإضافة إلى تبني نشاط الصحة المدرسية والنظام الداخلي في التعليم.

المطلب الرابع: تأثيرالتنمية الثقافية على التحول السياسي.

إن لدور التنمية الثقافية أساسي فتحسين ظروف العيش ا لإنساني لم يعد يترجم فقط بزيادة المداخيل بفرض تحسينا مستمر لنوعية الحياة نفسها ، وهو ما يحقق مسار ثقافي يغير الفرد من خلاله عن كرامته الإنسانية ، غير أن لا إستقامة لتحول سياسي خارج إطار التنمية الثقافية مما يتطلب تحديد مستقبل الخطط التنموية ودور الأجيال الشابة فالتنمية الثقافية تعمل على تغيير مسارات الإجتماعية نحو الأفضل وهو ما يكسب المجتمع عمليات فكرية إيجابية وهو ما يحقق للنظام السياسي رؤية مستقبلية إيجابية والتي تخدم في الأخير مسار التحول السياسي، ولقد تم التطرق من خلال هذا المبحث إلى المسألة الأمازيغية والزوايا بإعتبارها أهم مرتكزات التنمية الثقافية على سبيل المثال لا الحصر.

الفرع الأول:المسألة الأمازيغية.

شهدت الجزائر ديناميكية في السنوات الأخيرة تتجلى بصورة خاصة في النضال من أجل الهوية الجزائرية،و إرتفاع الدعم الموجه إلى المؤسسات الثقافية وتنظيم التظاهرات الثقافية المحلية والوطنية وبذلك عرفت التنمية الثقافية تطورا خصوصا بعد تحسن الوضع الأمني، كما يبدو أن الأمر مرتبط بالوضع المالي ، بعد التعديلات التي مست دستور سنة 1989 سمح بتشكيل أحزاب سياسية وحركات جعلت البعض منها المطلب الأمازيغي لب

محورها وهو ما أكسبها طابعا شرعيا، وبذلك أنشات الحركة الثقافية الأمازيغية،وهي حركة إحتجاجية تجمع وتوحد حول مسألة الهوية،المسالة الثقافية والمسالة اللغوية،إنها حركة ذات طابع سلميا أي تبتعد أساسا عن العنف.[1]

كما نظمت الرابطة الوطنية مسيرة بولاية تيز ي وزو في 17 جانفي 1994، ضمت حوالي مليون شخص، إتخذت شعارات متعلقة بالإعتراف باللغة البربرية في إطار إحترام مبادئ حقوق الإنسان مع المناداة بضرورة مواجهة الحركة المسلحة التابعة لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ،معبرة عنها بالأمازيغية لغة وطنية رسمية،النضال ضد التطرف الإسلاموي و تواصلت المسيرة النضالية لتتخذ طابعا جديدا،والذي تمثل في إضراب لمدة سبعة أيام في أفريل من سنة 1994،أسلوب تهديد وضغط إستعملته الرابطة الوطنية وذلك بغية دفع السلطة إلى الإعتراف بالبربرية كلغة وطنية ورسمية للبلاد.

إلا أن النظام السياسي، وعلى غرار أغلب عاداته ،واجه الموقف بالصمت كوسيلة للتأمل في الأمر لم يكن من الأولويات بالنظر إلى الوضعية التي كانت تعيشها البلاد،تلك التي إتسمت بالقلق والتوتر في ظل مواجهة أجهزة الأمن المختلفة للأحداث الدامية العنيفة المرتكبة من طرف المجموعات الارهابية الإسلاموية. وما يتضح خلال هذه المرحلة هو ليونة الدولة تجاه هذه المسألة إن تأسيس المحافظة السامية للأمازيغية يعكس رغبة الدولة في إعادة الإعتبار وترقية هذا الشعاع الخاص بالهوية الوطنية ، وذلك عن طريق تجنيد الوسائل المادية والبشرية والتنظيمية اللأزمة لتحقيق هذا الهدف.

سجل الدستور الجزائري عام 1996 أن المكونات الأساسية لهوية الشعب الجزائري هي الإسلام، والعروبة، والأمازيغية[2]، فتم إنشاء مفوضية عليا للأمازيغية ، وعمدت الجزائر أيضا إلى التركيز على عملية التعريب التدريجي للتعليم الإبتدائي والثانوي والإدارة، والمجتمع، ووسائل الإعلام ، الجامعة ولقد تم إقرار ثلاثين قانونا من أجل هذا الطلب وذلك

[1] Ali Guenoun ,CHRONOLOGIE DU MOUVEMENT BERBER ,ALGERIE ,CASBAH EDITIONS ,P197

[2] دستور الجزائر لعام 1996.

بهدف إستئصال اللغة الفرنسية ، ويتعارض مشروع التعريب بالضرورة مع اللهجة العامية التي تتكلم بها الأغلبية، لكنه يتعارض أيضا مع لغة البربر [1] والتي أهملت منذ إستقلال الجزائر غير أنها أصبحت لغة وطنية في عام 2002 ، إن اللغات البربرية، التمازيغت، هي أيضا لغة وطنية تعمل الدولة على تشجيعها وتنميتها في كل تنويعات اللغوية المستخدمة على التراب الوطني[2] منجزة الإعتراف بالتعددية الثقافية للمجتمع، وبخاصة الثقافة الأمازيغية التي حظيت بإهتمام العديد من الجمعيات التي تكونت للتكفل بها وترقيتها.

وهو ما يبرز عدم وجود أي تحفظ تجاه التعبير عن التنوع الثقافين وقد نظم العديد من الأحداث الثقافية تعبر عن الثقافات الإقليمية الجزائرية المختلفة منها مهرجان الشعر الأمازيغي، ومهرجان المسرح الأمازيغي، وكذلك المهرجان الخاص بالتراث الأمازيغي، نظمت بعض الجمعيات الثقافية البربرية لتظاهرة ثقافية أولى من نوعها في بلجيكا ساهم فيها المسرح الملكي الفلامندي، تمثلت في مهرجان الثقافة البربرية، وذلك في الفترة الممتدة مابين 17إلى21ديسمبر1994،والذي هدف من خلاله المنظمون والمشاركون إلى التعريف بالثقافة البربرية في العالم [3]، ويترجم هذا الإعتراف بالتنوع الثقافي الجزائري ب إلتزام الجزائر بالمبادرات الدولية التي تسير في هذا الإتجاه وتعد الجزائر أول بلد يوقع على إتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي، كما صاغت إعلانا لجزائر التنوع الثقافي وحماية هويات وتراث الشعوب.

إن إستقلالية منطقة القبائل لن تكون لا تمهيد لأية عملية إنشقاق،ولا تكريس لأي إنفصال ساذج ،إنها ستسمح للجزائر بإعادة الإنطلاق في عملية البناء الوطني،على أسس أكثر قوة وصحة،إن إحترام الهويات المحلية يسمح بتحقيق أفضل للوحدة الوطنية.

الفرع الثاني: الزوايا

[1] فوضيل شريجن،سياسات لغوية في الجزائر في كلمات لغات السياسة،عدد رقم 1997،52،ص62-74 .
[2] قانون رقم 03-10،02أفريل2002.
[3] مهرجان الثقافة البربرية،جريدة السلام،بدون عدد، 11ديسمبر،1994،ص05.

نشأت الزاوية تحت ظروف بيئية و إجتماعية ودينية معينة، وعرفت تطورها الكامل في القرن 14م أثناء الفترة المرينية وحكم بني عبد الوادي، الذين أخذت الزوايا في عهديهما شكلها الأخير وإطارها المحدد المعروف ، لقد شهدت الجزائر زوايا عظيمة كان لها دور عظيم في نشر الوعي الديني والثقافي، وتحرير البلاد من السيطرة الإستعمارية، كما كان لها الدور الكبير في الحفاظ على الهوية الوطنية ومقومات الشخصية الوطنية ، تعتبر الزوايا من أبرز المؤسسات الدينية غير الرسمية المنتشرة عبر ربوع الوطن، ويقدر عددها حسب وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ب 723زاوية.

تعرف الزوايا جمع جامع مفرده زاوية ويقصد بها المساجد غير الجامع [1]،أما من الناحية الإصطلاحية فتم تعريفها على أنها محل تثقيف العقول دينيا وتكون مسماة عادة على أحد المرابطين المؤسس لها [2] ، وتنقسم الزوايا إلى نوعين يتميز النوع الأول هي الزوايا التي أسست لعبادة الله تعالى وتحفيظ القران وتعليم الدين ونشر القيم والفضائل الإسلامية ومؤسسو هذه الزوايا والمعلمون فيها هم أصحاب رسالة صنعو أجيال وبنو مجدا إحتفظ لهم التاريخ بدورهم في تنوير المجتمع.[3]

والنوع الثاني ويسميه يحي بوعزيز بالخلواتي وهذا النوع من الزوايا يدعي شيوخها المعرفة بـأسرار دينية غيبية خاصة، والقدرة على تلقينها لأتباعهم والذين يلقبون بالمريدين والأخوان والفقراء حسب إختلاف الجهات[4]،وهذا النوع مال إلى الخرافة و إستغلال أموال الناس و إنحراف عن أحكام الله وهذا بما يمارس فيها من أنواع الشعودة وما يقام به من حفلات ولقاءات زردات ، وعلى سبيل المثال الحضرة لدى العلوية بمستغانم وحلقة البندر والأمواس لدى الطريقة العيساوية والعمارية.[5]

---

[1] إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وأخرون،المعجم الوجيز،دار الدعوة ،لبنان،بيروت،1985،جزء الثاني،ص267.
[2] محمد نسيب،زوايا العلم والقران بالجزائر،دار الفكر،الجزائر،بدون تاريخ،ص17.
[3] محمد نسيب،زوايا العلم والقران بالجزائر،مرجع سبق ذكره،ص14.
[4] يحي بوعزيز،أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين19 و20،مجلة الدراسات الإسلامية ، العدد07،المجلس الإسلامي الأعلى،الجزائر،جوان2004،ص50.
[5] يحي بوعزيز،أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين19 و20،مرجع سبق ذكره،ص50.

لعبت هذه الزوايا الدينية بمختلف أشكالها دورا كبيرا في الحياة الدينية والثقافية والسياسية في الجزائر وفي هذا المقام يقول ابو القاسم سعد الله " فالزوايا التعليمية مفيدة يجب النظر إليها على أنها مشروع إجتماعي إشترك فيه كل السكان و إفتخرو به وساهمو في تمويله والسهر عليه ثم وزعوا ا لأدوار وهناك دور للجماعة ودور لأهل القرية ودور لمرابط ودور للمعلم ودور للأسرة.

إنه مشروع حضاري بـلأتم معنى الكلمة وقد شهد الباحثين الأجانب على أن كل سكان قرية كانو يتنافسون على أن تكون زاويتهم أجمل الزوايا وأنظفها، ولذلك أنشأو لتلك الزوايا نظاماتعليميا دقيقا تعجز عنه في بعض الوزارات في البلدان الأخرى ، وبذلك عملت الزوايا على إحتضان اللغة والثقافة العربية الإسلامية ونشرها بشكل واسع وهو شكل من أشكال محاربة الجهل والأمية، بالإضافة إلى إزالة الفوارق ا لإجتماعية بين مختلف فئات المجتمع ،كما عملت على حماية الشخصية العربية الإسلامية الجزائرية . وقد قامت موجة ثقافة الإحتجاج بعد سنتي 80 و 88، أخذت لها طابعا سياسيا بعد تداولها في الزوايا الطرقية، وجعلت منها المعقل و المربط، فأصبح ما يسمى بالرحمانية و السنوسية و القادرية، الإباظية و غيرها.

و قد وجدت هذه الخيرة التشجيع الكامل مع ظهور ما يسمى بالثقافة الدينية الإسلامية ولو أن هذه الأخيرة نشأت مع إنتشار الإسلام في كل الأرجاء، غير أنها أخذت طابعا مميزا، مع بداية التسعينيات و ظهور الأحزاب الإسلامية، و ظهرت معها بعض الفرق المتعصبة للثقافة و الدين مثل السلفية ، وإنتهج الذين ينادون بالثقافة الإسلامية مسالك عديدة شوهت كل ما هو ثقافي إسلامي .

غير أن عودة الحراك الصوفي في الجزائر وبالضبط سنة 1991 عندما أعيد صوت الزوايا للواجهة من منطلق سياسي يقول حبكته أن الخط الصوفي وخصوصيته في الجزائر من شرأنه أن يشكل حاجزا حقيقيا لجبهة الإنقاذ الإسلامية التي فازت ب إنتخابات 1990 فبدأ الوجود المتقن للزوايا من خلال إنشاء الجمعية الوطنية للزوايا وبقدوم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي عزز دور الزوايا كما عززوا هم أيضا وجوده.

يقول نصر الدين موهوب الناطق الرسمي للزاوية العلاوية التطرف الذي رأيناه منذ بداية الثمانينات بلغ أوجه في التسعينيات أثبث فشله كقائد بديل لهذه الأمة لهذا فإن الإنسان العادي وقبل ذلك النخبة المثقفة وجدت في الزوايا ملاذا لهم ولأفكارهم و أمالهم بهذا أصبحنا نشهد في الأونة الأخيرة رجوعا صادقا من هؤلاء إلى الزوايا من أجل الخروج من الأزمات التي يمرون بها تماما كما يفعل العامة. تلعب الزوايا دور مهم في الحفاظ على الثقافة الوطنية وترقية قيم الحداثة ومراعاة التراث وبالتالي تدعيم التحول السياسي .

المطلب الخامس: تأثيرالتنمية الإجتماعية على التحول السياسي

هناك مناقشات تدور حول التنمية الإجتماعية والتي تعبر عن واقع إجتماعي يشكل مصدر للقلق والإنزعاج نتيجة عدم توافق السياسات الإجتماعية الباعثة لتنمية هذا القطاع مع التحول السياسي الذي تعيشه البلاد وهو ما يفرض تحديات على النظام السياسي الجزائري في تعامله مع المجتمع لتوفير التنمية في هذا القطاع. وقد أظهرت التقارير الدولية أن الإهتمام بالفرد يعد أولوية أساسية وعليه فان التنمية الإجتماعية تتطلب تحول سياسي يبعث على رفع مستوى معيشة الإنسان وبناء مجتمع أكثر تماسكا و إستقرارا ومعالجة المشاكل الإجتماعية وهو ما تفرضه السياسة العامة.

الفرع الأول:الإحتجاجات الإجتماعية الشعبية

تعتبرالإحتجاجات التي شهدتها الجزائر نتاجا طبيعيا للسياسات التنموية المتعاقبة التي عرفت تعطلا وفشلا في تحقيق أهدافها، يضاف إلى ذلك عدم وجود مؤسسات مدنية وسيطة تعبر عن مشاغل ومطالب المجتمع.وهو ما جعل السلطة الرسمية في مواجهة غضب الشعب في الشارع.

نتيجة لتراكم إستياء الجزائريين مما يسمونه الحقرة أي الظلم،والذي له أهمية محورية في علاقة المجتمع مع الدولة ، فقد أفرزت هذه الأوضاع نزاعات عمالية وكثرة الإحتجاجات الإجتماعية التي بلغت ذروتها في العديد من مناطق الوطن بخروج المواطنين إلى الشوارع للتنديد بأوضاعهم المزرية و المطالبة بحقوقهم. و الأمثلة على ذلك متعددة ومن بينها ولاية بومرداس بسبب تحويل السكنات الموجهة لصالح المتضررين من الزلزال ،ولاية شلف، بجاية، عين الدفلى بسبب عدم الرضى عن توزيع السكنات الإجتماعية ،غليزان، برج بوعريرج، تيارت، ورقلة بسبب مشكل البطالة و سياسات التشغيل غير المنصفة للسكان،وأيضا أرزيو، سكيكدة لعدة أسباب من أهمها إتخاذ قرارات إرتجالية دون إستشارة المعنيين و تدهور الأوضاع الإجتماعية[1]، ويشار أيضا إلى بشار،ثم جاءت أحداث منطقة وادي ميزاب بغرداية ،التي إستمرت فيها المواجهات بشكل متقطع خلال سنتين تقريبا 2008-2010 بين سكان من أصول إثنية ومذهبية متباينة العرب المالكيين والأمازيغ الأباضيين.

إن التراجع عن الإصلاحات السياسية والإقتصادية الجذرية في شقها الإجتماعي كان أخطر نتائجه العكسية أحداث العنف المذهبي التي عرفتها المنطقة والتي فسرها البعض بالتناحر المذهبي، برغم حقيقة أن تلك المناطق تعاني بؤسا إجتماعيا، ودلت هذه الأحداث علي إنقسام جديد علي مستوي البنية الثقافية للمجتمع الجزائري ، وبعضها قد يستمر لأيام أو لأسابيع، وهي غالبا ما تحدث في الأحياء الشعبية المكتظة بالسكان في ظل إنعدام أبسط شروط الحياة الكريمة، أحياء الفقر والبؤس الإجتماعي الموجودة في كبرى المدن الجزائرية. وغالبا ما تكون عمليات توزيع المساكن الإجتماعية، ونقص الماء الشروب، و إنقطاع الكهرباء، وغياب الطرق والمدارس في تلك الأحياء الشعبية، وفي مدن الصفيح التي تشكل أحزمة الفقر والبؤس حول معظم المدن الكبرى سببا وجيها لإندلاع مثل تلك الحركات الإحتجاجية العارمة التي تتميز بعفويتها وعدم تنظيمها وكذلك درجة العنف والتخريب التي تصاحبها.

[1] لمياء زكري و فضيلة عكاش ،أثار الإنفتاح الإقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية بالجزائر،جامعة تيزي وزو،ص05.

عمل النظام السياسي على إهمال مجال الأمن الإجتماعي والتركيز على التصدي لظاهرة الإرهاب ونشاط الجماعات المسلحة، ب إعتباره التهديد الأمني الرئيسي، من دون إهتمام بالواقع الإجتماعي والإقتصادي المأزوم الذي أنتج التهميش والمعاناة، وأدى إلى إحتجاجات إتسعت تدريجيا، ليصبح عدم الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي المتراكم منذ حقبة التسعينات الدافع الأمثل للتعبير عن المطالب الإجتماعية اليوم ، ويبرز تفاقم الإحتجاجات العنيفة عدم فعالية السلطات على كل المستويات في التعامل مع المطالب الشعبية.

الفرع الثاني:إضرابات النقابات

تعد النقابات المستقلة مهمشة وتبحث لها عن دور في الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، فالدولة لا تعترف بها كطرف محاور أو شريك، وتقتصر في حوارها على المركزية النقابية التي يشهد لها بوفائها التام للسلطة الحاكمة. ورغم أن السنوات الأخيرة شهدت حضور إجتماعي قوي لبعض النقابات التي إستطاعت، إلى حد ما، أن تفرض مطالبها أو بعضها على السلطات الجزائرية.

بعد سنة 1989 فتحت الجزائر أبوابها للتعددية السياسية و حرية التعبير فحدث الإنفجار الذي أدى إلى ظهور تنظيمات ، والتي تعتبر منعرجا سياسيا، وإنتقالا إيديولوجيا من النظام الأحادي إلى التعددية النقابية وبذلك عرفت هذه المرحلة ظهور العديد من الحركات النقابية على مستوى المؤسسات العمومية والخاصة.

مع ظهور دستور 1989 الذي يسمح لجميع المواطنين الحق في ممارسة العمل النقـــــابي ، وبناء على قانون 90 -14 الصادر في 02 جوان 1990 والمنظم للممارسة النقابية وفقا لمجموعة من الشروط كما ورد في المادة الثانية من هذا القانون والذي ينص على أنه يحق للعمال الأجراء من جهة والمستخدمين من جهة أخرى الذين ينتمون إلى المهنة

الواحدة أو الفرع الواحد وأن يكونوا تنظيمات نقابية للدفاع عن مصالحهم المادية [1]، وعلى سبيل المثال سجل 2023 إضرابا في 1990 وأخيرا 1034 في سنة 1991 لتعرف الحركات العمالية إنكماشا في عدد الإضرابات سنة 1992 بوصول عدد الإضرابات إلى نفس حجمها السابق 496 إضرابا.

وهو ما يؤكد أن الحركة العمالية قد إستفادت من هذا التحول السياسي الذي عرفته الجزائر خلال هذه الفترة 89-92 ،والذي تميز ببروز قوي للحركة العمالية المطلبية بمختلف فئاتها المهنية الإجتماعية ، تحت أشكال تعبيرية غاية في التنوع كالمسيرات، المظاهرات، الإضرابات، الإعتصامات. [2]

كما تبنت الحركة النقابية الإتحاد العام للعمال الجزائريين إستراتيجية خاصة، للحفاظ على شرعيتها والتكيف مع التغيرات السوسيوقتصادية، ففي سنة 1990 أين تم ولأول مرة في التاريخ إعلان إستقلاليتها عن كل حزب أو وصاية، لأن للحـــزب تأثير على الأداء النقابي .

فالتجارب والمهارات المكتسبة من خلال الممارسة النقابية في المراحل المتعددة التي مرت بها الجزائر من النظام الأحادي إلى نظام التعددية النقابية والحزبية مرورا بالعشرية السوداء بداية من سنة 1993 وصولا إلى الإصلاحات الإقتصادية والسياسية ، كالمصالحة الوطنية التي تبنتها الجزائر كإستراتيجية جديدة سنة 1997 من أجل إعادة بناء المؤسسات الصناعية والتربوية والصحية والأمنية التي تعرضت إلى الحرق والتخريب، والعمل على مواجهة المديونية. هذا ما جعلها تتبنى سياسة الخوصصة .

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 23 ، المطبعة الرسمية ، الجزائر ، 1990 ، ص765.
[2] عبد الناصر جابي ، الجزائر من الحركات العمالية إلى الحركات الإجتماعية ، نشر المعهد الوطني للعمل ، الجزائر، 2001 ، ص53.

فتدهور الظروف المهنية والإجتماعية للعامل داخـــل المؤسسات العمومية والخاصة نتج عنها أيضا تغير في تشريح العمل، الذي أصبح يكرس مبدأ التعاقد والدخول في إقتصاد السوق، وشركات متعددة الجنسيات، وفتح مجالات للإستثمارات، كما تبنت في سنة 2007 إستراتيجيات جديدة من أجل إعادة دفع المؤسسات العمومية .

والملاحظ أن هذه الحركات الإحتجاجية قد تنوعت أشكالها وتعددت أسبابها مع مرور الوقت، ومنها الإضرابات التي قامت بها فئات مهنية متعددة من الطبقات الوسطى مثل أساتذة التعليم بمراحله المتلاحقة الإعدادي والمتوسط والثانوي، على مدى فترات متقطعة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر خلال السنوات الماضية كلها، وكذالك إضرابات الأطباء وأعوان السلك الطبي بمختلف درجاتهم، وهي الأخرى كانت متواترة خلال عدة سنوات من العقد المنصرم، ثم إضرابات أساتذة الجامعات الذين لم يتوقفوا عن هذه الحركة الإحتجاجية منذ منتصف التسعينيات، بحيث لا يخمد صوتهم إلا ليطفو من جديد على السطح سنة بعد أخرى لغاية سنة 2010. والشيء نفسه يقال عن موظفي ومستخدمي الإدارة العمومية، بالإضافة إلى الإحتجاجات الطلابية التي كثيرا ما تندلع بسبب ظروف الحياة السيئة مرة، وبسبب التغييرات العشوائية التي تحدث في نظام التعليم مرات أخرى، ثم هناك الإحتجاجات الشعبية العامة التي لا تستمر فترات طويلة، ولكنها متواترة بشكل ملحوظ و التي تنفجر فجأة ملحقة أعمال العنف والتخريب التي تصاحب تلك الموجات من الغضب الشعبي العارم.

ونذكر على سبيل المثال إحتجاجات الأطباء يوم 26-2-2009 ،حيث أن10 آلاف طبيب يشلون مستشفيات الوطن لليوم الثاني ، شلّ الأربعاء قرابة 10 آلاف طبيب عام المستشفيات ومراكز الصحة الجوارية المنتشرة عبر كامل التراب الوطني في ثاني يوم من الإضراب المفتوح .

كما أعلنت ثلاث نقابات مستقلة للمدرسين الجزائريين أنها بدأت الأحد إضرابا يستمر أسبوعا للمطالبة بزيادة في الرواتب بعد فشل أخر مفاوضات مع وزارة التربية. و أوضحت النقابات، وهي المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني والنقابة الوطنية المستقلة لمهنيي التعليم الثانوي والتقني والإتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين، إنها تحتج بذلك على عدم مواكبة الرواتب لغلاء المعيشة منذ سنة 2008.

وأعلن منسق النقابة الوطنية المستقلة لمهنيي التعليم الثانوي والتقني مريان مزيان لفرانس برس أن ما بين 90 إلى 100% من مدرسي التعليم الثانوي يشاركون بحسب الولايات في الإضراب، لافتا إلى أن النسبة تراوح في التعليمين الإبتدائي والمتوسط ، التكميليات بين 75 و80%.

في الأخير لا يسعنا إلا القول أن الحركة النقابية الجزائرية تعرف نوع من حالة السكون و المراقبة ناتجة عن عدم أخذ زمام المبادرة و تدخل السياسي في جميع مناحي الحياة إلا أن هذا لن يحد من فعاليتها على إعتبار المرونة التي تتميز بها النقابة الجزائرية ليس في التسيير و التنظيم و إنما في مواجهة مستجدات الأحداث و الظروف التي تحيط بها على إعتبار أن الإشكالية النقابية في أساسها هي إشكالية وجود ، و هكذا يصعب تحقيق التحول السياسي في سياق إجتماعي و سياسي هش ، و ضعف أواصر النسيج الإجتماعي التي تسبب في إرتفاع معدل الجرائم .

من خلال هذا الفصل قمنا بتقييم العلاقة بين التحول السياسي و أشكال العمليات التنموية في الجزائر من سنة 1989 إلى سنة 2009 والعكس أيضا ،حيث وجدنا أن تأثير التحول السياسي على التنمية الإقتصادية فـإننا سنجد أنه بـإمكاننا أن نقسمها إلى قسمين ، فالقسم الأول أي في فترة ما بين الثمانينات والتسعينات شهد إرتفاعا في المديونية نتيجة إنخفاض سعر البترول ، أما بعد هذه المرحلة ، أي في بداية الألفية الثانية إنخفاض المديونية

حيث ساعد للإهتمام أكثر بالجانب الإقتصادي ، حيث أجريت إصلاحات إقتصادية وهيكلية شملت مختلف القطاعات ، وزادت من جذب الإستثمارات الأجنبية ، كما زادت من هيمنة قطاع المحروقات على الإقتصاد الجزائري ، فلكسبها ذلك طابع الإقتصاد الريعي ، التحول السياسي على التنمية السياسية لم يكن له أهمية في فترة التسعينات ، إلا أنه شهد إنبعاثا بعد هذه الفترة رغم كونه محدودا ، إلا أن إنعكاس التحول السياسي على التنمية البشرية لم يرتقي إلى المستوى الذي يسعى إليه أفراد المجتمع ، رغم أنه عرف تحسنا في هذه الفترة .

أما التنمية الثقافية فقد شهدت إنعكاسا إيجابيا تمثل في الدعم المالي على وجه أخص ، حيث إرتفعت ميزانية وزارة الثقافة من 2مليار و680 مليون تقريبا في سنة 2005، إلى 14 مليار و330 مليون تقريبا في سنة 2009 ، كما زادت الجمعيات الثقافية بنسبة 10.74% في الفترة ما بين سنتي 2005و2009 ، كما أخدت الثقافة الجزائرية بالظهور في الخارج، وبالنسبة لتأثير التحول السياسي على التنمية الإجتماعية فقد كان سيئا حيث زادت نسبة الفقر والبطالة، رغم سعي الدولة من أجل التقليل من وطئة الدخول في إقتصاد السوق من خلال تقديم برامج إجتماعية ، أعطت فرصة للتحول السياسي لكي يستمر دون توفير بنية أساسية تكفل تنمية إجتماعية متكاملة.

أما إذا ما إنتقلنا إلى محددات التنمية على التحول السياسي ، فإننا سنجد تأثير التنمية الإقتصادية على التحول السياسي يبرز من خلال الإشارة إلى دور القطاع الخاص، وكذا نشر ثقافة ديمقراطية كون أن إستقرار ورسوخ التحول السياسي لا يتحقق إلا في حالة إقتناع الشعوب بها، كما تتطلب إلتزام وتقبل الشعوب للقيم الديمقراطية.

بالإضافة إلى التوكيد على ما يُمكن تسميتهم بالفاعلين الدوليين أو القوى الجديدة المساندة للتحول السياسي و للديمقراطية، المُتمثلة أساسًا في المساعدات والضغوط الدولية، من قبل المؤسسات المالية المانحة، أما التنمية السياسية عملت على التضحية بمنجزات التحول السياسي من أجل المحافظة على وحدة الدولة ، وكان إنعكاس التنمية البشرية على التحول

السياسي ظاهرا من خلال رفع مستوى قدرات الفئات المهمشة ، والتي شهدت تحسنا من خلال زيادة مشاركة الأفراد في إتخاذ القرارات من أجل زيادة تنمية قدراتهم وكفائاتهم ، أما إذا ما نظرنا إلى التنمية الثقافية فقد ظهرت جليا من خلال التأكيد على الأمازيغية كهوية وطنية ، ودور الزوايا في خلق الوحدة الوطنية دون أي حساسية ، أما تأثير التنمية الإجتماعية فقد ظهر من خلال المظاهرات والإحتجاجات التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة نتيجة تدهو القدرة الشرائية ، وإنخفاض المستوى المعيشي .

الخـــــاتمة

لقد جاء هذا البحث في ثلاث فصول ، حيث أشرنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري لمفهوم التحول السياسي، و ذلك من خلال إعطا ئه تعاريف متعددة ، وذكرعوامله حيث نجدها تنقسم إلى عوامل داخلية كإ نهيار شرعية النظام السلطوي، و الأزمات الإقتصادية ، إضافة إلى تصاعد قوة ونفوذ المجتمع المدني ، وعوامل خارجية المتمثلة في ضغوط المؤسسات المالية، و تشمل الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير اللذان يفرضان التوجه نحو التحول السياسي للدول المقترضة، بالإضافة إلى ضغوط المنظمة العالمية للتجارة، والشركات المتعددة الجنسيات، دون أن ننسى أثر القوى المهيمنة ، ثم إنتقلنا إلى المداخل النظرية لدراسة التحول السياسي .

وبعدها عملية التحول السياسي في الجزائر من سنة1989إلى سنة 2009 ، حيث شرحنا الظروف و الأسباب المؤدية لإنتهاج التحول السياسي ،والتأكيد على أن أحداث الخامس من أكتوبر 1988 ، تعد نقطة تحول حاسمة و بداية الإنطلاق نحو التحول السياسي ، وإبراز أهم مظاهر هذا التحول التي شملت كل من المظاهرالتأسيسية والتي تتمثل في دستور 1989 بإعتباره الإطار الدستوري لعملية تحول النظام السياسي نحو الديمقراطية، أما المؤسساتية فهي تشمل الأحزاب السياسية، مؤسسات المجتمع المدني، مؤسسات حقوق الإنسان، وأخيرا

الممارساتية والتي تتمثل في إستحداث منصب رئيس الحكومة،و الإنتخابات التعددية والحكومات الإئتلافية.

ثم قمنا بمحاولة تحليل لخريطة القوى السياسية لجزائر ما بعد التعددية ، مُتمثلة في مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية، وبين القوى السياسية المؤثرة بالتركيز على حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بإعتباره شكل تحديا كبيرا للسلطة القائمة ، مُحققا إنتصارا ساحقا في أولى إنتخابات محلية تعددية.

أما بالنسبة للفصل الثاني فلقد تناولنا فيه التنمية في الجزائر من سنة 1989إلى سنة 2009، حيث تعرضنا إلى مفهوم التنمية وأنواعها ، إضافة إلى مضامين التنمية وكيفية إحداثها . وبعدها تناولنا أشكال العمليات التنموية في الجزائر من سنة 1989إلى سنة 2009 ،فبالنسبة للتنمية الإقتصادية، شرعت الجزائر في تعديل الأنظمة القانونية بما يتماشى مع تحرير الإقتصاد وتشجيع الإستثمارات، من أهم هذه القوانين قانون 82-11، ثم صدر القانون رقم 82-13، وفي في عام 1988 صدر قانون88 -2، كما و ضع قانون -01 88، وقانون 89-01، ثم تلاه قانون06/88، و في إطار تحديث وإصلاح النظام المصرفي وتمت المصادقة على قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، قانون النقد والإئتمان المؤرخ في 14 أفريل1990 ، و قانون الإستثمار الصادر في 5 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الإستثمار،ثم قانون المنافسة والأسعار،و قانون التجارة الخارجية، فقانون T.V.A.

وتبنت الجزائر سياسة التعديل الهيكلي منذ أوائل التسعينيات و الذي باشرته في أفريل 1994إلى مارس 1995 و كذا أفريل 1995 إلى مارس 1998 ، وأعتبر أن الإقتصاد

الجزائري قد حقق تحسنا واضحا في معظم المؤشرات الإقتصادية الكلية ، و عاد النمو الإقتصادي بعد فترة طويلة نسبيا من الركود، بالإضافة إلى إسترجاع التوازنات المالية .

وعالجنا التنمية السياسية من خلال مؤشرين،حيث تعتبر المشاركة السياسية معيار لنمو النظام السياسي ومؤشرا لديمقراطيته ، إلا أنها في الجزائر تتصف بالشكلية ففي الإنتخابات المحلية والتشريعية لم تكن المشاركة السياسية في المستوى المطلوب، ويرجع ذلك إلى فقدان الثقة في النظام السياسي والتأثر بشعارات المعارضة المنددة بالتزوير والتحيز كما حصل في الانتخابات التشريعية والمحلية سنة 1997 ، و لم يعد ممكنا تجاوز أزمة المشاركة السياسية إلا عبر شرعية الأداء الإقتصادي والإجتماعي. ولتحقيق التنمية السياسية على النخبة السياسية أن تتمتع بالشرعية وقبول المحكومين ، فالتنمية السياسية لا تعبر عن تنمية مشتركة بين الدولة والمجتمع، ليصبح واقع إنهيار التنمية السياسية يعبر عن إرجاع التحول السياسي للوراء.

أما التنمية البشرية فإنها تستدعي الإستناد إلى منظور أساسي مفاده أن للإنسان الحق في العيش الكريم والرفاهية، وبعدها التنمية الثقافية حيث تتضمن تغير البنية الإجتماعية نحو المسار الأفضل ، من خلال إدارة العمليات الفكرية للمجتمع بطريقة إيجابية ، أما التنمية الإجتماعية فترتبط بالنشاطات التدعيمية كالصحة، التعليم، السكن، فرغم أن الجزائر بلد غني بالنفط والغاز ويتجاوز إحتياطيه 10 مليارات برميل من النفط، وينتج يومياً نحو 1.2 مليون برميل، غير أن المواطن الجزائري لا يشعر بتحسن في مستواه المعيشي ، وفي مقدمة هذه العوامل إنتشار الفقر، مما يجعله منعزلا عن العملية السياسية.

وفي الفصل الأخير تناولنا تقييم علاقات التلازم بين التحول السياسي وأشكال العمليات التنموية في الجزائر من سنة 1989 إلى سنة 2009، لقد عانت الجزائر من مشكلات إقتصادية في الثمانينات وبداية التسعينات نتيجة إرتفاع مديونيتها،غير أنها نزعت إلى العودة إلى السياسة النفطية للتعجيل بالخروج من أزمة المديونية ، لأنها تحرم التنمية الإقتصادية من تحقيق شروط الإقلاع، ونتيجة إستخدام الفوائض البترولية حققت الجزائر تخفيض في حجم المديونية، ومنه يمكن القول بأن الجزائر ذات إقتصاد ريعي.

لا زال مسار عملية التنمية السياسية موضع ممارسات سياسية أحادية وهيمنة واضحة على تحركات و أنشطة المنظمات السياسية كالمجتمع المدني والأحزاب ، فرغ م تعثره في التسعينيات أعيد له دوره ، إلا أنه أصبح مسارا مقيد ومحدودا . وأظهرت تقارير التنمية البشرية في ظل التحول السياسي تحسنا ، غير أنها لا تزال لا ترقى لمستوى طموحات الفرد، ، وعرفت التنمية الثقافية تدخل الدولة في العمل الثقافي وحضورها القوي ، كما شهدت فيضا في السنوات الأخيرة من خلال بعث التنمية الثقافية الجزائرية نحو الخارج للظهور في أحسن صورة ، غير أن هذه البرامج والمشروعات الثقافية لم تسهم في إنعاش التنمية الثقافية في البلاد، إذ لم تتجاوز تغطية نشاطات ظرفية مرتبطة بمناسبات.

كما أن التحول السياسي والدخول في إقتصاد السوق ، أثر سلبا على التنمية الإجتماعية ، بإرتفاع نسبة البطالة نظرا لتسريح العمال ، وتدهور القدرة الشرائية ، وقد إتخذت عدة إجراءات للتقليل من حدة الفقر إلا أنها غير كافية، فالبرامج الإجتماعية أعطت دفعة وإستمرارية للتحول السياسي دون توفير ضمانات أساسية تكفل تنمية إجتماعية متكاملة

يتبين من خلال محددات السياسات التنموية في الجزائر في ظل التحول السياسي ، الإرتباط الوثيق لـلتنمية الإقتصادية بالتحول السياسي ، وذلك بالإشارة إلى دور القطاع الخاص،في حين ركزنا على الفاعلين الدوليين، المُتمثلين أساسًا في المساعدات والضغوط الدولية، من قبل المؤسسات المالية المانحة.كما أثر التحول السياسي على التنمية السياسية من خلال أحداث العنف و تدخل الجيش في توجيه المسار السياسي ، لينتهي الوضع بترسيخ المكتسبات السلطوية . وبالنسبة لتأثير التنمية البشرية على التحول السياسي نجد أنها تكفل عدالة التوزيع، وإتاحة الفرص المتساوية ، كما يتعين مشاركة الأفراد في إتخاذ القرارات. وبالنسبة لتأثير التنمية الثقافية على التحول السياسي نجد أن التنمية الثقافية في الجزائر ، تعبر عن الإنتماء إلى حضارة ميزتها العربية والأمازيغية والإســـلامية، وهي السمات الأســـــاسية للشخصية الوطنـــية الجزائـــــرية بالإضافة إلى دور الزوايا .

وهو ما يجعلها تتكافل لتؤثر على نمط القيم الثقافية والسياسي ة المتحكمة في عملية التحول السياسي، لمواجهة مختلف الأزمات ، فالتنمية الثقافية تحقق الوحدة الوطنية، أما

تأثير التنمية الإجتماعية فيظهر من خلال الحركات الإحتجاجية والمظاهرات المعبرة عن تساؤل المواطنين عن جدوى عملية التحول السياسي، ومردود الإصلاحات المطبقة .

وبعد هذه الحوصلة يُمكن الوقوف على العديد من الإستنتاجات:

– إنطوت التجربة الجزائرية إلى إدراك دقة أوضاعها الداخلية وما تقتضيه من إصلاح وتغيير في النظام السياسي القائم ولا سيما بعد أحداث أكتوبر 1988،تمثل هذا الوعي بإقتناع الحكومة بضرورة البحث عن حلول لتسيير الشأن العام و تمخضت عنها أهم الإصلاحات السياسية وهي صدور دستور 1989،أنيط به مهمة توفير شروط التحول السياسي والتنمية، وهذا يعني الإقرار بالتعدديق وفق قواعد إجرائية معروفة،تتمثل في إنتخابات نزيهة ودورية ، وتصحيح التوازنات الإقتصادية وتحديث المجتمع والثقافة.

– كانت نتيجة أحداث أكتوبر 1988 دخول الجزائر في دوامة العنف السياسي الذي عرقل بذاته أجندة التحول السياسي، عندما إستدعى تدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية وإلغاء الإنتخابات التي فازت بها الحركة الإسلامية، بيد أنها قدمت أولويات معكوسة والتي لم تكن متوافقة مع الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية، حيث عرقلت مسار التحول السياسي في الجزائر مما أدى إلى إعلان حالة الطوارئ في البلاد، وإندلاع أزمة سياسية معقدة إنتهت بديمقراطية شكلية هدفها إكتساب مستوى معين من الشرعية المفقودة ، دون الوصول إلى مظاهر حقيقية للديمقراطية ، و حرمها من مواصلة مسار التحول السياسي والتنمية .

– أن تجربة التحول السياسي في الجزائر مرت بمرحلتين ، تميزت الأولى بإعتماد النظام السياسي اللعبة الديمقراطية كخيار لتجاوز الحالات الأزموية الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، وهو ما كشف إصرار الشعب الجزائري إلى إكتشاف تجربة جديدة ، قائمة على أعراف لم يعهدها من قبل ، وهو ما خلق عنده الرغبة في التحرر السياسي ، و إيجاد البديل القادر على خلق ديناميكية تنموية سياسية جديدة بمختلف أنواعها ، غير أن هذه المرحلة أسفرت عن نتائج كارثية في المرحلة الإنتقالية حصيلتها العشرية السوداء.

أما المرحلة الثانية فأهم مميزاتها التحالف الرئاسي الثلاثي بين جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم، وهو تحالف قام على شرعية دعم الرئيس بوتفليقة وذلك بإعطاء الأولوية لبناء المصالحة الوطنية للخروج من المأساة الوطنية ، مع دعم برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، والبشرية ، والثقافية ، وتمكنت قوى التحالف أن تضبط العملية السياسية بغلق اللعبة أمام باقي التيارات السياسية المعارضة، مما أدى إلى إضعافها وتغييبها عن الساحة السياسية ، هذا الواقع الحزبي جعلها فاقدة لمقومات التنافس غير أنه زاد من قوة الأحزاب الحاكمة، ليلعب كل من حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وعاءا سياسيا واحدا يستأثران بالسلطة في الجزائر منذ إقرار التعددية، وليجعل الأحزاب الأخرى دور المساند والمؤيد، وهو ما جعل أحزاب مثل جبهة القوى الإشتراكية أو التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ، يرفض كل منهما المشاركة في الإنتخابات الرئاسية.

– إن طرح السياق الجديد والمتمثل في سياسية الوئام المدني، والتوفيق بين المبادئ الديمقراطية العالمية ، قد خلقت نظاما سياسيا يستجيب لمقتضيات الحداثة والتجذر ضمن المجتمع الجزائري ، الذي ساهم في إستعادة الأمن و في العودة إلى قيم التسامح و الحوار العريقة لدى الشعب الجزائري، وهي بذلك تعتزم المشاركة في الإنطلاقة الديمقراطية العالمية و تحقيق التنمية الإجتماعية التي تهدف إلى تحسين المستويات التعليمية و كذا الصحة إضافة إلى تحقيق التنمية البشرية من خلال فرض عدالة في توزيع الثروة عن طريق آليات تضعها الدولة، و تعزيز التنمية الثقافية من خلال تأكيد الهوية الثقافية العربية، والإسلامية مع إضافة الأمازيغية، مما يبرز التنوع الثقافي وتجاوز الحساسية، وهو ما يعد ركيزة أساسية لنجاح التحول السياسي.

– إن الإنتخابات التشريعية و المحلية لسنة 2002 والإنتخابات الرئاسية التي تلتها ، تبرهن على أن الجزائر قد عرفت تحولا سياسيا بدخولها عهد المشروعية الديمقراطية للسلطات العمومية، عن طريق إنتخابات عامة حرة شفافة، و البرلمان، المكون من

غرفتين و الـــممثلة ضمنه مختلف الـــحساسيات السياسية في البلاد، يـــمارس صلاحياته الدستورية بكل حرية.

– إن دافع التحول السياسي والتنمية في الجزائر ناتج عن ا لضغط الخارجي ، أكثر منه إستجابة للظغوطات الداخلية الموجودة أصلاً و التي لم تحصل على حلول جدية طيلة عملية التحول السياسي، لأن المسار الذي شهدته الجزائر منذ سنة 1989 ما هو إلا إنعكاس لقرارات النظام السياسي ومسعاه لحل أزماته وتناقضاته ، وهو ماجعلها تبقى بعيدة عن القطاعات المحركة كقطاع إنتاج الموارد المصنعة، الصناعات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والبناء والأشغال العمومية ، إلا أنه رغم التحسن في بعض المؤشرات الإقتصادية،غير أن الدراسة أثبتت أن التحول كان مرحلة تكييف و إستجابة لضغوط خارجية، وعليه التحول السياسي كان شكليا، و يعود ذلك لهشاشة المطالب الداخلية والتي لا تتجاوز حل للمشاكل اليومية للمواطن، كالشغل وتحسين الأجور، والقدرة الشرائية، والسكن، وهو ما يوضح قصور من جانب ثقافة وقيم المجتمع الجزائري ، فتحقيق التحول السياسي والتنمية في النهاية ليست مجرد إقتصاد للسوق ، أو تعددية فكرية وثقافية، بل هي عملية تطور تاريخي حضاري ومؤسسي يعتمد على مدى إستعداد النظام السياسي القائم لتقبلها كآلية للحكم، ومدى توفير وبناء تقاليد لإحترام الرأي الآخر والتداول السلمي على السلطة، وسيادة القانون والمُساءلة والمشاركة السياسية.

– إن الدخول في إقتصاد السوق و بروز دور المساعدات المشروطة للمؤسسات المالية الدولية والقوى الدولية الكبرى، شكل نتائج سلبية على الشرائح الإجتماعية منخفضة الدخل، والتي شهدت معاناة بالإضافة لإنخفاض المستوى المعيشي ، والقدرة الشرائية فقد تفاقمت البطالة و إزداد التفاوت في الدخل والتي بلغت حدتها مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ، فسياسات التثبيت وإعادة الهيكلة لمعالجة العجوزات المالية ومعالجة أزمة المديونية والتضخم تجري على حساب الفقراء وعلى تقليص دور الطبقات الوسطى ، وهو ما لا يسمح بتحقيق نمو إقتصادي دائم، فالبرامج التنموية المطروحة من طرف الحكومة ظلت هامشية، وهو ما

عبرت عنه الإحتجاجات والمظاهرات المتكررة نتيجة عدم إحساس المواطن بتحسن المستوى المعيشي، و تغطية المطالب الإجتماعية كالسكن والحفاظ على القدرة الشرائية.

المراجع

أولا:الكتب

1) أبو جرة سلطاني، جذور الصراع في الجزائر ، الجزائر ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ،1995.

2) أحمد الرشيدي ، المؤسسة التشريعية في العالم العربي ، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز البجوث والدراسات السياسية،1997.

3) السعيد بوشعير،النظام السياسي الجزائري،عين مليلة دار الهدى للنشر،1990.

4) إسماعيل عبد الرحمن وحربي عريقات ، مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد،عمان،الطبعة الأولى،1999.

5) السيد عوض عثمان و أخرون،التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي،مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،القاهرة،2004.

6) الطاهر بن خ ل ف الله وأخرون ، الوسيط في الدراسات الجامعية،الجزءالثاني،الجزائر، دار هومة،2002.

7) العياشي عنصر، التجربة الديمقراطية في الجزائر،من إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، رام الله فلسطين :المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، الطبعة الأولى، 1997.

8) إنصاف جميل الريضي ، التحولات السياسية والإقتصادية في دول أروبا الشرقية،الطبعة الأولى،عمان ، دار الفكر للنشر والتوزيع،1995.

9) أويحي العيفا،النظام الدستوري الجزائري،الطبعة الأولى ، الجزائر،2002.

10) بلعزوزعلي، محاضرات في النظربات والسياسات النقدية ،ديوان المطبوعا ت الجامعية ،الجزائر ،2000.

11) بلقيس أحمد منصور ، الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى،مكتبة مدبولي،الطبعة الأولى ، القاهرة ،2004.

12) برهان غليون ، الديمقراطية العربية ج ذور الأزمة و أفاق النمو ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت، 1994.

13) بومدين طاشمة،دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب :قضايا وإشكاليات،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،الطبعة الثالثة،2011.

14) تمالت محمد ،الجزائر من فوق بركان حقائق و أوهام 1988 –1999، الجزائر ،1999.

15) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية والسياسات العامة ، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة ، الطبعة الأولى،عمان :دار المجدلاوي للنشر والتوزيع،2004.

16) ثناء فؤاد عبد الله ، أليات التغير السياسي في العالم العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1997.

17) حسن بهلول محمد بلقاسم ،الجزائربين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.

18) حسين توفيق إبراهيم،النظم السياسية العربية الإتجاهات الحديثة في دراستها،الطبعة الأولى ،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،مارس ،2005.

19) جمال سلامة، النظام السياسي والحكومات الديمقراطية،الطبعة الثانية،القاهرة:دار النهضة العربية،2007.

20) جيمس أندرسون،صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،1999 .

21) جين سعيد المقدسي وأخريات، المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي ، بيروت : مؤسسة فريد ريش إليبرت .

22) خليفة الكواري و أخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، الطبعة الأولى،مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2000 .

23) خميس حزام والي ، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر،الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، فيفري 2003.

24) رشيد بن يوب ، دليل الجزائر السياسي ، الطبعة الثالثة ، الجزائر المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر ،2001.

25) رعد عبد الجليل علي، التنمية السياسية مدخل للتغيير،الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا 2002.

26) سليمان الرياشي و أخرون،الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية ، مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الثانية ، بيروت،1999.

27) سعيد الخضري،الفكر الإقتصادي العربي في التنمية ،القاهرة مكتبة النهضة المصرية، 1990.

28) سعيد بوشعير ،النظام السياسي الجزائري ، الطبعة الثانية، دار الهدى ، الجزائر،1993.

29) عبد الإله بلقزيز ، الإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي ، المعوقات والممكانات في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت ، مركز د راسات الوحدة العربية 2000.

30) عبد الباسط دردور،العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي ، دار الأمين، القاهرة،1996.

31) عبد الحليم الزيات،التنمية السياسية دراسة في الإجتماع السياسي ،البنية والأهداف، الجزء الثاني،مصر،دار المعرفة الجامعية، 2002.

32) عبد الحميد الإبراهيمي،المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1996.

33) عبد القادر بهلول، الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية، الجزائر، دار دحلب للطباعة، 1993.

34) عبد العالي رزاقي،الأحزاب السياسية في الجزائر ، خلفيات وحقائق ،الجزائر المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر، 1990.

35) عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي ، الكتاب الثاني، الحراك السياسي وإدارة الصراع ، ط2 ،القاهرة2006.

36) عبد اللطيف الهر ماسري،الدولة والتنمية في المغرب العربي، سراس للنشر، تونس 1993.

37) عبد الهادي عبد القادر سويفي ،أساسيات التنمية والتخطيط الإقتصادي،القاهرة، جامعة أسيوط،2008.

38) عروس الزبير، نقلا عن محمد ضريف ،الإسلام السياسي في الجزائر ،الدار البيضاء،مطبعة النجاح الجديدة،الجزائر ،1994.

39) علي الدين هلال، المجتمع العربي والتعددية السياسية في الواقع العربي وتحديات قرن جديد ، مؤسسة عبد الحميد تومان ، الأردن ،1999.

40) على الكنز ، حول الأزمة دراسات حول الجزائر و العالم العربي ،دار لوشان للنشر، الجزائر ، 1990.

41) علي غربي،إسماعيل قيرة وأخرو، مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2002.

42) غانم السيد عبد المطلب، دراسة في التنمية السياسية ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ،1981.

43) فايز الربيع،الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن،2004.

44) صبحي محمد قنوص ،أزمة التنمية ، دراسة تحليلية للواقع السياسي والإقتصادي والإجتماعي لبلدان العالم الثالث ، الطبعة الثانية ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة،1999.

45) صالح زياني وأحمد باي،التحولات السياسية في الجزائر منظور سوسيو إقتصادي،دار فانة للنشر والتوزيع،باتنة ، الجزائر،2008.

46) صلاح عثمانة،التنمية الشاملة مفاهيم ونماذج،مؤسسة دار العلماء،الطبعة الأولى ،1997.

47) صموئيل هنتجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ،ترجمة سمية عبود،دار الساقي ، بيروت 1993.

48) طارق الحاج، علم الإقتصاد ونظرياته، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.

49) ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الإقتصادية العالمية 86-89 ،دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة ، 1992.

50) كلودليفي شتراوس، العرق والتاريخ، ترجمة سليم حداد ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، 1988.

51) ماما دو ضيوف ، ليبرالية سياسية أم إنتقال ديموقراطي ،منظورات إفريقية،ترجمة محمد مجدي الجمال، مركز البحوث العربية ، القاهرة،1988.

52) محفوظ لعشب، التجربة الدستورية الجزائرية ، المطبعة الحديثة لفنون المطبعية، الجزائر،2000.

53) محمد العربي ولد خليفة ،التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،1991.

54) محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية ، مطبعة دحلب، الجزائر،1993 .

55) محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي ،المفاهيم و المناهج و الإقترابات و الأدوات، دار هومه، الطبعة الرابعة ، الجزائر .

56) محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، الطبعة الأولى، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربي،1987.

57) محمد عبد العزيز عجيمة وإيمان عطية ناصف، التنمية ا لإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، مصر، 2003.

58) محمد عبد الفتاح فتوح، الديمقراطية والشورى في الفكر الإسلامي المعاصر،الطبعة الأولى، القاهرة :مكتبة الشروق الدولية،2006.

59) محمد هناد،النظام السياسي الجزائري قطيعة أم استمرار؟،في وعي المجتمع المدني بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي،إشراف عبد الله حمودي،الطبعة الأولى،المغرب، دار توبقال للنشر،1998.

60) محمد نسيب،زوايا العلم والقران بالجزائر،دار الفكر،الجزائر،بدون تاريخ.
61) موسى اللوزي ، التنمة الإدارية المفاهيم الأسس و التطبيقات ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى، عمان ، 2000.
62) ميشيل تودور ، التنمية الإقتصادية ، ترجمة محمود حسن حسني ، دار المريخ،السعودية،2006.
63) نور الدين زمام،السلطة الحاكمة والخيارات التنموية في الجزائر ، الطبعة الأولى، دار الكتاب ، الجزائر، 2002.
64) وناس المنصف، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر ، محاولة في قراءة إنتفاضة تشرين الأول، الطبعة الثانية ، الجزائر ،1988.
65) هادي خالدي ،المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي،دار هومة ،1996.
66) هانتجتون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح ، الكويت،1993.
67) يحى أبو زكريا ،الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر 1978-1993،مؤسسة العارف للمطبوعات، الطبعة الأولى، بيروت، 1999.

ثانيا:الدوريات

1) أحمد الرشيدي، حقوق الإنسان مدخل إلى ولي حقوقي، عرض لكتاب أمير موسى، المستقبل العربي، العدد 212، 1996.
2) أحمد تهامي عبد الحي، الإنتخابات البرلمانية وظاهرة العنف في الجزائر، رواق عربي، العدد8، السنة الثانية،1997.
3) آريان الفاصد، تقرير حول آليات المسألة وسيادة القانون في فلسطين، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 1999 .
4) العياشي عنصر، الإنتخابات الرئاسية في الجزائر هل الديمقراطية في خطر؟ ،رواق عربي،العدد13،السنة الثالثة،1999.
5) أميرة محمد عبد الحليم،الإنتخابات التشريعية الجزائرية معادلة السياسة والإقتصاد الديمقراطية،العدد السابع،صيف2002.

6) أيمن إبراهيم الدسوقي،المجتمع المدني في الجزائر،المستقبل العربي،العدد 259،سبتمبر2000.

7) براق محمد،عبيلة محمد،دفع الصادرات الجزائر خارج المحروقات بإستخدام مقاربة التسويق الدولي،مجلة شمال إفريقيا،العددالرابع،جوان 2006.

8) برهان غليون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، المستقبل العربي،عدد179،جانفي1994.

9) بوبكر إدريس،نظام الإقتراب النسبي،مجلة الفكر البرلماني،09 جويلية،2005.

10) تيسير محيسن، محاولة أولية لتأصيل في مفهوم الإصلاح ،مجلة رؤية ،فلسطين ، الهيئة العامة للإستعلامات ،العدد 29،شباط 2006.

11) ثامر كامل محمد،إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، المستقبل العربي2000،،251.

12) حسن عبد الرحمن حمدي ،ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا،القضايا والنماذج وأفاق المستقبل،السياسة الدولية، العدد 11 .

13) حسنين توفيق إبراهيم ، "تكنولوجيا المعلومات و إشكالية الديمقراطية " ، مجلة منبر الحوار ، السنة التاسعة ، العدد 34 ،1994.

14) جمال منصور، التحول الديمقراطي الفلسطيني، وجهة نظر إسلامية، نابلس :مركز البحوث والدراسات الفلسطينية،دائرة السياسة والحكم، 1999 .

15) روبرت دال، المؤسسات السياسية التي تطلبها الديمقراطية الموسعة،مجلة المنتدى الليبي،العدد02،2006.

16) رياض الصيداوي،الإنتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر،المستقبل العربي،العدد 245،جويلية، 1999.

17) زهرة زرقين ، أزمة الديمقراطية في الجزائر بين الفكر و الممارسة مقاربة ميدانية ، مجلة الباحث الإجتماعي ، العدد 2010/09/10.

18) سوزان حسن أبو العينين، الفقر في الدول العربية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004.

19) عبد الحميد بوزيدي،نفط حاسي مسعود أو الخروج من المديونية،عالم السياسة،العدد 01نوفمبر1991،جويلية،1993.

20) عبد الحميد مهري، الأزمة الجزائرية الواقع والأفاق، مجلة المستقبل العربي،العدد 226، 1997.

21) عبد اللطيف بن أشنهو، تجربة الجزائر، الديناميكية الإقتصادية والتطورات الإجتماعية، المستقبل العربي، العدد92، أكتوبر1986.

22) عز الدين شكري،الجزائر عملية التحول لتغدد الأحزاب، مجلة السياسة الدولية،العدد98،تشرين الأول،1989.

23) عمرو عبد الكريم سعداوي،التعددية السياسية في العالم الثالث الجزائر نموذجا،السياسة الدولية ،العدد138،أكتوبر1999.

24) سعيد بوعقبة،حقيقة حوادث أكتوبر، مجلة الوحدة،العدد 458،الصادرة بتاريخ 1990/11/16

25) صالح بلحاج، الدستور والدولة مجلة الديمقراطية ، 2005.

26) قدي عبد المجيد، الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر محاولة تقويمية، مجلة، CREADرقم 61،الفصل الثالث،الجزائر، 2002.

27) فرحاتي عمر، معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية،مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، 2008.

28) فضل الله علي فضل الله، إدارةالتنمية، الإمارات، صوت الخليج، 1981.

29) فوضيل شريجن،سياسات لغوية في الجزائر في كلمات، لغات السياسة،عدد رقم 52 ،1997.

30) محمد الرضواني ، التنمية السياسية بين غموض المعنى والخلفيات الإيديولوجية ، المجلة المغاربية للكتاب مقدمات ، الإصلاحات المؤسساتية بالمغرب الحصيلة والآفاق، فصيلة عدد 36 خريف 2006.

31) محمد الميلي ، "الجزائر .... إلى أين "، مجلة المستقبل العربي، العدد2001،271.

32) مقراني ايت العربي،مجلس شعبي بدون شعب،الخبر الاسبوعي،العدد431،من2 الى 8جوان،2007.

33) نبيل عبد الفتاح، الأزمة السياسية في الجزائر المكونات و الصراعات والمسارات ، السياسة الدولية، القاهرة العدد 64، أفريل 1992.

34) هاني نسبرة، المجتمع المدني والأنتلجنسيا العربية،مجلة رواق عربي، العدد18، السنة الخامسة،2000.

35) هندريك ج كريتشمار،إصلاح نظام الإنتخابات الحالة العربية، مجلة الأهرام الديمقراطية ،العدد 2006،21.

36) نور الدين ثنيو،"الدولة الجزائرية المشروع العصي "، مجلة المستقبل العربي، 242، 1999.

37) فوضيل شريجن،سياسات لغوية في الجزائر ،كلمات لغات السياسة،عدد رقم 52،1997 .

38) يحي بوعزيز،أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين 19 و20،مجلة الدراسات الإسلامية ، العدد 07،المجلس الإسلامي الأعلى، الجزائر، جوان2004.

ثالثا:الوثائق الرسمية

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية، دستور 1989، الجزائر: وزارة الداخلية 1989.

2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الثقافة والإتصال، موجز حول قطاع الإتصال، الندوة الوطنية الأولى للإتصال، الجزائر جانفي 1992.

3) المنشور الوزاري رقم 1 المؤرخ في 08 أفريل 1995م، المتضمن مساهمة المرضى في نفقات الإطعام والإيواء داخل المستشفى ، الصادر عن وزارة الصحة والإسكان.

4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة التربية الوطنية،مشروع القانون التوجيهي للتربية الوطنية،أفريل 2007.

رابعا:النصوص القانونية

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية:مرسوم رئاسي رقم:2000–10مؤرخ في 5 صفر 1421ه الموافق ل 09ماي 2000 يتضمن إحداث اللجنةالوطنية لإصلاح المنظومة التربوية،العدد:27.

2) مرسوم تنفيذي رقم 93-149 مؤرخ في 22-06-1993،المتعلق بالقانون الاساسي لتوزيع الكتب والمؤلفات، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

3) مرسوم تنفيدي رقم 03-322 مؤرخ في 05-10-2003،المتعلق بحماية المتاحف والمواقع الأثرية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

4) مرسوم تنفيذي رقم 03-278مؤرخ في 23-08-2003القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 م المتعلق بالإستثمار الإقتصادي الخاص، الجريدة الرسمية، رقم 34 الصادر في 24 أوت 1982.

5) المرسوم الرئاسي رقم 01-70 المؤرخ في 30 ذي الحجة 1421الموافق ل25مارس2001.

6) المرسوم الرئاسي رقم 01-70 المؤرخ في 30ذي الحجة 1421الموافق ل25مارس200،,المتضمن إحداث اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها،الجريدة الرسمية،العدد 18،الصادر بتاريخ 28مارس 2001.

7) المرسوم 98-402المؤرخ في ديسمبر 1998 المتضمن الادماج المهني الحاملين لشهادات التعليم العالي والممتهنين السامين،خريجي المعاهدالوطنية للتكوين.

8) القانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982م والمتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الإقتصادية وسيرها ،الجريدة الرسمية ،العدد 35،الموافق ل31 أوت 1982 .

9) الجمهورية الجزارية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم 89-11مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1409 الموافق 5يوليو سنة 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية ،عدد 27،الصادرة بتاريخ 05جويلية سنة 1989.

10)قانون رقم 89-11 المؤرخ في ذي الحجة عام 1409 الموافق 5 جويلية 1989 يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي الجريدة الرسمية العدد 27 بتاريخ 05جويلية 1989.

11)قانون 1990-10 المتعلق بالقرض والنقد المؤرخ في 14أفريل 1990، الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد 16 بتاريخ 14أفريل1990.

12) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،أمر رقم 97-09 مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق ل6 مارس سنة 1997 يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية ، الجريدة الرسمية،عدد 12،الصادرة بتاريخ 06 مارس سنة 1997.

13) الأمر رقم 96-16 المؤرخ في 02-07-1996،المتعلق بنصوص حقوق الطبع،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

14) الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19-07-2003،المتعلق بحقوق المؤلف، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

15) دستور1989،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989.

خامسا:التقارير والندوات

1) إتفاق القرض رقم 4006الموقع في 03 ماي 1996 بواشنطن بين الجزائر والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع دعم الشبكة الإجتماعية.

2) البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية ،مستقبل التنمية في المغرب العربي ، منتدى ليبيا، تونس للتنمية البشرية 24 و 25 ماي، 2006

3) التقرير السنوي لبنك الجزائر ، جانفي 2000.

4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الديوان الوطني للإحصائيات،تقرير عن الشغل والبطالة لسنة 2001.

5) المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ،مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998.

6) المجلس الإقتصادي الوطني والإجتماعي،تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي ،للسداسي الثاني 2000،الدورة 17 ماي 2001.

7) المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي،مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001الجزائر،ديسمبر2002.

8) المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2004.

9) المجلس الإقتصادي الوطني والإجتماعي،تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني 2000،الدورة 17 ماي 2001،الجزائر.
10) تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة، السياسة الإجتماعية وإستراتيجيات التنمية الوطنية،2007.
11)وزارة التضامن الوطني، الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء،الجزائر،2000.
12)إبراهيم العيسوي، المسار الإقتصادي المصري وسياسات تصحيحية، بحوث وملتقيات، ندوة عقدت بالكويت، المعهد الوطني للتخطيط، فيفري 1988.
13)الإنتخابات البرلمانية مقوماتها والياتها في الأقطار العربية ،ندوة ،بيروت،12-13 مارس 2008.
14)المجلس الإقتصادي والإجتماعي، مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة، الجزائر، 2001.
15)المشروع التمهيدي للتقرير الوطني حول التنمية البشرية، الدورة الثالثة عشر للمجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي (CNES) ماي 1999، الجزائر.
16)الهيئات الإقتصادية اللبنانية ، الإصلاح و الإنماء و النمو رؤيا سياسية إ قصادية شاملة، بيروت ،14جوان2005 .
17)المجلس الإقتصادي والإجتماعي، الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004 ، الجزائر، 2005.
18)المنظمة العربية لمكافحة الفساد والنزاهة في الإنتخابات البرلمانية مقوماتها وألياتها في الأقطار العربية، ندوة،بيروت،12-13 مارس 2008.
19)حلقة دراسية بعنوان البلدية والتنمية المحلية،المدرسة الوطنية للإدارة،مديرة الدراسات،2001.
20)خالد الحامض،إستراتيجية التنمية الصناعية في الخليج العربي، ورقة مقدمة للندوة العلمية لدراسة أبعاد التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الخليج العربي، بغداد ، 1979.
21)نادر سعيد ،التنمية البشرية في فلسطين، رام الله ، برنامج دراسات التنمية، جويلية1998 .
22) محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية و الإصلاح السياسي مراجعة عامة للادبيات، ورقة بحثية قدمة إلى ندوة الديمقراطية و الإصلاح السياسي في الوطن العربي ،جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية ، 22أوت2005.

سادسا :المعاجم

1) إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وأخرون،المعجم الوجيز،دار الدعوة ، لبنان، بيروت،1985،الجزء الثاني.
2) إبن منظور ، لسان العرب ، الجزء الثاني ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، لبنان ، 1998.
3) القرام إبتسام،المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري قاموس باللغتين العربية والفرنسية،البليدة قصر الكتاب،1998.
4) جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، الجزء الأول ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت، لبنان.
5) قاموس الفكر السياسي، مجموعة من المختصين، ترجمة أنطون حمصي ، دمشق، وزارة الثقافة، 1994.
6) عبد الله أحمد النعيم. مركز ابن خلدون الكويت ، دار سعاد الصباح؛ القاهرة ، الطبعة الأولى، 1993.
7) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، الجزء الأول ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، لبنان ، 2000.

سابعا :المقالات والخطابات

1) أحمد منيسي، البحرين من الإمارة إلى المملكة دراسة في التطور السياسي والديمقراطي ، القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2003.
2) أسامة عبد الرحمان ،تنمية التخلف وإدارة التنمية ،مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
3) أسعد الراس ، التكامل الإقتصادي في تجربتي السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون لدول الخليج العربي، ورقة بحثية،الرياض، 17ديسمبر1983.
4) إسماعيل الشطي وأخرون، مداخل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة ، بيروت ،2000.
5) إسماعيل قيرة وأخرون،مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت،2002.

6) الإتحاد الأوربي ، مذكوات إعلامية أورومتوسطية، الشراكة الأورو متوسطية.
7) العياشي عنصر ، يومية الخبر، الجزائر، العدد 1678،الصادر بتاريخ 25-05-1996.
8) إيهاب الدسوقي ، برنامج التخصصية في مصر دراسة لكفاءة الأداء وأفاق المستقبل ، كلية ا لإقتصاد والعلوم السياسية ، مركز دراسات الدول النامية ومؤتمر مصر في عيون شبابها .
9) حسنين توفيق، دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث، في إتجاهات حديثة في علم السياسية المحرر علي الدين هلال دسوقي القاهرة اللجنة العلمية للعلوم السياسية و الإدارة العامة،1999 .
10) جان ليكا، التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي مايقربه من عدم اليقين والتعرض للأخطار، وما يعتريه من شرعية، محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم وفرضيات أخرى،في غسان سلامة محررا،ديمقراطية من دون ديمقراطيون، سياسات الإنفتاح في العالم العربي الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،1995.
11) جمعية نساء في إتصال بالتعاون مع معهد بانو باريس،الجزائر،المجتمع المدني والإنتخابات الرئاسية إلتزامات وحدود نشاط المجتمع المدني أثناء رئاسيات08أفريل2004 في نظر الصحف المكتوبة،سبتمبر2004
12) زهير عبد الكريم الكابد، الحكمانية :قضايا وتطبيقات، القاهرة :منشورات المُنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003 .
13) عبد المجيد بوزيدي، كيف تنجح ديمقراطية قوية و دائمة، الشروق اليومي، 17 جويلية، 2008 ، أقلام الخميس.
14) عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الإجتماعية مدخل إسلامي ، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ، 1999 .
15) عبد الناصر جابي ، الجزائر من الحركات العمالية إلى الحركات الإجتماعية ، نشر المعهد الوطني للعمل ، الجزائر، 2001.
16) علي توريدي محمد ،المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الصوما ل، مركز إبن خلدون للدراسات الإرتقائية ، القاهرة ،1995.
17) علي حرب، الفكر والحدث حوارات ومحاور دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، 1997.
18) علي جري ، لكونداليزا رايس :زيارة للمال وأخرى للأعمال ، جريدة الخبر، 6 سبتمبر ،2008 .
19) عمر صدوق ، أراء سياسية وقانونية في قضايا الأزمة ، الجزائر ، 1995.

20) غسان سلامة معاذ، ديمقراطية من دون ديمقراطيين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،1995 .

21) لمياء زكري و فضيلة عكاش ،أثار الإنفتاح الإقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية بالجزائر،جامعة تيزي وزو.

22) محمد خير الدين، الجزائر حليف إستراتيجي لأوربا، الخبر الأسبوعي، 03 مارس،2006 .

23) محمد عابد الجابري،إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي ، في مسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2000.

24) محمد عابد الجابري، رؤية عامة للأبعاد الثقافية الحضارية لحقوق الإنسان، ضمن كتاب ،الأبعاد الثقافية لحقوق الإنسان في الوطن العرب، تحرير عبد الله أحمد النعيم ،الكويت، دار سعاد الصباح ، القاهرة، مركز ابن خلدون، الطبعة الأولى ، 1993.

25) محمد غلام الله ،"دراسات حول الجامعة الجزائرية"،كراسات الكرياد،رقم 77الجزائر،2006.

26) محمد ناظم حفنى ، الإصلاح الإقتصادي وتحديات التنمية ، 1992 .

27) منعم العمار، الجزائر والتعددية المكلفة في الأزمة الجزائرية، مجموعة من الباحثين ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1996 .

28) مهرجان الثقافة البربرية،جريدة السلام،بدون عدد،11 ديسمبر، 1994.

29) نصر القفاص ،حزب الأغلبية يدفع الثمن غاليا بشهادة التاريخ والواقع،الأهرام،27،أوت،2003.

30) هدى متيكس، دراسة النظم السياسية في العالم الثالث ،في إتجاهات حديثة في علم السياسة،المحرر علي الدين هلال دسوقي ، القاهرة، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة،1999.

ثامنا :الخطابات

1) السيد عبد العزيز بوتفليقة،رسالة إلى الفنانين عشية يوم الفنان،2009.

2) خطاب وزيرة الثقافة خليدة تومي،2005.

3) دايفيد كرايمر ، الإصلاح السياسي منتدى المستقبل للشرق الأوسط و شمال إفريقية، كلمة ألقاها مساعد وزير الخارجية لشؤون الديمقراطة و حقوق الإنسان، 16 جويلية2008.

تاسعا :محاضرات وملتقيات

1) حلقة دراسية بعنوان البلدية والتنمية المحلي،المدرسة الوطنية للإدارة،مديرة الدراسات،2001.

2) خليل أحمد العيد فهيمة ،الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني ،ورقة عمل مقدمة في إطار مؤتمر التوافق السنوي الثالث المنعقد بالكويت ما بين 10-11أفريل2006.

3) زهير بوعمامة ، محاولة لفهم طبيعة وحدود إنفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر، ورقة .بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر ، الجزائر، جامعة بسكرة، 10-11 ديسمبر،2005 .

4)عبد الله زوبيري،المجتمع المدني والفعل الإنتخابي،ملتقى الهندسة الإنتخابية والتنمية السياسية،أيام 19-20 ماي 2004،جامعة المسيلة،كلية الحقوق قسم العلوم السياسية.

5)علي لطفي ، محاضرات في المشاكل الإقتصادية ، 1989 مصدر غير منشورة.

6)علي غربي، عولمة الفقر، يوم دراسي تحت عنوان التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002.

7)فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة ،أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الإقتصادية،جامعة النجاح،فلسطين،2009.

8) فضيلة عكاش، الآثار الإقتصادية للإنفتاح الإقتصادي في الجزائر ،ورقت عمل قدمت في الملتقى الوطني الأول حول :التحول الديمقراطي في الجزائر، الجزائر، جامعة بسكرة، 10-11 .ديسمبر،2005 .

9) محمد الطاهر طالبي،إصلاح التعليم العام والعالي في ضوء المقاربة بالكفاءات نظام (L.M.D)، ورقة بحث قدمت في المؤتمر الثاني للتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في العالم العربي،جامعة الملك فهد للترول والمعادن ،المملكة العربية السعودية،أيام 24-27 فيفري2008.

10) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،التأطير البيداغوجي الجامعي،يوم دراسي بالمدرسة الوطنية للإدارة،الجزائر،يومي 13-14 جويلية 2004.

11) ياسر محمد جاد الله محمود، العولمة والفقر في مصر، ملتقى دولي قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2006.

عاشرا:الرسائل و المذكرات الجامعية

1) أحمد طعبية،أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988-1994 مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية،97-98.

2) الطاهر بن علي ، الثقاف ة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر1989-1992، مذكرة ماجستير في التنظيمات السياسية وا لإدارية ، قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر،2000.

3) الهادي خالدي،الهيمنة من خلال أطروحات التجارة الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ،معهد العلوم الإقتصادية،1992.

4) بلخيرة محمد،التحولات السياسية في الإتحاد السوفياتي و أثرها على الدول العربية الوطنية، مذكرة ماجستير ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر2003-2004.

5) بوجيت مليكة ،ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر ، دراسة في الخلفيات،التفاعلات والأبعاد ،مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر،1997.

6) بن بخيتة وردة،"سياسة التشغيل في الجزائر:الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نموذجا دراسيا"،رسالة ماجستير في العلوم السياسية العلاقات الدولية، تنظيمات سياسية وإدارية،جامعة الجزائر،2006.

7) جميلة بار، أزمة النفقات العمومية في القطاع الصحي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية والتسيير،قسم العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر،1994.

8) سباش ليندة،سياسة الإسكان في الجزائر وعلاقتها بالعمران، رسالة ماجستير في التنظيمات الساسية والإدارية،قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر،2006.

9) عبد الله علي، أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الإقتصادية حالة الجزائر أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر،1999 .

10) فارس رشيد البياتي ،التنمية الإقتصادية سياسيا في الوطن العربي ، مذكرة دكتوراه، عمان ،2008.

11) محمد زايد بن غبوة، الأثار الإقتصادية لإنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية التجارة والأعمال قسم الإقتصاد والتجارة، جامعة حلوان، القاهرة2005-2006 .

12) مها سامي فؤاد المصري ، دور النظام السياسي العربي في إعاقة بناء المجتمع معرفة عربي ، مذكرة مجستير ، جامعة النجاح ، نابلس ، فلسطين ، 2005 .

إحدى عشر :الجرائد

1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 23 ، المطبعة الرسمية ، الجزائر ، 1990.

2) العالم السياسي، أسبوعية جزائرية، 251 ، من 22 إلى 28 نوفمبر1998 .

3) حميد روابة،النقابي النائب في البرلمان الجزائري، الخبر الأسبوعي العدد429،19 إلى 25 ماي 2007.

4) حوار مع الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي الصحوة،العدد 51إلى، 55 جويلية1992.

5) جريدة الخبر6-5-2006.

6) جريدة العالم السياسي، أسبوعية جزائرية،251 العدد ، من 22 إلى 28 نوفمبر 1998.

7) جريدة الشعب، العدد8837، الصادرة بتاريخ 13-04-1992.

8) جريدة المساء ،الصادرة بتاريخ 1مارس1991.

9) رمضان بلعمري، اليوم الذي فتح أبواب جهنم على الجزائر، الشروق اليومي، العدد 2571، الصادر بتاريخ 27ديسمبر2005.

10) سعيد مقدم خالد نزار ، الإصلاحيون كانو وراء أحداث أكتوبر 88،الخبر،العدد 3384،الصادرة بتايخ 23 سبتمبر 2002.

11) سميرة بالعمري،مراجعة الشروط الخاصة بالإستفادة من السكن الإجتماعي والترقوي،الشروق اليومي،10 جوان 2009.

12) عياشي عنصر ، يومية الخبر، الجزائر، العدد 1678،الصادر بتاريخ 25ماي 1996.

13) محمد لعقاب ،من عهد الصقور إلى هديل الحمام ، جريدة الأحرار الثقافي ، العدد 06 ، من 15 إلى 30 سبتمبر2005.

14) محمد صادوق، 11 سنة من الأزمة كابوس الجزائر متى ينتهي؟،الخبر الأسبوعي، عدد24 ،من18 إلى 24 أوت ،1999 .

15) مقراني أيت العربي،مجلس شعبي بدون شعب،الخبر الأسبوعي، العدد 431، من2 إلى 8 جوان،2007.

16) نصر القفاص ،حزب الأغلبية يدفع الثمن غاليا بشهادة التاريخ والواقع، الأهرام،27،أوت،2003.

إثنا عشر:المواقع الإلكترونية

1) آمال الحسين، التنمية من منظور حقوق الإنسان، 2002/5/9، الحوار المتمدن، نظر يوم 2010/01/08 http://www.rezgar.com

2) برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، إستفتاء المصالحة الوطنية ،نظر يوم 2010/07/22www.porgar.org/arabic/governs/2005/issue3/algeria

3) سليم فرحان جيثوم التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة مركز الفرات للدراسات والتنمية الإستراتيجية، نظربتاريخ2010/04/06
http://fcdrs.com/magazem/211.htm l

4) عبد الحميد مهري، يجب أن يستمر البحث عن طريق المصالحة الوطنية، نظر يوم 2010/05/26 www.algeria-voice.org/errai/l

5) عبد الرحمن تيشوري، الإصلاح الإداري المفهوم و المدلول و الإشكال ، مقالة إلكترونية نظر يوم 2011 /04/01
http://www.hrdiscussion.com/hr21317

6) نصر عارف، مفهوم التنمية، إسلام أون لاين، نظر يوم 09-5-2010، http://www.islamonline.net

المراجع باللغات الأجنبية

A-Ouvrages

1) Abed Charef,dossier octobre, Alger :Ed Laphomic,1998.

2) Addi Lhouari,L'Algérie et La Démocratie:pouvoir et crise du politique contemporaine,France:éd.La Découverte,1994

3) Ali Guenoun ,CHRONOLOGIE DU MOUVEMENT BERBER , ALGERIE , CASBAH EDITIONS .

4) anderson L ,transition to democracy new york, Colombi, university ,press, 1999.

5) Augustus Richard Norton, Civil Society in the Middle East, New York: E. J. Brill, 1996.

6) El Hadi Chalabi,L'Algerie l'état et le droit,paris : Arcantére édition, 1989.

7) Joseph schumpeter , capitalisatione, socialisme et democratie ,emile boulex , 2002.

8) Harry Eckstein,regading polities,essays on political theory, stability and change,Berkeley,university of California,press 1992.

9) Hocine Bensissad, Algerie restructuration et réformes économique 1979–1993 , OPU Algerie 1993 .

10) Larry diamond,democracy development and good govermence, britiche, Accro,Ghana,2005.

11) Mahamoud Manshipouri, Democratization Liberalization and human rights in the third world London : lynne rein en publishers Inc ,1995.

12) Mohammed Bokhobza,Octobre 88,évolution ou rupture Alger :Editions Bouchene,1991 .

13) Omar carlier ,entre nation et djihad : histoire sociale des radicalismes Algériens , Paris , presse de la fondation des sciences,1995.

14) Paul Balta , claudine Ruteau ,Le Grand Maghreb de Indépendance a' l' an 2000, Alger ,Ed , Laphonic ,1990 .

15) Séverine Labat ,les Islamistes Algériens :entre les un et le maquis ,PARIS :Ed seuil,1995.

16) William Quandt,Between Ballots& Bullet:Algeria's Transition from Authoritarianism,Washington D C:Brookings Instittion Press:1988.

B–Articles:

1) Abed Alkader jeghloul.Le multipartisme a L'Algérienne, Maghreb–Machrek.N°127 janvier–mars,1990.

2) Amy Hawthorne, Middle eastern democracy, is civil society the answer? Carnegie papers, № 44 March2004.

3) Jacques FONTAINE ,Algerie :les Resultats de l'election presidentielle du 16 novembre 1995 ,Monde Arabe ,Maghreb –Machrek ,n 150 ,octobre-decembre 1995.

4) Naceur Bourenane ,pouvoir d'etat et société civl en Algérie,quelques réflxions : a partir des évenments du 05 octobre 1988 en Aalgérie ,Africa dévelopment,vol.N°23 .

5) Omar Ben Dourou :La Nouvelle constitution Algérienne du 28 fevrier Revue de droit publique et de la science politique en France, année 1989.

7) Rachid BenYelles , les evenemnts d'octobre1988 ,la tribune ,N°1220, 28/05/1996 .

8) Robert Mortimer, Islamand Multiparty Politics in Algeria, Middle East Journal, vol45 04 autumn 1991.

9) Saihi A ,le système de la santé publique en Algérie, revue gestion hospitalières ,n°455,avril,2006.

10) william .H.lewis,Algeria at 35 :the politique of violance, the washington Quarterly ,vol 19_NO , 3 summer 1996.

10) W-Zart man, litle Algérinne sous la Présidence de Chadli ben Jedid, in Maghrab M archet, no 106, oct 1984 .

11) zoubir chanche ,lévolution des médias en Algérie information au Maghreb : CERES producton ,1992.

C-Statistiques:

1) FMI (2001) ،Algeria statistical appendix imf country، report n01 /163 wc - 2001.

2) République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de la santé, Direction de la planification, Statistiques sanitaires, Année 1998, Aout 1999.

D-Rapports:

1) BAYA ARABE :les effets sociologie p.a.s ,cread, n°46,47.

2) conseil National Economique et Social, Rapport National sur le Devlopment Humain 1988, Alger CNES, Realiser en Mai 1999.

3) conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement , rapport national sur le développement humain , Alger , 2006 .

4) C.N.E.SRapport préliminaire sur les éffets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel,199 8, ALGER.

5) O .M.S, Rapport sur la santé dans le monde 1999, pour un réel changement, Genève :1999.
6) Rapport CNES, Evolution general des dispositifs d'emploi,alger

E-Les Journaux:

1) krim rachid ,la société civile en Algérie ,un mythe aujourd'hui ,une réalité demain ELWatan ,N5028 ,25 Mai ,2007 .
2) Zoubire Arous ,la voie est ouverte au changement par le chaos , el watan,20mai, 2007.

الملخص

حظيت جل مجتمعات العالم الثالث، ومنها مجتمعات الوطن العربي بشكل خاص، بمجموعة من التحولات والتي اتسمت بدرجة كبيرة من التعقيد من ناحية ، وتعدد مساراتها والاختلاف البين في نتائجها من ناحية أخرى، ويعتمد دلك بشكل كبير على مستوى العمليات التنموية، والتي طالت فيها العديدَ من أسس ومقومات ومظاهر الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية والبشرية، والتي يجب أن تلائم هده المرحلة .

وهو ما جعل الجزائر تقر بضرورة التحول السياسي لمصلحة التقدم الوطني والعمل الجدي ولا سيما بعد أحداث أكتوبر 1988، بإقتناع الحكومة بضرورة البحث عن حلول لتسيير الشأن العام و تمخضت عنها أهم الإصلاحات السياسية وهي صدور دستور 1989، وبقيادته لعملية الإصلاح للخروج من حالة الانسداد التي تمر بها العمليات التنموية.هكذا أصدرت خلال هده الفترة برامج تنموية ،كما اعتبر خيار التحول السياسي وبناء المؤسسات الديمقراطية وترسيخ قيم المواطنه ،ودمج الفئات والطبقات المحرومة في الدورة الاقتصادية، وتحقيق الاعتراف المتبادل والمساواة بين فئات وشرائح المجتمع، وإعادة إقرار العدالة الاجتماعية، وتوزيع عائدات الخيرات والثروات بشكل متكافئ واحترام التنوع الثقافي ،كلها أمور حتمية لبناء التنمية ونجاح التحول السياسي.

الكلمات المفتاحية:

التحول السياسي؛ الديمقراطية؛ التنمية؛ المجتمع المدني؛ المشاركة السياسية؛ التحول الديمقراطي؛ الأحزاب السياسية؛ الاصلاح السياسي؛ النمو؛ التغيير .